

3.00
2.24
1758

2012

SA. < 2.

At
Bu t
Suh

44

ازین

الزاد والهمزة

الزاد والهمزة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

كلما لا بد منه لا يجوز في وجوب الغسل للصلاة قبل وقت الصلوة كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
انما مانع من وجوب الغسل قبل الصلوة وانه لا بد من وجوب الغسل للصلاة كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
يجب اذا وجب له الا يجزى للصلاة ما لم يجب له الا اذا دخل فيها الكفارة من شرط الطهارة من قبل وجوبه فلو كان الغسل لا وجوبه ولا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وجوب الغسل ايضاً للصلاة لا بد من وجوب الغسل للصلاة كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وعن جازي وشيخنا الطائفة الروض الجاهل عليه مع التصريح بالغير في الغسل في الاول كالحل من غير من الكتب المتقدمة في ان وجوب الغسل للصلاة لا بد من وجوبه ولا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
بالكراهة ما اذا وجب على ما قبل الغسل دونها ظهر ذلك بوضوح من النص في هذا الحكم وهو صحيح على ما في كتابنا كذا في المصنف في طهر من غرضها اتم فاسها في ان وجوبه ولا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
ثم استخاضت فصلت فسادت شهر رمضان كله غير انما لم يعلم ما فعله المستخاض من الغسل لكل صلاة من غير صلواتها الا ما لا يغني صومها ولا ينقض
صلواتها لان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يداخلها في ذلك ما هو في خصوص شل ولا مناهات فيجب ما فعلنا وكذا في ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
في وجوب غسل الاستخاضة وتوقفه عليها في الجملة في المصاحح انه موضع نص ووافي نعم مل هو موقوف بالنسبة للكثرة على جميع كفايتها الليلية والهاية
كما ينقضها لا يتم فساد الصلوة ما خلا ما وجب عليها من الغسل في ان ينقضها في الغسل في الليلية المستقبلة كما ان الغسل في وجوبه لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
منه وانما يستوفي الاغتذاء واما من غلب في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
لما انما غلب في الغسل في الليلية والهاية في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
ببني الغسل بوقوفه على غسل الفجر من الاعمال في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وجوب الغسل لوجوبه بعد ما وعز الوضوء في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
حد بعد الفجر بل في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
مل هو مفيد بقوله في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
يكون محالاً للأجاء في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
اصحابنا قال ويمكن ان يقال ان الغسل للصلاة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
لان غسل الغسل لوجوبه بعد الصلوة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
بغيره شرط الصلوة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
عز طاهر العظم وصحح البعض ما عرى في مقام الذين من جباب الغسل لكونه حداً ما لم يغلب في وجهه الصلوة في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
الزهد المنقول عن بعضهم فيمن من الغسل بعد الصلاة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
اذلا استكمال في توضيح الغسل للصلاة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
مع تغليب الحد وغاية ان الغسل للصلاة لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
من جباب الغسل لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
واضح لا غرض ثم ان ظاهر النص في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
كما ان كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وجوب غسل الحيض لنفسه كفاً في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وترا في محقق هذا الفن وحقيقته كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
موقوف على وجوبه في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وصلته الى ما هي في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
وبغيرها خلافاً لما هو في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
التمهيد على الزيادة والفاضل المتكسر في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
الاول للصلوات في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
الطهور وحل كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
لغسل ما فيها من الطهور بانها لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
قلت لا بعد الله المنة في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
منها ووجه الاطلاع على جواز الغسل في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
بعض الاجابة انه لا بد من وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
فصل وهي مشهورة في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة
من الماء وهو ذلك في كذا في المشهور في ان وجوبه على غسل الليلية الماضية كما ان لا ينقض تركه بقضاء عرفنا ما جاء من ان شاذ من امر الصلوة يدنو من شرطه فكل صلاة

۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱
 ۲۰۹۲
 ۲۰۹۳
 ۲۰۹۴
 ۲۰۹۵
 ۲۰۹۶
 ۲۰۹۷
 ۲۰۹۸
 ۲۰۹۹
 ۲۱۰۰
 ۲۱۰۱
 ۲۱۰۲
 ۲۱۰۳
 ۲۱۰۴
 ۲۱۰۵
 ۲۱۰۶

[illegible]

والرضوع والفسل من النائط والملاصدة والبيتم منها مستفاد من منطوق الآية وهو أنها كما يستفاد من

الطهر

مختص

الکتاب فی الجہاد

ایضا

[illegible]

التأليف: د. فؤاد

۱۹۹۱

[illegible]

محکوم علیه نما
ذکرنا من الادله
۴

سید الشہداء

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۵
بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

الى في عتقك
المذاق
الارض
٣

[illegible]

Handwritten text in a script, likely Indic, running vertically along the right margin of the page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of the manuscript's content.

اَلْمَلِكُ

عبدالله بن محمد

[illegible]

۱۰۰

میرزا حسن علی خان

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

[illegible]

بی بی

[illegible]

وهو الدوا بعون دلاله اذا مضى نزع منها عشر في لواء الظاهره تغفل عن المغلفه والرجوع وهو صالح للتأنيده هذه الاجزاء ومع انجذابها انما سمعت مع الاستسقاء
 مستند الحكم في المقام فقط الماء وبغير الخبا وبالعينه ذلك ما في صحيحه في شام نزع الغسل والنجاسه والطهر تغفل على ما في قال في الغبغبان ذكر ما دل على التسبغ و
 صحيحه في شام لا وفي ان ضعف سبيله لا استبعد هذا العمل بربا في شام الخبا بها بسايله السند لكن في رباها غاملا ذلك بل العمل على ذلك
 كحل صريحين عما عن جعفر بن محمد ان طبا كان يقول النجاسة ومطهرها يوجب البزير نزع منها دوا وان قلت واذا كانت شامه وما اشبهها فانضغته وقشره فعمل به كان
 الاضطراب في العلم ما ذكره في الاستسقاء من اجتمع بينه وبين الخبا والتسبغ نزع الغسل والنجاسه وعقد واخرى في الجوز والفصل في نزع الغسل والنجاسه مع ان غلبه التكلم
 على الشاء الى السند ونفوج طهره لكن ينبغي في النجاسة والاضطراب في لواء الظاهره وفي قوله الخبا بها بسايله الطهره كالبلغ الاضطراب في طهره هو فاضر بعد فلا
 مانع من الجمع بين الروايات بالنسبة للنجاسه بالاضطراب في لواء الظاهره في المقام هو ما في الخبا بها بسايله الطهره كفيكون فالعمل على ذلك ما ذكره في لواء الظاهره في نزع
 الطهره في شام الطهره ان يطهر بالفضل واما افراخ النجاسه فان كان مستند الحكم فغسل الخبا والتنجاسه فاضر عند الدخول وان كان مستند الدخول فغسل الخبا والتنجاسه في المقام
 الدخول ولا فرق في الطهره بين ان يكون ما كالم والم وغيره الاطلاق والقار اذا مضى كاف في زوال الغبغبه عدد من المغلفه ولكافي والمراسم الواسطه مع والغبغبه والاضطراب
 والسبغ والماء في وعن الغبغبه الاجماع عليه عن مضيق السبغ القار سبغ وكذا في سبغ وعن الغبغبه وعن الغبغبه في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 قضت سبغ دلا وبغيره في ذلك كالم تلك شامه في ذلك وكيف كان فالخبر الاجماع على العمل في السبغ في شامه سبغ لا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 غير صحيح في الخبا والتنجاسه فاضر عند ذلك في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 فقال اذا خرجت كالم في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 وفي بعضها ما والمبعض في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 فبذلك حسن دلا واما ما في خبره عن جعفر بن محمد في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 فانه في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 هذا هو العمل على الاستسقاء في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الوجه ايضا في القول عن مسائل على جعفر بن محمد انه سئل في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 بوضوء ومثله ما قلنا سابقا عن كماله في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 التسبغ وهو غير ما قلنا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 عليه استشهد لذلك في رواية الموحج ورواية عبيد بن شامه ورواية سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الدلا على الفرق وان لم يكن جازي في نفسها انتهى اشار بذلك الى مسئله في شامه في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 من قبل القارئ بل في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الواحد من الطهره والظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الاستسقاء غلط الحق في المعبر هو كالم في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 التسبغ بلا تسبغ ظاهره التسبغ من جهة ما في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 عليه وفي المعبره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الغسل به بالظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 بضوء من معرفه والجامع الغبغبه مع نأيد بالاستسقاء اذا ظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 بالظاهره ما يدل على الجوز ولو كان كبير والمبدا دون الفاعله كونها ناله الحلقه فلو كان نفعها ما في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 ايهما للاختيار والظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 عن الذين القضاء كالم في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 فانه وان طلق لفظ الصبي هنا الا انه قد فيها في بالدوا واحد والوجه في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 حاتم عن عبد بن عبد الله ما في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 غاملا في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 من الاستسقاء ما نقل عن الرضا بن نوح الثلث لبول الصبي اكل ويحوي عن ابن ابي عمير ما في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 لم يضر عليها بل في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 جعله مستغلا لكن لا بأس بجعله مؤثرا في لواء الظاهره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 الخطاب فلا مانع من جعله على ما اظام يخطه بالطاهره وما ضل في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 لم يضره في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد
 في شام وهو ان الصبي اذا كان غدا بالطاهره والرضاع كالم في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد وكذا في سبغها دوا واحد

از کتاب: اربعۃ فی کف
ابن

[illegible]

الحال من حاله في كل حال

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

مفتی الاسلام
الشیخ محمد بن عبد الوہاب
الحمد لله رب العالمین

不

[illegible]

وہی ہے جو کہ ان کے لئے ہے

۱۰۰

[illegible]

خداوند باری و عزوجل

[illegible]

[illegible]

كتاب التفسير

النظر الحكم بالوجوب لا يقع بغير سبب نفع منسأما انفسه والشيء بما جئ لاخلافه انفسه فيقول كيف ان كل مقامات الاحباط الذي هو
الاستبعاد لاعتقالي محسنه من هذا القبيل لما اذا كانت المحنة دائمة فبذلك لا يكون له في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
للاستبعاد لا يخبره ولا كلام الاحباط بل ينبغي ذلك في المقطع بما ان كان نظامه ذلك من حسن المحنة ولو جرد لا فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
ذكر الاحباط من جهة الاستعجال لا ما بين الظاهر والباطن والوضوح لا ما بين المصالح والمفاسد الكونية الا ان من جهة الباطن والآخر لا ينبغي ان يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
وكانه في النزاع في حرمته فبذلك لا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
عقوباتها لا ينبغي ان يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الحكمة على حال اذا كان الواجب بل ليعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
يجوز وينبغي ان يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
كان احدهما اصلها والاخر مفعولها فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
انكفي احدنا ان يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الظواهر لا اصلها فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
للغنى من خلاف الثاني فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
اجتناب جميع ما اخل حرمته ووجوبه الا ان كان له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
واضعه لئلا يتم ان يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الذات الى ان لا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الحكم من جهة العبد المحمل حرمته ونحو ذلك فان ذلك لا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
احد الا ان كان له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
او المصلحة التي لا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
منه في كل حال اذا كانت له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
ذكر ان من اشياء التمسك بالمحسوس وذلك في كل حال اذا كانت له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
ونحو الكلفة في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
طريق اخرى في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
واعتد به في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
يقطع ما له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الحكام من الاضطرار لئلا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
بالنظر من المصلحة في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
بطهران الملاقي لا يستحق طهارته ونحو ذلك فان ذلك لا يكون له في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
يشيع على نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الاما وحده والاخر وحده في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
وهو الاخر في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
وبين جملتها كما سمعت عن ابن ابي عمير في الثوبين عرقا في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
على ما حصل لنا الشك في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
الاجتناب بل المعروف من الشك في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
مع معروفه من الشك في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
على الاخر في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
بل يكون هو من كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
حاله على نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
فالصواب في نفسه كماله في نفسه فاعلم ان هذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة
على البين لما وجب الاجتناب فهذا هو كافي نظائره مما لا يوجب له المحنة وبشدة

كتاب التفسير

[illegible]

دانشگاه تهران

১৫

فانما هو

[illegible]

قولنا العسله مما يطهر
 المتحلل منها اولاً
 المفصل
 ثم
 وانما يجب ان يغسل
 التعديل الذي هو
 لا حرف في المثال
 لا حرف في المثال
 ليس في المثال
 الفوا الطاهر والدم
 اشترط في الفوا
 في المثال
 ما فيه
 ح

عبدالله بن محمد بن عبد الله

المُؤَلِّفُ

[illegible]

فیه فیہ فیہ

[illegible]

جنباً ويكثر اهلها لا يرى فيه حياء الا اقل من استغفار الشك في ايت عطاء الحديث سالم اولاً ما سلك في منطيقته فغير شطط على خبذ والاغوى في النظر لاولاً فاما
الشك في وعد النبي وتوحيده وكريهه وغيرها والمنقول عن السيد سلاوة بن زهره وسبيد خلافاً عن الشيخين الصادق بن مكي بن زكريا والبرج بل في قتال السهل
في غسل الجنابة اكثر احكامها فالواجب وانما في رفع الحث للافضل والقسط والاولا فان من الكتاب ما استندنا فيه لرواياتنا المتقدمة في الالفت على فعله ولو كان
بنو كثير من احكامها بل ما في غير واحد منهم ومبنيها لاجل عطفه في باب اليتيم عند الجسد على ان قالوا للرب السهل مع عكس دليل صالح للفرج لضف رواية عبد الله بن سنان
غاية الضعف مع ان في صدرها لا اساس بان يتوضأ بما استعمل مع انها موافقة للعامة وذكر الشيخ من كونه من هذا الباب اكثر من ان يفتخه ليعلم ان يكون طاروا ما استندوا
كثير من المناظر فيها وجعلنا من اهلها واما خبر من سكان فلا دلالة فيكون على التبع كما في الاحتياط والمضنية لذلك مع ظهور بعضنا في هذا الباب ان كان في حكم
مكان واحد هو قليل لا يكفيه لنفسه فلا طينين بغسل وتبرج الماء في ان ذلك بخبر وفي بعضها الامر بالنضح عن اليدين عن اليسار واليمين البذر بالوضوء مع انك قد ذكر
الاجماع على عدم النزع من الماء استعمل فيه وضأفا الى ما اعقبها على بعض الاحكام لغير المنطق على المواضع ان دعوى الحكماء فيها ما ذكر من القولين لا ينعى ظهورها في ما
في بيان ذلك في الحدائق بل ان قد قبل اولاً وقال لا ينبغي لاليفة اليه لا فائدة في ذلك ان كان نزول الماء باسرع من هذا في بدالها على الطلوك كما استند بعضهم
لأن ما فيها من الاستشارة بل لا ينبغي على الناظر فيها ان لا يفتن في الاستعمال منظره ومجاعة اما اخبارنا التي عن عسالة الحمام فمع حديث كثير منتهى الغليل فيها لا يفتن
والنظر في الجوهر الناصب اهل البيت وهو مشتمر وولد لنا والرائي والنجس على الحمام مع ان في بعضها ضاعاً ولذلك قال في السمع ان لم يصل النايغ بعد شرب
صنيفين يدلان على ذلك واودعهما مع ان في الثاني منهما الغليل في الماء ولد الزنا بل استلها على الغليل به وذهب بعضهم الى انها سبيل في بعضها استلها الكرام
في خبر علي بن جعفر عن ابي الحسن في حديث قال من غسل من الماء الذي اغسل فيه فاصاب الحمام فلا يلون لا يغسل فخل لا في الحسن اهل المدينة يقولون ان يترجى
من الحسن ان لا يضر على غرضه من ذلك لانه كما هو واضح وانما خبر من سلكه فلا دلالة في ذلك على ما نحن عليه في تقديره شغل على غير ما هو الحال ودلالة النسخ لغيره ولا يفتن في الامر

فظهر من ذلك كله ان الاشياء مع ان الحقيقى عدم شرطية ما شئت في شرطية ما شئت على ان الغسل ليس من الجملان هو وما وصل اليها في الدنيا من غسل في الاستسقاء قبل
بعض اهل الجوز على الصفة الظهور بعضها وقيل بغيره كثير منهم من هنا لعله يكون ذلك من في مثل هذا الكتاب لا يفتى به وظاهره ان كاحرج ببعضهم من ان لا يخرج في
الحديث بدون الخبث ان كانا في الخلاف وفي ذلك وكيف كان فالظاهر الجوز في الشربة والقبر انتهى على وجه الاجماع على جواز رفع الخبث المستعمل الجبنا
كما عن غير الحنفى وهو الجوز مع الاصل والعصا وظهورنا اكثر من الادلة في غير بل الظاهر جواز باقي الاستسقاء لان بعض الاغسال المستنقذ وغيره ما لا ينافى وان كان بعض
الادلة المنقذة شاملة لذلك لكن الظاهر من كلام الخطيب قبل النزاع في رفع الحدث وهو مع رفع الخبث وما باقى الاستسقاء لان ما كان ان الظاهر من كاحرج بعضهم
ان النزاع فيما يقع به الجسد اما الاعمال المستنقذة ونحوها فلا كلام في كونها طاهرة من غير ان يخرج الخبث في جملتها من المذخرين الخلاف في ما انفصل عن ظاهره لبيان الغسل
استصحابا لشره عنها ولعله لو ازيل من جعفر المنقذ على وجه القول لاغسل فيها الواجب لتدويل ذلك يدعى شموها لآل الغسل الكبري لكونه يرفع على ظاهره
انما الظاهر ان النزاع مخصوص مع المستعمل اذا كان فليلا انما كان كثيرا فلا بد من يظهر من بعضهم ان المستعمل متى لم ينجس كان في وجهه قوله متى لم ينجس
الماء قد كرم الجمل ما وقع في الكلام فيه والحوط المنع غالبا ولا ينفذ كون الاحتياط في عدم المنع الطرف الثالث في الاستسقاء وكان بجمله فيما للطلون والفتا
لاخصاصه ببعض الاحكام كالمنع من سؤر الا بوجوه ونحوه وان كان لا يخرج من نظروا الا من كحل والاشا وجمع سؤر والمادة بغيره لفضله واليقينة كما على العامة من
او اليقينة بعد الشرب كما على الجمهور في قرب منه ما نقل في الخلاف على جميع الخبرين من الغرض من زيادة ثم استعمل في طهارة مثل بقية ما على الجمع عن الانفرى على الصوى في
المصباح النيران السؤر والجره من لسانه وفيها كما لا ريب من الانسان وفي كشف اللثام انه في الكفاية يقينية من كل شئ وما يقينية الشئ من الطعام والشراب ومن لا يظن
وعلى كل حال انما يظن يقينية لا يقينية فلا يوجب التهرؤا والبشر والنجاسة كجاء اذا شرب منها وفي القبرية يقينية الشرب انما جبره ما ذكره القبول ما ان يكون يقينية وان في
الاصل ان ذلك وان يقينية يقينية الشرب وقد لا يما يخرج من الرقي بسبب الشرب وعن جميع الخبرين بعد ان نقل عن ابن سائر وهو مؤيد وقبعا الثاني لادامه فاعلم ان السؤر
وهو ما يبقى بعد الشرب وهذا مما يظن ان الناس فيصنعون موضع الجمع قال وقد اقر في تعريفه ما يباشر جسم حيوان ويغتار فانه لعله اصطلاح وعليه علمنا ان
كسول يوجب القسري وغيره مما كيف كان فكلام اهل اللغة لا يخرج من الجاهل وان كان لفظه يقينية الشرب بل يطلق المستعمل في العلم الا ان الذي ينبغي الجاهل
عن امور يقينية يلم الظهور الاول الجوز عنه منها من جهة الطهارة والكرامة وغيرها انما هو مطلق المباشرة في جسم الحيوان البتم وبغيره وبمصرخ المباشرة والذكر في
وهو المنقول عن الميتة للفتنة والتروض لسالك وغيرها وعن الفتنة ان سالك الكرامة هو ما يقع في الادوات مما شربوا منه ونحوه وسؤر ما يذبح لحم احسانهم
الثاني ان ذلك مخصوص لما او مطلق لما في صرح جملة منهم بالاول وصرح ابن دبر بن الثاني وكان جده الاول لكلام في الدنيا وقيل الثاني في حكم من جهة الطهارة و
الجاهل وغيره مما لا يخرج لعله لا يجهل انه فيما للطلون والمضاد الثالث ان سالك الطهارة في الماء كاحرج به جماعة في كونها تقص من كون سائر الماشات يتناولونها
فما الجسد الرابع من ان ذلك مخصوص على خطابات المستعملين في غليظا او انما اصطلاح من المصنفين في خصوص المقام من معنى تعريفه في ثمة مشقاة فليقل
باشرة جسم حيوان الاول والظاهر اعدامه وقد يحمل قوله مشقاة اي ثمة المشقة في خصوص المقام فمن يظهر من بعضهم ان السؤر هذا مقصدا لانه بعد ان ذكره فيسمى
الاشا بالنسبة للطهارة والجاهل وسؤر ما فيه لفتنة وفلان والسؤر عارده عما شرب منه الحيوان او ما شرب منه الماشا وهو في ظاهره لا اشكال ان في
بذل لفظ السؤر في كل مكان وقد يحمل هذا اللفظ لما في لسانه لغيره من الغسل في الماء او ما شرب منه الحيوان او ما شرب منه الماشا لا بعد في نظر النعم وكذا
احضارنا الى ما في قوله على وذايات المقام لطلق المباشرة في جسم الحيوان مع مثال التخصيص بل لا بد من جملتها في الماشا من حيث ان لا يوصفون من سائر
وتوصفون من سؤر الجاهل اذا كانت ما مؤيد ثم يغسل بها قبل ان يدخلها الماء وكان رسول الله في ذلك ما في قوله في الماء او ما شرب منه الماشا لا بعد في نظر النعم وكذا
على المباشرة بالهم هو لفظ الجاهل في بعض كلامهم كالماء او ما شرب منه الماشا او ما شرب منه الماشا على ان سؤر هو كل

文

بقی علی بابہ

كثير من
الاشياء

غير وكيف كان فلا يلزم من قولنا انما هو الرزاق بين اثنين من المثلثات هذا سلم الاولى ونفع الثانية كما قلنا انما هو من بعض وان كان لا يفي خلافا لتمام كبري من
الاولى الشاهد على الطهارة بالرزاق على كل طهارة ما في القبة وقيل ان الرزاق على كل طهارة ما في القبة وقيل ان الرزاق على كل طهارة ما في القبة وقيل ان الرزاق على كل طهارة ما في القبة
بقا لاخر ولو انها على الطهارة ان لا يحتاج من طهارة الى حكم اخر نعم لو قلنا ان بعض الحيوان بملازمة الجحاشه واعتبرنا في طهارة رزاقها انما هو مخصص فلم يظهر ان الرزاق
انما الحكم بالجحاشه لا بملازمة الحيوان الذي كان عليه نجاسته لم يعلم في طهارة رزاقها هو المخرج من قولنا بعدم قبول بل الحيوان الجحاشه كما لو اطلق نسبة القول بها اليها
بالرزاق هذا كله من هذه الجهة وما بناه على ظهوره في الحكم بالطهارة ليجرد عدم العلم بملازمة الحيوان كان بوجوده فاما في قولنا ان الرزاق وان لم
نعتبره فهو موافق لما ذكرناه من ان الحيوان الثاني وعلى كل حال فهل المذاق الرزاق انما هو الجحاشه اذ كانا الجحاشه من قبل الماء وان فادى خشونة او ناعا كانا
عليه وان لا دليل على ان الحيوان نعم لو كانت الجحاشه من قبل الماء وهو قولنا ان الحيوان من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
في المسئلة انما لو قلنا ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
الحيوان هو مخصص في لؤب دون الماء فافهم قوله وهو ان لا يكون الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
والا لولا وجه اخر فانه انما هو مخصص في اصل المسئلة كونها لا رزاق على وجوده من الجحاشه على الجحاشه عدا ما كان بعض الملائق والا فاما الخلاف في ذلك انما هو مخصص
فروع المسئلة الشاهد على الجحاشه كون الحيوان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
والسيرة والشرع وغير ذلك واما الكلام في طهارة الحيوان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
من غير انما هو الشرع في الطهارة والمنقول عن غيره لكن لا يشر في التبيين للمهمة وان كان لبعض الاخبار ذكر انما هو بل الموقوف على ان لا يباين الوضوء من فضله اذ كانا متو
كاسمه لزم من هنا في المذاهب ان ما ذكرنا الصواب في ان النص انما هو مخصص في الجحاشه اذ كانت ما مؤنذ وهو مخصص من كونها ما مؤنذ من الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
دون الاول لان قال ان المبدأ من لا مؤنذ من طهارة الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء وقيل ان الجحاشه من قبل الماء
لعدم صفة الجحاشه على محموله الحال بل هذه العبارة لا تصح الا بعد ادخالها ومعرفة مخصصها على ما يحتاج اليها من غير انما مؤنذ بل ان غيرهم على من يندى بعد
اختبار ودون من لا يعرف حاله ولو لم يكن من بل اخر كما هو واضح فحينئذ يصدق عليها انها غير مخصصة صدق عليها انها ما مؤنذ صدق عليها انها مؤنذ صدق عليها
انها مخصصة نعم ما لا يصح ان على محموله الحال وان كان عدا الغرض لانه لا يتصل بالمسألة مع ما هو مخصص من قوله الحال ان لا يباين عدم معرفة كونها مخصصا كان لا يباين عدم
كونها ما مؤنذ ولا مع العلم بمخصصها كونها مخصصة من قوله الحال ان لا يباين عدم معرفة كونها مخصصا كان لا يباين عدم معرفة كونها مخصصا كان لا يباين عدم
عن الجحاشه كما لا يمنع كونها مخصصة من ان كان ذلك مخصصا لبعض لان قوله الرزاق على اذ مخصصا لهما دون محموله الحال انما يمنع اخذ الظاهر في الرزاق
بل المراد منها المخصص عن الجحاشه والظاهر انما هو مخصص في الواقع وعلى كل حال محموله الحال لا يصح عليها في وان كان في الواقع لا يصح منها كما
بمسئلة القول بل قد يشر في الشرع ان المخصص لا يكون في الواقع وعلى كل حال محموله الحال لا يصح عليها في وان كان في الواقع لا يصح منها كما
قطعا مع انه يرجع الى ما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
ذلك في المظنون انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
ان يندى جحاشه من غير انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
وليس من الاستصحاب التبع ان ليس المقصود من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
خطوطها انما لا يعلم حاله ولا يدرى من قوله بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
المستفصاة الناهية عن الوضوء وسور الجحاشه من غير انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
بفضل الجحاشه اذ كانت ما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
ونفسيل بينهما بل ان نفعهما الا انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
اذا كانت ما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
هي دليل على انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
خبرين فبقين المصنف مع انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
عليه انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
بالشرع من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
ذلك وانما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
الثانية فبفتح الحلق السور مع انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
بالشرع في ذلك الاخبار من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
ايات المطلوب بل انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
على كل حال لا بعد انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا
الحكمة على انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا فالجواب انه لا يصح على محموله بكونها مخصصة من انما مؤنذ بل انما مؤنذ مخصصا

لِذَلِكَ

مفتی محمد رفیع

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

والخطابيه

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ فَمَا لَهُ مَدَدًا

على بعض ما يقول مع مضافها بمضافها محمولة على وجهه فيجب ان يقطع السائل ان المراد منها ولا تستمر ولا اكل ما مشتهى لها ثم لا يجوز ان يحد فيه خالف حتى ان
الجهد والاصول والاجاز ولا جازات في العلية فلا يطيل الكلام بذلك ومثله ما يخرج من التسليم ان يقال انما يتحقق من المواقف كما في مستغنى عن الاستغناء
لكنه اذا كان نبه عليه لمكان تبيينه لاخباره وعبارتها الفقهية شرح لها لكن كان عليه ان يذكر حيث يتبين انما يتبينه لاخباره عدم ما مضى به كما اشار الى استغنى
وكلام الفقه والكتب في التبيين والند في حلال اليد والبرقوت والتملة والذوات في الاطوار والكلب مضافا الى الجوس في نحو ذلك العلية او ذلك كذا
والنقطة لا مضى عليها وكان كثيرا من اخباره في ايجاز لك لما قال في العامة وهي مختلفة لا بد ان يكون على ما انما يتبين به من كان مستغنى عن الاستغناء
الاستغناء وبعض الاخبار المختلفة وسند في موقوفون وقسمون ويستلون وعلى الله التكاليف وكان لا يتبين من الموقوفين وسواها كما في بعض نظراته ولم يتم جواب
القتل وعدمه بل لا يصلح الاصول والاجازات في الامتداد في القول ان كان المتحقق من لا يخرج من الفطري السنوي بالقتل الاول كان في غير
قبول توبته لا يستلزم بطلان طهارته كما ان نفاذه لا يثبت في مقتضى طهارته لا يثبت لعدم الدليل بل الدليل العكسي وكذا في التوبة بالقتل الاول
بعض من مشاء العادة ولا دليل في قوله تعالى ان شئتم تطهرن منكم ومن كفرا الا ان فطرتكم على الله لا يبدل الا بخلاف ذلك في التوبة هو لا يستلزم بطلان
جميع الامور مع امكان معارضته بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فهو كذابا وكذا في حط ما علم حشا شطر في
الاخبار الموقوفة على الكفر بهذا الاجازات في جاز من مضافا الى كذا في الفطري بآل على عدم قبول توبته في الطهارة
والباطن والعادة في الجواب الاول ما نقل عن ابن عباس ان الحديث هذا ان هذا الحديث
القلب لا يخرج منه لكونه ليس من طهارة مع عدم صلته بذلك بل لا يظهر من حيثها
بعد ضامة الحديث للسان فتم الرد في الاشياء مضافا الى الموضوع
لفوا لا استندانه في بعض الاحوال في الجاهل
الموضوع المضاف في ضامه فلو رجع الاشياء
مع وضوءه على الاطوار في الجاهل
الجفاف والله اعلم
تم الجواب
في العبادات يعنى الله تعالى في الامور
يتلوه المخلد الثاني في طهارة الجاهل
والله اعلم في طهارة المخلد
جوابه الله اعلم في طهارة
تحي محمد طيب

من افعال الجاهل في طهارة الجاهل
من افعال الجاهل في طهارة الجاهل
من افعال الجاهل في طهارة الجاهل
من افعال الجاهل في طهارة الجاهل

[illegible]

[illegible]

على ذكره ولعله يرجع الى ذكره اولاً اما اجيبه هذا من ان لا منافاة بين الوجوب لنفسه واستصحابه بالاضافة الى غير ذلك لانما فاق بين الوجوب لنفسه واستصحابه بالاضافة
 عنه كمثل الجنب لا جملته لانا قد فعل القول بوجوبه لنفسه لوضوحه لنفسه بالاضافة الى ذلك على اخره والجمع بين الايجابين كافي في الجواب
 المذكور وقد ثبت ظهور الخلاف في المنهج المتبع في الاجماع عليه من ان لا منافاة بين الوجوب لنفسه واستصحابه بالاضافة الى ذلك على اخره والجمع بين الايجابين كافي في الجواب
 وهو قد من الاعتناء بما فيه من الجمع بين المنهجين والاستظهار بان لا منافاة بين الوجوب لنفسه واستصحابه بالاضافة الى ذلك على اخره والجمع بين الايجابين كافي في الجواب
 الاشارة وان طلق الحكم في كثير من هذه النواحي وقد عرفت ان ما ضاهاها كون الحكم المذكور في غير المتكدر وصريح في المتكدر استصحاب الجمع وان نصت كل بطلان من آفة
 في النواحي الخاصة بالحكم المتكدر على قوله والما اضطرنا ان الجمع افضل من التكدر ويمكن رفع المناقاة بينهما ان لا تضيقه غير ذلك وهو اكل كما ذكره القدر في غير
 المتكدر وافضل في المتكدر في ذلك ان كان رتبة ما يثبت في الفضيلة على كل حال فاما ما دلل من التسند على استصحاب الجمع في المتكدر لا يخلو من شكال واحتمال التسليم
 بالمرسلة المتقدمة فهي مع تسليم شمول سلم الاستصحاب للمتكدر ظاهر في غير المتكدر فيكون كمال الاستصحاب به من الله اعلم ولا يجري في الاستصحاب
 من ثلثة احوال اذا حصل المتكدر به ولا بالثلاثة فاما اذا كان كمالاً جامعاً ولا واحداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 بذلك حسن تدبر المعنى وخبر بوجوبه اذا حصل المتكدر بالاول فهل يجزى كمالاً بعد اتمه لا قولاً غير الاول وصرح في الخبر والناظر والمنتهى في الخبر الاول
 والقول جامعاً مع القاصد هو ظاهر الخبر المتكدر على ما ذكره في كشف اللثام قال وان كان حكم من لفظا تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 ثم الثاني والثالث كذلك الى ان قال ولا يجوز في الظاهر ان يجرى الواحد كقول الشارح عن التسند على الوجوب في الخلاف وان يجرى من ثلثة تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 استدل على ذلك بقوله ولا يجمع ثلثة احوال وظاهره الوجوب الى ان يفهم دليل انتهى بكونه رتبة على رتبة من التسند والوجوب والجمع فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 ففي بواحد استدل بالثلاثة منه فوجه ما في الوسيلة لكن قال وان لم يزل ثلثة تسنداً حتى يزول فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 قال ان يجرى بواحد فيجوز ان يستعمل في تسند من غير التسند وفي التسند ان يكون ثلثة لان ما افضل في البطون انه في بطن ثلثة تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 فحصل البطلان من ذلك المزمع الكافي في جميع الشارح والذكرى والدردس في الثاني بل حكمي جماعه عليه منه خلافه لاجتماع من مائة في المناقاة في ظاهر المتكدر والجمع
 الذي هو في غيرها وهو المتكدر عن التسند والعلة في الخلاف وتبين احوال عبارة المناقاة في التسند فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 التمس الاول والمناقاة في بيان الظاهر لانه في التسند والناظر والناظر في ما وضع شرقياً بالنسبة الى رتبة التسند في الحجة كما لفظ المعامله وهو اما اخبر الثاني
 بعضها كما الظاهر في ما بالتسند في قوله انما على وجه التسند في جميع قوله في التسند فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 من اللفظ في الجملة في ما لا يعدم وجود لفظ الظاهر في ما في لفظا في تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 كما يشهد ليدل على تسنداً لفظا في تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 بقا حتى يعلم الرفع من التسند قد يقول ويخبر في جميع رتبة الاصله لا بطوره ويجوز ان لا يستحب ثلثة احوال بذلك جرت التسند من رسول الله فان قوله بغير
 بغيره بل لا يجزى من مضاف الى قوله بذلك جرت التسند من رسول الله قد وقوله بغيره خبر زان جرت التسند في قوله في الغايه ثلثة احوال ان يجمع لفظ قوله ايضا
 يجري من لفظا في التسند بالاجزاء ولا يجري من قول لا لا في الجمع تلك كما في قوله في التسند على كل حال في جميع قال كان لنا تسنداً بالاجزاء في جميع
 عن سبيل الله قال كان لنا تسنداً بالاجزاء في جميع تلك كما في قوله في التسند على كل حال في جميع قال كان لنا تسنداً بالاجزاء في جميع
 بقوله والتسند بثلثة احوال انه رواية ثمانية ايام افضلها من طرنا وسئلها ما ركن من تسنداً فاما في ما دل على الاجتهاد بالثلاثة على ما اذا حصل النقابا كما بعض
 ايضا لا يري في بقا الا بغير الاصله السماع بالارتقاء لسانهم فيستخرج منها من اصله حتى يثبت التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 المعلوم انه لا يمكن العلم بقاء الحل بل لا بد من احوال في التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 من نهاية الاحتفاظ بالاصل مقطوع بالبحر في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 الذي انضمت له على التسند بالاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 انما انما يخرج من لفظا في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 لتصل من غير رتبة الاصله السماع بالارتقاء لسانهم فيستخرج منها من اصله حتى يثبت التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 لا ينظر اليها فان رتبة التسند بالاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 يكون ظاهره في الاستصحاب بالبحر بعد بقاء التسند بالاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 يكون لاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 مقابلته لا وما استعمل في احوال التسند بالاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 عن اجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 بالشرع في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 قال كل ذلك دليل الاجماع ويقع في قوله لا لا في التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 هذا بغير الوفاء بالاستدلال بالاطلاق كونه مضافاً الى التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع
 المطابقة ما هو في ثلثة احوال ان يكون رتبة التسند بالاجزاء في جميع رتبة التسند على كل حال في جميع رتبة التسند بالاجزاء لانه في قوله في لفظا في جميع رتبة التسند بالاجزاء في جميع

[illegible]

[illegible]

كتاب التفسير

عن الجاهل من الخلفاء من اذبح على نذر من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
اذا دونهما بشرا في ذلك فبمع انما هو من الجاهل من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
المقام لكن مع ذل لا يستلزم الا على كل من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
الطلع بفلم اعطى ما يقتضيه من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
الافراد لاندوة الاستلزام الاطلاقات وفيه منع واضح وعلى هذا في الاطلاقات فما ذكره من الاجماع المتقوله على الاجزاء بكل جسم طاهر من الجاهل من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
وما عفا فقال ان ظاهر الشريعة ان ذلك يقتضي عدم جواز الاستسقاء بان طلع الام بكيفية صحيحه للعرض لا يمنع عدم الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
عدى في ذلك الاشياء فبمع انما هو من الجاهل من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
الاجزاء بل وانفق الطمع فيكون في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
الضعف في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
على القول بالشرطه وقد صرح بعدم حصول الطهارة في البطون والمبكر عن ابن اديس بل بما نقل عن الرضا في الاول كما قلنا لا يجوز استسقاءها الا في غير ذلك وكما
ان استسقاء ذلك وفيه موضع لا يجوز الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
الاصول عند قبول ادل على الاستسقاء انما هي ثلث اشياء اولها ان من اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
بالشرطه انما هي ثلث اشياء اولها ان من اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
مضافا الى ان نقل عن الغيبة من الاجماع على عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
بالمقاني ثلث الاشياء اولها ان من اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
بمع انما هو من الجاهل من لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
لعل الاقوى المفصيل انما هي ثلث اشياء اولها ان من اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
الطاهر ونحوه بما يستفاد من غير الاستسقاء
الحققات فانه لا يفتنه بها من نذر الكافر ككيفية بالفرق فاذا اصابته الجائفة وهو مكلف بالانهاض والوجه ان يفرج له
والزوت في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
باجماع الغيبة وغيره من غير الاستسقاء
هذا واعين في كونه في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
من اعدم الاحمال لا يجوز الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
الثالث في سنن الخلو وهو مندوب وان ذكره في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
والذكرى والزوت المذكور في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
سنن الله امرين من عباده الشاهدين وصلى على النبي محمد وآله في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
استباط وجعل عنه من رواه عن الصادق في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
في وصيته له قال يا ابا عبد الله اني قد سمعت من ابي عبد الله في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
استصحاب التفتيح وتلقه غير التفتيح بل هو الظاهر من جملة كرمه مستقلا عما لا انتدب بشرا من المصنفين في زيادة التفتيح من التفتيح والاقوى جواز استصحابها
طهرا ما اما التفتيح فلهذا سمعت ولما التفتيح فلان روى عن الصادق في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
في المقام ما من ان يكون تفتيح من التفتيح فلا خلاف في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
ان لم يحصل الجواب التفتيح لوقوعها على جميعه والتفتيح فاما في ما ذكره من غير التفتيح فمضافا الى ما تقدم من جعله في سبيل وفي صحيحه مع قوله تعالى يا عبد الله
يقول اذا دخلنا الحج فقل اللهم اني اعوذ بك من الجبن الخبيث والنجس الشيطاني ومن اخرجك من بيتك ومن اخرجك من بيتك ومن اخرجك من بيتك ومن اخرجك من بيتك
الحج وما عفا في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
يقول في نفسه في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
مسندنا عندنا في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
اذ انكشف قولنا في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
فدخلوا في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
نقد لم يعمل في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
ولعل للتساق في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء
على ادعاءها بالتساق في ذلك لا يمنع الاشارة الى عدم الاجزاء من غير الاستسقاء

كتاب التفسير

[illegible]

مختصر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

فانما هذا هو الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

فوسلنا لعلنا ان ينفرد على الدليل انه ومقتضى الاحاطة بجهتها هنا انما هو عندنا فانما لنا للفرقة فلا يستدعي البقاء فتمت هذه المحنة لان مقتضى وجودها
من هذه المحنة لان مقتضى وجودها على كل حال مثلا لو تم الى بدل الفرق في مقتضى الواجب صلاحه بشكلا او كشيء اخر فمقتضى ذلك كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان
مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
مقتضى ما يستفاد منها الاخرى بمقتضى واحد للجمع وهو غير مقتضى ذلك وما ذكرنا سابقا بل مقتضى وجوده خلافا لمقتضى وجوده في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج
لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
لانا نقول ان في كلام الامير مخالفة لما على ما ذكرنا فاعلم مقتضى الاشكال لئلا لا يظن هو الاوامر في المطلوبين في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
لظهور مقتضى صلاحها التي هي مقتضى صلاحها على ما ذكرنا فاعلم مقتضى الاشكال لئلا لا يظن هو الاوامر في المطلوبين في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
يجب ان يلاحظ في ذلك على ما ذكرنا فاعلم مقتضى الاشكال لئلا لا يظن هو الاوامر في المطلوبين في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
هذا وفي ذلك في المقام ايضا والوجه الواجب لتدبير كل من حيث مقتضى وجوده في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
نيل التدبير في ذلك في المقام ايضا والوجه الواجب لتدبير كل من حيث مقتضى وجوده في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
فان بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
التدبير في ذلك في المقام ايضا والوجه الواجب لتدبير كل من حيث مقتضى وجوده في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
فيها الوجه من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
اما الا فليكون ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
خارجا لظن التدبير في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
فيه من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
لفظ لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
صلوه لجهتها بالفرقة في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
غسل لجهتها مع مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
فرقة وان كان في مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
عند لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
لترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
على مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
الجهتها لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها على كل حال كان في الواجب غير ما مثل ذلك وان كان لا يترتب له لا بعد ان علم ان مقتضى صلاحه البقاء وكذا مقتضى وجودها
كان مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
الواجب التدبير في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
ذكرنا في ذلك دليل القول بعد ان علم ان مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
بالقول في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
اصالة التدبير في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
سابقا مع مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
عربية ومقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
جميل المقتضى في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
كقولنا في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
سابقا مع مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
لغسل المقتضى في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
ولان غسل الجنابة على غير ما يظهر من ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
حصول الغسل في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه
كذلك في ذلك من مقتضى صلاحها في ذلك من مقتضى مقتضى البقاء التخرج فمقتضى صلاحه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

میں

بالأنصار

كتاب التلخيص

في بيان معنى التلخيص

ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم من الاصلاح في الدين والخلق في الدنيا والآخرة...
 وكيفية العمل لا بد من قبل ما امر الله به من قبل اللغة والعرف...
 كما هو واضح ان الاشكال الذي انما مضى بان لا يفتقر احداهما على الاخر...
 المتأخرين بالثاني فلما عاين اسم الفعل والنسبة...
 وعليه ينبغي التخصيص بالنسبة الى محل الاشتراك...
 عند ذلك وقد ثبت ان النسبة في ذاته...
 ان الفعل لا يخرج عن المعنى وما انفكوا من الاجتماع...
 نحو معنى المعنى والفرق...
 المقصود من قبل انما يظهر من بعضهم...
 بينهم الوجه الاول...
 المخرج من العامة...
 تحقق جريان...
 الداعي الى...
 جمعها...
 طلب...
 عن جريان...
 فلهذا...
 من قبل...
 كذا...
 في الاجزاء...
 او من جملة...
 فاما...
 مقارنة...
 في ابتداء...
 بقدر...
 بالفعل...
 ذلك...
 لعدم...
 به...
 بعد...
 مع...
 الا...
 على...
 لكونه...
 البشر...
 بال...
 وما...
 لا...
 البشر...
 جميع...
 في...

على الشيء

بجوازها

نحو

[illegible]

قبل القضاء

الإصابع:

[illegible]

عجزاً يكون بشر ما مؤدب في ذلك الحال من ههنا فكتب بجمع بما يشاء من حالها ان الشيء لو مضى خارج فلا يفتح بالفتحة فيه بل لا يفتح بعد ما مضى من ذلك
لغة الفتحة في كون تكلفه ذلك لاحتاج بالطلان في مقام جعل الفعل للفتحة متخالف ومنع طاعة من الاحتياج في ههنا من لا يفتح من المعلوم في اللفظ فبما ذكرنا من
الاحتكام بين التخصيص وما يدخل المنع عليه تحت عنوان الفتحة والظاهرة لا يوجب تحجباً على الضم ولو كان ختاراً لا يكون ختاراً الى المأمور به لا يصلح الاحتياج به فبدق
ان المنع من التبدل المستفادة من الادل في غير المبدأ ان الاحتياج بالاطلاق والعمول لا يخلو من قوة هذا في الفتحة من حيث جبهة لغير المقام مقام ذكرها فافترس ان يوجب
المنع على الفتحة فكذا لا يجوز لغيرها ما اشار اليه الله تعالى بقوله اضره كما في الخبر المتفق عليه والفتحة والارشاد والقواعد المذكورة والادوس وغيره ما
هو الحكم من جادة الفتحة فيصير الناصر بان بل فيظهر من آخره نحو الاحتياج عليه كما هو مخرج الفتح في الحدائق ان الاحتياج لا ينافي في بل فيظهر من جادة
التذكير الاحتياج عليه في حال الاحتياج المنع على الضم ولا يلزم ان لا يضره والفتحة ذهبا انه علما ما فاشتهل عبادة الذكر بل هو الذي يظهر من كلامه
من فضول الجواز كما سمع ان شاء الله وقيل عليه نصاً الى ما سيحدث هو ما دل على نفي الترخيص في الدين وهو وان كان لهم من احتياج المنع على الضم من سقوط ومن الترخيم
الا انه قد يظهر من جادة الاحتياج ان الله تعالى في السام قال تلك لاني الله عز وجل فاستمع من حيث لا يسمع فاستمع من حيث لا يسمع فاستمع من حيث لا يسمع فاستمع من حيث لا يسمع
هذه الاشياء من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ما حصل قلبكم في الدين من حرج استمع قلبه وقوى اخبار الجوار ومخصوص خبر في الورد المقدم وما في السنة في
فيه سوا الورد مع انفسه من المطلق في وجبه وآبي الحسن في بلفظه انه قد مضى في السند من حيث الفتحة على التخصيص ما يفتح من هذا اللفظ ضعف من غيره على
وهو على نافي من حيث ذلك لا يوجب التسديد بما سمعنا من كماله لا لانه الاحتياج في جادة اعل الشرح بل المطلق الضم وكما هم فهو منه انه مثال القبول فكذا
ما دل على النفي من المنع على الفتحة انه لا يضره في المنع عليه في المبدأ من ان الورد هو قوله ولا انتقال الى التيم والحال هذه فخلل الغد الوضوء المصنوع
جزءه والمسئلة على رد ولا يوجب عليك ما فيه على انك قد عرفت من نفي كثير من ادلة هذا الباب انه لا ينفذ الوضوء بعد شئ من اجزاء كما عرفت في الاصل وغيره
بل بما يظهر ان ذلك قاعدة فكل ما يستلزم من الامر يتصوره الفتحة بافتة قطعاً فخص ذلك قاعدة سقوط الكل بعد الجزاء على ان شمول ادلة التيم
لمثل المقام ممنوعة لا اقل من التلك ولا يربك الترخيم لما نحن فيه من الاحتياج وغيره فبما ذكرنا من فدين باحتياج الجمع بينهما مع الضرر عن الترخيم بما ذكرنا من الادلة
ثم قد عرفت ان كلمة الاحتياج مطلق في الضرر بل هي معتدلة ما سمعنا من الاحتياج اليه في قوله البعض تحجب لفظ الضرر كالبعض في لفظه وادارة من
ذلك الغسل لا الاقتصار على هذا الضم من الضرر في نفي القول بالا كفاية بالمنع على الفتحة مما عرفت من ان لا يضره ذلك بل اصل قوله في الرواية
الامر على التيم الذي لا ينفذ فيكون الاصل من يتم الفتحة والثاني من الضرر ان كان العدة من يتم حتى الضرر اطلاقاً فعد الاحتياج المقتول والا فاستفادة
ذلك من النص في غاية الاشكال ولذا كان الاحتياج بالجمع مع الوضوء غير الضرر التي اشمل عليها النص فيها واذا زال السبب المنع على الفتحة بعد
قطعاً احاد الطهارة على قولنا في الضرر والمنهي عن البطون والتذكير والابتناء وبضم من شاعري ما نرى في كاشف الشك والاحتياج لا يوجب الاحتياج
في الفح والذكر والادوس في جميع المقاصد المذكورة والمنظورة في جميع الوجوه بل بما قبل ان الشهور في الجزاء في الاعادة نظراً في المواضع المذكورة وكذا
كان لا يوجب في النظر ان يكون ما مؤدب ذلك الا ما يفيض في الجزاء والاحتياج في التيم فاما اوله على ان الوضوء لا يفيض في الاعادة فانما هو الضرر ليس و
لا يثبت بتو وضوء رفع الحدث بجمعه قوله لكل امرئ ما نرى ما في الضرر بعد ما قد انبسط جواراً انما كان بعد ذلك والضرر في وان
ان يبعد عدم ما في اللفظ هي لا باحتمال وهو على الترام وكذا في انما منع خصوص الحدث بالوضوء لا بغيره وانما هي مجرد ما في كوضوء المسافر
والبطون وضوءها ففرض لا باحة على المنع وهو ما دامت الضرر موجودة اذ في ان الظاهر ما في الاحتياج والا لوجه انما المضطر بالنسبة الى
كل ما يشرط فيه الوضوء من مس كابة القرآن وغيره على ما نرى في الضرر فلا يجوز الذي يجازي بنس ما كابة القرآن مع الاحتياج ويخول ذلك ان قلنا ان الله
سوف ذلك قلنا مقتضاهما ان لا يفيض الاحتياج وهو المطلوب لا يقال ان بشر ما في من بدلية القربى عن الماء ما ههنا مراتب تلك ومعنى جعل الماء وجب الوضوء
لا ما قبل ان قلنا لا يقول به فان الصادق بينهما الدليل من وجوه ههنا نعلم ان التيم مبيح لا رافع ولعمالة القول ههنا انه رافع الى ان يوجب الماء ضعفه
بلغت اليه فبما ان الضم في الوضوء كالثبت مع منع البشر من قوله لا يفيض الوضوء الاحداث في نحو وجوه ههنا المكان وجوا الامر في كل من القامير في مجرد
كونا التيم في مقام خاص وهو الضرر لا يصلح للفرق لانه بمنزلة ان يقول ما في وضوءه مثلاً على الشرا الا في هذا المقام ما منع على الفتحة وهو الضم
اقل لغيره بالنسبة الى هذا الموضوع مع ملاحظة وجهه في شخصه لا يوجب الا ان لا يفسد دخول من الوضوء حتى يكون متمم ولا لفظ الوضوء وهو
مقتضى التيم بالنسبة الى سائر افراد بل وضوء المسافر والبطون وضوءه ففرض انما هيبة الوضوء شرعاً ما يشرط قطعاً ولا يحرى في ذلك جميع
مقتضى التيم في ما هو معلوم في السابق ان مقتضى الامر لا يجره مقتضى الخرج من عهدة الامر للعقاب وهو ههنا اقتضاها الكلام في وجوه وضوء
اخره ليس هو باعادة الاصل حتى يكون منافياً للجزاء فيمنع ان ذلك ههنا تلك القاعدة انه كيف وضوء وضوءه على الوضوء مع تصحيح الادلة بعد وجوبه
وما قبل ان دليل الاعادة الاله لا يقتضيهما وجوا الوضوء عند كل صلوة يخرج ما خرج في السابق في قوله انه معوض با اذا توضع صلوة خاصة وضوء المضطر في كل
صلواته ان الضرر في ما يشرطها الاحتياج على ان المراد بقوله جعل اقامته الى انتم عتدون او من التيم لا مطلقاً على انهم لم يشرطوا وضوءاً في كل
المقام بل هو مختص في افراد المشافهة وما قبل ان العمل بقاعدة الاجزاء على الوجه المذكور في قاعدة واقعة الشرايط وغيرها من القواعد فيجب الحكم بجمعة
الصلوة من غير الطهارة لو الوضوء وضوءه في ان غرض ظاهر من الامر تحجب في ما في الكيفية مقام خاص في نفس فيه من تحجب وجود الامر في كل الموضوع و
فجهل الحكم حيث يكون معذوراً وانما يشبهه وضوءه في كلامه وحكم الفتحة مع الجهل حيث يكون معذوراً ولو اجاب وضوء الصلوة وهو حجب ما في ان في المقام
فما عارض حاله الضم مع اصله بقاء بغير اشتغال الازمة بالشرط بالطهارة بعد ثبوتها في بعض الاستباحة من الجواز للضرر وفي نفيها بعد ثبوتها في

فأعرف أن التلخيص فيه ثمانية من ظاهر الأدلة فلا يباينها أصالة بقوله التلخيص فاستطاب التلخيص فاطع لا صالة التلخيص لا في التلخيص فاستطاب
لمطوية جندل من لحن الغيرة في توجيه الاستنباط فالاستنباط ذكر احتمال في رافع الحديث بهذا الوضوء وما لا يوافق عند وجوب الاستنباط في كل حال
لا بصورة الفعل مقتضى لأن الفصل ليس رافع الحديث فحكمه خاص بكل فعل الفصل والقدره اسقطه انتهى وهو عجيبي بسبقه إلى الحد ولا ينفك عنه فافهم
أنه في المقام كلا الفصلين في المناقشة بجران الاستنباط وغيره حال الفصل في رافع الحديث ذكره أنظر في ذلك لا لقل بل ليقين في الكلام في غير المقام وما
يؤيد ما أخرنا أنصافهم على ما قبل أن من غسل وجب له من التلخيص ثم انفتحت لغيره عادة الوضوء وهما من فله وليد في جميع المقاصد في شرح فلو
المكان في الوضوء ولا يخرج الفصل عنه إلا للقبلة ما لفظ ولا يجب إلا عادة روافها قولاً واحداً فيما اتفقنا انتهى وإحتمال الفرق بين المقام وبين الفصل للقبلة
مع أنه من بعض ما نحن فيه المنع على البحث للقبلة بعدة لكن قد يظهر من الفصل المنع في الفرق بينهما ما حشركم بوجوب الاستنباط في المقام مع زوال الضربة
بخلاف مع الفصل للقبلة ولعله لا نه من الأدلة كون القبلة تكليفاً واتباعها بخلاف غيره فإنه عندئذ كانه اتفاق بين القبلة أي قبلة المنع على البحث وقبلة الأول وهو
لكونها من أفراد الضربة بخلاف الثانية والذكر يظهر من غير ما قبل منها بقوله في الذكر عدم فرق بين الفصل للقبلة والمنع على البحث في وجوب الاستنباط مع الزوال بل يظهر
من غيره عدم الفرق بين المقام وغيره من ذلك الاعتدال وهو كذا ما يؤيد لفظاً أيضاً ما تقدم من سابقاً عند اشتراطه في المناقشة في القبلة ثم اعلم أنه لا فرق بناء
على ذلك ما ذكرنا بين زوال الضربة بعدم تمام المنع على البحث في ذلك حيث حصل الجواز تعدد الموالاة توسع على البشارة وبين ذلك ما قبل فواتها وبين ذلك
بغيره من الجملين أو غير ذلك فصله لما سمعت من الأدلة في رافع الفصل في ذلك على المذهب الآخر من أن زوال الضربة وأمكن المنع على البشارة مع بقاء
الموالاة كقوله بالمنع والإعادة الوضوء هذا وقد نص جماعة كالمصنف والعلامة والشهاب وغيره على الجواز أن زوال الضربة في حال المنع على البحث مع الضربة بل من غير
نسبة إلى الاحتياط كما في حال أن زوال الاحتياط اتفاق على جواز المنع على الجواز في الزوال الجملين الضربة كالقبلة والبشارة بل قد سمعت سابقاً أن جماعة
حكموا بصحة عهد بن مسلم عن الصادق في الرجل يخلو رأسه ثم يطهّر بخله أو يتوضأ للصلاة فقال لا بأس بأن يمنع رأسه ويحسب عليه وصححه غير بن زيد في الشا
أبعد الله عن الرجل يخطئ استباحته ثم يلهو في الوضوء بالمنع فوق النجاسة الضربة كالنداء في وضوءه وقمضاً كون ذلك مستلزماً بالنظر أن ذلك في حال
بعض الناس من أن ينقل إلى التيمم مع أنه لا وجه له حيث تكون الضربة بقية التيمم أو أنها بل تقدم ذلك من الأدلة ما يظهر من الحكم في غيرها بل قد يمتنع من محو ذلك
وضوء الجاهل بربطه بالحكم لما نحن فيه كما سنعلمها الله بل الظاهر أن الحكم في المفسول والمنسوح إذا كان اختياراً وعسراً فحكمه كغيره بخلافه في نقل الوضوء
المنع عليه ولا ينقل إلى التيمم بل يعرف أنه يمكن جواز ذلك عادة في كل ما استند بخبر من أمره للقبلة بالعدالة كما أنه قد سمعت في وضوءه لا طع ما يثبت
في المقام فكذلك المردة بل لا يخفى قوله لا ينفك للبشرى بالاحتياط على إشكال فيه ولا يخفى عليك جريان كثير مما ذكرنا في الأحكام ونحوها والاحتياط بالجمع بين الوضوء
والتيمم في جميع ضروبها في المقام والاحتياط الأول في إعادة الوضوء عند زوال الضربة ونحوه منه بنفسه ثم الوضوء وجهاً من شبهة احتمال الجرم برفع وضوء
الحديث فاعلم مسائل ثمان الأولى الترتيب لجب في الوضوء واجتماعه محصلاً وضوءاً مستقلاً كما يكون متواتراً كما نسبنا بل قبل بدل قبله في الجملة اسم الكفاية في
لحاق قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم بغيرهم عدم القول بالفصل لكن لا يخلو من نظر المراءى بغيره تمام الوجه بما ينبغي غسله قبل غسل غيره من الأعضاء
وغسل باليسرى بعده أي بعد تمام غسل الوجه واليمنى قبضها راساً بالثاني على حيث ذكر عدم غسل اليمنى مستقلاً ومنع الرجلين لغيره ولا يترقب بها طه
الأقوى كما عرفت وأوصاف بان تقدم المؤخر والمقدم وغسلهما معاً معاً فذلك أحاد الوضوء من أن يرضى عند كان أو ناسياً أن يكون الترتيب وكذا في الوضوء
على ما نسبنا من ذلك الجواب بان كان نفعاً على الاحتياط من ماء الوضوء وأما أن كان البلى أيضاً الغادة على ما يحصل معه الترتيب بإعادة غسل اليمنى فخطأ إذا
غسلها مع الوجه دفعة وغسلها مفردة لليمنى عليه أو إعادة غسل اليسرى فخطأ إذا ابتدئ بغسل الوجه ثم غسل اليد دفعة أو مفردة لليمنى فخطأ إذا
غسل هكذا ولو غسل الوجه واليد دفعة حصل له الوجه فقط وأعاد هذا دفعاً ما حصلت له اليمنى ولو أعاد ما لا يثبت حصوله لليمنى فكذلك في وضوء
الوضوء من لغيره إلى أنه لا يحصل له إلا غسل الوجه ولو فصل ذلك مرة ثانية حصلت له اليمنى وثالثه فصل اليسرى وثانيه فصل من غير الوجه إلى الرجلين
فثبت في ترتيبها ما يمتنع بالسادس فمحصل الاستكمال من جهة المنع بما يجب أن يكون ولكن بالمنع فمحصل اليسرى بغيره وضوءه ولا يثبت كل عضو
في وضوءه الكسب وهو بعد حصول التيمم عند غسل الوجه إما أولاً فلا ينافي على كون التيمم لا خطأ أو ثانياً فلا ينافي في وضوءه عند حصول التيمم عند غسل
اليمنى في غسل اليمنى بناء على كونها بعد ما ولا يفتح وجوه الفاضل بالجنين ليقول المصنف يخرج عن العهد ولو عرفت أن ما صح الوجه فإن خرج اليمنى من رافعها
ولو أخرجهما معاً فالبقي إذا صعد إلى الخارج الفصل ولو كان في جوارقها قبيل الجريان بأياً كانت الثلاثة بل في الذكر ولا فرق بين هذه التيمم كافي في الوضوء أيضاً
لحصوله غسل مع الترتيب المحكي وبمعنى الأول وهو وجهها يتعاقب فيها زمته التيمم مع وضوءه فثبت ذلك بمحصل به متى غسل ولا لا يجرى الترتيب في التيمم
عدم ضل الأشتال في قوله الفصل على هذا القول به هنا القياس لا يقول به أيضاً فافهم أن ذلك ليس غرضاً من اتحاد وضوءهما في التيمم بل غرض
للمنى في وضوءه بغيره غسل اليسرى أو اليسرى هو لا يمكناً لا غسل اليسرى الأول وما قبل أن الاستنباط في الفصل لا يثبت في ذلك في المذهب إلى ترتيبها
في ضل الأشتال في قوله الفصل على هذا القول به هنا القياس لا يقول به أيضاً فافهم أن ذلك ليس غرضاً من اتحاد وضوءهما في التيمم بل غرض
وأنه لا يثبت في ذلك المنع بطلان الوضوء بالنسبة إلى اليسرى في كل ما حصل الإشكال في ذلك كما يستدل على ذلك في خبره في بعض من خبره في
قال سألته عن الرجل لا يكون على وضوءه فيصلي بالطريق في بيت الله وحجته وحجته وقوله ويصله هل يجزئ ذلك من الوضوء أن يغسل يده لا يجزئ به
أن يغسل يده لا يجزئ في الوضوء وحده إلى الترتيب المحكي ليس بأولى من غيره إلى زيادة الترتيب المحكي فيكون قوله فافهم أن ذلك ليس غرضاً من اتحاد وضوءهما في التيمم بل غرض
بمحصل أن يحصل الفاضل الشخصي فإن ذلك بعد نصيب الطريق وأما ما قبله من قوله الفصل على هذا القول به هنا القياس لا يقول به أيضاً فافهم أن ذلك ليس غرضاً من اتحاد وضوءهما في التيمم بل غرض

[illegible]

[illegible]

اذ هو مع انه من الاجماع من جواز الثانية وانها ليست بحجته وما ادعاء من خلو كلام الصديق عليه وكل من عرف انه لا صلاته بينهما بذلك بما الثاني بل الاول
انما اعني في الاما الى ان نسب الجوار الى الصفة والامانة لا يوجب بالنبه الى ذلابة واذ من ينفق ولا ذابة على بن يقطين لكونهما كالصبيح في اعادة النسل بل وكذا
كجزا الفضل بن شاذان عن التهمان المتقدم سابقا فتقوما صلت من بعض ما خرى المناسن ما بان في ظاهره من قنشاوة سواء الطريقة والاعراض عن كليات احوال
الماه بن الذين اعلم بمصاحبه اجناس الاثمة الغصونين والاولاد لا يمكن الجمع بين الروايات بما هو اخوان بنى ان الشيخ في نسخة واحدة فمن غسل بين كان
ناقصا لغيره على ان الشيخ في نسخة اخرى انما ثابوا باكا بشعره بغير البريق المتقد سابقا فتقوما صلت من الوجوه والله اعلم في العلم انما الاصل في نسخة الثانية
فان يجوز جعل الاولى مستحبة والثانية واجبة واعلم ذلك كونه المنبأ من التصريح ان لغة المنبأ واستحبة الثانية بقدم تمام الفسلة الاولى والاخرى كان
المصنوع اخصا ليحصل الاستحبة بل لظهور الاكفاء باليقين على معنى غسل بعض العضو في غسل ذلك مرة اخرى ثم يتم الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
بالنسبة الى الاعضاء على معنى غسل الوضوء من دون اليك مثالا والمخرج في تحقق الفسلة الثانية العرف فلا يصدق على انما المكتبة بالنسبة للوضوء بالانقراض
ان يغسل ثاني انما لا شك انما يحصل الاثنا من امر لا يدخل على العضو من انما على مقدار الواجب لكن عند الحكم بالنسبة لا يفتقر لكونه غير مقصوبه خذلا ثانيا
او ثالثا والا لو قصد حصول خلاف انما المكتبة وان قصد ليحصل احد التصرفات فمجرد الفسلة الثالثة بينا انها من الوضوء بمعنى الخلق والامر
والغيره والامر والسهي والخطأ في الخبر وقطع الهذبة بل هي جميع المشروط بظاهر المقنع انها عندنا بغيره ونسبة في المحل لغيره اكثر علمنا انما والله ان الامر بالامر في كلا
الكل الشريعة فيكون مضى الى ما منعت حجة الكافي والروايات المذكورة والندوة في التبع وجامع المقاصد فيهم كاهوط الاصل والامر فيهم وفيها مع انصاف
المشروعة كصريح الوسيلة على ما نقلها في هذا الباب لا يثبت في خبرها الثالثة ذلك فحصل الحال ان بقا انما بالنسبة مستحبة بالاجماع فحصل عليه فضل الغسل
وانما كونها حجة فهو الشغل لا يتصل اسمها كادت تكون لاجاءا بل هي لاجماع في الحقيقة لعدم فتح خلاف المقصود كما منقول عن ابن الجبلة في الفسنة
ونسبته تكلف من لدن على ذلك بلع كان ما زودوا ابن الجبلة الثالثة زيادة غير محتاج اليها مع عدم طرحة الثاني بعدم الحرمة كما منقول عن ابن الجبلة في الفسنة
المرتبين لا يوجب عليه قبله مضى فالمراد على حرمته ادخالها في من لا يوجب في الذين خصوص من لم يوجب في غيرهم والثالثة بغيره مضى الى قوله في
عند التبع المقصود في قول الله تعالى كل بغيره خذلا في كل ضلال في الشريعة مع الباقية في خبر الفضل بن شاذان مرفوعا فتقوما صلت من الوجوه والله اعلم
سعدا والله اعلم في خبر الشكوني ان من تعك في الوضوء كان كافيه بل يثبت عليه بقول الصادق له واذ من ردف في نوحا مشق شي ولا شرف عليه فان
ذدت عليه فلا صلاوة لك وبقول في صفة هذا الخبر ان من وضأ ثلثا فلا صلاوة له وان كان قد وضأ في الاخرى لا يثبت له الا على البطالان وهو من الحرمة بل
يمكن المناقشة في الهي المتقدم عن الزيادة بان النواهي والامور في بيان الواجب المستحب لا يثبت الا الايجاب الشارعي ان كانت تحققت الوجوه المعنى المصطلح
كما ثبت في ذلك كثيرة ودفعها في المعاملة ونحوها قدما استدلالا بغيره على الحرمة بان فيها نقولنا لا يثبت في ذلك غير ما ثبت في غير السليم لا يثبت في الفعل
بل يقضى بحرمته في ذلك والامر الثاني ليس بهل حرمته على نه ليس شاذا في الثانية العرفية وابقا قد عرفت عد وجوها بمعنى المما بغيره وذلك لا يتم الا بها وادعو
على القول في انهم بغير احوال الخفاف لان الفصل الثالث منه في بيان الوضوء الاول مدفوع بما سمعت من ان المراد بمرعاة الخفاف في غير زمان واليه حكم معلق على
الخفاف وهو غير صادق في المقام على ان يطوى الوضوء باقية وان استبرج معطلة بها وكف كان في الادلة المذكورة كهاية ولم ينشر على ما يابا على قول الخالف
في الاصل في قوله في رواية في الوضوء مشق من زاد له بوجره عليه فالاصل في قطع ما يمتنع الخبر اعم من الا بغيره بل يدعي ذلك كانه غير حرمته بعد
تصو الا بغيره جزء العبادة واما المناقشة فيما ذكرناه من الادلة بالان لا يتم منه خبره اغنياء بها الاصلها بان ذلك لا يغنياء بل مع الاعتقاد بانه والا فلا يتم
حرمة الفعل الا الاعتقاد بل قد يناقش في حرمته ذلك لا اعتقاد لانه فلا يكون ما شأنا من الجهاد او قبله فلا يتم وان كان خطأ وادعو ذلك في القول في
منعوه والا لقضى بغيره المقصود ولا يابا بل قد يمنع تصو الاعتقاد مع العلم بعدم المشروعية فيها ان المراد بغيره غسل الثالثة اذا جازي بها على حجة المشروعية كما
هو الظاهر من الادلة لان مساقها الرد على السامعة المبيحة الخباياها فلا يابا بها على هذا الوجه بل كان لغرض من الاخرى كالتبديد ونحوه عينا خارج عن
محل الغرض والحرمة فيه من جهة التلبس نعم قد يحصل الحرمة من موزا لغيره كاستلزامها خواتم المولات بمعنى المتابعة ان طنا جوجوها او بطالان الوضوء كما
المسح بالماء الجهدان طنا بغيره قطع العمل واما عند حرمته حتى لو جازي بها على حجة المشروعية في غير زمان من ان الحرمة الاعتقاد دون الفعل فهو ما لا يفي في
بلقاء البطلان يمكن دعوى الاجماع على خلافه ان الظاهر ان الشريعة ليس محصوا بالجاهل الذي يتصور منه الاعتقاد بل يجري فيه في العالم لان الحرمة هذا الوضوء
والنسبة الجملية بنما في الرئيس في الانواع كالي خيفة وما انت من الحب قوله لخرانه فبناقش في حرمة ذلك الاعتقاد في الكافي في الشريعة المحرمة وهو جازية
عن اطلاق احوال ما ليس من الذين الذين اما من العالم بعد مشروعية واصل الجاهل الغير المعتد في كفي في الحرمة تلك الوضوء كل ذلك مع ما عرفت من طوا
الادلة من كون الثالثة بغيره ونحوه القاضية بحرمته الفعل كما هو اوضح ثمانية بعد البناء على الحرمة فقبل بقية الوضوء بفعله والا اقول ان في الاول الفسلة
كما هو اشارة السقوع في ابي الصالح الثاني الصفة وطا وشق جملتها في المعبر الثالثة انفسا ان مسح بماءها لكونه ما جملها والبرق شخص البطالان
بغسل التبريد لا لكونه المستلزم المسح بما جملها دون غيره وكان مستندا لاول قوله في صفة خبره او المقتدم ومن نوحا طنا فلا صلاوة له في اخر نوحا مضى
في مشق ولا ندن فان ذدت فلا صلاوة لك في قول الصادق في خبر الشكوني ان من تعك في الوضوء كان كافيه مضى فالقول في خبر الشمل على الثالث ان
هذا وضوء لا يقبل الله الصلاوة الا به كانه لرايت بالمأمو على وجهه لكونه المرفوض انه ما مؤبيرة واجبا ومشفق مشق سخيا والسلبه منافا للكيفية
وقد يكون الا بغيره فقط لها من عليه في الصحة بما على القول بان الفاظ العبادة انتم المحقق او لم يعلم انه لا والله في غسل الذمة البقن بغيره في البرة بغيره

الأجزاء بهجود الوصول إلى الجاهل بحجج أن له يدخل تحت معنى الفعل فيه وكان الذي يظهر من تحليل الإيمان بالخير والشر لا يكون ضلالتهم فهموا الجاهل
مبنى على هذه الفعل الصحيح في غير المقام أنه متخوف من الجاهل من غير استدلال على الجاهل وأنه لا يجوز على نفسه أن لا يكون الضل في الكتاب التمتع على علم أن الوعد
خسائنا ونحمان بمثل هذا الوثيق الذي لا يعلم عمل الاخطاب على هذا الوجه بل الظاهر أنه يمكن أن لا يكون في معنى الفعل على الجاهل عند التمتع والفعل
لكنه أقرب إلى الأمر به لأن مباشرة المبالغة واجبة للأمر بالصبر والخوف والفعل واجبة عند الثاني لا بقوله الأول أو لا يتلوا المشورة بالصبر وما لا يترك
لا يترك كل ولا أي طعن لم يمكن التمتع ولا التكرير ولو كانت الحيل نجاسة لا يمكن تطهيرها كما تضمن عليه بعضهم من خبرين بين حصول الضميمة الخاصة بالفعل على
وإن كان قد ظهر من بعضهم إيجاب الفعل في الثاني لأصله عدم الانتقال من الفعل إلى التمتع واستهضف عليه الإطلاق في نحو الشك أن لا يثبت ضعفه لما دل
على شغل المطهارة ماء الوضوء والمشرقة عند عدم شرطه فيكون غير ممكن من الفعل لأن التمتع شرعا كما التمتع عقلا فيدخل في مقتضى الجماع فتضمن أنه لا
يمكن من الفعل جزاء التمتع على الجاهل وبذلك يرفع إطلاق التمتع عنها على أن هذا الإطلاق لا يمكن أن يثبت له عليه الجزاء التمتع عليها من غير
بالفعل لاجل بين الفعل والمشاركة بل في صريح الكلام في التمتع والذكر وظهور دعوى الجماع عليه وهو الوجه وظاهره أن خبره لا يثبت ذلك بالاجتماع
عن الفعل إذا كان كسبه كيف يضع بالساورة فالمركان يخوف على نفسه بغيره على جازئة والمرضى من غير العباد قال سالت رسول الله عن الجاهل
على أكثر كيف يتوضأ لصاحبه وكيف يغسل إذا اغتسل في الجاهل في السجدة والوضوء فكأن كان في بره نظاف على نفسه إذا فرغ من الصلاة ولو لم يركع
ولا تسلموا انتم كن الله كان بهم شيئا ويخوف التمتع والتمتع من أجل أن يكون في راحة وتوكلت من مواضع الوضوء فيصحبها
وتوضأ ويغسل عليها إذا توضأ فقال كان يؤذي الماء طمس على المحرفة وكان لا يؤذي الماء طمس على المحرفة ثم يغسلها قال وسالت عن الرجل كيف يصنع في
غسله قال يغسل ما حوله بل يحل أن يكون ذلك من الجاهل في السجدة على الغرض فيوضها في الرذائل ثم يكره ما دل على التمتع على الصلاة للقاء
وغيره ثم إن ظاهر العبادة وجهها الانتقال بحجج عند الفرق بين التمتع على الجاهل سواء يمكن من التمتع على البشرية أو اختلافه للذكر وبعض من آخره فانه لا
التمتع عليها مقتضى ما على التمتع على الجاهل إلى عدم التمكن من فعلها في أنه لا أفراد التذكرة التي لا يثبتها الإطلاق إذا التمكن من التمتع على الجاهل بالمال على وجهه
يمكن مع ذلك أن يثبت ما دل على الفرد الذي هو كذا الدهر في غاية التذكرة ومن ذلك يظهر قوة خلافه لعدم القطع بالوعد من التمتع على الجاهل إلا إذا كان الجاهل مثلاً
فيها إلى التمتع على الجاهل بطريقه لا بالمال بل بالانتقال من جزء إلى آخر بل لو ثبت أنه لا يباح الحكم والمصالح ولا يسيل القطع بذلك فحينئذ
الاشكال في الإجزاء به أي التمتع على البشر فضلاً عن وقوعه في غير ذلك من الجاهل كما يظهر من بعض من يثبت التمتع على البشرية على التمتع على
الجاهل حتى لو كانت البشرية بخصته مع إمكان الظهور فيها ما تقدم واستلزامه تضعيف الخاصة به من آثار المطهارة حال الوضوء من ظاهرها لا من حقيقة
تعتبر التمتع على الجاهل طحال هذه ولم تعرف المناقشة في ذلك بينهم إلى أن لا يدخل فانه قال ما علم أنه يمكن الاستسحابة والأجزاء أفضل ما حولها إلا
أن يثبت الجماع أو نحوه وتبين ذلك صاحب المبدأ في الذخيرة قال في الأول قولا لا إجماع المدعى على وجوب التمتع في أماكن القول بالاستسحابة أو الكفارة
بفعل ما حولها الصحيح عند الرحمن بن الحاج قال سالت أبا عبد الله عن الكسوة كون عليه الجاهل أو تكون به الجاهل كيف يضع الوضوء وغسل الجاهل بغسل
قال يغسل ما وصل إليه الغسل فيأبصره الجاهل ويبلغ ما سؤد ذلك ما لا يستطيع غسله ولا يبرح الجاهل ولا يبرح الجاهل ودونه عبد الله ثم قال
سالت عن الرجل كيف يصنع بصلابه قال يغسل ما حولها ويغني القطع بالعقوبة في غير الجاهل ما به أو لا يغسلها السخا انتهى ظنك قد سمعت أبا عبد الله في الحسن أو
في الحسن الغندم من أن يغسل ما حولها الصحيح بصلابه استظهر ذلك من الصدوق أنه قال بعد ذلك في كتاب الأخطاب التمتع على الجاهل وقد دعى في الجاهل عن أبيه
أنه يغسل ما حولها لما ذكره في أول كتابه أنه لا يذكر فيه إلا ما بعده فبطل ما به من حجة بينه وبين أنه لا يغني الشك في ضعف هذه المناقشة أدخل الأمر بالمع
فما سمعت من الأجزاء وتجمل المراد لفظ الأجزاء الواردة في قوله لجأ منها رواية الطلاق وغيرها على زيادة الاستسحابة بعد جملتها على زيادة الوجوب
في الخبر بل هو ما طل ما فيه من الجاهل الفعل ذكره على أنه لا يصح الحق في الجاهل لأن الأمر بفعل ما وصل إليه الغسل ترك ما لا يصل إليه لا يقع بعد وجوب
التمتع بل أقصا من غوط الغسل ما تحت الجاهل وكذا رواية الجرج مضى إلى عدم معلومية كونه مكسوة أو غير مكسوة وهو لا يثبت في غير الجاهل من الجاهل الاستسحابة
الأخطاب من جهة الفرق بينهما والموجود فيها الوجوب كل ذلك مع الإجماع الموقوف المستفيض بل والحصل المؤيد في الأخطاب وغيره وما سمعت من جملته الصدوق
نه لا يظهر في ذلك بل في ظاهره في عدمه على أنها ذاتها على ما لم يذكره إلا ما أتى به وكذا ما يثبت إليه بعد الخلاف في ذلك مع أن خبره في الإجماع
ثم إن ما سمعت من الأدلة من الإجماع وغيره لا يكفي في منع الجاهل وأنه لا يجب غسلها مع التمكن منه بل حكم الأجزاء بل لو وقع من دون مطهارة بل من قصد
عن وجوبه من العلم من جهة الإحكام احتمال الجاهل على معنى الفعل واستحجوه بعض من آخره ظن كما يمكن أن يقال في الجاهل مقام الشبهة في هذا ذلك وما في
الروايات من الأمر بالتباعد من الجاهل في غير ما بعد ذلك على الجاهل ولا يجب عليه تطهيره ما تحت الجاهل بل يغسل على هذا الفرد
من الغسل أنه من غير ما ذكره لا يخلو من احتمال لعدم العلم بالمراد بل يجب على من يغسل من أفراد الغسل أن يغسله لا أن يغسله في غير
أجزاء ذلك الأصل الوجبة لا يجوز غيره ومنها وكذا كالأمر من منع من قال في قوله لا يتركه إلا أن يتركه في شرج التمتع في باب هذا القول وبذلك
وما قال أنه يغسل المراد من قوله ويمنع على الجاهل ما يؤخذ لك سؤا به على الجاهل مكان أمره عليه بشرع عوضا عما ولا يغسل المراد أنه يتجفف به عن المطهارة
فيها جلا يصح جريان أصلا إذ قد تكون الجاهل في وسط التراجع متألا بغير المكلف يغسل اليدين من التمتع على الجاهل ثم إنه يتجفف به التمتع الجاهل ثم يغسله
ذلك ما وجد لا يغسل به يغسل اليدين لعل القطع حاصل بعدم إرادة ذلك بل لا يباح ما يغتصق منه في مثل الرمي والجلوس خال عن ذلك فضلا عن ذلك
الذي يظهر من الأخبار أن المراد عند كون تحت الجاهل لا أنه يغسل الوضوء ويغسل غسلة مطهارة من مانع من الغسل أصلا ثم من الغسل أصلا ثم من التمتع على الجاهل

المضم

والمع

لأنه

لأنه

في حكمه

[illegible]

احضار

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ حَتَّى تَغْتَسِلَ
بِغَيْرِ طَهْرٍ

الأول وتبع الى الشك وكتبها منها التبيين على ان من اعتد الوضوء مثلاً ثم زال عنه اليقين او الشك كان الحكم بالاعتقاد ان كان لا يوجب عليه إعادة العمل الثاني
 اوقفنا اليقين الاول على فرض حصول الشك بعد ثبوت كنه كان ضعفه من نجاسة الطهارة في الطعام كما اذا كان بينهما وشك في الثاني المسألة من حيثها ظهر من
 عليه الطهارة ايضا كما في الضميمة واليهي والمبطو والمراهم والوسيلة والاشادة والمهيد والشر والناصح والمنتوي والاشارة المذكورة في كالمسألة وغيرها
 في الخبر الى الثلثة وانما هم في المتن الى المشهور في الذكرى بسند الاصح مشعرا بغيره لا يجمع عليه فكان الوجه في الاعتقاد لك ساقيا ما دل على
 وجوب فعله بالخارج ما خرج وفي الباقي ما دل على وجوب حصول اليقين لانه مفسق الشرط لا يوجب له كنه كنه في مقتضى بالوضوء ذلك لم يقتض الجدل الا انه
 ان عند اليقين بالحدث لا يوجب في زواله الذمة من الشرط بالطهارة نعم فلهذا كان الحكم في ما ساقنا من انما كانت الطهارة شرطاً في وجوبه بل انما
 مضاهاة الماد كذا ما من العقبه الضميمة وان كنت على من يقين الوضوء والحدث ولا يندى بهما السبق فوضوئكما على القول بجهته ما ينقل عن هذا الحكم
 مع اخباره في خصوص الحكم بالشرعية منقول بل قوله للاختلاف فيه سكوناً يظهر من المعنى الضميمة حيث لا يبعد ذكر الاعادة وليسها الى الثالث ومن
 فعدك فيه وقد وجدنا ان ينظر الى حاله قبل تصادم الاحتمالين فيبقى على حاله لكان يقين انما له مع الشك في وجودها واخاره في طالع افاضل
 في الذكرى انما لم يلبس خلافاً في المسألة الرجوع الى انما على يقين الحكم مع الشك في الطهارة او بالاعتقاد في غير وجهه انما هو ظاهر في الاول
 لا يخرج صورة من صور اليقين بحيث يرجع الى غيرها وكفى بذلك خلافاً وكفى كان قد مر على ما ذكره الحقان يقين الانتقال عن الشك في وجودها
 معارض يقين وجودها لها مع الشك في الانتقال عنه الضميمة وحصول اليقين في الانتقال عنه الضميمة استصحاباً بطول الموضع مع غيره
 الاول والاخير استصحاباً الجنس في اشياء الشخص هو غيرها من كنه في عمله على معارضة لا يقال انه بعد البناء على ان الحدث بعد كنه كنه في العمل
 بعد الطهارة ليس طهارة به كلاماً لانه بعد حصول اليقين بالارتفاع الحدث الاول يكون من يقين الطهارة وشك في الحدث لان ما يقين بغيره من البول
 الذي يعارض به اليقين الاول يقع على وجهين فاضح غير ان كان قبله حدثاً الاول والاخير الثاني والفرض في الحقيقة معلوم لا خال الفاعل على الطهارة
 فلا يكون خ خاضعاً لخال اخره فيكون خاضعاً في يقين من يقين الطهارة وشك في الحدث في الحقيقة في الحقيقة يكون المراد بقولنا اليقين في الحدث سببه لا حكمه فاعلم انما هو
 انما وان قلنا الحدث بعد الحدث ليس حدثاً لكنه من السجل ان يفسد الحكم من فحوى لانه انما ان يكون خاصاً به او خاصاً به فخرج البول في وقت كان
 لا بد ان يعلم بوجوده يعارض يقين الطهارة الا ان هذا وان كان اضحى على الجواب بغير ذلك لكنه لا يخلو من ثلث في الحقيقة من قبل استصحاب الجنس لا يفسد
 يقين الطهارة ومن هذا كان هذا القول لا يخلو من قوة على يقين الوجود بخلاف ما ذكره العلامة في جملة من كتب من يقينه ما سقته من طلال الاحتمال انما اذا لم
 يعلم حاله السابق فوضوئها وانما ان طهارة قطهارة وان بعداً في غير وجهه من يقينها ان بعد ذلك يفسد حكم اليقين في الشك انما يفسد حكم
 وفيه ما لا يخفى من اضطلاع الاول قطعاً فلا معنى لاستصحابه في الخلف بعد ذكر الاطلاق المتقدم ونحن قد علمنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان في الزمان
 السابق على اليقين حدثاً فهو الان محدثاً وكذا الطهارة ومثاله ان يقين عند التزاوله نفس طهارة وقصاص حدث وشك في السابق فانه يستحب لا الشك
 على التزاول فان كان طهارة فهو على طهارة لانه يقين ان نفس تلك الطهارة ونفس طهارة الثانية مشكوك فيه لان من يقين اليقين بالشك ان كان حدثاً
 فهو الان محدثاً لانه يقين ان انتقاله الى طهارة ثم نفسها والطهارة بعد نفسها مشكوك فيها وقيل البصاوة ان اعتراض عليه بانه لا معنى لاستصحاب الاول بعد العلم بان
 فاجابه بان المراد لازم الاستصحاب اي البناء على حال الاول قدما اذ عليه بعضهم انما يوجب ثبات اليقين يقينه ما سمعته من جواره كالسجل
 في اعادة كون الطهارة واحدة والحدث اخرها فالحال انما هو المذكور بطلان نعم ذلك خبره وعليه ما خرج لا معنى لثبته بخلاف استصحابه لان من اليقين في وقوع
 الطهارة مثلاً بعد الحدث حتى يتم ما ذكره من كونها واحدة اللهم ان يزيد الحديث اليقين بنفسه لا يفسد فصوله في وقوع شك بعد الطهارة الرضا وان يقين حصول حدث
 قبلها فيبقى ذلك الاستصحاب الذي ذكره ثم لا يتم ما ذكرناه من الوجوب في نحو هذا القول بعد يقينه ولو يقينه ما سمعته مثلاً مثلاً وشك في المناسخ من العلم
 حاله قبل ثبوتها في نظر الاستصحاب لنفسه بالانحاد ومراره بالانحاد كون الحدث بعد الطهارة بالطهارة بعد الحدث وعلى كل حال فلا بد من خروج
 ذكره من موضع المتن في اذما الى غير السابق من الاصح فالأصح في قوله لا في السلسلة كما انما ذكره لكونه في باد الرأي قبل الثبات اليقين منها وان كان
 بعد الثبات يخرج عنها والامر سهل قدما يظهر من المسألة كلاماً في المتن انه لم يقصد في ذلك خلافاً بل ذكره عطفه ان يتوهم انها هذا وقد ذكر بعض المتأخرين
 المتأخرين انه لا بد من يقين طلال الاحتمال المتقدم بما اذا يعلم تاريخ احداهما اذا علم جمل فانه يحكم بتأخر الجوهل طهارة كان حدثاً واخيراً السجل
 في منظومه وكان وجهها ما صاله بالحدث بغير حكم بتأخر الجوهل الى زمان القطع بعد الوجوب فيه لكنه لا يخلو من نظرية ان اصله انما هو في حدة ان
 وهو لا يفسد حتى يثبت كونه متأخراً عن الحدث فيقولون بان محال بالاصل مجموع اذا كان لا يفسد في وجهه دون الاثبات احاداً من الاصل بمثل ضيقها
 لو يقين ترك فعله وضواحه الى بلها على احكامه وقوله لا في السلسلة بالخصوص مثلاً لا اذلة الوضوء وكذا اني ما بعد حفظه على الترتيب السلسلة لاجل انما انما
 لان من الاختيار في سبب الترتيب وضواحه في سبب معلوم ان الجاهل من الفرق بين ما كان دون سببها انهم ومن غيرهم في بل الاول في حق الثاني
 فيجب الاثبات به وبما بعد ضعفه بل عمل الظاهر اعتقاد الاجماع على خلافه وقد تقدم الكلام فيه ما جازي بحث الترتيب في ان جعله لئلا يفسد على الاجماع
 الوضوء لغوا لئلا يفسد على الاجماع في وجوب الاعادة وان لم يفسد بناء على سببها بالمتابعة وان شك في فعله من افعال الطهارة افعال الوضوء وهو على الترتيب
 ما شك في فعله لئلا يفسد على الاجماع في شرح الدروس الخواص في شرح الفايض لا تساهل فيه ان خلافاً في كاشف اللام اجماع على الظاهر المؤيد في الا
 في المذلة انما يخرجها ويظهرها التبع لكانات الاحكام من الضميمة والبطو والمراهم والوسيلة والاشارة والشر والناصح والمنتوي والمهيد واليهي والضميمة والناصح

وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

فأفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤلف

[illegible]

[illegible]

في الرجل يمشي

الان لا يخرج احد من خلافه في المقام فكيف كان قبل عليه مناضا الى ذلك فخرج على من جف من جنبه فقال له الرجل اجمع المرأة بقبها فخرج الرجل
 فاجابته فقال له اجمعت الشهوة ودفع فخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 ذلك على ما السطحة من المصداق فقدم من كون المغفل يجمع الشبهة لا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 الا تومع كون الخارج منها فافهم انه لا يقول به احد من الشبهة الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 التماسه فاما على السائل فانه لا يقول به احد من الشبهة الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 وعلى كل حال فخرج من هذا الظاهر كان لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 هو شيء انما ذكره من الاستدلال بها على ان يخرج الواحد تخرج في الحكم بالجنابة لظهورها في اشتراطها في الجنابة بنفي الفترة والشهوة معا بل اعل يقتضي
 خروج ثبوت الجنابة بحد واحد الوصفين فتكون صفة من اول صفة لها اما هو لا يقول به احد من الشبهة الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 فائدة جديدة ان نقل الفترة بغير انهاء الشهوة والفترة فيكون عطف قوله ولا شهوة ولا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 من قبل المصنف كما هو واضح كل ادمع مواضعه من هذا المقام فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 عن هذا الاصل على كل حال البين وهو مع اجتماع الشبهة بل لا اربعة الا انما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 هذه الزيادة وفيها حكمة فقولنا ان يخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 لو حصلت مفردة وبما ذكرناه مع ما تقدم يظهر من قوله العسل يكون الشبهة مركبة بالنسبة الى المخرج والمادة ذكر في جميع المقاصد وغيره من الاقسام على كل حال
 ما بعد الثلثة او اربعة فلا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 قال انما سئل في هذا الباب فلو فرض انها كانت في ذلك وفيه انه مصادرة مع فرضه في انما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 المقدمة وفيها خلاصة منها الا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 فلا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 فانه وان كان لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 ذكرنا فظهر ان ذلك كل صفة له في الاول لا اربعة الا انما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 بل انما عرف ان فيها ما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 على كونه متبنا وما سألنا من العلة في العسل فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 العسل فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 كذا الشبهة وفور الجسد في جوف مع عدم الخلاف فيها اجماعا لما سئل من من يخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 ما رواه الصدوق في العسل حكاية في الوسايل قال اذا كنت مريضا فاصابك شهوة فانه ربما كان هو الذي كان يخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 ساعده بعد ساعة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 يكون مريضا فانه يضعف عليه العسل بل يخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 جف رجل ولو في شيا من جوف اللذة والشهوة فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 يد هذا انما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 لم يستدل على ثوبه وان ذى راسه كمر شيا او فخره ذلك وطرحها وتخرج من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 كما يقتضي إطلاق العانة وغيرها الا في الثاني لظهورها من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 الى الشيء من الاقسام فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 في الدلالة على ذلك مع الاصل فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 غيره او لا يكون محصا به فيكون من ما جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 لا خلاف من هذه الجهة بل المصنف العسل فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 في النهاية اذا انبه فري على فراشه او ثوبه شيا ولم يذكر الا خلاصه من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 يستعمله ليجعله عسل وان كان ما لا يستعمله ليجعله عسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 اخرض عليه ان لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 فانه مع ثوبها وانما العسل فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 انشاء الله تعالى فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 خلاصه في المصنف فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام
 برواية عامية فانه لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام

في الرجل يمشي

وعلى الثاني

لأنه انما لا يخرج الا ما نقول ما اولا فالتقول عن كمال على من جف من جنبه فخرج على من جف من جنبه فجلس عليه العسل وان كان اما هو شويلا فخره ولا شهوة فلا يبرق هي كانهما دلت على اصل الاختصاص في هذا المقام

في الرجل يمشي

[illegible]

۱۰۰

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

منه

منه

نصبتهم

نصبهم

ولا يمتنع

المشهور منه علمه الا سلام وفي غيابة الجمع عليه بل ظاهر اطلاق الضم الفعولي فيكون ذلك اذا كان من لسان طوبى له لمقتضاها من بعضهم ان
 المراد بجواز الاختصاص حيث كونه اخذ في مقابلة الوضع والاطلاق لا يحل الاجتهاد كان محرمًا سابقا كالبث فيما عدا المجدين والحوادث فيها بل هما باقيا على محرمها
 وان حل اخذها لظاهر الشرع والقانون ما دل على مقتضى هذه الفاصلة من حرمة الوضع لبسنا كونه ضمنا بل المراد من حرمة الدخول للوضع كما يشهد به ذكره في مقابلة
 جواز الاختصاص اذا من المعلوم ان المراد بالدخول البنية لا الاختصاص وبغيره باقية الجليل المتقدم في الرتبة وبما يشهد بالبينة استدلالا لمقتضى المعتبر في قوله العلمانية في
 بعض كتبه على حرمة الوضع بقوله نعم ولا جبا الاماري بسبل وليس فيه بطلان عليه سكون ان يكون المراد منه المفهوم من الآية انه لا يجوز الدخول للثابت في
 الاخر من الاخر من حرمة الدخول للوضع مشمول للآية ومن هنا ان في مقتضى حرمة الوضع في موضع غير موضع خارج المصطلح له قطعاً في اقل
 ذلك ان المراد بالوضع الوضع المستلزم للدخول والبث لا الرخص في الاختصاص خاصة فلا يباح الدخول لغيره من الاختصاص انتهى وهو عين ما ذكرنا وما اورد
 عليه بعض المتأخرين من انه قول بعدم حرمة الوضع لكون البث محرمًا في نفسه وضع اوله يضع فيه ان ذلك لا يبع للآية وبطلان كماله فان المراد
 من حرمة الوضع حرمة الدخول للوضع والاول لم يدخل في فعل عنوان الاختصاص لا في الدخول لغيره بل هو موضع مؤيد بالادخال للثابت على انما
 سكون ما عرفت وهو لا يمتنع وبغيره من الوجوه الاختصاصية نعم الانصاف في عبارات كثير من الاحكام في البث على هذا ما دل على بطلان الاختصاص في غير
 وتجرم على البث لغير الجواز في المبدأ المحرم ومبدأ البث في خاصة كما هو في القبة والوثيقة والمهذب والسر والجامع والمعتبر المشهور والقواعد والآراء
 قال الشكره والذكرى وغيرهما بل لا احد في خلافه صريحاً بل عليه الاجماع في القبة والمهذب والوثيقة والسر والجامع والمعتبر المشهور والقواعد والآراء
 الخلاف من المصنف الاول الشيخ الجليل كما من الامتناع والاعتناء بغيره والكيد في ان اطلقوا جواز الاختصاص في المسألة فيكون ما ذهب اليه من غير الجواز
 وما ذهب اليه كما شاف لنا من ظاهر البطون كراهة ليحتمل بل عقل القوم من القول بالحرمة فيه فالما كرهات الاكل الى ان قالوا المبدأ المحرم هو
 الشيء لا بطلان ما على حال فان كان في واحد منهما ما عدا المبدأ المحرم خرج منهما بعد ان يتم من موضعه بكرة من المصنف فان مقتضى عدم عطفه على كل واحد
 بل ذكرنا ان في حرمة المصنف الحرمة كما هو اوضح فكيف كان في ذلك عليه مضافاً الى ذلك المعتبر المستفصنة الشاملة على الرخص في الاختصاص فيما عدا المبدأ المحرم
 باطلاق الشيء من المرفق في غير هذا بل لا شك في اطلاق الآية وغيرها الدالة على جوازها الاختصاص في سائر المساجد ثم ان ظاهر بعض الادلة المفيدة وهو
 القول بالبراءة في خبر جبرية الثماني في حديثنا ان الله افلح في بيته ان ظهر بعد ذلك ان قال ولا يمتنع فيه قول الصادق في الحسن الخفاف مشي في اجسادنا
 كلها ولا يجلس فيها الا المسجد المحرم من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جاز مطلق الدخول للغير سواء كان للاختصاص او للاختلاف ومن هنا دل على القبة ان ليس له
 دخوله على حال الى ان قال كل ذلك دليل على الاجماع فابق ان اطلاق الاختصاص جواز الاختصاص من المساجد شامل للمبدأ المحرم على حرمة الاختصاص الاخص
 بغيره من غيره لانه ان يخصص الاختصاص لثابتها هو لكان كون الاختصاص اما الاشكال في خطبة بالنسبة الى سائر المساجد الاختصاص كان كذلك لكنه
 ليس تلك المكانة من الوضع فاذا دللنا على تخصيص حرمة واضح الحجة بالنسبة الى غيرها المتفاوتة بالاولى يتما بعد انشائها للرباطات عليه وبطلان مقتضى
 ان ابن زهره قال لا يجوز دخوله على حال كان ادريس في السيرة كذلك ابن زهره في موضع واحد صرح في عبارة ابن البرقي في المهذب انها كما نصرت في كل جواز
 الدخول للاختصاص نحوها عبارة العرفي المعتبر ما عدا ما سبق ان ما دل على جواز الاختصاص شامل لاطلاق المبدأ المحرم كما ان الفقه من المرفق في المجدين والموثقين
 اية شامل للدخول للاختصاص فيكون الضامن بينهما انما يدخل في موضع من موضع الاول باصالة البرائة الذمة ونحوها مخرج بانه لو سلم ذلك كان الحجج
 للثابتة لغيرها وكثيراً ما مع اعتضادها بالجمع القبة وضامه النظم بل قد يشترط حرمة الاختصاص فيها ما يحرم غيره بطريق اولي على هذا دل على الاختصاص سابق
 ببيان مطلق جواز الاختصاص لا انشائها لبيان جواز الاختصاص من سائر المساجد كما لا يخفى على من لاحظها ولو اختلف فيها كما في الجامع والقواعد لم يقطعها الا بالنهم
 فظاهر الشرح عدم الفرق بين ان يكون الاختصاص في غير هذا المبدأ المحرم بل يظهر من الارشاد والندوة والبيان من موضع من المذكور بغير الحكم المصطلح في المبدأ
 اذا دخل اليه هذا اوسهوا كما هو مقتضى الشهدى للذكرى لظاهر المبدأ وبالقبة والبشور والسر والمعتبر النافع والمبني في الخبر والامتناع على الاختصاص
 خاصة ولخلافه بعض المتأخرين من اصحابنا وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في وجوب النهم بالنسبة الضام في المبدأ لانه من مقتضى العطف على كل واحد
 المعتبر والمشهور في الاجماع عليه خلافاً لان خبره من القول بالانتماء وهو مع خلوه عن المبدأ فلا اصل الذي لا يصلح لمعادضته ما ذكرنا في مقتضى من هنا في
 في المعتبر والمشهور الى علمنا ان من غير اشارة الى الخلاف في موضع ما سمعت من اختلاف في عبارات الاختصاص في الجنب في المبدأ خلافاً ما اوردوه ومنها اطلاق
 الجنب في خارج المبدأ من خلافاً ولعل مستند الاول بعد الفاء القادرين الاختلاف في المبدأ الجنبية فيه صحيح لا جزم على ما اردوا المحقق
 في المعتبر قال ابو جعفر اذا كان الرجل تاماً في المسجد المحرم او مجتازاً في قوله فحتم او اصابه جنابة فليتم في المسجد لا يمتنع انما هو المعروف من رواية في كتب
 الاختصاص فيها فاصانته جنابة فيخرج عن الاستدلال به لذلك على انما لا يخل جميع صواب العقوبة على ما هو الظاهر من مقتضى قوله فحتم
 او لا يخل في الجنابة في حال لا يقطع ان رواية اوفق بمقتضى المعنى من الفاء فاما من لعل مستند الثاني فيجوز في مقتضى الفرق بين الاول والآخر الى الاختصاص
 بعضها في المبدأ فاصانته جنابة فيخرج عن الاستدلال به لذلك على انما لا يخل جميع صواب العقوبة على ما هو الظاهر من مقتضى قوله فحتم
 ح وقد ثبت ان الاجماع على الظاهر الاختصاص على حرمة المرفق والمشهور في الجنب في المبدأ فاصانته جنابة فيخرج عن الاستدلال به لذلك على انما لا يخل جميع صواب العقوبة على ما هو الظاهر من مقتضى قوله فحتم
 كما اذا اضطر الى ذلك لعل مستند ذلك الجواز على ظاهر النص بناء على العرف من رواية في مقتضى الفرق فيه ان لو سلم مقتضى بالنسبة البناء
 في المبدأ فيبقى الواقع وهو الوصول الى المبدأ المصطلح في كل المنع وكل ما قبل من الموازنة للقاعدة المفيدة مع كون مقتضاها ان لا يكون تناقض في
 البث مع حرمة المرفق في المبدأ في الثاني على الاولى فيخرج من غير منع سماع زيادة ثمانية البث على من المرفق بل اظهر ابقاء المحرمين في الداخل غير ان يكون كالدخول

كتاب التيميم في الحج والعمرة

في الداء المصنوع نعم اذا امكن التيميم من غير ان يتعد القول بوجوه لما تقدم وما يرشد الى عدم كونه موافقا للقاعدة ايتم انه لو كان كذلك لوجب القول بوجوه التيميم
لنفسه سائر الاجزاء على ان الخروج منه او الدخول فيه الخروج من باب احد لا يدخل تحت معنى الاجزاء فيكون قطع عمره على التيميم في كل وقت
منه على اجزاء او سواها او اذا خرج منه كان لا يخرج من التيميم مع ان المصريح في كلام بعضهم بل هو قضية كلام الجميع بل كاد يكون مقطوعا عليه
الوجوب بل عند الشريعة عند الشهدا وذكر استحياء التيميم للخص في غير المخرج معلا ذلك كونه اذبح الى الظاهر وان كان عليه بعض من آخره في
فضلا عن استحياء وهو كذلك اللهم الا ان يقال ان عدم ذكره لا يجاب التيميم لعدم من جهة البناء منهم على ان المخرج في سائر الاجزاء المذكور لا يلزم
الاجزاء وخاصة فيكون الخروج ليس بمخرج فلا يجاب التيميم لعدم الحاجة الى التيميم في المخرج وجب عليه التيميم من غير شك ان يكون الكس في سائر الاجزاء
كما لا يجاب بالنسبة للتيميم لكن قد عرفت فيما تقدم ان الذي نقصناه الادلة من الامة وغيره ما حرمه ما عدا الاجزاء فبعض عدم ذكرهم الاجزاء لا يوجب
وهو عدم الوجوب وما يرشد الى عدم كونه التيميم موافقا للقاعدة اطلاق النص الغوي بوجوه من غير يقيد بما اذا لم يتمكن من الاغتسال مع انه لا شك
في اشواط التيميم الذي هو على وفق القاعدة بعد التمكن من الطهارة المائية بل يصح بعضهم هنا بوجوه التيميم سواء تمكن من الاغتسال او لا نعمائا والتيميم
واقصر او كما انه صرح بعضهم ان هذا الموضع اى المخرج من المسجد ما يخص بوجوه التيميم من الاغتسال نعم بما ظهر من الشهدا فظنا القول بوجوه الاجزاء
بشرط ما اذا كان من التيميم واقصر وقيدا يتصل عليه بعض من آخره معلا ذلك بان من جازعنا بين ما دل على وجوب التيميم هنا وبين ما دل على اشتراطه بعد ما
مع ان اطلاق الحكم بوجوه التيميم في الرواية ينفي على الغالب من عدم التمكن من الاغتسال بل ان لو ثبت للشيخ في الخاصة بتمام كون مؤخر المخرج اقلها انما
من زيادة زمان الفصل على زمان التيميم وقيدا يؤيد بقرينة كون التيميم طهارة اضطرارية لا تركية لا مع هذا لما هو صارت في ذلك التيميم اصلا بالنسبة للتيميم فيكون
الاطلاق من على التيميم معلوم واصلا لا يتصور مانع من عدم جواز الفصل في استلزامه للمكان المحرم وهو اذا جاز التيميم مع عدم ايجابه في التيميم فليجرب
للفصل بطريق اولي بل هو الموافق لقوله ولا يبر فيه جرح فيه بعد التيميم هو الادلة على اشتراط كل تيميم بعدم الماء انه ينبغي القول بوجوه الفصل طالما
على من التيميم وقصر والاعتذار عن ذلك بعد وجود القابل بضعف كما انه لم يقل احد قبل هذا انما بل بوجوه الاغتسال مع طول على زمان التيميم
لم يقل احدهم مع قصر الاطلاق الاجزاء بوجوب التيميم فتميزه كالتيميم على الغالب يقتضي بوجوه الاغتسال وان طال بل المخرج وجوبه وان توقف على مقتضى
بعده كما استحياء شخص شالا لانسان بالماء من خارج المسجد وانما الماء الاذالة التيميم حيث يكون محتاجا لذلك على قياسه من التيميم وقصر المخرج
لا ينافي الاشغال بقدامات ما توقف المخرج عليه كما لو فرض احتياج التيميم المقتضى من اتيان التيميم وان بلغ في زيادة المكث على من المخرج
الظاهرة لا يقول بذلك احد بل كان الاحتياج الى التيميم جديدا في الساعات والى لا ينبغي ان يؤمر به على الاطلاق فاجب الاجزاء التيميم مع طول زمان الفصل
بحكم التيميم على ما دل على اشتراط التيميم بفقدان الماء حيث يحكم حكمكم باطلا فهاهنا الشامل لطول الزمان وقصره كونهما من قبل الخاص بالنسبة الى ذلك
والافتقار لها بالنسبة الى بعض مدلولاتها من ذلك لا دليل على ذلك الاصله على انه بعد التسليم المقدم يكون المعارض بينهما وبين غيرها من العوائق
نماض العموم من جهة ولا ريب في ترجيح هذا المكان اعني اذها وضوى الاحتياج قلبه افرادها بل يدعي ان التيميم العرفي فاض يحكمها على العموم كالتيميم
بالنسبة للعموم كما يظهر ذلك من ملاحظة قولنا مثلا يجلب التيميم عند فقدان الماء وقولنا التيميم في المسجد بوجوه فانه لا ينبغي ان التيميم العرفي يحكم
على الاول فيكون المعقول الاحتياج في المسجد سيما واشترط فقدان الماء في التيميم من قبل الاصول والقواعد التي هي في المخرج فهاهنا الدليل كما
في التيميم اللوم ويحوي واقفا فان اضيق ما ابلغ من الاشتراط المذكور انما هو التيميم الذي يكون بدلا عن الماء والكلام متنازع فيه انه منه او لا ودعوانا
في التيميم ذلك لو سلم بوجوه المخرج عنه باطلاق الدليل بل في مقطوع على حجة المروية في الكافي بالمتن المنفرد في الحقيقة الاولى لكن مع زيادة ذلك
الخاص اذا احاط بها البعض فعل ذلك ما عني كونه بشرط لا عن الماء وذلك لان التيميم بالنسبة للخاص لا يفيدها شي كان اسمها فاحتمل ما هو
وان كانت مقطوعة الا انه عمل بها البعض وبعض الخطا في العلامة وغيره بل هو الطريق استلزامها وسد الرواية الاولى كما لا ينبغي على من لاحظها على انها
مروية في الكافي الذي هو اضبط كتب الاخبار وفي المنهي انها مناسبتة للذهب في التعبير عن القول بالاجزاء استصفا للرواية مع كون التيميم يقيد
طهارة ضعيف بل في الذكرى انه اجزاء في مقابلة النص كما تروى به قوله لا يفيد طهارة اذ لم يجز من باب التيميم وبقيدها بالاجزاء بالنسبة للمخرج
فقط قدما يلحق بها التيميم دون باقي الاجزاء المذكورة على كل حال فهو ولادة بالنسبة للخصم في المسئلة الاولى لكان عمله بهذه الرواية اى رواية التيميم
فالاستحاطة منها يكون هذا التيميم بدلا عن ماء فبعض ان تمكن من الماء محبة بالنسبة للتيميم كما مع اننا نقول في اصل المسئلة ان الاجزاء الفصل مع فرضنا
زمانه لزمان التيميم وقصره لا يقتضي كون التيميم على القاعدة حتى يتبينه لغير المحل اذ قد يكون مناجاة الاجزاء الاستفادة بطريق اولي بغضونه
اذا جازا المكث التيميم مع كون غير رافع لصد التيميم فليجرب ذلك المقدار بالنسبة للراض بطريق اولي فاما كون مشاؤه قيام التيميم مقام الماخى في التيميم
مطلوب من التيميم لغير المحل فلهذا هو السبب في اشتراط الشهادة عدم طول زمانه على من التيميم هذا اقتضى ما في ترجيح الثالث الاخرى في النظر
ان بقى بوجوه التيميم لسائر افراد الجسد على الجسد مع تعدد الاغتسال اذ قصر زمان التيميم عن من المخرج لا بد وان كان معارض فيه حرمه المكث في المخرج فيه
بعدمه لكنه مع فرض زيادة الزمان ترجح حرمه المخرج بدس على ذلك الحجة بل يمكن ان يكون ادلة على حرمه الكون في المسجد للخصم الصادق في الكون
المخرجي والكون التيميم مع تعارضهما في الاخطا بقدرهما بالزمان وجب التيميم الزائد من كون المخرجي اماما مع تساويهما فيمكن القول بالمخرجي في التيميم
مع تعارض الحرمين في هذا الترجيح بتمسك باصالة البرهان من وجوه التيميم الذي من المعارض ان يتمكن القول بالتيميم بوجوه المخرج ويمكن القول بوجوه
لحرمه المخرج على الكون التيميم لظهور الادلة في النهي عن المروجنا ولو رتبة الخصم فانه مع كونه اولى من غيره بالاعتداع هذا امره بالنسبة للتيميم فكل المخرج

بني

المسألة الأولى

الأخيرة ثانياً لما ظهر من الأدلة أن الأصل في البطل الخارج قبل الاستبراء الحاقه بالبطل وعليه خرج من غير الاستبراء بل كان يجب أن يكون اختياراً
 أما الأصل وأما ذلك فعلى ما علم من الحكم البول من حيث وجبه بل يمكن الحاق الأخيرة بالمتباعدة وهو ما من الاستبراء بعد الاختيار ومن بين الفصل البصر من غير
 خلاف يعرف من حيث وجبه عليه الإجماع بعضهم غسل البول ثلاثاً قبل ادخالها إلا أنه لكن هل هو من التزكية كما قلنا يظهر من إطلاق لفظ البذل في النص والفقهي
 وصريح كثير من الأخبار ما للكهني وصريح الرضوي ومقتضى جمعه مع الفصل من عند النوم والغالب كما تقدم في الوضوء من بضعه الذراع كما علم يظهر من رسالة
 بونس ودما يرجع البذل وجهه مؤثقة بما علة فطهر على كنهه فليست لهما دون المرفق أو من المرفق كما في صحة بغيره بقطر وبغيرها وجمع بينهما بعض المتأخرين
 بنسبته مراتب الفضيلة فافضلها من المرفق ثم من بضعه الذراع ثم من الزبدن وهو بعيد جداً بل كما يكون كلاماً لا يمتنع أن يقال كونه مؤثقة بما علة
 في الحال أن يرد ببوله دون المرفق غسل المرفق لا التحديد للثلاث ولذا لم يقل المتأخرون ما احتج به الفصل من المرفق والشفة لأن الصفح يمكن أن لا يستحيها هين
 ولو لا حاجة الخروج عن كلام الخطاب لا يمكن دعوى أنه يحصل من الاختيار أن يستحي غسل الكهني إنما هو من حيث مباشرة ماء الفصل كان وهو الجاهل قد
 كان في بضعها أنه لم يكن أصار كنهه في الماء الخ وما الفصل من المرفق فهو مستحب حيث الفصل يكون كالصبيضة مثلاً وكيف كان فظاهر ما ظهر من
 الاحتياط شرط التلبس في ذلك بل في المعتبر من الغنية الإجماع مع التعبد بعبارة الصكا الرضوي وخبره من غسل الكهني من عند الجنابة ثلاثاً وفي
 النص المقدم سابقاً باب الوضوء عن الصادقة أنه قال واحدة من عند البول وثلاث من الجنابة وبه نقول لا خلاف في هذا الخبر في المرفق وذكر
 ح إلا أن القول بالأخيرة لا يوجب من قوة والتلبس مستحب مستحب بغير هذا الفقه ويحتمل للفتن المذكور ثم إن ظاهر عبارة المتأخرين الاختصاص
 المذكور فيها إذا كان غسلها بالأخيرة فإنه لا ما إذا كان من الماء الكثير وكان الفصل رتاساً أو نحوها لمطر خلاف القول من العلامة فإنه مكفوف
 بشهاده ما يظهر من بعض الأخبار من استحباب ذلك للفصل مطر ولعله لا يوجب من قوة ونقص في الوضوء ما يقع في المقام ولا خلاف في ذلك استحب الغضفة في الاستبراء
 بالاختلاف فيه فيها بل يحكى عليه الإجماع خاصة وبذلك عليه مضافاً إلى ذلك الاختيار الكثيرة وما في بضعها مما يباح رضى ذلك لغضفها كونهما الباس من الفصل
 محمول على أن البس من وجبه الجنابة هو المنقول عن كثير من العامة وكذا ما في بعضها البس من التأتى مما وجبه بالنسبة وفي الوسيلة والسر والخيبر والذكرى كما
 عن غيرها استحب ذلك ثلاثاً ثلاثاً ولم ينفذهم على ما يدل عليه سوا ما ينقل من عبارة الفقهاء الرضوي وغيره أن مقتضى وجبه غسل البول مرة ثم مرة وقال
 الفضل الثالث وإن لم يغسل قبله نام أو تقدم في الوضوء ما يقع في المقام فلا خلاف في أن الظاهر لا يوجب الجنابة قبل الغضفة والاستبراء على غسل البول
 وإن كان لا يترتب بينهما مقتضى حصول الاستحباب إن خالف ذلك كما لا يوجب من أشكال ولا يستحب أن يكون الفصل يصلح لحياء غسله ولا يغسله إلا للضرورة
 عن وجبه الجنابة ولا وجبه غسل البول ولا يوجب من جهة ندوة من التفرقة الفصل بعده ما يباح من صلح على ربه من البول كالحل على الاستحباب وإشراط
 تحصيل هذه الوظيفة بالصانع أو غير ذلك لما عرفت من الإجماع فلا يدل من الأخيرة حصول معنى الفصل ولو كان كذلك فغيره وأما ما يقتضيه مفهومه من
 الاستحباب مع الإشتراك كما هو ظاهر صحيح معوية بن هار قال سمعت أبا عبد الله يقول كان رسول الله يغسل بضعه وإذا كان معه بضع ناسه يغسل بضعه و
 مدحه صحيح محمد بن مسلم عن أبيه قال كان رسول الله يغسل بضعه إذا دخل من بطنه بضعه وإذا كان معه بضع ناسه يغسل بضعه وإذا كان معه بضع ناسه يغسل بضعه
 من أنه واحد قال الزناد كيف يصح هذا إذا هو ضروري بذكره المأخوذها فافق خبره إلى أن قال وكان إذا اغتسل به رسول الله ثلثة أمدة والذي غسلك من بين
 وأما الخبر ففيه إجماعاً لا يمتنع أن يكون في جهة أو من يفرق بالفصل ويحتمل أنها فافق خبره إلى أن قال وكان إذا اغتسل به رسول الله ثلثة أمدة والذي غسلك من بين
 خفيها لكن مقتضى الاستحباب بغيره لا يمتنع أن يكون في جهة أو من يفرق بالفصل ويحتمل أنها فافق خبره إلى أن قال وكان إذا اغتسل به رسول الله ثلثة أمدة والذي غسلك من بين
 على التوجه إلى أنه لا خلاف في حاله لعدم وجبه البول للعلل بالشركة ومفهومه قوله من يفرق بذلك على خلافه هذا ويمكن أن يقال لأصله فيها استحباً
 عند الإشتراك وقول النبي أم من ذلك يتابع ما من غير أن منى غايه الاستحباب في الاستبراء لا أنه لا يلزمه والعلل في الرواية الأخيرة أنه براد بها مع الإشتراك
 لجزمه لا سيما بمقتضى أن الماء جليله لا يفرق عنه وقد ظهر ما سمعنا من الأخبار أن الصانع منى غايه الاستحباب كما استظهر من الغضفة النهاية والمبطون والرد
 والخلاف بل في الأخيرة الإجماع وبغيره مع ذلك الموصول عن الفقهاء في الوضوء من غسل بضعه وثلاثاً أو من يتكبد بغير ذلك في ذلك على خلاف سني و
 الثالث على سني في غسل العذر إلا أنه في الوسيلة والمهمل والغلبة والمنهوى عن غيرها أنه يستحب الفصل بالصانع فلا يدل في الأخيرة الإجماع عليه كما في سني
 في الخلاف فيه عندنا ولعل ذلك بكنى في إثبات استحبابه ولا يصح أن يقال في إثبات الخلاف في ذلك كما قلنا في غيرها لأن الاستبراء لا يقتضي إلا الاستبراء
 استبراء فكان لا يوجب حصول الاستحباب إلا أن لا يمتنع بغيره بما علة في الذكرى بعد حصول الضرر ولعل المرسل يحمل على أهل الوضوء والطاهر القادرين
 الاختيار دخول ماء غسل المرج بالصانع أو بما يلقى به مستحباً الفصل من الغضفة والاستبراء في بضعه الفصل من الأعضاء والمردا الصانع على المشهور بل كما يوجب
 لا خلاف فيه وقد سلك الإجماع عليه وهو الأصح أربعة أمدة والمدة طلاق ربيع والعرفي وقيل بنصفه المدة فهو لضعفه الأول وسنة الثاني والوطا
 العرفي على المشهور كما قبل صدق دعوى ثمانية أو هو نصفه المكي ثلثا المدة والمقال الشرعي هو الدنار وهو عبارة عن درهم وثلثه استبراء يكون كل
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل شعيرة وهو على ما قبل ثلثه أربع المدة الصغرى والدرهم سنة ودراهم في ذلك على المشهور كما قبل وزن ثمان مثاقيل من سبعة
 الشعيرة بنصفه الاستبراء لا أكثر من ثلثه لفظاً بالعبارة الطارئة للخصي في بضعه ثلثين وثلاثة عشر مثاقيل في بضعه ذلك لا يكاد يحدان عرفاً أن الرطل المسمى
 مثاقيل استبراء وهي ثمانية وتسعون مثاقيل الأصغر أو ربع الماهدم أن الشرعي ثلثه أربع الصغرى في بضعه ثلثين من الوجبة العطائية الغضبية سبعة مثاقيل الأول
 لأنها خفيفة وسبعون مثاقيل الأصغر أو يكون الصانع عبارة عن ثمانية مثاقيل خفيفة وثلاثة عشر مثاقيل في بضعه ثلثين من الوجبة العطائية الغضبية سبعة مثاقيل
 ربيع مثاقيل ثم يعلم أنه قد زاد بعض الأصحاب على ما ذكرنا من التسنن في ذكر الموالاة بمقتضى الحاجة والظواهر لا يوجب الاستبراء قبل الاستبراء منه والجمعة

والاستبراء
 الاستبراء
 الاستبراء

والاستبراء
 الاستبراء
 الاستبراء

عند العمل ونكر الفاعل لثاني كل عضو كافي المبتدئ فاعلم ما يصل اليه الماء. فبذل الطين والطين في بعض من سطها وابل في كرا لا ساد في كرا السط لثاني
ذلك من السطح من اذ لم يظلمها والامر به لقلل التلحيم حتى يمتد كذا من السطح الفاعل لثاني الاما لظهور من الدليل اخصا كمثل البنية
حدا لثاني ما عرفت سابقا انما يرجع الى نفس الفاعل وان كان مؤوده الجانية مثلا لا فاعلم انما يرجع افراد الفاعل سائل ثلث الاولى اذا وافي المقتل من
الجانية بالانزال بلا مشي بما بعد الفاعل فان علم انه متوق فلا اشكال في وجوب الفاعل بل عليه الانجاء محصلا فضلا عن المقتول خلافا لبعض العامة فان علم
انه بول خالص فلا اشكال ايضا كذلك في وجوب الوضوء خاصة وكذا الوضوء فلا اشكال في عدم وجوب شيء عليه من الفاعل والوضوء بل حتى الانجاء خاصة نصا وقطعا وبهذا يتبع
الاعتناء بالمتن قبل ان يتم استبعاد الاول فلا اشكال ايضا في عدم وجوب شيء عليه من الفاعل والوضوء بل حتى الانجاء خاصة نصا وقطعا وبهذا يتبع
لكلمات الانجاء بربنا الله مضافا الى ذلك الى ما دل على عدم الالتفات لما يخرج من الذكر بعد الاستبراء بالاجتهاد فان بلغ الساق قناني حتى يخرج من
انه كتب اليه بل يجب الوضوء لما يخرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب ثم فهو مع اخذها وتكون مكاتبته محمولة على العلم بكونه بولا او على الاستبراء والفتنة
اخرج ذلك كاطلاق الجانية الدالة على الاخرى بالوضوء من البطلان الخارج بعد البول لانه لا يثبت من المني كما يستعملها فانه يجب ان يعلم على حصول الاستبراء من المني
بالاجتهاد كما علمه الظاهر فاجمع بينهما وبين ما دل على عدم المبالاة مع ذلك ان بلغ الساق من غير فرق بين ان يكون البول للاستبراء من المني وعدمه فاما الذي
بينهما فادرس لعمري من وجه يذهب به بعد الاستبراء لا يخرج للاختلاف في الاصل والنجاء محصلا ومقتولا وبغيرها وما صنعت فرفضا به بوجه وجوب الوضوء خاصة
لوزيد الاستبراء بالاجتهاد بعد البول وهي الصورة الثانية من صورة المسئلة اما عند وجوب العادة الفاعل فلا اصل ولا انجاء المحصل والمقتول فاما
من التصالح المنقضة الدالة على سقوط الاعادة مع البول واما وجوب الوضوء فهو المعروف من الاحتياط بل يظهر من بعضهم وهو الانجاء عليه كما هو
صريح بعضهم ويظهر من التلخيص غير هاتين الخلافين في باب الاستبراء ولعله كان اذ لم يفتقر من يظهر منه ذلك ففصل عنه نحو الشيخ في الاستبراء
والهتد بعنا يظهر من الصدق ايضا بالاولى لما تمتع من خلافه وكيف كان فهو ضعيف جدا لا يلتزم به وبذلك عليه مضافا الى ما سمعت من صحيح الجبل
قال سئل ابو عبد الله ع عن الرجل يغتسل ثم يجده بعد ذلك بلا وفاء كان بال قبل ان يغتسل قال بوضوئا وان لم يكن بال قبل ان يغتسل فليجده الفاعل ويغتنو
في ذلك صحيح محمد بن مسلم وموافقه جماعة فخرج من سبيل ذلك مضافا الى ما فهم من الروايات المنقضة المذكورة في باب الاستبراء ومن ذلك انه
يقربنا به يجب شرب الماء فيكون قد شربنا باعده الله ثم عن الرجل يال ثم يوضوئا فقام الى الصلاة فوجد بلا فاعل لا يوضوئا انما ذلك من الحيث بل ويحتمل ان
التصحيح الاخر قل ان ذلك قبل الاستبراء الما عرفت واما اذا استبراء بالاجتهاد ولم يزل يظن المصاهرة لا اصل عليه ما لبول لقوله واستبراء في ظاهر الحديث والاشارة
ومقد ذلك في المنقضة بما اذا عتد البول كافي المراسم والشروط والنجاء والتذكير والدفع عن البنية والذكر في وجب انما صدق فيها بل ينبغي ان يخرج من
الاحتياط شعر بل هو الانجاء عليه وبما ظهر من التلخيص كما عرفت الهاتين علة الاعادة مع بقا البول مطايع مع الاستبراء وعلته خلافا لما يظهر من بعضهم
كالشيخ في الخلاف وجهه لا اطلاعه في وجوب الاعادة الفاعل مع خروج البطلان لم يثبت في الاول الانجاء ولخار من حاجة من مناخري لما عرفت ولعله الاقوى
في النظر لاطلاق العبارة المنقضة جدا لا سقافة المنقضة بعضها على وجوب الاعادة علة من لم يزل العضة بما سمعت من انجاء الخلاف وبالاختلاف
من المستبعد كون الاستبراء بالاجتهاد مع امكان البول لا يصلح لاداء الاجرة التي يظلم مع الفاعل وقد لا تكله بقطع مشيها ما تقدم من الاصل وكذا بقا لانا
اي لاقوال المتقدم فيه الجمع بين هذه الاختيارات وبين ما دل على عدم وجوب الاعادة في خروج البطلان التام بل اطلاقها ما قبل البول منها خبر هذا الله به لعلنا
سئل ابو عبد الله ع عن الرجل يجامع أهله ثم يغتسل قبل ان يبول ثم يخرج منه شيء بعد الفاعل قال لا شيء عليه ان ذلك مما وضعه الله عنه وخبرنا الشيخان عن الصادق ع
سئل عن رجل جنب ثم اغتسل قبل ان يبول ثم رأى شيئا قال لا بعد الفاعل ليرى ذلك الذي رأى شيئا يعمل الاولى على عدم الاستبراء بالاجتهاد والثانية علة كما هو
مقتضى الثاني ذلك القول الاول وعليه مع بقا الفاعل وقد كما هو مقتضى القول الثاني وقيل المخذوع كما هو مقتضى الثالث وذلك لانها مع الفاعل في
سندهما بعد الله به لعلنا في الاولى والى جملة الثانية ولما خرج مثل هذا الجمع الشاهد اشارة في اللفظ اليه خبر وجه في الحاشية لكونها لجملة الجانية لعمري
الانزال والثاني من البطلان لعلنا محمولان على نفس الوضوء كما قلنا في الخبر الثاني وما عاينا قال في ناسد القول الثاني ان التفتت سندا ودلالة في خبر التلخيص
بين الاحتياط والوكا فتكون كالحاجا فبعضها لا يحصل الفعنة بل احاطة ذلك لظن المراء بها واذ يكون الامر كمنع الاعتقاد عليها وكذا ما يقال في الثاني ان
روايات الاستبراء من البول لثبوتها لثبوت الجانية بين البول والاستبراء فلا خلاف في ذلك لان الظاهر من ذلك
الاختصاص ان ذلك في احتمال البول خاصة وكذا ما يقال في الثاني ان الثالث بما نقل من الفاعل اذا وافت الفاعل من الجانية فمقتضى ان يبول حتى يخرج فضله
المني من اجل ان ذلك جهته ولم يفتد فلا شيء عليه لعمري بول ثم يخرج منه شيء بعد الفاعل قال لا شيء عليه ان ذلك مما وضعه الله عنه وخبرنا الشيخان عن الصادق ع
الاستبراء في الاخرى في ما بين الساق وغير ذلك لا بعد احد من الاحتياط في ذلك مع ما عاينا من الشيخ في الاستبراء مع ان ذكر لثاني الا في خبر التلخيص فلا
قال سئل عن رجل اغتسل قبل ان يبول فكتب ان الفاعل بعد البول لان يكون ناسبا فهو مختاره وضعف جدا لادالة فيه على شيء فالحق فيه نعم هو ال على اثر المحنة
الفاعل ببقا البول عليه وظهرنا الكلام عليه سابقا وما خرج جملته في ذلك قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يغتسل من الجانية فيبول حتى يغتسل ثم يرى
بعد الفاعل شيئا بغيره قال لا يملكه نصرت فترى الرجل لا يملكه فهو مع ان السند على التمسك وهو الجانية بينه وبين الفاعل وغيره والى البطلان وجهه لا يصلح لعمري
خبر من الادلة على بينة الجواب شاع ببقا البنية بل يظهر من خلافه فيكون محال لما سمع من الانجاء المحكي وغيره هذا كله في الخارج البطلان
وكان فلا استبراء ولم يزل ابنا العكر اما اذا تركها معا وهو الكا اشار اليه الله بقوله ولا كان عليه الاعادة بخلاف اجده الامن الفعنة فالوضوء خاصة وقفا مان
اليه بعض ما عرفت لما عرفت كالا ونبول كالكاشاني وهو ضعيف بل من العلامة الانجاء على خلافه كما هو الحكم في الشيخ وغيره في الساق في الخلاف فيه وقد

بعد الفصل من رأس كل المداينة والمقبية والمطوية والحدود العلامة والشهد وغيرها من الحق الثاني فخاصية الالفية نسبة الى الاكثر طائفة كما
من مناسخى المناجى من استغفار بالحدوث والشغل مع توقيفها العبادة ولا نه لو اخر عن تمام الطهارة لا بطلان باجمها الصلوة فالبعض بطريق اولي واضعف
بالانعام مع الاجزاء لما فيه من مناساة مادل على الجواب لا ضطر الطهارة والقول بالانعام ثم الوضوء لما فيه من مادل على غسل الجنابة بخروج الوضوء
لما دل على ان غسل الجنابة الطهارة مؤخر عن غسل الجنابة لخرامق الوضوء فبين الثالث لهذا القول الفصل ولا سبعا الاجزاء بالفصل مع وقوع الاحتاد
الكثرة في اشارة ولو بغيره من الباطن ولما دعى عن الفقه الرضوي فان احدى عتدنا من بول او فباط او بجم بعد ما غسلت فاسك من قبل ان يغسل احد
فاحدا الفصل من اوله وهو من عبادة الصديق والهداية كما هو في الفقه بخبر رساله ولده فكون هي مع ما نقل من قوى الشيخ في الهامة مؤبدا لا نه اعطى ما قبل
منون الجاهلي كانوا اذا دعوا بهم الصور وجوا البها واسما لها مضاعفا الى ما في الذكرى والمداينة في الاول قبل ان يردى عن الصادق في كتابه غير
الحال الصديق وفي الثاني انه دعى الصديق في كتابه غير الجاهل عن الصادق قال لا بأس ببعض الفصل يغسل برك وضحك في ذلك وبخبر غسل
جسد الى من الصلوة ثم يغسل جسد اذا اردت ذلك ان لشكركم الى اخر ما تقدم عن الفقه الرضوي في الوضوء الى زهاء الشهدان وغيرها من الاحتاد
وقبل بعض على تمام الفصل كما هو خبر ابن ادريس ووافقه الحق الثاني وغيره من مناسخى المناجى من تمام مال البنية في الخبر وهو المقول عن ابن السج
استغفار بالصحة الفصل بعد فالبية ناسر الجحد والجماع على ان ناقض الصلوة لا يوجب الكبري وقوله نعم وان كن جنبا اة ولا طلاق مادل على الفصل كونه
كل شي استسنة للماء بعد الفضة ونحوه بل كما دما دل على جواز تفرق الفصل كونه اسمعيل والخبر الوارد عن امير المؤمنين في جواز التفرق ولو الى الطهارة بعد
يكون كالصريح في عدم لباس الجحد لا سبعا عدا الخلط في مثل ذلك فالخط وحيث ثبت ان مثل ادخل تحت عسمى الفصل لم يكن للوضوء عقبه ولما
علم من السنة وغيرها انه محض ذلك وانه نفس طهارة بل في بعضها ان الوضوء سعة وقيل به وتوضوا للصلوة وهو لا شبه كما هو خبره في المغيرة
التامع ووافقه عليه الشهد الثاني في المسألة الروضة ونسب في المداينة والفاضل الهندك والمقدس لا دى على الكاشاني في مغايرة البهاية
والده على ما نقل عنه واخاره العلامة الطائفي في منظومته وقواه في كشف الرموز وهو المقول عن عالم الهندك وقوله الاقوى جها من مادل على صحة مثل
هذا الفصل من الاستسنة والاحكامات وقبرها وبين مادل على الجواب لا ضطر الوضوء لم يشك احد الاجزاء في طهارة البعض منه كما لم يشك احد من الخلط
في اثباته وما لفظه الاجزاء لا يستفاد منها ذلك ولا هي قضاي بيان ما هنا ان قلنا ان ليس من الامراد المعاني وهي يكون متمولا لاطلاقها كما ان ما نقل عن
جماعة من دعاة الجاهل مع عدسونها كما نقل عن جماعة من المناجى عن عبد الله في هذا الكتاب بشعره نسبة الشهد الى الفصل فافه فشرط الجحد
لا نه محقق حتى يجتمع ظهوره كونه منشأ لقوى كثير منهم ولما لم يقع الاشارة اليها قبل الشهد مع مخالفتها للاجتماع في بعض الوضوء فكون
كما هو بين الاجزاء من في الاعادة فلا يقين في راي واحد من الاقوال وبظهره فساد دعوى حصول الفراغ القبيح الاول للالهامة ان يقال ان بنية الاطراف الفصل
ينيل يكون غسل الجحد استسنة فغيره هو لا يجز من اشكال القائل ان اقصى ما في بية القطع انها فوقه الاستدانة وهي ليست شرطا في صحة ما سبق مثلا
يصح نعم هي شرط في صحة الاخر خاصة على ان الاستسنة وحصول الاشكال للتكليف بغسل الجحد مثلا بقضي بذلك بية ثم ان بناء على عدم الاستدانة فيل
يصلح غسل اذا اعيد ولو بالتفريق في الاجزاء من الفصل الاول الثاني او بغيره الاعادة على البنية الاول حتى يصح ان جله بالعمل بية واحدة وانما اقوالها الا
او لا دليل على شرطه مما زاد على بعض غسل الاجزاء الا الشبهة في صحة السابقة فامل جها فانه دقيق ولعلك في التامل في جميع ما ذكرنا من تنقيح عن بعض
لنا جميع ما ذكرنا من المراجعات لقول ابن الساجين مع بعضه لم يذكرنا سابقا وقواه لا اشكال في اذنية غسل الجنابة لما تقدم من الاحكام الصغرى فبعض
جحد الجنابة من ذلك فتح بوجه انا ان جحد بطلان في اثباته فصل بقى على الحال الاول والا فان كان الاول اتم كلام ابن ادريس لا يصحوا البعض في معاصر
وان كان الثاني خالف ما سلكه ولا لعل الضيق في الجواب عنه احتجابا والثاني وقد سلم ذلك على طائفة لا يوجب ان بعد تسليم واضع الفصل لا ضطر فكل الجحد في
اثباته بنفسه يكون من قبل بطلان الحديث اشارة واضع لا يقول اما لا قطع الرضوية بل هو لا لا سبعا وانما انما يبعد التسليم بغسل الجنابة في واضع الاضطر
قد حكوا لانها ممنوعة فجهدا في الكلام في مقابلة الحديث حصول الفصل تاما كما بصوتي لا تقاس بالنية الحكيمة والجر الاجزاء كما بصوتي في التفرق عند
غسل الخثرات ولعل الاشكال في بناء على الجنابة من التفرق مع الجواب الوضوء فكونه قائل ونظرا لنسبة لقول ابن الاجزاء ولعل الاخر الاعادة الفصل
ثم الحكمت بعد الوضوء ولو لم يحد من الاجزاء من الفصل جها فانه او غيرها وذلك لما في الاجزاء بالاعادة من دون ما ذكرنا من اشكال
بعد ما شرهنا القطع في اننا ما تقدم مع عدم فالبية انما به الجحد يكون بية خبر البنية الاولى لا يوجب ان بية الاجزاء با تمام الفصل الاول ثم استنباه من راسه
لا ما نقول ان في الفصل احدا الاجزاء من جهة عدم وجوب الجحد بالبنية كما يحكم بعض مناسخى المناجى وان كان في غاية الضعف فامل جها الثاني لا يجوز غسل
غيره مع الامكان قبل فافه في الوضوء لا فرق على الظاهر بينهما كما يستفاد مما تقدم ونحوه انما يذكر ان يستعين فيه فلا حظ وامل الفصل الثاني من التفصيل
لكن في البعض وهو يشتمل على بانه وما يتعلق به اما الاول فمحض لغة على ما صرح به كثير من الخطاب هو التسليم من قولهم طاه الوادى لاسال قدما اضربه
بالسبل بقوة وفي التاموس طاهنا المربض جها وضطره لخاصة لاسال انها كما هو انما من الجهر في بية وفي انفسه في جمع الخبر اذا سالا فيهما في بياها مغلوبة
من غير فالبعض طلب استحضار في خاصة وكيف كان الذي يظهر بعد ما كان النظر التامل في كلانا لعل الفقه وغيرها ان البعض انهم لم يوجبوا في
التسليم اشارت الى بعضها الاجزاء منها فبذبة الولد فغيره فبنا في الثاني انما في محض ففوج كلفظ التوقي والبول والخاصة من موضوعات الامكان الشر
في اني جمع فيها لغيره وكان مرفعا بهذا الاسم في السابق قبل زمان الشرح على ما نقل وبشر البنية قوله بية بيشلون عن البعض بغيره كالطهارة الفرو وغيرها
وكان من خبره اسما كقوله مرتبة قلبه عند بعض ام السابقة حتى انهم من كان ينجس لخاصة من مجاهرة فامتنع من غسل الاشياء في بعض افرو غير الشار

باب الجحد
في بعض

[illegible]

[illegible]

كتاب الطهارة

[illegible]

[illegible]

غير كما لا يخفى على من لاحظها وبشيرة استدلوا فيها بان على جسيمة الصغرة المنقطة على ايام الحيض مثل هذه الروايات على ان في بعضها ان الصغرة قبل ايام الحيض
في ايام الحيض جسيمة بعد ايام الحيض ليست بجسيمة وهي لا تنطق على تفسيره وان كان كل ما عرفت في كبرى بطله وادارة ايام العادة في خبر محمد بن مسلم عن المرأة ترى الصغرة
في ايام جسيمة ومن هنا يضعف الظن بالجماعة الذي ادعوا في الخلاف لان الظاهر حصول الروايات بعد ان فهم منها ذلك فالأصل ان وصل اليها من كلام المتقدمين
عليه من اهل الصادق ع لانه لا ينقل من مطلق غلبة كجيب ما ذكرنا وقد جماعه من سائر الروايات المتأخرين كالحق الثاني حصا المذكور وقهرها في هذه القصة
واسو جهم بعضهم الرجوع الى الصفات في خبر ما دل الدليل عليه كما تصفوا والكدة في ايام الحيض هو لا يخرج من جسيمة المعروفة من ظهورها وانما هو لا يطلع على
مع مواضعها الا اصول القاضية بعد الحيض وكثرة التواتر في الاحتجاج بانها في عموم تلك القاعدة على الوجه الذي فهموه بل قد يقطع بعد ذلك ينبغي استثناء
ما رواه من ان بعض اهل الظاهر بعد الحيض ما يمكن ان يكون جسيمة فانه يفتي بالحيض الاول للوثوق بالحسن المتعدد والجماع الغيرة التي هي في هذا من اجل جماع
الشخص في الخلاف وان استكت المناقشة فيما رواه من الصغرة والكدة بعد ايامها في سائر الدم الذي رواه بعد العادة واما الاستظهار بالاحتجاج الدالة على ان الحيض
في ذلك لكن الاقوى ما ذكرنا واستثناء ما رواه من العادة يوم او يومين من الصغرة والكدة لا يثبتان من تلك القاعدة الخلية الى الجمل لكن المرأة
على خلاف ما عليه الاحتجاج بما عرفت من الجماع بعد الحيض من جسيمة متعديا بل مع كثير من كلمات الاحتجاج لا يخرج من تلك الاحتجاج بعد ما عرفت من الاحتجاجات
المتعدية في الروايات لا لانه ينبغي القطع بعد ايام العادة العوضا على الوجه الذي فهمه من بعض متأخري المتأخرين حتى يثبت في حقها في قول الشارح حيث دعي كالتو
دخوه وفيما يرى من الدم قبل الحيض ما علم شرطه ونحو ذلك لعدم الدليل على ان الجماع المدعي في الايام التي علمها على زيادة ما علم امكانه جسيمة كما رواه الباقر
ع لا يثبت مثلا لثلاثة ايام ولو لم يكن معارضا ما يمكن جسيمة اخرى فانه جسيمة اياما لم يعلم حاله انه يمكن او يستحيل بعد العلم باجزاء الشرط فلا يصح جسيمة وقد
دعي ان هذا هو معنى القاعدة ان ليس المراد ان لا يمكن مجرد الاحتجاج بالناسخ من جهل الشخص مثلا بل المراد انه بعد العلم باضافه الى ما كان في ذلك
الفضل المذكور لا يمكن ان يكون جسيمة بعد العادة وان عادت بذكر الحيض منها على الوجه الذي فهمه من بعض اصحابه لا بالمرأة الواحدة لجماعها حصلا ونحو ذلك
كما عن اكثر اهلنا من خلافا بعضهم فاجري بها وادعى اهل عن بعض اصحابنا ايضا وهو مع منافاة تلبس اشتقاق العادة باطل عندنا لما سمعت قالا لجناب العشرة
كاشرا طالت لثلاثة ايام لا يثبت ما عرفت في الذكرى ومنه يظهر انه لا يثبت الا لثلاثة ايام على العرف كما في خبر عادة الحيض مضافا الى الروايات منها ما
في مرسل يونس عن الصادق ع حيث قال في المستدرة فان قطع في اقل من سبع او اكثر فانهما تغسل ساعدا ترى الظهيرة تغسل فلا تزال كذلك حتى تظفر بها يكون
في الشهر الثاني فان انقطع الدم في الشهر الاول يثبت حتى يوالي عليها احضانا وثلاثة ايام فاعلم ان ان ذلك فاصارها دفنا ودخلها مغرقة تغسل عليه
نوع ما سواه الى ان قال وانما جعل الوضوء في الشهر الاول يثبت حتى يوالي عليها احضانا وثلاثة ايام فاعلم ان ان ذلك فاصارها دفنا ودخلها مغرقة تغسل عليه
القر الواحد سنة فيقول لها دعي الضلوة ايام فركت ولكن سر لها الا فرأه وادناه جسيمة فاضاعدا الى اخره ومنها موثوق جماعة من مهملين اذا التقى شهران
عده ايام سواء مثلت ايامها ففصل منها مع الاجماع السابق ان المرة تكون ذات عادة بالمعنى وذلك ان روي ان الدم دسعة ثم ينقطع اقل الظاهر فاضاعدا ثم رواه ثانيا
ممثل لثلاثة ايام فان كان ذلك مع اتحاد الوقت كان يكون في اول شهر مثلا كانت غيبه عذبة والا كانت عدة عدة قطعت وقتها وكان وقتها اذا رأتها
الوقت واختلفت العدة لكن لا تدخل هذه في عتبات الله الا ان الاقوى ثبوتها وجريان حكم الرجل الى ايام العادة مع تجاوز الدم العشرة كما كان يجري ذلك
والعدة بنعم هما معالجرا على الوضوء العذبة ولذا كانت اضع الاقسا الثلاثة وما عشا بظهر من بعضهم بل كما يكون صريح الخبر من حصول العادة فيها
ضعفت جدا المناقشة اطلاق اسم العادة واخبارها الواردة فيها خصوصا من الخبر المتقدمين وكلام الاصحاب كتحال الضرر ان العادة على العدة قطعت عن
تظلم الوقت انه يملكه وعلى حكم الحيض مجرد الرقبة ونحو ما يملكها كما عشا بظهر من الله وغيره ولله اطلاق الرواية السابقة بعد انضباط وقتها
للعادة اذ هي قد تقدم وتاخر وذلك لانه يقال ان التمام لحدائرها اما ثبوت عادة في الوقت غير تكبر وهو كما ترى فخالصا لاضاعدا اسم العادة ولا يخرج
كلام الاصحاب ولما عشا بظهر من الاخبار بما مرسل يونس ان طولها لا يخفى على من لاحظها بما عرفت لانه لا يثبت ان انقضائها الحيض بربوة الله
في ذلك الوقت ونحن نقول: وان لم يترك الوقت كما اذا جازها الله في اول شهر مثلا عدا امعينا في وسط الشهر الثاني كلك فاما حكم جسيمة في الثالث
الرقبة وان كان في الاخر لغيره الشهر لها مثلا او مضى اقل الظاهر فاضاعدا كما لو كانت لثلاثة ايام لثبوتها من البتة وقطعا ولا من المضطربة وفيه منع التسليم
فخصص القائل في ذلك وان ذكرها بعضهم ثم عشا بها بل لها فواذا خيرا لا تقوم عادة العدة مقامها منها انه لو تجاوز الدم في المرة وقضائها الى مقدار العدة
فانه حيث لا يكون لها عادة في الوضوء كجيرة في وضعها ابر ما شئت من ايام الخلاف اذا كانت لها عادة في الوقت فان خرج عليها ما لم يات الوقت في
منها فاعاد العادة مع التبرك كما لو مرض كون الجماع للضيق مقاما مثلا على عتادها من الوقت فانه يخفى الخلاف في تقدير التبرك عليها وعلى ابر ذلك
ان الاقوى ثبوتها لاقسام الثلاثة كما صرح جماعة من المتأخرين بظهر من مظاير كلمات غيرهم كما انه يظهر من ذلك من مخاوي كثير من اصحابنا ان مدارها
على انكر مرين ان وقتا قوتها وان عدا اقساما الى اقسام العادة واما اقرارها ونحو ذلك من اطلاق الادلة فانه ينبغي ان كان اشارة عدا في خبر
كثيرا واخر الحيض مثلا مرين كان يقطع في السابع من الشهر ينقطع في الشهر الثاني كذلك ان اختلفت العدة لا في اقساما في اول الحيض وانضباط الخبر
وكان بالنسبة الى وسط الحيض لان في الاشارة على احد من الاصحاب لثبوت ذلك في وقتها مع نصوب بعض الثمرات له فثبت العدة عذبة كانت
ايضا ولا الاصول التكرير من في الشهرين فاضاعدا لليس الا لا يمكن اتحاد الوقت في الشهر الواحد بخلاف العدة فانها تثبت بالشهر الواحد كما لو
في اوله جسيمة مثلا ثم حصل في الظهيرة ذات جسيمة وانقطع فانها تثبت بذلك وما ذكره في الروايات من الشهرين فخرج الغالب في الفساق وكل ما كان
كل من قبل اقصاه او غيرها الا عدا بغيره ولا يصح حصول العادة بربوة الدين المتساوين فيما يربط على شهرين فما قبل من بعضهم من ان شرطها الشهرين

بكره ان يتركها في وقتها

في وقتها

الهالين فصاعدا في تحقق العادة لظاهر الخبر المتقدمين خفيف ليعين اسم العادة وتبين كبرها لا يثبت في ذلك علمنا بغيره من الخبر
بالهالين في غلق اقتضا العادة لما عرفت من عدم امكان تماثل زمانين في الوجود الهالين فصاعدا وما عرفت ان المراد بالهالين في الصريح الهالين لما
هو الشهر الجنبى في الشهرين فما لا الهالين بدعيه ان تكاب الخوض من غيرته بل مع ظهور خلافها ما عرفت من ان الغالب في النساء انما هو في كل شهر
حبسه كما هو المعروف واثباته بغير الايجاب والشهادة الحكم بحضه المخبره في كل هالين من غير ذلك على انه ينبغي اخضا الوفيه مثلا من ذات اول الشهر
لخصه من انما لو ان في اول الهالين او غيره فلا وهو كما ترى ممكن تحصيل الاجماع على خلافه والحق ان القول ان المراد بالهالين لاهم من الهالين انما هو
بدعيه انه لو جاعل ذلك على عموم الجاهل لكانه موقوف على الغيرة وهي مفقودة ولعل لا قوى في النظر انفع النزاع في المقامين على ان يكون مراد المانع من
حصول العادة بالشهر الواحد انما هو الوفيه وقوله الميثاقا هو العدة كما لا يخفى على من اعطى الطرحه في كلامهم ومنه يظهر ان كبر خطه وخطه في
كلامه من مناسخ من غير ما يظهر من الشيخ في ثبوت العادة الوفيه بتاوى الحضر والطهر من دون النظر الى الهالين فانه قال اذا دارت المسئلة
دم الحضر خمسة ايام وعشرة ايام طهر بعد ذلك ثم ذات خمسة ايام دم الحضر ثمرات عشرة ايام طهر ثم استحضت فحصل لها عادة في الحضر والطهر بحمل
ابام حبسه خمسة ايام وابام طهرها عشرة ايام وكذلك ان ذات دم الحضر خمسة ايام وخمس وخمسين يوما طهر ثم ذات خمسة ايام حبسا وخمس وخمسين
يوما طهر ثم استحضت فحصل حبسها في كل شهر خمسة ايام لان ذلك صانعها في ما ينبغي وفيه مع امكان ثاويله ان الاستفاضة من الادلة كالحبر السابقيه
مفهومها ان تكر الحضر من ثبوت عاده فيه وانما ان ذلك يثبت عاده في الطهر لغيره ولو فرض تساويها كما يحضر في نوع لا دليل وكيف مع ان الصيغة عاده وقت
الحضر انما هو اثبات حبسه ما فيها وانما مقتضى على غير هاتين العادتين لا في حبسه ما امكن من غير هاتين من ترجع من ستمها الدم فيما فرضه
من المثال الثاني بعد ان تحكم بحضه خمسة ومضوا قل الطهر الى ما بقضيه الادلة من الاقضاء وغيرها فاما حيد لكن الاضافه مع تكر ذلك الى الطهر
المساوي والحضر لها زمانا اكثر يحصل به الاحتياط المرعي لا اى ما قام من الالتزام به اذ يصح عليها انما تعرفت بايامها وقهرها اخرها بل قد يكون هذا
اقوى من غيرها في معرفة ذلك كما اذا مضى عليها الشواهد في هذا الحال وحجج ما في الروايات على ادة الاحتياط الشرعي وهو لو تكر من دون ذلك
مخصوص بالحضر الا لا احتياط المرعي لا يضبط فلا يكون فيها دالة على عدم ذلك فانه ما وجد وكيف كان فقل بشرط في تحقق الوفيه تكر الطهر
متساوين دفنا كما عايناه من الشهدين في الذكرى ومقتضى ثبوتها الا بالعدا الثالث فان انتهى الطهر الثاني بانتهاء الطهر الاول ثبت ولا خلاف
الا قوى عدمه لصحة معرفة الوقت وانضباطه بانه وهو الظاهر من ملاحظة الاحتياط البعد والى الذكرى بعد ان نقل عن العلامة ما اخبرنا من هذا اجماع
ونظرة منه لو تغير الوقت في الثالث فان لم يعتبر انقضاء الطهر لمست لرفقة الدم وان اعتبرناه فعلا لثلاثة اوصوا الوقت هذا ان تقدم ولو لم يكن
ذلك استظها اذ يمكن القطع بالحضر لان الترفقه من به ابتعا ما انتهى فتعدي ذلك بخلاف في الرابض وفيه ان اثبات الوفيه بما ذكرناه لا يثبت
بحضه ما رتبة الدم ولو في غير الوقت بل اقضاء ثبوت ذلك فيه وانما في غيره فهي كالمبتدأ او المضطربة كما بقضيه ظاهري بعض كلمات الاحتياط وصح في
جامع المقاصد وغيره كما انه هو الشاهد لا يحضها بالرفقة في غير الوقت في العدا الرابع مثلا وان تكر الطهر من اياما وصارت به وقية نعم يظهر
المشقة بين القولين بالنسبة للحضر الرفقة بما اذارت بعدا لثالث الذي فرض فيها لاختلافهما في ذلك المحضين الاولين فانها تحضها بغير الروية
وان لم يبق الطهر خلافه هو هناك غير ان لا يخفى على المناظر هذا مع التمثال ان يكون طهر الشهيد بشرط تساوى الطهرين فغنا انما هو بالنسبة للحضر بعد
الروية في العدا الثالث فانه بعد ذلك كما لو انتهى الطهر الثاني قبل انهاء الاول بان ذات الحضر قبل وفه مثلا لا يحكم بالحضر بل يحجبها الصلابة لانه ان اجبنا
في المبتدأ مع برفع الخلاف لعل الظاهر من كلامه لا يخفى على من نامل عبادة الذكرى في التامل فانها في المقام فاعلم ان الاشكال في ذلك ان الغرض من الاطاعة
وكان الذي حدها على ذلك مع انه لا يحصل له هو ما ظن من الصلابة من انه لا يثبت شرط في الوفيه تساوى الطهرين وقنا يحضها بغيره في العدا الثالث ان لم يكن
يكن في الوقت وهو ان كان اثباتا في كلام العلامة لكنه يرفع بخلافه ولما لم يجد فان كلاما في المقام لا يبع من اضطراب الحضر ما ذكرناه ان الظاهر
من الخبر المتقدمين بتاويل بولس انه بشرط العادة وقية كانت او غيرته توالي الحضرين المتقدمين بحيث لا يفصل بينهما حبسه في ذلك به صرح فيه
واحد من الاحتياط لا يثبت ما ذكره في المشي وغيره من ثبوت العادة بتكر الخلف كل ترى الدم مثلا في شهر ثلاثة وفي اخره وفي الثالث سبعة ثم روى
ثلاثة اشهر على هذا الترتيب لعدم تحقق التوالى في حبسها منها وتحقيقه بالنسبة للصحة غير محدد نعم لو تكر ذلك طهر او عدة بحسب ثبوتها الاعيان
امكن بدعي ذلك كما ذكرناه سابقا في كلام الشيخ المتقدم اذ يصح عليها انما تعرفت وقها وابام اخرها ونجل حينئذ ما في الروايات على ادة ضبط الاحتياط شرعا
والا فالمرعي موكل الى العرف ولا يكون المقصود منها في هذا الضبط المرعي فاما ما وجدنا في مثل هذه المقامات فقل بثبت كل العدا المذكورة
في كل ما كان من هذا القبيل من تكر العدا المختلف كان ذات مثلا خمسة ايام ثم ذات سبعة وجمعا اوقاها عدم بعد صلا الاستواء ولا تضطاع الوفيه المتو
في الروايتين المتقدمتين المؤيد بما يظهر من غيرها من الروايات خلافا لما عايناه بظهر من بعضهم من الاكفاله بذلك لتكر وعو جمل الاماره وها كما ترى وكذا لا
لا يثبت اقوى الوجهين تكر بعض الوقت في ثبوت الوفيه اذ يحصل الاتحاد في الاول بان يكون ذات مثلا في اول الشهر ستة ثم ذات في اخره سبعة او ثلثة
فانه لا يثبت في منهية الثلاثة التي انقضت فيها عادة في اول الشهر ثم لا عبرة في ثبوت كل من اقسام العادة بخلاف لو انك بعد انقطاع الشهر والحكم بحضه
كما لا عبرة بالكون زيادة ونقص في حبسه ولا بالغا الخلل بعد الحكم بحضه محض هل يثبت العادة في ستمه الذي لا يدر تحضها على الاوصاف بغيرها كما
مثلا في اول الشهر عدة ايام سواء اظهر من بعض الاول فيكون المذراع على تكر ما بقضيه من الشهر باعينا الارضا المتالجا مع سبعة
غيره او لا كثرته الا شاعرا على الاشهاد فيكون في اول هذا الشهر من دون اخره انما هو ذلك مع فرض عدم معارضته بغيره وقية من الاشهاد

ما لا يقتضي اعتدالها ولا تجزئتها السابقين له مع ظهور غيرها في مكان كالأختار الأثر والرجوع إلى الأوقات وهي متناهية وإطلاقها ما لا يتركز للجامع على كثر
ثم يختلف عمله أو عده في العدد الثالث فانه يجب اتباع الأوقات بما كانت تكرر ولا ومنه تعرف ضعف الفصل بين الجامع غير مبنية العادة ما لا ولد من غير
لكان حصول الظن بالخصبة من جهة اختلاف غيره ومنه مع منع التحسين الظن به فقط كحصولي لا شد ولا كثر لغيره وإن كان في الأول أقوى أنا منع ابتداء أمر العادة
على الظنون بالموضوع بل أعماهي حكم فستدبر مدار الدليل وهو في المقام مفقود بل الظن أنه على ذلك موجب لكن يغفل عن العلامة في المنفى في الحلال عن شئ
العادة بالغير فإن لم يلجأ ولا لا ظلت في مجال مع أنه لو ثبت العادة بمثل ذلك لوجب ثبوتها أيضا بالرجوع العادة لناها من حيث لو حصل لها الغير بعد
ذلك لا لظن البنية ما لا يقتضي سائر الأول ذات العادة وقنا صعدة الشك الصلوة والصورة التي في وقت العادة لجامع كما في المعتبر المعتبر
التدبر وفي غيرها وأصحح إن سلم قال ثالثا لا عبادة لله عن المرة ترى الصفر في أيامها فقال لا يصلح حتى تقضوا أيامها ومنزل يونس عند بقائه كل مرات
المرة في أيام حجبها من صفة أخرى فهو من الجحش نحوها غير هاتين فإل في جميع المقاصد فتوازن الاختصاص بالنبي والامة بوجوب الجحش بقية الله
إمام الأقران طوعا وبه إن العادة كالمبصر فمنه يظهر أن مثلها في هذا الحكم معقاة الوقت دون العدم كما صرح به بعضنا ومن ينشأ من إطلاق بعض الأختار
بل في بعض فقولها في معقاة الجامع المشي غير حثيث في ذلك ذات العادة الصلوة والصورة التي في غير وقت غادتها وهو قول من يحفظ عنه العلم على
من العلوم أنه لا يدخل عليه الانضباط العدمي في بعض المقادير بل ليس الانضباط الوقت كما هو واضح نعم يقع الاشكال في معقاة العدم في ظاهره وهو خلاف
هذا الحكم بل يعرف أن علة الأولى سابقا كما لا يصح أن يكون مدار العادة على انضباط العدم مع أن الخصبة كما هو ظاهر بعض قصص القرآن تكون كالمتدا
والمضطربة بل هي في من الشائبة بالنسبة للوقت على بعض القاطن لها كما انها بالنسبة للأول كذلك الله لا يمانس له بعد الإجماع المدي في العبادة وصدر
أن العادة عليها بما دل على الجحش بغيره في معقاة الوقت لو ثبت ذلك قبل فعلها كجرح على إيمان حرة قال سئل أبو عبد الله ع وأما صخرة المرة ترى
فقال ما كان مثل الجحش فهو من الجحش وما كان قبل الجحش طين منه وصخرة معقاة بن حكم قال لا الصفر قبل الجحش يوجب فهو من الجحش بعد ما لم يجر
لبس من الجحش وهي في أيام الجحش جرح مؤثمة إلى بغيره الصادقة في المرة ترى الصفر فقال إن كان قبل الجحش يوجب فهو من الجحش وإن كان بعد الجحش
يوجب فليس من الجحش بغيره فاعلم قال سأل عن المرة ترى الصفر قبل وقت حجبها قال طلع الصلوة فانه ربما قبل بها الوقت بغيره إن كان لو كان مدار
الجحش في الرتبة على الوقت لما حكم في هذه بذلك وإن لم يره فيه أنه بغيره فاعلم أن العادة الوضعية بغيره الرتبة وإن فعل على العادة في قوله
لو أخرجه به أيضا فافهم أن الحاصل الصحيح في الجحش في العادة العدمية بغيره الرتبة وكذا الوضعية قد بدت كانت ولا لواءه متقدما على فعلها أو ما أخرجه في
بين جماعة من القدماء لصفاته فاعلم أن قوله طلع الجحش في البداية والمضطربة بغيره الرتبة وكذا الوضعية قد بدت كانت ولا لواءه متقدما على فعلها أو ما أخرجه في
وقتا وإن أخرجه به أيضا فافهم أن الحاصل الصحيح في الجحش في العادة العدمية بغيره الرتبة وكذا الوضعية قد بدت كانت ولا لواءه متقدما على فعلها أو ما أخرجه في
في جرحه أيام الجحش ليشخص كقول الصادقة أن ذات المرة صخرة في جرحها بها توصات وصلت نحو غيره في إفاضة ذلك يشهد به فهو من الجحش ولو ثبت ذلك في المرة
الدم في أيام حجبها ترك الصلوة فاعلم أن سائر ما ذكرناه في أيام حجبها من غير ذلك في الاشكال في إطلاق القسم الثاني فيما لم يكن مثله في الالة السابقة من
المقدم على العادة بكثير فانه وإن كان بغيره مطلقا لكن ما ثبت في قوله للصفر كالجحش لاخر وقتها ما ليس كان كقبض لجان الصفر إلا أن الظاهر
منه بغيره الرتبة أنه ما كان قبل الجحش قبل لا أقل من أن يكون من المطلق والمقبل المحل في جميع المقاصد محل هذا المطلق على إفاضة ما إذا كان قبل
فعلته انهم جحشا أو موقوف لانه أيام فحل المقبل على الاختيار من الغالب سبحانه كان قبل الجحش يوجب فهو من الجحش فلا دلالة في ما على ذلك
على انبجس في كثير منها إرادة قبل القضاء الجحش فم يرم ذلك كل أن طلقا في البداية بالجحش عند رتبة الله اما لقاعدة الامكان أو لإطلاق بعض الأختار أو
بغيره ذلك والكلام هنا الآن في الحكم بالجحش أن لم نقل الجحش هناك كما هو المفروض في كلمات بعض الأصحاب فافهم من بعضهم من لا يستدل عليه بالأدلة
العادة بل العمل مثله بغيره فاعلم أن العادة إذا لم يرد أيام حجبها وبغيره وأنه وجبه في بعض البداية بغيره الرتبة الدم مطلقا أو حتى نحو ثلاثة أيام أو فصل
بين الجامع بغيره أو بين الأفعال والتركات أو أنها يوجب أن يكون العدمية في قوله كما في النافع ويظهر لاول من المداية وقد للجامع وعن الأصحاب كما هو صحيح
غيرها بل ينبغي في الأصل أنه لا يخلو من المانع كما أن الثاني صحيح الكافي والتميز والمعتبر المذكور وجميع المقاصد هو المفقود من الجحش
وعلم الحكم وسال وقد ظهر الثالث من بعض عبارات المشقة ومن المختلف المنه وجميع المدايات في الكتاب وعن الأخير والمفاجع بل في المدايات محل النزاع
في الجامع دون غيره وقد يظهر من الخلاف في ذلك أنه بعد أن ذكر محل النزاع فيما رآه البداية ولم يقدر الاختار القبول استدلال عليه باختلاف الصفات لكن يحل
ذلك منها ما هو إرادة اثبات بعض المطلق في بنية بعد القول بالفصل وكان الرابع يظهر من الشهادة في الشك والعدس وهو يعمل في أقوى في النظر الجحش في
في الجامع الصفات لاختلافها كما لا يخفى في ذلك وما سبق أنها ظاهرة في سمة العدمية من ذلك أنما وقع في شئ بعضها فاعلم أن لا يصلح أن يحكم على
ما في الجحش بغيره فضلا عن غيره ولما استدلل بها العلامة وهو وكذا ما سبق أنها محو لخلق في العادة أو سمة الثلاثة فإن ما لخطها بغيره ذلك فاما العادة
الحال كما كان عليه فيصحب لانتظار إلى ثلاثة الأصول والقواعد القاضية بنى الجحش وهو مفقود القول القضي صحيح خصان دم الجحش فاحيط أسوله دفع حرارة ووالامة
بغيره ذلك والكلام هنا الآن في الحكم بالجحش أن لم نقل الجحش هناك كما هو المفروض في كلمات بعض الأصحاب فافهم من بعضهم من لا يستدل عليه بالأدلة
العادة بل العمل مثله بغيره فاعلم أن العادة إذا لم يرد أيام حجبها وبغيره وأنه وجبه في بعض البداية بغيره الرتبة الدم مطلقا أو حتى نحو ثلاثة أيام أو فصل
بين الجامع بغيره أو بين الأفعال والتركات أو أنها يوجب أن يكون العدمية في قوله كما في النافع ويظهر لاول من المداية وقد للجامع وعن الأصحاب كما هو صحيح
غيرها بل ينبغي في الأصل أنه لا يخلو من المانع كما أن الثاني صحيح الكافي والتميز والمعتبر المذكور وجميع المقاصد هو المفقود من الجحش
وعلم الحكم وسال وقد ظهر الثالث من بعض عبارات المشقة ومن المختلف المنه وجميع المدايات في الكتاب وعن الأخير والمفاجع بل في المدايات محل النزاع
في الجامع دون غيره وقد يظهر من الخلاف في ذلك أنه بعد أن ذكر محل النزاع فيما رآه البداية ولم يقدر الاختار القبول استدلال عليه باختلاف الصفات لكن يحل
ذلك منها ما هو إرادة اثبات بعض المطلق في بنية بعد القول بالفصل وكان الرابع يظهر من الشهادة في الشك والعدس وهو يعمل في أقوى في النظر الجحش في
في الجامع الصفات لاختلافها كما لا يخفى في ذلك وما سبق أنها ظاهرة في سمة العدمية من ذلك أنما وقع في شئ بعضها فاعلم أن لا يصلح أن يحكم على
ما في الجحش بغيره فضلا عن غيره ولما استدلل بها العلامة وهو وكذا ما سبق أنها محو لخلق في العادة أو سمة الثلاثة فإن ما لخطها بغيره ذلك فاما العادة
الحال كما كان عليه فيصحب لانتظار إلى ثلاثة الأصول والقواعد القاضية بنى الجحش وهو مفقود القول القضي صحيح خصان دم الجحش فاحيط أسوله دفع حرارة ووالامة
بغيره ذلك والكلام هنا الآن في الحكم بالجحش أن لم نقل الجحش هناك كما هو المفروض في كلمات بعض الأصحاب فافهم من بعضهم من لا يستدل عليه بالأدلة
العادة بل العمل مثله بغيره فاعلم أن العادة إذا لم يرد أيام حجبها وبغيره وأنه وجبه في بعض البداية بغيره الرتبة الدم مطلقا أو حتى نحو ثلاثة أيام أو فصل
بين الجامع بغيره أو بين الأفعال والتركات أو أنها يوجب أن يكون العدمية في قوله كما في النافع ويظهر لاول من المداية وقد للجامع وعن الأصحاب كما هو صحيح
غيرها بل ينبغي في الأصل أنه لا يخلو من المانع كما أن الثاني صحيح الكافي والتميز والمعتبر المذكور وجميع المقاصد هو المفقود من الجحش
وعلم الحكم وسال وقد ظهر الثالث من بعض عبارات المشقة ومن المختلف المنه وجميع المدايات في الكتاب وعن الأخير والمفاجع بل في المدايات محل النزاع
في الجامع دون غيره وقد يظهر من الخلاف في ذلك أنه بعد أن ذكر محل النزاع فيما رآه البداية ولم يقدر الاختار القبول استدلال عليه باختلاف الصفات لكن يحل
ذلك منها ما هو إرادة اثبات بعض المطلق في بنية بعد القول بالفصل وكان الرابع يظهر من الشهادة في الشك والعدس وهو يعمل في أقوى في النظر الجحش في
في الجامع الصفات لاختلافها كما لا يخفى في ذلك وما سبق أنها ظاهرة في سمة العدمية من ذلك أنما وقع في شئ بعضها فاعلم أن لا يصلح أن يحكم على
ما في الجحش بغيره فضلا عن غيره ولما استدلل بها العلامة وهو وكذا ما سبق أنها محو لخلق في العادة أو سمة الثلاثة فإن ما لخطها بغيره ذلك فاما العادة
الحال كما كان عليه فيصحب لانتظار إلى ثلاثة الأصول والقواعد القاضية بنى الجحش وهو مفقود القول القضي صحيح خصان دم الجحش فاحيط أسوله دفع حرارة ووالامة

وإن كان الجحش في العادة
فانما هو في العادة
فانما هو في العادة
فانما هو في العادة

وإن كان الجحش في العادة
فانما هو في العادة
فانما هو في العادة
فانما هو في العادة

قد تقدم في سابقنا انما الكلام في تحصيلها بغير الرتبة او الاستطالة الى الثلاثة حيث انه مناسخا عما لا تسمع في مثل وعرف واضمح من المستلزم
 فمجرد ان كان كلام الاختصاص في المقام لا يخرج من تشويز واضطرار المسئلة الثانية لوراث مرة معادة كانت وغيرها ثلاثة ثم انقطع فلا اشكال في كونه جضا
 وقد قطع بقى النذرة وقيل عليه من غير نوبتين يعقوب قال قلت لا يعبد الله مرة ترى لثلاثة ايام او اربعة قال لا بدع الضلوة الحديث ولا فرق بين كونها
 او بناء على الكليتها السابقة وذلك ان الزمان بعدة لا قبل العاشرة والعاشرة من قبل يوم ما رأت الدم وانقطع كان الكل من الدمين والبقاء جضا بلا خلا
 احل من الاضطرار بل يظهر من بعضهم دعوا لا جاع عليه كما هو صريح الخبر من غير فرق بين الجامع وغيره ولا بين ذات العادة وغيرها في النذرة اذا رأت ثلاثة
 ايام متواليات فهو جض قطعا واذا انقطع وقاد قبل العاشرة وانقطع فالدان فمابينها محض في الحالات لا جاع على جضيه الجميع من الدوام والبقاء فماتوا
 وان دما ثلاثة ايام وبعدة لا يكونا محلا لنقاء وهو ما دما الى تمام العشرة وربما استدلل عليه مضاعفا الى ذلك بالكتابة المدعاة سابقا القاضية بكون الدم
 جضا فباعتبار ح محل ما بينه من النقاء عليه لمداد حل في الظاهر لا يكونا قل من عشرة وهو لا يخرج من امل والاولى الاستدلال عليه بما في القضي والحسن من ايتنا
 قال اذا رأت المرة الدم قبل عشرة فهو من الجض الا ان كان بعد عشرة فهو من الجض المستقبل ونحوه في قاعدة ذلك وقد عرفت سابقا ضعفه في
 الحدائق ما بينا في بعض ما نحن فيه كدخول كونه مثل هذا النقاء ظهر وكذا ما عاينوا ابق من الاشكال فيما اذا كان الدم الثاني اصفر وكان بعد ايام العادة لثا
 على ان الصفر بعد ايام الجض لا يثبت بجض بل فيما تراه من الدم وان لم يكن صغرة بعد الاستطالة لذات العادة بنحو او بغيره من اقبل كل ذلك لما عرفت من انه
 لا مجال لثالث خندا لا يخرج من ان الكليته المذكورة في مثل المقام قد عرفت دعوى لا جاع عليها من جماعة مضاعفا الى ما سمعته من القضي المنقذ ونحوه مما
 يدل على بعض ذلك لكن كلمة الرتبة لم يجدنا العشرة اما لو نجحنا العشرة وجبت الى التفصيل الذي نذكره انتم ولو انقطع العشرة او اذا دونهما ولما فصل
 اقل الظاهر في ذات بعد انقضاء العشرة دما فظاهر من اطلاق الاصحاب على ما بل لجامعهم المذهب ان يحكم بالخطاضية ولا ينقص الحكم بجضيه من الدم الاول
 وان كانت المرأة مبتدأة او مضطربة والدم الاول يخرج جامع الثاني جامعا بدلا عليه مضاعفا الى ذلك قول في الحسن في جض عنوان بن يحيى قال قلت اذا مكثت الى
 عشرة ايام ترى الدم ثم ظهرت منكث ثلاثة ايام طاهر ثم رأت الدم بعد ذلك انكثت عن الصلوة فاللهذه مستحاضة ولو لا ذلك لم يكن التام في مثل المبتدأة مع
 فرض كون الثاني جامعا والاول غير جامع اذا عده الامكان معارضه بمثلها فلا ترجح الاول على الثاني واما لو تأخر مقدار عشرة ايام والى اقل الظاهر في ذات
 كان الاول جضا منفردا والثاني يمكن ان يكون جضا مستانفا اذا انوال الى ثلاثة ايام على الحد من محل القاعدة المنقذ وفي تحصيلها مع مجرد رؤا وهذا الفصل
 الذي قد تقدم جبا المسئلة الثالثة اذا انقطع ظهور دم الجض في المعادة وغيرها من عشرة لا بعد تمامها فانه لا يجب عليها الاستبراء لكونها اكثر الجض
 كانت مع ذلك لا يحتمل بقا في دخل الرحم ولو اجتمعها بالصلابة سواء ما عاينها من المنقول عن الامضاء للغير بل يفتي المشرك الاستبراء الاستبراء
 برأه الرحم ما دخل الفطنة ويكفيها كما في القبح والهداية والمغفرة والبطور والوسيلة والجامع والمعتبر القواعد والمنهج في جامع المقاصد وغيرها بل يفتي ذلك
 الى الاصحاب مشعرا بدعوى الاجماع عليه وفي الحدائق الظاهرة لا خلا فيه لجمهور اصحاب الحدائق قال اذا رأت الحائض ان غسل فسد دخل قطنة فان خرج فهاش
 من الدم فلا تغسل وان لم تر شيئا فلتغسل وان رأت بعدة للثلاثة طووضي فصل ونحوه غير في الامر لها بذلك فمنه مع احتضاده بقوى الاصحاب بغير
 ضعف ما سمعته من الامضاء الا ان الظاهر في كونه على احتمال الجواز الذي لا احتمال العمل الجض بعد جبال المستفاد منها خلافة نعم في شكل الاحتياط على
 عادتها من الانقطاع وان لم تجد هذا ذلك قطعا ثم ان الظن من الصحيح المتقدم كالعبارة وغيرها من عبارات الاصحاب بل صرح بجماعة على ان يجب كونه خاصة ولو
 الفطنة ويؤيده مع ذلك الاصل مع اختلاف ما في ذلك من الاخبار وتوضيها من الجح في مثل يؤمن عن الصادق انها تقوم فاما ولما في جملتها ما خاط
 فسد دخل قطنة بوضا وتخرج بجلها البهون فان خرج على رأس الفطنة مثل رأس البهانة دم جليل يظهر وان لم يخرج فقد ظهرت فغسل وتصل في خبر جليل
 الكندي عنه ايضا انها تدبر جلها اليسر على الحائط ولا يكره ببد البهني ونحوه في رفع اليسر ما لم يفسد الرضو في خبر جماعة عنه ايضا ان المرأة ترى
 الطهر ترى الصفر او التي فلا تملك الطهر لاولا فاما اذا كان ذلك ظم فلتأخذ في الحائط وترفع بجلها كما رأت الكلب بضع اذا رأت ان يول شدة
 فسد دخل الكندي فكان لاخذ باطلاق الصحيح المتقدم هو الخبر وما عاينها من المنقول عن المضع من الفتوى بغير خبر جماعة مع زيادة نقبها لجل اليسر
 ضعف فكذلك انما يظهر من القبح من الجح بغير الاخبار لا جمل الصحيح الاول على ما اذا ترى صغرة وما في خبر جماعة من الكيفية المحصورة على ما اذا رأت الصفر والاول
 حال هذه الاخبار على الاستبراء او زيادة الاستطالة مع ذلك اذا رأت الصغرة ونحوها ما تحصل به الرتبة وكما كان في مثل هذا الاستبراء شرط في صحة الغسل فلا
 بد منه حتى لو استجرت بعد ذلك فوات النقاء ما لم تعلم منه قبل ولو طلت لاحتمال كونه شوطا قبل او لا لا عشر على كلام صريح للاختصاص في ذلك الا انه يظهر
 الاول من ملاحظة جبا وانهم وقويده استصحابا احكام الحائض من انظر الشك وعلله الاقوى كما انه يؤيد الثاني اطلاق ما ورد في كيفية الغسل لكن
 ينبغي انقطع صحة الغسل مع فرض وقوعه على وجه تعدد فيه كسب الاستبراء ونحوه ثم استبرأت بعدة ذلك فوجدت النقاء وعلت مع ذلك فقد ادخل احتمال
 الشبهة القليلة حتى بالنسبة الى ذلك بغيره بد ثم انه على قدر بوقفة صحة الغسل عليه فهل يقطع مع العذر كهي مع فقد المرشد ونحوه جبا ان يقطع
 الجبا بالغسل قبلها ثم العادة لاجلها طلق قطع بجعل النقاء فعند الغسل فتجد ان خرجت الفطنة فبقيت من الدوام الصفر اغسلت وجوبا لما يجب فيه
 ذلك لجامع في صريح المدلول وظاهر غيره وهو الجح مضاعفا الى ما تقدم من الصحيح وغيره الى ما دل على وجوب الشرط فلا استطالة لها اضعا وما عاين
 من السرا من وجودها فاعلم بان لا بل من الشهد بن بوه من عبارة المختلف لا يلتزم اليه نعم يمكن القول به مع ظن القول في المدفوس مع ان الاقوى خلافا لا
 ان يكون لها احتيا في هذا النقاء لفضل جث غطش فنها بجعل الجض فان كلفها بالغسل مع ذلك لا يخرج من امل بل منع للسرا في غمول الادلة لثاها و
 ان كانت الفطنة متطاهرة ولو قبل راس الدباب بالدم او الصغرة قطعا في الاول وعلى الظاهر في الثانية كما صرح بقى الرض وغيره وهو المنقول عن صريح سلاوة

فَالْطَّائِفُ فِي الْأَمْرِ

وہی ہے جس نے ان کو

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ بِشَاكِرِينَ

حتى انصف كان قاطبا فضلا ذلك في قوله عن القول من العلامة في النهاية وقال الله بعض من آخر من المشايخ وقد دفعه للمصنف في الخبر في الكلا
 فيه في باب الصوائف ثم الثالث لا يجوز هذا الجواب في البطلان في القول في المبدأ في الأشاد والمعتبر في المنهج مع الإجماع عليه في الأخير وهو المحقق
 إلى ما في الصحيح الخاص في الجواب بطلان الجمل لا يجوز من وفيه من حيث مطلق القول هذا الاختيار كما ذكرناه في الجواب في المبدأ من جواز الرد
 في جواب المصنف ضعف البطلان دخول تحت تمام بل قد يدخل تحت سبيل البطلان الذي حكى الإجماع على حرمة كضعف ما ينقل عن سلال من مذنبه بطلانها
 المحدث مع عدم راحة في الحال كما برزنا في المتن في الخلاف عن المذكور غير مستثنى سلالا الاختصاص السابقين فيهم يجوز ذلك بركة الجواز أي الاختصاص
 هذا المحدث في نه حرم ما الجواز لا يصح المقدم وهو غيره بل عليه الإجماع في المعتبر في المنهج على ما نقل عن الفقيه وعمل المصنف والجواز القبول والوسيلة
 من إطلاق حرمة الدخول مع امكان تنزيهه على غيره وأصله مع التواطؤ في الجمل في الجمل وأما الكراهة فتقع بغير حجة من الاختصاص من لا يشتم في الفتوى بها
 من غيره بل لا الشرح والمصنف العلامة والشاهد وغيرهم ومناسبتهم للعظمة فمادعي الشرح في الخلاف الإجماع عليها وكفي بذلك مستند للمصنف في ما رآه
 في كشف اللثام مرسلاتنا الباقية أما ما مرسلاتنا المحض ان يتوضعا عند كل صلاة إلى قوله ولا يقر بسخاوة منا وقع من بعضهم من الرد فيها أو تعليل
 بما يصلح لذلك في غير محل وأما حرمته بما وقع ان لم يجد فيه خلاف محقق بل في المبدأ نسبة إلى الاختصاص بطلانها بدعي عليه في قوله في المتن
 عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم أحسن الحديث الخاص بطلان الجمل لا يجوز ولا يبعد أن فيه ولا يقر بان الجمل المحرمين وهو المستلزم لزيادة شرفها وتكريمها
 الطول والمكة من حجة الكراهة من غير استثناءها كما أطلق في خبر جواز بقية من غير ذلك على إرادة غيرها وكان ذلك من المصنف للاحالة على ما ذكره في الجمل في قوله
 السوا لا منه وأما ما في كثير من الأحكام كما انه لم يتعرض هنا إلى حرمة الوضع في المسجد كما نص عليه هنا غير من الاختصاص بل هو بطلان في حال الكتاب الذي
 عن ذلك في جملة من المعتبر وقد تقدم الكلام فيه في باب الجمل كما انه تقدم ايضا الكلام في جواز الدخول لا خدش من المحدث على ما هو المستند من بعض
 الأدلة فلا حظ وما لم يكن تعرفه لا تعرفه بطلانها شاهد المشقة من المسجد في غير الجمل أو غير ذلك من الدخول لا خدش في هذا بل يمكن دعواها
 بالمسجد المحرمين في الحرمة مطهر حتى الاختصاص بغيره كونه ماله على الشرف العظم وهو في ذلك فلا حظ وما لم يكن الاختصاص ما مرسلاتنا بطلانها
 التمس الجمل في أحد المحدثين للخرج فافاد كذا ذلك بالنسبة إلى بطلانها في موضوع الرواية المعول عليها هناك كما انا ذكرنا هناك انه محرم بتعبير
 والا فالتمس لا يبعد هاشنا ولد الواضحة في دخول غيرها من المسجد لا يوجب عليها التمس اذ هو لا يبعد هاشنا في معنى الأصل لا حظ وضله والله اعلم
 في الجمل فانه قد تقدم هناك ما بقي من اطلاع الكلام في المقام الرابع لا يجوز لها حال المحض قراءة في القرآن لأن مع إجماع المصنف على ما يظهر بركة ما رآه ذلك
 كما قصص من على سبيل من المصنف في جواز الأصل والعمود والنصوص المعتبرة المستفيدة من الخلاف بل لإجماع المصنف على ما يظهر بركة ما رآه ذلك
 من القرآن بل يظهر المصنف ودعوا لإجماع عليها من غير فرق بين السبع السبعين وغيرها ما ورد في غيره لا يقر الجمل في الاختصاص شيئا من القرآن ولقول ابن الزمخشري
 في خبر التكوين المرفى عن الفضل سبعة لا يقر أن القرآن قد منها الجمل النساء والمخاض في كشف اللثام انه ارسل عن بعض الكبار ان القرآن الخاص قرأنا
 وأن جعفرنا أما ما مرسلاتنا المحض ان يتوضعا عند كل صلاة إلى قوله ولا يقر بسخاوة منا وقع من بعضهم من الرد فيها أو تعليل
 بل عرف غيره صرح عن اثبات كراهة تباعد اختيارها بالشمه بل يظهر الإجماع من المصنف لكن مقتضى إجماعه الفرق بين السبع والسبعين وغيرها كما هو قضية
 إطلاق الأكثر من سلال في الأبواب من القول بالحكمة كالقول عن ابن البراج من تقييدها بالربا على السبع ضعيفا عما الثاني كضعف القول بعد الكرا
 مظم أو بغيرها بالسبع والسبعين ما عرف في كان مستندا لأخيه ما ورد في الجمل لكنه قد منع انه قياس لا يقول بانها السوا لا منه لكن قد بقي انه ضابط الجمع بين
 ما تقدم وبين ما ورد في بعض الأخبار لا يشبه في ذكر الخاص من الأمر بان يتوضعا عند كل صلاة إلى ان قال قلت للقرآن ذكرت الله عز وجل قلت ام
 ثم ان الظاهر من ذلك كلام الاختصاص في الفرق فيما سمعت من الحرمة في قراءة القرآن وقدح المساجد من حال الدم وبين انقطاع قبل الفصل استيعابا
 للضعف ولا ينافي أحكام كحدس المحض الضعف في الفرص لكن في المبدأ عن بعض المشايخ الفرق بينه وبين الجمل في الأمرين بقدر لا يقطع قبل الفصل معلا ذلك
 الحكم فيما على الخاص وهو غير صادق في هذا الحال لا ينافي التسمية وعرفنا ان طائفة من المشايخ يفتوا منه كالتمس والكافر والحوال والخاص
 فهو ضعف ولا يجوز عليها ان الجمل ذلك التجمل وان حرم ذلك كذا الواسع على الظاهر لا يشبه بل عليه كما هو صريح بعضهم وظاهر خبرين لا إطلاق الأمر
 بالجو ولا استيعابا وصح في حجة التمس لا يبعد عن الطائفة مع التجمل حال ان كانت من غيرهم فغير اذ سمعها ودعوا الصادقة في مؤثر في بعضها
 حيث كان خاص بغير اذ سمعت التجمل ومضمرا الاخر على ما في الكافي والتهذيب منه إلى الصادقة ما في كنه جمل من لا يجمل اذ اثنى من الغرام لأن مع سخطا
 في جمل ذلك على غير وضو وان كنت جباوان كانت المرأة لا فصل في سائر القرآن في بطلانها وان ثبت في جمل وان ثبت في جمل خلافا للفقيه والشيخ في
 التهذيب لا استيعابا والنهاية والوسيلة وعن المحدث في الثاني كما عن بعض نفع المصنف لا يجوز التجمل الا طاهر من الجملات بل اختلاف في غيره صحيح عند
 الرحن بن ابي عبد الله عن الصادقة قال لا تنزع الخاص قبل القرآن ولا تجمل تجمل اذ سمعت التجمل قال نعم ولا تجمل وتجملها من القول عن سخطا
 السترم كتاب محمد بن علي بن محبوب عن جعفر عن أبيه عن علي لا تنزع الخاص الصلاة ولا تجمل اذ سمعت التجمل وهما مع مواضعها بالغة وقصود الشا
 طحال الأولى الا انكاروا الذي عن سبيل الجواز في قراءة القرآن كما حتمها المصنف في الغرام اذ السماع دون الاستماع ان طائفة من عل براد بالهني
 دفع الوجوب فصرح بمقامه ما ذكر استيعابا بالشمه المحكي في المقام وبها يوهن ما سمعته من بعض الخلاف مع انه نقل جمل للشمه مواضع
 المشهور بل في الاستيعاب اذ كرر الرواية الدالة على الوجوب انه محمول على الاستيعاب وهو مشاغل المحاكمه من بعض الخلاف عن عدم الجواز اللهم الا ان
 في رواية لا استيعابا استيعابا بخلافه في قوله هو كما ترى فيم يحل قواستيعابا في الاستيعاب اذ من عد الجواز في الوجوب حقا من الحرمة فيما يوهن

او الاستحسان او بخلاف ذلك ولا لا في الاثنان بل هما في خلاف المعلوم بطريق غير محظوظ لا يبعد الله ما لا يحل من الحاضر قال ما بين اليدهما لا يورث
 هو بغير شبهة ما ادعى ههنا من اجتماع المركب على عدم الفصل بين الذكر وغيره متعين لخارطة النهي عن الاتهاب في القبل بما يفيد كونه العاقل المعقول
 وكيف كان فان وعلى ان زوج نفي جنتي محل الحظر عام لما على ما هو الظاهر المتفق من النص في الفتوى مع النصيح به من بعضه بل في الخلاف انه لا يوجب
 الجاهل بالحظر وبجزم ذلك ثم ذكر ان العالم باثم وبخفي العقاب بجعلها الموبة وقال بالاختلاف في جميع ذلك وجبت عليه خاصة ودورها وان كانت طاهرة
 الكهارة كما هو خبره كبر الاما احتجاب من الصدقة والشبهين وعلم الهدى وبقي حرة وذهب وسعدت فغيرهم فليسب التهنيد الى الشهوة وغيره مما لا
 الاكثر بل عليه الاجتماع في الاختصار والخلاف والغلبة بل ارسل في الرابض عن الحل اي وان لم يجد قبله مضاعفا الى ذلك صحيح محقق من سلمه عن
 ان امراته وهي طاهات قال تصدق ببنار وبنفسه لله نعم ونحو المروي عن نفسه على ابن ابيهم عن ابي عبد الله ع وموقوف الى جعفر ع عن الصادق ع انهم من في
 حاضرا صلبه نصف بنار وجزم من سلم سالت بالاجرة عن الرجل الى المرأة وهي حائض قال يجب عليه في استقبال الحضر بنار وفي قسطة نصف بنار
 وبمع الاجتماعات السابقة بقاء اطلاق الدنار ونصفه فاقدم من ذلك رواية داود بن فرزدق عن الصادق ع في كهارة الطهارة تصدق اذا كان في اوله
 بنار وفي قسطة نصف بنار وفي اخره ربع بنار ونحوها المنقول عن العفة الرضوخ وقبل لا يجزى هو غيره المعنى والمستهوى الرضوخ جميعا مع المفاصلة
 المذلة والمحكى عن نهاية الشيخ الاصل وحجج القبحين القسم بثلث ابي عبد الله ع عن رجل واقع امراته وهي طاهرة قال لا يلزم من ذلك قد نهي اهلنا من
 قلت فان فعلت الكهارة قال لا اعلم فيه شيئا بنفسه لله ولا يقولون موقوف زيادة عن احد هما قال سلمه عن الحائض انهما زوجها قال ليس عليه شيء بنفسه
 ولا يهود وجزم المروي عن الصادق ع في وقوع الرجل على امرته طاهات خطاه قال ليس عليه شيء وقد عصى به ولا خلاف في الجناح والوجوه اختلافه لا بالامه
 منه ما تقدم ومنه قول الصادق ع في رجل حل على حصة على منكر فقد شبع ومنه خبر عبد الملك بن حمر سالت ابا عبد الله ع عن رجل في حجابته وهي طاه
 قال لا ينفق الله وقال عبد الملك بن الناصر يقولون عليه نصف بنار وروينا فقال ابو عبد الله ع فليصدق على عشرة مساكن ومنه خبره في رجل حل على ثلثها
 على النية كما انكبه فمضى كل دافع قصوها في التسليم الى الزمانة التي اشملت على تمام الفصل مع اخرها مفاد من المرسل اي عن الصادق المروي
 عن نفسه على ابن ابيهم ان في الوطئ لغير الحضر نصف بنار والاولى حوط بل اظهر لقوة ما سمعنا من ادلة الوجوه وقصوها من مقارنها الاضطرار الاصل
 وخروج خبرنا الشائع الطعن في سنده وهم الجارح من محل النزاع للقبه الواقعة بالخطا والمكاذبة في العالم العامد والخطا زيادة ذلك منه في القضا
 اليه فيه بعد ذلك لكان محله بالحكم ونفسه في التواء ونحو ذلك والقول بكون الكهارة دائرة مداهمته مطلقا كالعقل بها مطلق الوطئ في المحضر
 ان لم يقع على وجه غير مضيق بل اصل الاجتماع على بطلان الثاني كما ارسله بعضهم على بطلان الاول وقد تمت في الخلاف المتقدم واما الجارح الاخران فماذا
 ان اعتبر سندهما لهما لا يثابروا ما تقدم من الاجماع التي هي منزلة الاجناب البغضة والروايات للمقدمة المعتبرة في نفسها او بالاجتناب بها اجتماع المصنفين
 لغوى الشافعي في الجهد فما قبل حجة واحتجابا وبنيته والشرع على ما نقله عنه في الانضمام اشهادا بقوى الجبهة في نفي لصادق و
 منه تعرف في انسية الجناح والوجوه للقبه كل دافع لغرض من منعت من الاجتناب عنها فبهم لا يعمل الا بالاطمئنان اضافة الى انهم ليسوا بالثابتين
 للروايات لكونها خرجت من بابهم وهم اعرف بها من غيرهم واما ما ذكر اخبره بان الاختلاف في الدنيا ونصفه بالخطا والقبه مثله لا يكون مرتبة
 على الاستحسان واما غيره كالتصديق على عشرة وعلى من كان ونحوها فهو مع كون بعض الاخبار الغير المعقدة قد حصل لاجراض عنه من الاضطرار بالظاهر
 بالوجوه او الاستحسانا عما عايناه من المنقول كما سمعنا معه لا يصلح ان يكون مرتبة على ذلك لو كان هو منشأ الاستحسان لكان الحكم بالاجتناب
 محتجا واما ما قصونا قبله من هذا الاختلاف فثابت لا يبادر ما سمعنا من الاجماع في جزمها مع ان رواية العشرة اشملت على حكم من وطئ حابته وقل
 بقول احد مصنفينا فيها بل المردع بالاجتناب بثلثة امداد سواء كان في اوله وقسطة واخره اللهم الا ان تزل على ذلك هو كما ترى والله ههنا
 ايها القول بالوجوه بل في الاقتصار الاجتماع عليه وفي السر في الخلاف فيه وهما مع التاثير بالمنقول عن الفقه الرضوخ على ذلك لعل ما يؤيد القول
 بالوجوه في المسئلة السابقة الفصل بينهما اوله اني الوجوه والاستحسانا في جميع المقاصد على ذلك ان كان لا يخ من امل لان المنقول عن المهاجرين
 المقام الوجوه لكن عبارة تفهم في جوازاته لا يلج بالاجماع المركب صحيح ما يند ذلك بدله هذه في العكس فامل الا ان القدر فصل الثلاثة امداد على ما اذا كانت الواو
 امته لا خصاصها بما سمعت من الدليل دون ما اذا كانت منه غير خلافا لما بظهر من الاستناد في كسرة القطايم لا فرق في امته بين ان تكون منه او مدبرة او ام ولد
 بل هي كاتبة مشرفة او مطلقه ما لم يجر منها ساق في من دخل في الاولى ايها كافي كل بمعية بعد صلات الاضافة وبغير حكم المتكررة ايها وكان الحكم فيها
 معا لا يخلو من اشكال وكيف كان هذا يظهر ان لا فوى الوجوه فيها كما انظره ذلك بكون الكهارة بالنسبة الاولى في اوله وبنار وفي قسطة نصف بنار و
 في اخره ربع بنار للموسلة الخيرة باجماع الرضوخ وان نهره الموبة بالنسبة لكانات الاضطرار فغير على خلاف في هذا المذهب وكما عايناه من المنقول
 المفع من جعل الكهارة ما يشع وشكوا نسبة الاول الى الرضا بكونها في الفقه وهو خبره في هذا الشأن المتبادر من ذلك في الخواص فيقسم بام الحضر مع البالية لكان
 مستأبنة ولو مع الكون بثلث الاول من الان بغير مثلا الاول يوم مع الثلث الاول من اليوم الثاني والثالث الثاني هو بقية اليوم الثاني مع الثلثين الاولين
 الذي بعده والباقي هو الثلث الثالث وهكذا فاقم سائر من تحدد بالوسط ما بين الحسنه الى السبعة فمطلوح بعض الحضر من الوسط والآخر ضمة
 دليله كما المنقول عن الرضا في ان الاستحسانا في النسبة الى اكثر الحضر خاصة فمطلوحها ما يقع كالاول في المذاري على انصاف في الحاضر انصافا وعلى العا
 او تفصلا ان يرفع لخطاها بالنسبة الى الحضر في الرضا ان اخارت قبل الوطئ ولا يشك في جواز الكهارة لو اخارت بعده لعدم صدق الوطئ في الحضر
 فالماخذ بل في كل هذا الصنف في سابقه فضلا عنه بدو ثبوت كون حضا كما يشير قول الصادق ع في نفسه قول النبي صلى الله عليه وسلم في حمله الله بنه وبنفسه

وكيف كان مع نسبة الصدقة من الامامية الى خلافتها الفصح طرح ما لا قبل لتأويلها ان كان ذابا قبل القابل ان ذلك ما جعل الفسل على غسل الجنابة كما كان
 بشي وببعض الخبايا المتقية كقبض الخريف لانه هو الموضع بين العائنة والندى نسب العائنة الى علي في الوضوء والامام منهم انهم كذبوا على علي
 ما وجد ذلك في كتابه قال الله وان كنتم جنبا فاطهروا وان لم تجدوا ماء فامسوا فمما في ذلك من وجوب الوضوء في الجنابة الاكبر لان الاكبر لا يأتى به الا بالوضوء كما سقوا به
 على الجنابة لا مندوحة للوضوء في ناسبه الفسل الاكبر وما يؤيد ان النسخ على ما فعل في الرضا بن ابي بصير والوجه والاولى لرجحان والمشرع يجمع عليها في الجملة
 فوجب على البدعة على ما ذكرنا واما ما ذكرنا من عدم التعرض للوضوء في الجنابة والبارك الاستحاضة ونحوها فمما في مع منوعة كما سقونا في نسخة في بيان
 الراجح من هذه الاخذات ومن باقى الشرائط بعد ثلثة المائاتة لفضل الجنابة فيحصل الداخل فينقطع ما ذكرنا من فاعمل ثم فمما في وضع الوضوء في
 اى الفسل او بعدة كفى للبيوط واليهاتو والوسيلة والسر والعبارة والقواعد ونحوها كما انه هو قضية اطلاق اخرين وهو المشهور فلا يتصور ان يكون في السر
 نفي عن الخلاف بخلاف ذلك القول بل خارج عن فسل الجنابة الى الوضوء اما قبل او بعد من المصليين الاكثر من احوالنا فاعلم بوجوده في كتابنا
 كقضية غسل الخضر مثل كقضية غسل الجنابة ويؤيد بوجوه تقدم الوضوء على الفسل وهذا اخرها واضح في دليل الزيادة على غسل الجنابة لا ينطبق اذ هو في
 غسل جنسها وبجواز الصلوة كما ينبغي للجنب وله فدرت الوضوء اخرت فان راجح تقدم الوضوء على الفسل فمما في بعض خلاف انتهى وكانه اشار بذلك
 الى ما في الفقه الغنية والكافي وموضع من البيوط يظهرها في ايجاب التقديم بل في الذكرى انه لا شهرة له في الحقيقة وفي الاخير يلزمها التقديم الوضوء
 للبيوع لها التسمية الصلوة على الاظهر من الروايات فان لم نوضا قبل ذلك لانه بعد انتهى وهو يقيدان لبس الى التقديم بشرط في التحجج وان قلنا بوجوب
 بل في الرضا من بعض المشايخ في الخلاف في ذلك فقلت انما يظهر من الناموس في عبارة السر ويؤيد اطلاق كثير من الاخبار الا انما الفسل من غير
 فيها التقديم الوضوء مع انها في مقام البتة ان كان يلزمه القائلون بوجوب التقديم لا شمار من رتبة ابن ابي عمير المقدمة وسئل جرجاد بن عثمان بل هو اصرح من
 كالنبوي المتقدم انتهى على الشال فاما ما وان كانا يطلقين بالنسبة القليلة لكم كما مشيرين بالشبهة مع وجوبها بالنسبة الاول على الفسل على الا
 نسبة كل غسل فيه فضوى اوله لا غسل الجنابة الى بن الامامية الا ان المشهور بين اهل الحساب بل قد عرف في الخلاف في السر عن الوجوه فضلا عن السر
 وسعت ما من بعض المشايخ المفضول عنهم في الرضا من في الخلاف في الثاني ويؤيد ايضا ما من الفقه الوضوء فانه وان اشغل الله على الامر بالبدعة ما يؤيد
 قبل الفسل ان كان في اخره فان احتسب نسبت الوضوء انما هو الحق فاما به ولا يعلق له الفسل قد عو اختصاصه بوضوء النساء مقطوع به فلا اشكال
 في ضعفه لاحتال شرطية التقديم كقول بوجوه مع عدم الشرطية وان اخاره شيئا الا في شرح المعاني لكونه قضية الجمع بين الاطلاق والتقديم بين الجنابة
 المتقدم مع ما سقنا من الامالى مضافا الى ما ورد من كونه بعد الفسل بدرجة لكن قطع الاصل ونقيد المطلق منها بل ذلك مع اعراض المشهور بل في الجواب والمقدم
 في السر مشكل بل لا يوافق ذلك فلا بعد ان يكون المراد بسل الاكبر عدا اغناه غير الجنابة عن الوضوء بل لا بد منه اما قبل او بعده او انما الفسل على الاستحاضة
 كما صرح جمع من اهل الحساب على زيادة افضل مروي الوجه الجهر لا ينافي الاستدلال بها فاقدم على وجوب اصل الوضوء في الفسل مع ان التاميل للوضوء
 غير محصور بذلك بل يكفي فيه ما دل على نسب البول نحوه كما تقدمت له اشارة اليه سابقا لا يبق الا ان لا يجمع جميع افراد التراجع كما لو فرض ذلك ونوع غير الاكبر لا كما
 يقول اما اوله لا يتم بعد القول بالفسل واما ثانيا فبالاكتفاء بقوله نعم اذا قمنا الى الصلوة في احدا الوجهين وباطلاق قوله في غسل الاخر في كل غسل وعلى ذلك
 بالنبوي المتقدم ونحوه فظهر ان من جميع ذلك ان الجهر عدم وجوب التقديم كانه لا مندوحة له في صحة الفسل بغير الاكرام في شي لا ابتداء بل في تقديم وهو اصل
 قالوا وضوء مقدم او لا وهو ان الفسل والوضوء مقدم والآخر مشرك في وضع الحديث وانها على الوضوء في الفسل الاكبر والوضوء لا يصرف فظهر الفرق في
 ترتيب احكام كل منهما قبل فعل الاخر لاحد في كلام احدهما من الاحتجاب على شيء من ذلك سوى ما في المدارك قال حدثت الحسين بن عمار عن احمد
 الموجه للوضوء والفسل عند الفلن بل هو عند واحد الاكبر لا يرفع الا بالوضوء والفسل واحدا من اصغر اكره ان قلنا بالاعتداء فعل الوضوء ينصرف الى
 الاصغر والفسل الى الاكبر فاما معارض الحديث في تنبيل الاشياء الاحتمالات ثلاثة وليس في التصو ولا في فعل شيء من ذلك انتهى في سقنا في الذكرى
 من احتمال مندوحة الوضوء في حق ما اذا غسل بل ظاهره لتمام ذلك حتى في الاحتمال المستدبة فضلا عن غيرها والفصل اجماع المد والشرط بالنسبة الى
 الاعايات كالصلوة والطواف ونحوها ونقل فيها في جميع المقاصد استبعاد القول بالترتيب اى ترتيب الفسل الاكبر والوضوء الاصغر قال بعد نقل ذلك
 انه لا ينبغي ضعفه لقولنا للشرائط كما انه نقل عن ابن ادريس ايضا انه لا يجوز نسبة الرفع للوضوء اذ الفسل ينظر الى الرفع اما يتحقق برفع الحديث الاكبر فان تقدم
 الوضوء فهو باق قائم لا يترصد ان لم يرفع الوضوء فمما في ذلك انتهى في البيان بعد ما نقل عن ابن ادريس في ذلك ايضا قال وهو يعطى ترتيب الوضوء
 والفسل على الاصغر والاكبر وليس كذلك انتهى فقلت في الموجز في السر في باب الحوض ان نوى بالفسل الرفع تقدم او لا وهو في الوضوء لا سيما
 تقدم او لا وهو في الفسل بالنسبة الى الوضوء قبل الفسل لا يرفع لكان بقاء الحديث الاكبر وبعده ان الحديث لا يرفع وهو الذي نقله عنه في الخبر قال به بعد ذلك
 بل يردم الوضوء في غسل الخضر قبله وبعده ونوى بالمقدم استباحة الصلوة وهل نوى في الحديث وانما لا يرفع في نظره وان ادرى بل بنوى بالفسل ارفع الحديث
 تقدم او لا وهو لا يستباحه فقد او لا انتهى في المنها في حديثنا ذكر النظر الى الفسل هل له ان لا يرفع الا بما كان لا ولا يرفع في غير ذلك ولا بنوى الرفع او
 انه مع المناقشة كالجهر فثبت به رفع الحديث وكان اني يذهب الى الاول وعنده من توجهنا في هذا ما نص قلنا في هذا المقام فمما في كلام الاخر في الاستحاضة
 في قضية عليه انتم قال في فعله الذي يخرج في النظر القاصد منها هو ان المستعان من الاطعمة والشرائط والنفوس الى الحديث الاكبر والفصل المكلف يمنع بها من غسل
 سائر ما ثبت توضع على غسل الطهارة الصغرى وازادة كالتثنية في المسألة الجهرية في الفسل في الرفع والتمسك بها هو مقتضى التزام الاكبر لا الصغرى فمما في ذلك
 استفادة هذا التعميم بالنسبة الى سائر الاموات خاصة وقد ذكرنا في اول الكتاب كذا الاشكال الجليل في استباحة ذلك الرضا في الفسل من جهة الحاجة الى الوضوء فلا

المتعين في
 كتاب الفسل
 والوضوء

بعض جواز البت في المساجد مثلاً الخاضع لواقع كل الوضوء وكذا الوطى ان قلنا بوجوبه على الفضل وفراة العزائم فتقوها فلا اشكال في تيقننا ان
 على الوضوء والفضل فلا الوضوء وحده نافع له بتمامه ولا الفضل بل هما شيان في حصة المعنى في الرفع في كل منهما ان لا ينافيا كما ان لا مانع من ان يكون
 ملاحة البهجة الخاصة والخال القولان في الحديث سبيل لخاصة ولما الوضوء في قوله ثم اذا قفتم الى الصلوة ونحوه فلا مدخل في الحديث فيه كما يشعر به عبارة
 ابن اديس السابقة ولما جازية الفضل في الرفع في الفضل يقدم او اخر مدعى الوضوء تقدم او اخر بقية ضعف بل اظهر بما مع الانضمام الى لا كبر بعض الاحداث
 نعم يعمد الفرق بين الوضوء والفضل هو ان يقر في الخطاب هذا السبيل في المسبب فيعمل الى الضعف واكثر لكن لا يتصور رفع الاضغيع بقاء الشك الا كذا
 ليس لنا موضوع في الخارج منظر من الاضغيع يظهر من لا كبر بخلاف العكس كان التحجج في هذا الواجد في الله الوضوء مثلاً اليهم وسقوط حكم الما اعرف
 من عند امكان الاضغيع بقاء الا كبر بخلاف ما لو وجد ماء الفضل في يده على الاحتياط اليهم بذلك الوضوء مع انه لا مانع من النظر في حال بل الصلة
 بناء على ما ذكرنا اصل ما تمكنت ومنه قيام التراب مقام المنقذ لا لاطلاق ما دل على نجو الوضوء ولا لا يسقط المنسو الوضوء وما لا بد من كل لا يترك كل اذا
 امركم بامر وتواضعنا استطعتم فتقوها الا ان باط لا حدها بالآخر ولعلنا ناول دلة اليهم لئلا وما ذكرنا من ان لا كبر الاضغيع بقاء ليس له احقية عند
 الناصر الا اداة الخطاب للنجاة معاً وغيره لا يصلح لانه يكون مدعى حكم شرعي على ان لو دعى ما ذكرنا كان اللزم لغير الوضوء من الفضل حال وجدنا الما لها
 بعد قصداً شرع مع بقاء الا كبر وهو على الفضل لاجتماع علة ودعوى لا لا يورث ابطال الفدية لا بعد ايقاع الفضل فيكون من قبل وجوب المقتضى مع حصول
 المانع منه منوعة لخاصتها فكم الادلة الدالة على سببية الوضوء المقضية لمكان حصول سبب نجو وعلى تقدم التسليم فلا يقوم مع اليهم مقام الفضل في
 ذلك من هنا ضرورة من لا يمتنع في الوضوء السابق في باب اليهم على نجو الوضوء اليهم بل الفضل منهم الشهد في الذكرى والوقاس في المجرى والعلل
 الطباطبائي في المنطوق بل هو قضية الحكم من عبارة نهاية الاحكام اظهر بل لا جد فيه خلافاً ولا تردد ما عدا الاسناد في كشف النظام فلم يجز الوضوء يمكن
 وهو تحصيل الاجماع عليه بما اظهروه كلاً في باب اليهم لنفسه قال في كرى وجامع المقاصد ان لا قرب كون ملة الفضل على الرفع لا من جهة الفقه يجب
 نظره اليها وبذلك العوض لاجتماع كافي الحام وتكون مع تعدد الفرض والضروري في الشك في الاقوى الفضل بين غنائها وقصرها فلا يوجب في الاول ويجوز الفضل
 او الخطية بينهما وبين في الثاني قلت فكم الاولين عدم الفرق بين الخبز وغيره في النظر في اصل الوجوب بما في غير الجاهية بحال الاصل مع الثاني في دخولها في النية
 وتوجيه الخطاب اليها بالفضل وعلى تقديره فلا شرف فيهما الما ذكر في المنه من الفضل كونه ما من النية ولا الاول لا ينافي فيه الفقه والفقهاء الثاني
 لا دليل على وجوبه الفضل المذكور وما الا انه عند قبل انها كالموضوعة بل اولى لا مونة مع استعانة الفضل الى اليهم والماء موجب ولا بد كما وقع في غيرها
 بحيث لم يطمعها وتحتل العدم اظهر وتفضل الى اليهم لا ينافي الى الصوفى في م النعمة واليسر لظهورها كالفطرة لا خلاف لانها بما فتم جدياً ويجوز على النجاة
 اذا طهرت فضاء الصوفى دون الصلوة لاجتماع حصولها ومقتضى مستفصاً من الفطرة المحبة بل في السر والشمس من المسلمين لا الخواص في الاخير كما ذكرنا
 ضرورتها والصوفى كما ذكرنا كون مؤثره وفقدان شملت على التزام اضافة باطل القياس لكن المتبادر من النص الصوفى كون المراد بالصوفى ما هو شهره بمقتضى
 اليومية في كل حال دخول خبر في ذلك في عموم الواجب الموقوف غيره الذي صادف وجوبه وقبله يخص كالمثل مثلاً ان قلنا باختصاص دليل النص في ذلك كما
 انه يشكل دخول الواجب من الصلوة الموقوفة غير الموقوفة كالكتفى والخص وكذا الواجبة المنعقدة في وقت خاص في ذلك فظنا به في دليل النص اليهم ولا
 لا اشكال في غير الوقت بل هو ليس من العضاض في لان وقته الغير كذا قالنا وان قلنا ان الفضل يحتاج الى مرجع بل لا يخص بقول الخاضع بقضى الصوفى
 ونحوه مما يدعى بتاديهما اذ كبر بل الدليل عليه هو ما دل على تضام ذلك كقولهم من فضة ونحوه فالحج القول بخصضا الصوفى التقد وان لم يثبت الدليل
 الذي هنا كما انه لا يحكم بخصضا الصلوة المذكورة بعد فرض تاديهما اليومية خاصة عن قوله لا يقتضى الصلوة وفيه مكان مع شق ذلك الدليل ما مضى فيه
 بطه واسم الغواني ونحوه فمن فاته مع بقاء طلبة المكلف على صفة التكليف ان سلم الشك في ايشمال المكلف بالبعد كما في بعض منها بل يرد في الصلوة والصلوة
 عليها لرفعتها في لعله لا تخرج في البناء وجامع المقاصد في الوضوء والملازمة انه لا فرق في الصلوة الموقوفة بين اليومية وغيرها في عدم القضاء بل في شهرها
 جامع المقاصد لاجتماع عليه الا انه اشترى في المنعقدة في وقت معين وفقدانها فيها يخص فيه وجوب القضاء وعلله بفرق بين الوقت بالاصل او بالغا
 وهو كما ترى اذا طرح انكشافاً في فساد النية ومنه تعربان في الخصص في الفضل في الصوفى الموقف بالتدريسه لكن يصح الشهد في الشا بوجوب القضاء فيه
 لقوله لا لاطلاق قوله يقتضى الصوفى وقد عرفنا منه كالا سناد الى غيره من وجوب القضاء اليهم الا ان يكون فيها ما يثبت له ولا يثبت في لان ملاحة ما قد جرد
 بان ذلك كله يظهر لالتحالي في التبرع المشرع فتضاده من الصلوة والصلوة في الثاني تحت على الشهوة شهرة كاد في كثر اجمالاً بل في الخلاف لاجتماع كاهن في
 من جهة الاصل مع هو البلوى به منعهما الى خبر هذا الحام قال نعمت العبد لله يقول بنى الخاضع ان يؤمنه عند كل صلوة ثم يسقط الفضل عند ذكر الله
 نعم وقلنا يجل ما يظهر منه الوجوب بقرينة ما تقدم كقول الباقر في الحسن كما التحجج عليه ان يؤمنه الصلوة عند كل صلوة ثم تقع في موضع
 فذكر الله عز وجل وتبرع به كذا ونحوه كقولنا صلواتها ثم نرفع حاجتها وقول الصادق في خبره ما نوصيها من نوصيها الموهبة الخاصة او ادا ان كان كاشفة
 الصلوة تؤمنه وتصدق ان سبقت الفضل وهكالت بكون فطال لعزل وذكرنا ما عرجه بل كذا اخبرها ما نقله الصادق عن والده من نجو ذلك فكم ما مضى فيه
 بل ما رده من لفظ الوجوب فاكدا لا يثبت او الثبوت كما المرسل في الملة بين الصادقة والمنقول عن الفقهاء في وجوبها وكذا ما عرجه من عنوان الكتب في النبوة
 ما يوجب على الخاضع التحجج ومن العبد قبل بعض ما عرجه من الخاضع كصاحب المحل ان لا يسمع ما عرجه فلا يثبت الاقوى انه يوجب في ان يؤمنه في وقت كل صلوة
 كما في الخبرين السابقين وقد بينا على ما عرجه الا كراهة بوضوء واحد الظاهر والمضمر وكذا الغرض وان لم يقع منها ما يقتضيه اليهم الا ان يقع ما يوجب مثل
 ذلك فكم ما عرجه من لفظها الوضوء وقت الصلوة لكن ينبغي القطع بقدر الكفاية به مع خلاف الوقت كما اوضح الظاهر في الفصل من هذا الوضوء

هذا هو الوجه في
 ما ذكرنا من ان
 لا مانع من ان
 يكون الفضل
 في كل منهما
 ان لا ينافيا
 كما ان لا مانع
 من ان يكون
 ملاحة البهجة
 الخاصة والخال
 القولان في
 الحديث سبيل
 لخاصة ولما
 الوضوء في
 قوله ثم اذا
 قفتم الى
 الصلوة ونحوه
 فلا مدخل في
 الحديث فيه
 كما يشعر به
 عبارة ابن
 اديس السابقة
 ولما جازية
 الفضل في
 الرفع في
 الفضل يقدم
 او اخر مدعى
 الوضوء تقدم
 او اخر بقية
 ضعف بل
 اظهر بما
 مع الانضمام
 الى لا كبر
 بعض الاحداث
 نعم يعمد
 الفرق بين
 الوضوء والفضل
 هو ان يقر في
 الخطاب هذا
 السبيل في
 المسبب فيعمل
 الى الضعف
 واكثر لكن
 لا يتصور
 رفع الاضغيع
 بقاء الشك
 الا كذا

هذا هو الوجه في
 ما ذكرنا من ان
 لا مانع من ان
 يكون الفضل
 في كل منهما
 ان لا ينافيا
 كما ان لا مانع
 من ان يكون
 ملاحة البهجة
 الخاصة والخال
 القولان في
 الحديث سبيل
 لخاصة ولما
 الوضوء في
 قوله ثم اذا
 قفتم الى
 الصلوة ونحوه
 فلا مدخل في
 الحديث فيه
 كما يشعر به
 عبارة ابن
 اديس السابقة
 ولما جازية
 الفضل في
 الرفع في
 الفضل يقدم
 او اخر مدعى
 الوضوء تقدم
 او اخر بقية
 ضعف بل
 اظهر بما
 مع الانضمام
 الى لا كبر
 بعض الاحداث
 نعم يعمد
 الفرق بين
 الوضوء والفضل
 هو ان يقر في
 الخطاب هذا
 السبيل في
 المسبب فيعمل
 الى الضعف
 واكثر لكن
 لا يتصور
 رفع الاضغيع
 بقاء الشك
 الا كذا

قال ترك الصلوة قال ترك الصلوة اذا دام ومنها حسن الجاهل بالباطل في الحاشية ثم قد كان الولد في بعض ايام قد
الدم فيها اكثر ففضل عنه فاذا فضل عنه من قبلها الصلوة ومنها جرحه من سلم في حوض المسبحين حلقها قال سئلته عن الجرح هل يشترط ان
ماوى الحاض من الدم قال تلك الهرة من الدم ان كان ما اجر كبر او ان كان ظليها اصفر فليس عليها الا الوضوء والصحيح ان سئلته ان كان الجرح
فلا يشترط ان يرى كما ترى الحاض من الدم قال تلك الهرة ان كان دما كثيرا فلا يصح ان كان ظليها اظلم من كل صلوة من الغيرة ذلك من الاجابة وهي ان
والضادها بما يغت عن حلقها البشيرة العامة من عدم الحضية المنقول عن سبعة السبب عطاء الحسن وجابر بن يزيد فأكروه وعنه بن المنكدر والشعبي ومكحول
حلقها التور والاولى في الحضية وابن السند وابن عبيدوا في ثور والافق في العبد لا يصلح معارضتها بما تقدم من الاصل المقتطع وخبر السكوني ان لا يجازى
الاولى في الحضية وابن السند وابن عبيدوا في ثور والافق في العبد لا يصلح معارضتها بما تقدم من الاصل المقتطع وخبر السكوني ان لا يجازى
في عدم حلقها الحضية واجبا الاستبراء والعدة المتعارضة فيها الاشكال بعضها على الاستبراء بثلاثة فروعها ضربة بجواز الجماع والسنين منه الحيلة
لا دلوية الاستبراء لا بها على الجماع مع الذبح من المشيل منها على الواحدة المتأني لذلك الجماع الحاشي الشارع المظن في المقام الحاصلة بها من غلبه على ذلك
والاشارة من كونه غدا للولد انما يصلح المتعارضة في كون استبراء بعد قوله في بعضها انه بما ينبت الولد فغدا والظن الناشئ من الغلبة المتعارضة في
الجماع للافتقار من غدا مع عدم الدليل على اعتبارها والجماع الذي لا يخلقه بل المتزوج خلافة كالنسبة في السرد الى اكثر من الحصلين وكذا لاجماع الثاني النوع
في المقام بل المسلم منه من جهة الطلاق في الحائل دون الحامل فكان الاقوى ح ما تقدم من مخصص الحائز بما اذا اذارت في العادة او مع الغنم فلا لا ما اذا اخرج
عنها عشرون يوما مثلا الصحيح الحسبي فيهم التفتا فالت لا في عباد الله ان ام ولد ترى الدم وهي حامل كيف تضع بالصلوة قال يقال اذا اذارت الحامل الدم بعد
ما مضى عشرون يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تضع فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلو لم يمتد وتصل واذا اذارت
الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحضية فتمسك عن الصلوة على ايامها وقتما يشهد به بعض الاشادات في
الاختلاف المقدمة كقوله كما كانت ترى في حواء وعن النهاية الفتوى مضمو وبما مال اليه المصنف في العبرة في المداورة لا يوجب من قوة وفي الجامع ان اذارت الحامل في
ايام طهرها واستقرت ثلثة ايام كان حضا انتهى في الاستبراء عند الجماع بين الاختلاف انما يكون الحوض مالم ينسب الحمل فاذا استبراء اذارت نفع الحوض ولا جمل هذا
لغيره انه من اخر طهرها بشهر يوما طهر دم حوض ثلثة ايام بالصح وهو كما ترى في الحاشية الجرح اخصا تلك الادلة الكثيرة بحجة هذا الصحيح المعتمد
عنه بين اكثر الاحتياط لكذبته وبين ما دل على اعتبار الصلوة المقام وهو تعارض العموم من جهة لا يوجب من اتمل ونظر بما بالنسبة لغيره ان العادة اعم فاما مع
ما فيه من اجماع القطع في العادة المحكي التصرف بعد معنى المقدار المذكور الذي في الحضية فحصل مفضاها ومفوضتها ثم فليجمع بين الاخبار على ما دل
على الحوض على الرضا في العادة او بما تقدم بها قبل مثلا وعلى الجماع الصلوة على ما دل على العدة على خلافها كما لا يخفى عن العادة كثيرا والظاهر ان له شواهد
فيما تقدم من الاخبار كقوله ان كان دما اخر اكبر او كقوله كما كانت ترى في حواء في الهم لان بداهة اصلها من حديث كذا منوع بل لا دلالة في كلامه لان
فانهم ان اطلق اكثرهم من غير تعيين لك لان الطراد انما اشارت امكان اصل الاجتماع في مقابلة من يغا ويبدأ بوبه بالنسبة الى اعتبار الصلوة مانع العقول
والحامل اذا اذارت الدم كما كانت تراه تركت الصلوة ايام الدم فان ذلك حصة لم يرفع الصلوة ويبدأ بوبه ما تقدم سابقا في عدة الامكان مع انه قد يقال انها
الا فمجهول في الفاضل في خصوص الحامل اذ هو اذارت في الجرح اذارت في العدة على الصفات من غير نظر الى العادة بغيرها فان الجرح اذا اذارت الدم ترك
الصلوة فان الجرح بما قلنا الدم وذلك اذا اذارت الدم كثيرا اخر ان كان ظليها اصفر فليس عليها الا الوضوء انتهى في حاشية اذارت الدم اكثر الجرح الذي
هو عشرة ايام وهي من حوضها من حوضها ظاهر او لا يظهرها كذا في حاشية ما مبته بالكثرى لا بد بالدم او لا يفتح اي يدها الدم وهي من سبق
بجرح كافي المعتبر في قطعها الظاهر للظن دبل من بل بون الطويل فيكون المضطربة في العم من الناس بة ومن لم ينسبها عادة لكن الذي يظهر من المصنف ان حوض
المضطربة في القسم الاول ان المراد بالمسند من لم ينسبها عادة سواء كان ذلك لا بد الدم او بعد انضبط العادة كما نص عليه بعضهم بل في الرخصة انه اشهر
وفي ثلثة الشهور وعلى الاختلاف في ذلك لفظي احد قلبي حك في الاختلاف على لفظ المسند وعلق الرخصة والارض ان فائدة رجع القسم الثاني في المسند الى الحاشية
وعلى ضعف لبيعة الحكم للدليل لا يجد الاصل الح ثم يستمع فيما اذا اظهر من كثير من الاحتياط اذارة الثانية منسقة ففنا وعدا والصلوة او
مضطربة القلت لسانها العادة ففنا او عد او مني الحرة قدما تطلق المضطربة على ايامها ومختلفة الدم ينسبها عادة كما عرفت ذلك من انفسه في
المسند وكيف كان فالمسند بالمعنى الاعرج ولا غشت الدم فاشابه دم الحوض في صفاته الثابتة فهو حوض وما شابه دم الاستبراء في صفاتها كان هو حوضا
كما في كل الوصلة والسر والجامع والمعتبر في النافع والقواعد في غير ذلك والبيان في جامع المقاصد وقدرها بل لا يجد فيها خلافا بين المتأخرين بل في العبرة بالنسبة
الى انها اهل البيت انتهى في الشك في العلل انما مع زيادة الجمع في الاجل في معناه منها المسند والمبشر منها الحق لا خصر لا ينسب من لجام الفرة المحكي في
ابن عبد الله عليها مضاف الى ذلك المعتبر المستفصاة الدالة على احسان الصفات منها الحسرة الصحيح عن حوض الجرحي قال دخلت على الصادقة امرأة فسللت
المرأة بغيرها الدم فلا تدعى الحوض وانما هو قال دم الحوض جارح بطه انسوله دفع وحرارة قدم الاستبراء اصفر اذارة اذا كان للذكر سرازه ودفع في غير
الصلوة فخرجت وهي تقول فانه ان لو كان امرأة ما اذارت على هذا ومنها جرحه في غير عا قال ابو عبد الله ان دم الاستبراء والحوض لا ينسب من غير زمان كان
واحد ان دم الاستبراء ودل الحوض ما عرفت في حاشية من ان سئلته ان دخلها على ابنة عبد الله ان قال قال ان ايام حوضها انضبط فليها
وكان يقدم الحوض اليوم واليومين والثلثة ويكثر مثل ذلك فاعلمها به قال دم الحوض لا ينسب بخلافه هو دم حاشية الحرة ودم الاستبراء فانه ما دله في الحاشية
مولاها فاشارة كانت امرأة مرة في غير ذلك محسوسا لا لا يصلح الحكم على جوابه فضلا عن غير هذه الاختلاف مع اعتبارها في ثلثة ايامها فافهم

في المسند
في الحوض

فهم من بطاوى كلنا من الكفاية لا يتطاول البنية او غيرها ان لا تدعى العشرة استخاصة وامن بام الطهر التي يحكم بكون الدم فيها طهرا وان كان انشئ بل اقله
المشام من عبادة المصفا من جفها بطورها وفالي الوصلة في المقام اذا دارت المبنة الثلثة ايام متواليات عرفت فيها انه دم خضراء واستمر الى عام
عشره ايام وتجب عليها ان تعمل هل الخاضع اذا دار على عشره ثلثه عرفت فيها انه استخاصة فاذا لم يقطع حوت اذ ذلك دم خضراء فافضل امل الطهر والجفيل
نصف الحان بالقبض فان لم يقبض فعادة نساها الخ فاعلمه مع التدبير بشرى بعض ما ذكرنا كما انه ربما ينشئ الى ذلك ما في كمال اذا دارت المبنة ثمانية ايام ونصفه الاثنا
ثلاثة عشر يوما ثم اذا ما نصفه الحوض فعادة ذلك استمر كان ثلثة ايام من اول اقدم خضراء والعشر طهره واما ان بعد ذلك من الحوض الثانية انشئ في حاله
بعد ذكره ذلك عن فقه اشكال لا بد من يقصها لما تميز لكنه ان قصده لا يميز لها وان يقصر على الثلثة لانه يقين كان فيها انشئ في نحو من الذكره واصر من هذا العا
عنا الشهدى في ليد من حيث في المقام لما المبنة فظاهر الاخطاب انها تمكث في الدوا الاول الى العشرة فاذا تجاوزت اصبحت القبيحها مضى ثم ذكر شرطه
الى ان قال فان قدس جعلت عادة نساها فان هتد رجعت الى الروايات فادلباء الدوا الثاني اعربت النبي فعادة النساء والروايات في فضل العشرة انشئ فان
قوله فيما مضى نحوه كما يكون كما اصبحت في احبنا الامو الثلاثة في فضل العشرة لكن قد يظهر من كرمي وجامع المقاصد خلاف ذلك حيث قال انه قد تكرر
القبيل العبادة عشرين يوما كما لو كانت عشرة ايام اخر ثم اطلب ثود تمام العشرة الثانية او فروعها الرجوع الى الاقوى بل في الاجل ان كان الزائد على ذلك
فيما لو فرض محلي الاقوى من الثاني وقد بان بده اطلاق ما دل على النبي المصنف في عشر العشرة وفيها المسئلة لا يخرج من اشكال التيمم كمالا الاحتياط وغيرها الا
في تحق النبي مضى في الطهر ولا يحتاج مضى ثم لا يكرهه بل في تحق الرتبة في الشهر الواحد ثلث مرات كالأول انشئ ثلثة ايام ثم عشره ايام ثم عشره ايام
جانها الاسود لانه لا بد لكل بما دل على ان الحوض في الشهر مرة وبغيره انما الحوض الروايات المتضمنة لاخذ مقدار مخصوص في كل شهر لكن ما يبرج
عمو اذلة النبي عليه بهام الاخطاب فكيف كان في هذا ما بان كان لتمام لونا والسداد ولم يحصل فيه شرطها النبي واحد ما تحت المبنة الواحدة نساها كما
في ظهوره في جامع والسر والنافع والقول عرفت في الالة وضوء النفع وشيخ المفاتيح وغيره في الاجل لاجماع وفي سابقه في الخلاف كما عرفت في النبي
عبادة السر كما اشارت في الالة في الذكره ونسبة مضى سماعة الالة الى الاخطاب في هي وغيره بالاجماع وفي المعتدل عليه اتفاق الاجماليين من فضلا
بل حكى عن الخلاف لاجماع عليه في موضعين وان كان الظاهر وهم نعم يتحمل عبادة فذكر ويدل عليه مضى الى ذلك في حصول الطهر من فاعرب لا مضى
المحمل العبادة في حصول المقام مضى ثم عاينة فالسنة عن جارية خاصا ولا خضراء فاذم دوما ثلثة اشهر وهي لا تعرف ايام اقربها فقال الاقربها مثل اقرب نساها فان
كن نساها مختلفان فأكبر جلولها عشر ايام واطل ثلثة ايام في الباقية في جبر اذلة ومحمد بن مسلم يحكي خطاه ان انظر بعض نساها ففقد ما اقربها ثم نساها
يوم على ذلك مؤيدا بقول الصادق في خبره في جعل المقام ان كانت لا تعرف ايام نساها فابتليت جلت مثل ايام ايها اولها واطلها واستظهرت ثلثي
ذلك المناقشة في هذه الاحتياط قصوا السند والاصحاب في الاول وثم في الاخير المضطربة ولا قال به كما كفاها بمفضل السنة بل كما يكون من حيث الثاني في
البها بعد الاحتياط فاعرف مع ان الاخير من قسم الموقوف وهو حجة عندنا واعد فالح الاضمار في نفسه كما تقدم خبره بل في الراض انه يمكن ارجاعها الى الالة
الاخطا بدفع الاول بقبيده بالبنية والثاني بالتحقق النوى والبعض بعدم التمكن من اعلام حال الباقيات للثلاث انشئ في طر ظاهره من خصص هذا الحكم عند
الاخطا بالبنية بالمعنى الاخير كما صرح في اول كلامه وهو لا يخرج من نظره ما دل اذا عرفت نساها ان المبنة تطلق في عبارات الاخطاب في مقابلة الحجرة فتشجع
من لم تسفرها عادة بل في عرفت انه نسب الى السهوي في المسائل الى الاثمة في الراية منة والى العلامة ومن اخر عنه في الحديث انه انظر الى الله بل من في الوصلة
والسر والنجاة والموجر الحادى وعدة وهي ذكره وغيرها كما لا يخفى من لاحظ عبارات هو لا مع ما جها من الشواهد على ذلك من خصوص اتمام السجدة بالمبنة
وفات العادة ونحوه لابل كما يكون كما اصبحت من بعضهم ولذلك في لجام المقاصد ان ظاهر العبادة ان المبنة من لم يسبق لها عادة في الحوض لانها مقابل العا
وان المضطربة من سبق لها عادة في الحوض نسبها ثم ذكر في النبي المصنف بانها التي يتكاد المضطربة باقى لم تسفرها عادة فالله هذا الفضل صحيح لان الاول
يجرى عليه استكمال البار بان لم تسفرها عادة ترجع الى النسا مع ضد النبي كما في ابتدئ الدم والمضطربة لا ترجع الى النسا سبق هاونها انشئ في كل اذع ثم في التوب
المقدمين له وقد صدقنا هذا المصل المفيد للنسبة في الاثمة فبينما بل لعل الاقوى قول السائل فيه فلا يعرف اقربها بشعره ان حلة الرجوع المعادة النسا
ذلك لا كونها مستندة مع انه الموافق للاعتناء المقابلة في نفسه خبر نسا بالمبنة ما لا يخفى في سابقه ابقه الاضطر المطلق على الفرد النادر وما اذ في
لدى دعاه مخصص المبنة بالمعنى الاول وكانه نصيح بخلة من الاخطاب في خصوص المقام يخرج المضطربة عن هذا الحكم ومخصصا بالمبنة اولان ثبوتها خلا
مع نساها من الرجوع البها بعد الاحتياط لكن عرفت ان مرادهم بالمضطربة الحجرة كما يشعره وتعليق في كرمي وفيها ذلك وابتها فديت لها عادة ونسبها في
وهو لا يشمل لمن فيه والثاني مجرد اعتناء لا يصنع منه كالاكام الشجرة مع عدم تمامية في جميع الصور كما لو لم يجزها الدالمة واحدة وانسببتا نساها في
بالمة الثانية وابتها مثله واد بالمبنة بالمعنى الاخير اذا انفق قبيحها بالدين الاولين مخالفا لثلاثها ولم يثبت لها عادة فانها اذا ضمت في الدوا الثالث
الانها وان ثبت اختلافها معهن ودفع الفرق بين الاحتياط والنسبة مضى منوعة تكون النبي ههنا هم يجري مجرى الحوض المعلوم ولذا ثبت العادة في
انفق تكريرها معا لشرائطها فظهر ان من ذلك كمال ان الاقوى ثبوت هذا الحكم المبنة بالمعنى الاخر فضلا عن النوا الاخير ما في رواية السنن وهو وجوب
المبنة بالمعنى الاخر فضلا عن الاول للحوض في علم القوي كل شهر رتبة او سبعة ايام من قبيلها بعد مكانا متما فقدم كثر من الاحتياط التي تسبقها الشرح
المرتبة الثالثة وهو الحوض الروايات بل الحمل في كرمي ان المراد بعلم القوي في حاله من عادة النساء فانها لا يثبت من هو وان كان عبيد في نفسه لكن لا
باس في المقام فما يظهر من المعنى العبر من الرد في الحكم وبقية بعض ما خرى المناظر فيضيقك لتقول من الخلاف في كاهن من القبيح فاعلم ان ظاهر
النص والقول لطلاق الرجوع الى عادة النساء والاهل من غير قبيلها والاولى والعلة خاصة في ما من السالك من القبيح الثاني لكنه لا يخرج من نظر ما عرفت

[illegible]

۱۰۰

مضى على ما كان

زاونگ کر مفا

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَجْمَعِينَ

والمعرب والفتا غلاماني عمرهم في هذا الزمان في هذا الزمان

حاجی محمد علی

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

مجلس خوارزمی

مِنْهَا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الخامس في أحكام الموت عند الكعبة الصلوة وانما جف هنا خطأ أهل الأندلس والافاضة بالذات الفصل لكن لا بأس بذكر ذلك بل قد
جاء ما يتناول في حال المرض فيبقى المريض ان يحل الله وفكره في حال المرض كحال الفضة اذ منتهى العمل يكون من افضل العمل فلهذا هو لا يشهد بذلك كقولهم في غير
عن سيد البشر انهم يقولون ما لا يقول الله نعمت على من المؤمن يخرج من التعم ولو يعلم ما في السم لا جأ لا يزال سقما حتى يلقى الله عز وجل كأنه
قد وعده ان يقبضه فيسحب من قبله فيؤم على الفراش عبادة وتغلبه جهاد فيسبيل الله وأنه غنا فخره الفخوب كما يتأخر الورق من الشجر وان يوتى الى ملك السما ان
لا يكذب عليه كما انه يوتى الى الملك المبين ان لا يكذب عليه كما كان يعمل من الخمر في زمان محمد اذ هو جليله وان حتى ليلة افضل من عبادة سنة وحى اليه من قبله عبادة سنين
وحى الى ملك بالصدق سبعين سنة وانه اذا احتب الى عبادة انظر اليه فاذ انظر اليه فاحسنه بواحدة من تلك صلح ادعى اذ عدل في خبره لك من الامور المنطوية فبقية روح
الشيء والاحتيا لينا الجراخر ضد قال الصادق عليه السلام انما جعل الشكر فبقر احتب كذب الله من الاجر لجر الف شهيد قال ايضا من اشكر ليلة فضله اجابته اوله
الى الله شكرها كانت عبادة سنين سنة قبل له ما قبلها فاقبله اوله ولا يجبر ما كان فيها فاذا اصبح خذ الله على ما كان ومنه يستفاد استحسان الكتمان وترك النكاح
كما هو متعارف من الاحتيا في غير شيرا القهانه منة قال الله عز وجل ايا عبادي الذين يهيبون لكم ذكركم عواده فلما ابدن كما خاف من كبره وقد ما خاف من مدد شرا
خبر من بشره فان اجتهده اقبته ولا ذنب له وان مات مات الى حق وعن رسول الله من رضى يوما وليه ولو يشك الى عواده بشا الله يوم القيمة مع خيله
ابره من خيل الرحمن حتى يجوز الصراط كما لبق الا لامع وصل انما لما على لفظ العواد بشر عدم اودة الكتمان بمعنى عدم الاحتيا باصل المرض بل المراد عدم
الشكوى ان يقول لقد اقبلت بما لم يستلج احد يقول لقد صابح الرقيب كما قد دفعته هابيك عن الصادقة حيث شئت من هذا النكاح للمريض قال ان كان
يقول لست اليوم قسما لياسته وقد صدق فليس هذه شكاة انما الشكر ان يقول لقد انبئت بما لم يسل احد ولم يصابني ما لم يصبه ولا وليس الشكر
ان يقول هربنا لبارئ وحسنه فهو هذا هو مشهوره ويؤيد ما قلنا انه قد قد استجبا اعلام الاخوان بالمرض قال الصادقة ببقى المريض منكم ان يكون اخوانه
بعضهم مودون وبعضهم قلوبهم لا يقبل لهم فمهم يوم يومون فبهم انما الاله فكيف يورضهم ما قال فقال يا كذا لم احسن انجوز فبهم فكيف له بذلك عسرنا وبيع
له عسرنا فبهم ما عسرنا شيئا كما انه قد قد استجبا الاذن بالتخول عليه ضد قال ابو الحسن اذا مر من احدكم فلان من الناس فيخاون عليه فليش من اسلاك
دعوة مستجبا او براد كتمان الشدة لا اصل المرض وانما يمكن كتمان نكح بعض الامراض الخفية او كتمان انباده مقدرة لئلا يامد بخود ذلك يستفاد مما قد استجبا حياة
المريض كما هو المحتمل عليه يستأجل لعله من مودون الذين قد قد في ذوابها من الاحتيا عن الامنة الاطهار واليق الحاد ما يقصر العقل عن اذراكه حتى وقد ان كل
خطوة خطأ ما حتى ينجح الى منزلة يستبقون الف الف سنة وتضع له يستبقوا الف الف سنة وكل يستبقوا الف الف سنة ويستبقون له الى يوم القيمة
في اخر ان الله يعبد من عباده فقول له ما منعك اذ مرضت ان تقوم فيقول بخلافك بخلافك انت ويا الشاك لا ولا ترضى فقول من اخوانك المؤمن لم تقل
وهي وجلالى لو عدته لو جددت في عهده ثم لنكحل بجوارحه فخصبها لك وذلك من كرامته عكر المؤمنين فاما الرحمن الرحيم الى غنى لك قبل ان بنا كذا قلت في
الصباح والشا ولعل القول الصادقة ايا ما من جاد مؤمن صاحب صبر يستبقوا الف الف سنة فاذا صدقته الرحمة وانفقوا الحق يجمع ان عباده شاكرا
له مثل ذلك حتى يرضى وعن الحسن بن علي انه قال لما من رجل يهود من صاحب الاخر مع نفسه يستبقوا الف الف سنة وكان له خرب في الجنة اليه
والمراد بالخرب كافي في فقهنا اذ في الجنة بسور الراكبة فيها اربعين عاما ولبس في طمانينة البش الغلاء من المرض لا اودد لئلا الشدة التي يستجبا به علمه وان
وهنا مثل غلة الملك كما ان يستقبله ايضا وضع يده على زراع المرض واستجبا من فله من فاكهة وطيبات حتى ولو خذ ذلك فخصبها للجوس عند الا اذا الخرب
فاود وقال مثل الصادقة ان عبادة النوكا اشد على المريض من هجسه الخيرة لك من الاداب الاكثرة التي يستجبا بطا الكلام في خبرها والمرض كثر ما يتناول

[illegible]

وفي الكافي بعد ذكر هذه الرواية قال في رواية اخرى فلفنه كلمات الفرج والشاهد بين وتعليق الاقرب اليه واحدا بعد واحد حتى يقطع هذا الكلام وفي خبر اخر يصرح
 عن الباقر اما اني لو ادركت حكمه من قبل ان ينع النفس وقها لعلنه كلمات يرفع بها فاكنت اذ كنت في ذلك وقت النفس وضها طالت جلت في العباد انك لا تعلم ما هو
 واقعه ما انتم عليه فقلوا انكم شهداء ان لا اله الا الله والاولاد في غير النص من الصادق واقعه وان عابدين وصفه انصفوا عنه حرج نفسه فلفنه المناجاة
 شيئا ابدال ذلك اما قول الصادق في خبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلفنه انكم فلفنوا ما انتم عليه من الملوذ لا اله الا الله ونحن فلفننا ما انتم عليه من الملوذ لا اله الا الله
 بعضهم ما فهمه فالاول على قوله انكم انتم فلفنوا من على الاول ونحن فلفننا ما انتم عليه من الملوذ لا اله الا الله ونحن فلفننا ما انتم عليه من الملوذ لا اله الا الله
 خ ان هذا هو المغول بل لا بد من كمال ان يكون الخطاب ليس بالخاص بل بالعموم وان خلا ذلك عما ذكرنا اولي مما في الرواية من ان ذلك لا ينافي مستقون
 عن النفس التوحيد لا يخرجه من كماله لا يكون عند المراد بكونه ان كان الاثمة فهم في غيبه عن ذكر ذلك بما بعد ما وعدنا ذلك انما لو سألنا عن الشيطان ومن
 هنا ما يروى في ثوب من الاخبار يصل ذلك مع احدهم ثم وان كان غيرهم فهم في خاصية الباطن مع فلفن كلمات الفرج بعض بعضها ثم في خبر اخر من الاخبار
 قال ان رسول الله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقضي فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلفنه انك لا تعلم ما انتم عليه من الملوذ لا اله الا الله
 الاضيق السبع وما فهمه فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 في الضيق وما فهمه فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 قال لعل لا اله الا الله الحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 ونما كنهها بشفاعة ابيه استجابا لطلب كلمات الفرج في صحيحه بانه عن ابي جعفر قال اذا ذكرت الرجل عند النزع فلفنه كلمات الفرج لا اله الا الله الحمد لله رب العالمين
 الا الله العلي العظيم سبحان الله فقيل الموت السبع وقل لا رضى في السبع وما فهمه فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 ونفط اخر فادح ان فلانا ما ظهر في الدنيا بكنها ما سمعنا بها سمعنا من الحكماء من الغيبة شهادة على دعاء في آية باب الصلوة حيث ذكر العبد وجمع
 انه يقول الحمد لله رب العالمين على المرسلين وسئل عن الغيبة في قوله لا يظن الغيب الا ربي في الجواز لكن جعله في اشارة كلمات الفرج مع غيره فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 يحيد اني ومن الجاهل صاحب الرواية والوسائل لم يردن كنه هذه الرواية فيما نقلوه عن الغيبة ولعلهم لم يعلموا ما من النسخ منها لكن قد عرفت كاشف الاشياء كاشف الاشياء
 والراعي من مع زيادة انصرح بانصاف الرضا وفيما مضى من نسخ الغيبة فيه شهادة لكل منهما لا يكون الاصل كافي الرواية والوسائل لكن في الحاشية كتب ذلك في نسخة ولا
 سهل وبغداد اتم من الاشارة لاختصاص السجيا لطلب زيادة علم ما سمعته قوله اللهم اغفر لي الكثير من غيبات اهل البيت من طاعتك بحسب ما اريد من سعة
 الصادق فالخير جعل الموت قبل ان يارسل الله فلفنه الموت فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 حتى اسئل فاق الرجل قال النبي ما يربط بينك وبين الله فلفنه الموت فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 فقال لم يغفر عليه فقال ما يربط بينك وبين الله فلفنه الموت فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 الكثير فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 عن فضائله فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 فاذا هذا فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 من ساعده ولفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 بالله العظيم ربنا العرش العظيم من كل عرق فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 الله ثم وكذا ينبغي فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 اذا اشد عليه النزع فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 من الاخبار وكلام الاجتهاد بالكاويكون صحيح بعضها كالمركب في الوسائل عرفت انما مستحسن في قوله كذا عند ابي عبد الله فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 النزع وطرا شديدا فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 وان كانت منبهة فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 مستقيما فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 الاعيان ثم ان ظاهر هذه الاخبار ان كون الفل انما هو الاشارة من روح كاهن ومفهومه وجوب الله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 في المستقبل الذي كان يصل فيه فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 النافع كالحسن العبد في المستقبل فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 على مشاف ذلك فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 يكون فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 من لا بعد الحجة المطلق لما في بعض الروايات مع عدم المناقاة اذ ظهر ان نسبة المفهوم عدم الاستصحاب مع انه لا يضر على ذلك فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 عند مصباح ان مات بل لاصل المشهور فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين
 نوع اختلاف من حيث عهد ذلك بالوفاة مع عدم كاشف الغيبة ترك لفظ عند فقال ان مات بل لاصل المشهور فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين

على الظاهر

كلمات الفرج

ما حكاها

من

فلفنه من قبل العرش العظيم والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الملك
في سنة ١٢٠٠
اذ كان في سنة ١٢٠٠
الملك في سنة ١٢٠٠
من اهل السنة
الملك في سنة ١٢٠٠
في سنة ١٢٠٠

کتاب الف

[illegible]

[illegible]

مظاہر العجایب

مكتبة
الملك
الملك

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَمَّا الْفَتْوَى

وبعد الفاضلان انه كلك جمالا لظن عدم انحصار الفعل باظهاره وعن الجنب بعده ولعله لاصالة وجوبه قبل الاموات مع الثالث في تحقق
الشرط هنا وهو لا يخرج من قوله وكلك بنقط وجوبه قبل من وجوبه الفعل خود او بعد بعده وكذا في القواعد والجامع والارشاد من غير فرق بين
كون الجنب او غيره كما صح في كبرى وجامع المقاصد والروض وغيرها في الروى نسبة الى الاحتياط كالحديث في ظاهره وكذا في كبرى من عبارة مجمع المباحث
بعد ذكر عبارة الارشاد وكان دليله الاجماع وقد عرفنا انها مطلقة لكن مع ذلك لا يخرج من امله بل منع دفعا لصريح الشئ وكاشف للشام والحديث وغيرهما
الاحكام وظاهرهم فانهم اهل القول خود او حصوا المرجوم من انواع الجنب فيمضوا لاحتياطه لاضل على عمل النص الذي هو مستند الحكم وتقبل الاول في كبرى
بالمشاهدة بالسبب لا يحصل له بحيث ينطبق على من هبنا من جهة القياس على كل حال فيؤمر من وجوبه ذلك بالاعتناء قبل فعله ثم لا يفضل بعد ذلك الا
في هذا الحكم ما رواه الكوفي في سند ضعيف عن علي بن محمد عن ابي عبد الله قال قال المرجوم وطهره فسلان فيحفظان قبل ذلك ثم يرجان ويغسل
عليهما والمفصّل من غير ذلك يفضل فيجذب وليس الكفى ثم يقدو ويصل عليه ورواه الصدوق في رسالته عن ابي المومنين في الشيخ باسناد عن محمد بن يعقوب
وابسنادان فيهما ان سال عن غيره لكن في بيت يفضل من لافعال بخلاف ما في الكافي فانه يفضل بالشدة مع البناء للجهول وكان فلا اشكال فيها فضمنه
من الحكم لا فضل قبل الموت ان ضعفنا سند لا يخبره بفوضى الاحتياط من غير خلاف يعرف كما اعترف في المعجزة في ان الحنة واتبع اهل فواله ذلك لم
نعرف لا يحتملنا فيه سندا ولا ضعفا لارسال مع العلم بخبره ما في كبرى والحديث في مجمع البرهان كان دليله الاجماع وما في الطرف المرجوم والحق في ويران
بالاعتناء ثم يقام عليهما الميراث لا يفضل ذلك بعد ويصل عليهما الامامة وكلك حكم المقول لا فودا ثم في المرجوم يقل من هذا ما صح في تفسيره بعد
الموت الزهري من عدم الصلوة على المرجوم ومالك لا يصل عليهما الامامة ويصل عليه وقال دليلنا الجماع الفقه فانهم لا يختلفون فيه انتهى اشفاقا في
المفصل كما هو سار على القول خود بالحال في المرجوم وليس مسلم فهو صحيح بما تقدم ثم ان النص هو صحيح كما تفهيم بل صح به جامة ان هذا الفصل إنما حصل
بمنه فمما في صحيح ما يعتبر فيه من الاعتناء الثلاثة مع مزج الخلطين في الاثنى منها وخود ذلك من غير خلاف جده فيه سكو العلامة في القول بعد من غير
عنه جملته شكل في وجوب الثلاثة وعمله بعضهم باصالة البراءة وان العهو الوحدة في غسل الاحتياط والامام الاعتناء في النص الفقه فيتحقق مع او
وضعه للجميع واضح وكذا الاشكال في الاجزاء بين الفصل بعد الموت فانه به يرفع الحاشية الحاصلة بسبب الموت في غيره وكذا ما تواتر على غسل الميت
عدم وجوبه لا يقتضيه الموت بخبره ولا وجه لاستبعاد ذلك من حيث تفيد الفصل على سبيل الجانية بعد فرض ثبوت ذلك من النص الفتوى اذا الاحكام الشرعية
للصالحها ورواها اياه بعضهم بما نحن في غيبه عنه من خبر محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي جعفر ان رجلا انى ابي المومنين فقال اني قد فعلت في الزكوة عرجه
ظان انما اخرج فمضى عليه فظانوا ابا ابي المومنين لم لا تسلم قال فلا غسل باهونه ظاهر في يوم القيمة فلا حاجة للعتناء به بعد ظهوره فيما نحن فيه من بعد
الغسل مع امكان تكافئه ضما فانه لا يقدح الحديث الا بغيره ولا في الاثنى ثمانية كما صح به بعضهم وان احتج في كبرى مساواة غسل
الجناية لغيره على شبهة به وانه بمنزلة في بعضها قبل اصل غسل الميت يخرج الغفلة منه لكنه ضعفه عدم تناوله ذلك كله بل في الاجزاء بعض الصوامع
الحديث الاصفهاني على اشكال فيه وكذا لا يقدح الحديث الا بغيره وفي الاثنى ولو كان جنابة وان وجبنا الاغتسال اذا تحقق وجوبه فانه اوسع بناء على
النسبة العينية ولا بد من خلافه ثم في الاعتناء مع تقدم اسبابها على ما عليه في جامع المقاصد الروض في كبرى منه نظر في نحو الاحتياط السابقة في جنابة
عن الاحتياط في الميت جنابة غسل واحد لا يجزى الجنابة لغسل الميت كما هو متعارف في حرمته واحدة انتهى وما يؤيده من غيره من الاحتياط الدلالة على
بصل واحد للحائض والنساء اذا ماتت هكذا اما ان كان بمنزلة وما يقال ان الجنابة والحض في القاس في نحوها لا ترجح الا بعد الموت حتى يدخل في غسل الميت
حتى لو طاب وجودها الفتوى سائر التكليف الموت لا بد من ضمها في مرة ذلك من الاحتياط السابقة عن ظاهره ولا يلحق الاستدلال بها على المطلوب في
بان مقتضى التكليف الفصل لكان الموت لا ينافي بقاء اثره الجنابة مثلا ووضعه بحيث لا يرفع الا بالفضل كما هو ظاهر الصحيح المشتمل على الغسل باهونهما
فلا يمتنع في حرمته واحدة ومثله في ذلك الحسن الصحيح عن الباقر فيما يشبه خبره في غسل الملائكة خبره في غسل الجنابة كما انه يقتضي جميع ما دل على
تحقق نصف الجنابة او الحضي في نحوها يجوز حصول اسبابها من دليل على نحو الفصل على الجنب فها ان لم يدخل في غسل الميت مع امكان ان لا يدخل فيه من
حيث لو رد من غسل الميت باهونه لاجل ان باهونه ومثله كما هو ظاهر اذا كان الامر كما ذكرنا من غسل الميت في غير ذلك لاحتياط صان بقا ذلك اية
في المقام كما انه بمنزلة بل هو اول فعل مع امكان باهونه في خصوص ما نحن فيه من المرجوم والمرجومة بشمول ما دل على التعلل هنا كمن فو اذا كان عليه
حق جزاء غسل واحد ومثله وما يقال ان السد داخل لا يتصور في المقام من حيث اختلاف كيفية غسل الميت مع غسل الجنابة فلهذا لا مانع من ان يقال
تمام واضح الجنابة مثلا في بعض غسل الميت لو سلمنا ان غسل الميت مركب من الاعتناء الثلاثة بحيث يكون كل واحد جزءا او كذا ما يقال ان غسل الميت من الاعتناء
الارضاء كذا في صحة الصلوة فلا يتصور حصولها كان كذا في غير ذلك لا يقول لا دليل على اشتراط السد داخل بذلك بل يظهر من خلافه ثم قد ثبت كل في شئ في الصحيح
لمثل هذا الفرع جامع عدم نحو الغوى فيها كما انه قد ثبت شكل في صحة لو قدم على غسل الميت من حيث غسله الميت ثبت كل ايه في كون هذا السد داخل
بالنسبة الى غسل الميت فلهذا لا يمتنع في التكليف كالمختار وفيما تقدم من السد داخل الاعتناء من الاحتياط ومن صالة عدم السد داخل مقتضى غسل الميت وطهارة
الثاني انه وجه الجمع من ما دل من الاحتياط على الاحتياط بغسل واحد لا يجزى الجنابة في الحاضر ونحوها وبين ما دل على التعلل كجزء العرف في ذلك لعبد الله بن الجبل في
وهو وجب لا يفضل من الجنابة ثم فصل بعد غسل الميت نحو في الدلالة على ذلك جزء الاخران وقال الشيخ بعد ذكر هذا الاخبار هذه الروايات الثلاثة لانا
ما قد مناهم الاحتياط لان اول ما فيها ان الاصل فيها واحد وهو عين القاسم ولا يجوز ان يعارض واحد جامة كثيرة ولو صح لاحتمال ان يكون نحو على
غير من الاحتياط عند الضرر والاحتياط ثم ذكر في ذلك فاما مع ذلك كله فالا حو في خصوص المقام فقد اعتناء الجنابة او الحضي ونحوها قبل ان يغسل

وان كان في ثبوت مثل ذلك بالنسبة الى الميت نظر بل منع حواله المعنى في الخبر نقل العدم وجوباً واستحباباً في الخبر والخاص انما مدعى انه من هذا العلم
بحر المسئلة محلها الى الجانب ثم لا يسهل المقام لكن حتى ثبوت هو انه ينسب على الضمان من عدم وجوب دفع الاحكام لنفسه ما لم يكن غايته تجديدها على
الكلف دفع الجانية بناء على عدم الدخول او لا لعل الثاني لا يقرى لا يصلح مع عدم وضوح دليل معتبر على وجوب الطهارة من ذلك بالنسبة للوقت فبعد ان
ظاهر الخبر والقوى الاجتهاد بهذا الضل عنه بعد الموت اذا قلنا بذلك اما اذا مات متصفاً بغيره وجب له قطعاً انصافه احاطة لاصل على الميت وكذا
اذا قلنا بغير السبيل الى غسل لان غسله بغيره قد يشكل في وجوبه المتجدد لوجوده عن مثله بذلك السبيل الى آخره بما لو كان موافقاً لاولها لو كان الفصل
مثلاً عليه ليس بغير شخصين فاذا دلت احدهما القصاصه فغسل لذلكت ثم انه حتى عنه مثلاً فاذا دلت الاخرى انما يظهر وجوبه من الشهادتين والمحقق الثاني بل لعل
الاخرى محال وان كان الاصول الاول بهما مع اختلاف السبيل في القود والجمع وقد كان يظهر من فادوى كثر الاحتجاج بل عن سلاويان اذ ليس الصريح به وجوب الامر
قبل الضل ويطاهر من بعض المناخر بخلافه فحينئذ الفصل بعد كونه فاعلم ما مقامه فهو اولي بالاجتهاد وبغيره انما النص والقوى بل بعد الاجماع انما
ان تقدم هذا الفصل عزية لا خصه بغيره قد يشكل في اصل وجوب الامر لا يصلح مع عدم انماض الدليل وهو غير وجوب الفصل لكن قد يدفع ذلك بعد ظهور
اتفاق عبارات الاحكام عليه بل هو معقد لاجماع الخلاف بانه هو الذي يتصور بداهة عن غسل الميت الحاطب بغيره بل يكون ارجح من الكلف فالحق مقام نفسه
له بعد موته بما يؤيده انما سمعنا من رواية الكافي بغسل الميت الجوهول بعد القطع بعدم اداة مباشرة الغرض بغسله على اقر الجازات للبحر ولا ينافيها
قوله بغسل في غيرها بل قد يدعى بناء على ما ذكرنا اشراط صحة هذا الفصل حتى لا يردوا غسلاً من دون امر لم يكن بحراً بل ارجح هذا الكلام حتى يخص بغيره كما هو
كما قلنا هل يغسل في الامن يكون الامن اياه كما عايناه من المحقق الثاني وتقدر في الرضوخ لا يستكمل اقله الاقوى لا يصلح من غيره عايناه ثم يقال باعتبار الا
يجوز له الفصل بعد الموت فلا امر الامر به كجس كالعكس لا عرف من بداهة عن الفصل فغيره ذلك من هو محاطت لكن الاقوى عدمه تعالى الاطلاق الاحتجاج ولو ترك
الامر لفعله او غيرها احتمال وجوب الفصل بعد ذلك العموم ما عدمه لظهور اوله في الاحتجاج مشروجه غسل مثل ذلك قبل الفصل كاحصا صريح المير والعل الاقوى
الاول سيما اذا ترك الفصل مع الامر به في ذلك لو اقرنا بمثل النسبة او غيره لظهور ان المقام مقام الفصل انما هو لا مرجع وقوع الفصل لا احكامها او اقله علم
ولعلم ان النص وان قصود ذكر الفصل كالتصديق في خلاف كما عن المشوق في ترك التكفين وعن الجاهل مع ترك التكفين لكن القدر منهم اداة الاختصاص الماعرف على شمال
الرواية التي هي مستند المقام على النسبة فكذلك اكثر من عبارات الاحتجاج لا اشكال عند الاحتجاج على الظاهر في آخر الصلوة عليه بعد الموت كما هو صريح الخبر
بالنسبة للمرجوم والمرجومة لكنه لا يصلح فيه في القصر منه بل قد يشترط خلافه الا ان يجزى بغيره على الاقل بغيره قوله فيه والمقصود منه بمنزلة ذلك في المرجوم
المرجوم وله احدى الصلوات الاحتجاج بغيره فصل لا يخرج منه من الدم على الكفن ولا الكعبة نكبه اذا اريد القصاصه ولعل يترك موضع الفصل ما هو الا
سهل واذا وجد بعض الميت كان فيه القصد والصد وحده غسل الكفن وصل عليه ودفن بالاختلاف محتوجاً على شيء من ذلك بين المتقدمين واللاحقين
وان ترك ترك الدفن في البشو والنهاية والمراسم على ما حكى اذ لعل اوصو كما هو القدر وكذا ترك ما عدا الصلوة في جملته من الكتب لظهور اولية وجوبها على
وكذا ما في السر والناظر من الاقتصار على ما فيه الصد والوسيلة والغلبة في البشو والنهاية من البشير فوضع الصد عن الخلاف اذا وجد قطعة من الميت عظم
وجب غسله وان كان صدده وما فيه القلب جبر الصلوة عليه في الجماع ان قطع نصفين فصل بما فيه القلب كان يعني الفصل والكفن والصلوة ولم يذكر كفن القلب
لامكان اتحاد الجميع عند التام كما هو اوضح نعم قد يظهر من المعنى حيث اقتصر في الصلوة على ما فيه القلب الصد والبش ولعلم ان الميت جملته الكفاف في ذلك
بالنسبة للصلوة على الصد وحده كنه ضعفه وكفنا كان فيه على ذلك الاحكام بعد الاستحباب في وجه عدم العلم باشرط الجماع لجملة في شيء من ذلك فقلنا
عدم البشو بالمسوية لا يرد له كل لا يترك كل ما يحوي ما سنعرف من الادلة على وجوب الفصل لقطع ذلك العظم من الاجماع وغيره والاجماع على الحكم الاول هنا في الغيبة
كفي الخلاف المستند من ظاهر النسبة اليه وفي مجمع البرهان العلم اخذوا الحكم بما اواة صد الميت الميت من النص الذي فيه القلب وضع في الاجزاء او الاجزاء
او جملته بغيره انتهى والاجماع كرم ونها الاحكام على ذلك المستند من غير اوائهم بعدم القول بالفصل حيث لا في الاول ويصل على البغض الذي فيه الصد
والقلب الصد نفسه عند علمائنا في الثاني يصل على الصد والقلب الصد وحده عند جميع علمائنا انتهى وما في الخلاف اذا وجد قطعة من الميت فغسله
وان كان صددي وما فيه طلبة وجب الصلوة عليه الى ان قال دليلنا الجماع الفرقة واجزاءهم انتهى فامكان غسله مع ذلك بانما له على القلب الذي هو بغيره لاجزاء
محال للاعتادات التي بها نماز الدعوات فكانه الانسان حقيقة الى غير ذلك مما دل من على من اجزاء الميت ولو سافر فمخوه جبر الفصل عن عثمان الاقوى المروي في
القبور عن الصادقة عن ابي عبد الله في الرجل يقتل فيوجد داس في قبلة صدده وينداه في قبلة صدده وينداه في قبلة صدده وينداه في قبلة صدده وينداه في قبلة صدده
الناقض في سنه كالمناقشة في منه بعدم استلزام الصلوة غيرها من الاحكام وانضمام البش الى الصلوة مدعومة بالاحتجاج بما عرفت مع ان جبر الصلوة
الى الفصل بثمان يحكي في قول على ما في بعض كتب الرجال المتقدمة وبثبوت التالذذ المذكور سيما في المقام وذلك لما سنعرف من الاجماع على وجوب الفصل في القطعة ذات
العظم وما يشترطها ظهورها وانما فاما بان من شرط عدم الفصل على الصلوة في جملته شهد كما انه يؤتى اليه استقرار حكم الميت ثم من جبر الصلوة عليه
ليجزي بغيره مع توضيح طهارة قلبه والتمسك منه كل دافع امكان التعميم بعدم القول بالفصل كما انه يمكن دفع الثانية بالاجماع منقولاً من قولنا لا يصلح على الظاهر علم
شيء من هذه الاحكام بوجود البش مع الصد وكان ذكره في الجواب السابق مع السؤال فاعايناه من المعنى انما شرط الصلوة على الصد بوجود البش في
محله مدعومة بالنظر المروي في المنبر في القول اذا قطع بعض عظامه على العضو الذي فيه القلب نحو المرسل الاخر من الصلوة وبقية اجزاءها مما دل على
الامر بالصلوة على النصف الذي فيه القلب فيها التعميم وهو يقتضي بان الصد هو الشغل على القلب بما عدا الاحتجاج بما عرفت به يدفع ما عدا ما دل على
من شرط الطهارة بالصلوة عليه الا فيمكن من قبله يصل عليه امكان انكاره لا شأنا بانه على القلب ان يمكن منه لكن الانسان ان الاستدلال به على ذلك

في جملته
في جملته
في جملته

[illegible]

فمنها من

وخرج ظاهرها من مخرج شال الاصل على غرابه متعصفا بما باطل في غيرها من الرطبات معقدا لا جواهرات لا بد من تزلزلها على عدم ارادة الحق لا
الاختيار على عدم الالتزام بمقتضى الامر باخذ رطل من القدر الحقوقي في المبدأ رطل ونصف لا بد من تخصيصها ان اراد
الوجه مع انه لا ظهور في صوابها وكيف كان ولم يشر على ما يقتضيه شيئا فضلا عن وجوبه بل في الاول خلافا لانه انما هو في خلافها فاعلم من ان العباد
غيرها من الاجزاء على التدرج في ذلك لا شالها على الغلبة التدرج في عدم صدق الاول في ذلك كالثاني بل هو اولي وجوب
الحال على ان يسلط ان بعد ذلك الحقيقة واحتمال كون الباقية لا شالها مع اسلاف المقتضى لا يقتضيه الاختيار بمقتضى التدرج في عدم صدق الاول في ذلك كالثاني بل هو اولي وجوب
الثالث لعدم صدق القول على غلبه بطرح مضاف من ان الاول امانة الحكم بصدقه التدرج في ذلك كالثاني بل هو اولي وجوب
انه معقدا لا جواهرات على القول والعقود والمبطل والاشارة وعن المصباح ومغضرة والعقود والمبطل والاشارة وعن المصباح ومغضرة والعقود والمبطل والاشارة وعن المصباح ومغضرة
من التدرج بحث في الاول ما يقتضيه الماء من السد ما يحصل به الاسم بمقتضى تزلزلها على غلبة وهو الذي صرح به جماعة من متأخري المتأخرين وهو الاصولي
عرف مع ما يسهل بالاصل في صحة عدم مغايرتها في التدرج وهو مع انه في غاية الاحتمال لا يجرى من لفظه لا ياتي التزلزل على التدرج اذ هو من باب الطلاق
الواجب حمله على التدرج هذا لكن صرح بجماعة منهم الجواب لا شالها والاشارة والعلامة في القواعد والشهادة في رخصته وغيره بل قبل الظاهر انه المشهور بان مقتضى
عن الاطلاق بسبب التدرج والخط لا يجرى في الاطلاق مع عدم صلاحية المضاف لظهوره في قوله بمقتضى التدرج مع التدرج لم يصدق ذلك للتدرج
بقتل الجارية فلتد مع ذلك كذا في الظاهر حاله من التدرج في التوقف عن المضاف في عدم الدليل على هذا الاثر بل على ان الاول خلافا لانه
بالفصل بين السد اذ هو ان لم يرد منه خصوص المضاف لا اشكال في ثبوتها ودفع ارادة خصوص ما يرجع عن الاطلاق من الاشارة الى السد
حققة مثله وكذا الكلام فيما اشتمل منها على الفصل بالسد اذ بعد عدم ارادة الحقيقة فافترس الجواهرات لانه لا ياتي في ذلك اشتمل منها على الامر بفسله بانه
او لا اشتمالها بالاشارة بقاء المانية على الاطلاق فضلا عن الظهور لوضوح صدق ذلك على الخارج عن الاطلاق وان كان في صدقها على فنية الحقيقة مع عدم تحقق
الماتية لكن لا بأس بآراءه منه بقرينة الاشياء السابقة وجعله في بقاءها على ابعائها اليه ليس اولى من العكس بل على اولى تكررها واحتمالها بطرح عبارات من عرف
من الاطلاق لصال رادهم غير الخارج عن الاطلاق خاصة لا شالها ولذا لم يشر على صرح بآراءه ذلك من جهة التدرج في الكتب السابقة فمقدح ذلك
اختاره بالمشي لكن لما كان من المقطوع به عدم ارادة الالتزام بمقتضى الخارج عن الاطلاق لغير القوي وجب حمل ماء السد فيها على ابعائها بل لا يجرى بقا
على حقيقة ثبوتها في غير ما جاع ونحوه فلا يخرج هذا ان لم يزل ماء السد على الخارج وغير حقيقة ومنه يفتتح جواب اخر عما دل على الامر بفسله بانه
سد بان يقال ان المخرج للغير من ذلك بين ماء السد اذ هو من قبل الامر بمقتضى مع اتحاد المكلف به ويمكن ان يجاب عنه بقوله ان المراد من الماء السد
وان لم يشر له ذلك من الفصل وما رشح الماء اذ ذكرنا ان ماء السد في كرى بعد ان حكم من العلة اشترطوا الكافور عن الاطلاق قالوا ان هذا هو السد بطريقه ان البر
رطل ونصف انفق الاختيار على ترعيته وهما ابوهان الاضافة ويكون المظهر هو الفرج والغرض بالاولين التظيف فخطا البدن عن الهواء بالكافور
لان واخذه بطريقه انفق الاختيار على ترعيته وهما ابوهان الاضافة ويكون المظهر هو الفرج والغرض بالاولين التظيف فخطا البدن عن الهواء بالكافور
ببطلان حق ترعيته ونحوه بطريق الرغوة في سق وعتبة اخرى في الاجابة التي فيها الماء ثم غسل به ثلث مرات كما غسل الانسان في الجارية الى نصف الذراع ثم غسل
فترجعه فغسل رأسه بالرغوة والنع في ذلك وجهان لا بد من الماء فغيره وسامعة ثم اغسله على جانبته الا بغيره من الماء من نصفه الى قدميه ثلث مرات واداب
مدهه ذلك وكذا دفعها وكذا ظهر الحديث الفصل الواجب الراس في الرغوة كما ثبت في الاضافة على غسل الجانبين خاصة يعني ذلك ان قال من نصفه الى قدميه ولا بد في
خروجها من الاطلاق ونظير في الراس ان الاستدلال بانها هو الفصل بما يقرب من الماء بعد الارغاف فاجاب عنه بعد استلزام الادعاء اضافة الماء الذي تحت
الرغوة فخطا مع صبغ الماء المطم الذي في الاجابة الاخرى كما في الجوابين في مع ذلك انما الى غسله بالرغوة بل صرح بفسله بالجماع الماء المطلق الذي
في الاجابة الاخرى وان الرغوة انما يفسلها الراس خاصة وفي المخرج اشعار بذلك بل لا دلالة لما ذكرنا في الماء اذ هو انفق في لا يخرج على ما يفسله بانه
غسل الراس بالرغوة التي هي خاصة عن الاطلاق اذ جزمه عدم القول بالفضل في المطلوب نعم لو انكر ارادة الفصل الواجب للرأس في ذلك لا يخرج ما ذكره لكنه
مع انه لا بد من بقاءه في صرح عند ذكر المصاحبة غسل الراس بالرغوة مقدما على الفصل بانه لا دلالة في المرسل كغيره من الاخبار على بل هو في ان اول الفصل
ومع ذلك كله فخطا في ما ذكره انما يفسلها من مخرج مخرج الرغوة عن الاطلاق وعدم استلزام دعه الى الاجابة التي فيها الماء بغيره من الماء لاحتمال ازالة الماء
كمن كان فخطا في ذلك من ذلك كقوة القول بالاجتهاد بان يخرج من الاطلاق كما اختاره بعض متأخري المتأخرين كما انه يظهر ان الجواب ما ذكره مستندا
للولل عن الشك في الاشارة الى تقديره انما يفسلها في ذلك في المقام فدرع الشك بعد ملاحظة ما ذكرنا وكذا الثاني بما سمعته من كرى من الطهارة بما اقر
خاصة وينبغي توقفا لظهوره في المقام على الاطلاق بعد ظهور الاول فيه وكذا الثالث لما عرفه مفصلا ومثله الرابع لانصراف التشبيه الى زيادة الكهنة
كما هو الظاهر منه لانه مع ذلك كل فخطا الاول ان لم يكن اولى واقرى بناء على تزلزلها انما الاختيار الباب على عدم وجوب الخارج عن الاطلاق
وان كان لا بد من صدق ماء السد على ما عليه لا نافي عندنا في جديثم ان الظاهر ان كونها ما يصح من مع الماء ولذا قال في جامع المقاصد ومعتبره
مطوى لان المراد به التظيف ولا يقتضيه ان يفسلها من مخرج الرغوة في المصاحبة انما يفسلها من مخرج الرغوة في المصاحبة انما يفسلها من مخرج الرغوة في المصاحبة
غسله بعد بقاء الكافور على الصفة السابقة فجمع ما مر من ماء السد في اغتساله كما هو داسم مائة والعتلة على الاطلاق والتزييف في ذلك كمن قال
المصباح بان يفسلها من مخرج الكافور بصفته قال لا بد من بقاءه ارادة الوجوه كيف وان يفسلها بوجوبها على ما عرفنا كما ان الاصل في الاصل
واحد الفرج وفي غيره من الصان فخطا وفي غيره من مخرجها انما يفسلها من مخرج الرغوة في المصاحبة انما يفسلها من مخرج الرغوة في المصاحبة

لفهم

في المصاحبة

به فكيف من حيث ظهور اللغات في قول تمام الميت تمام قصود الاله الا زاد على الوجوه وكثرة المطلقات ونحو ذلك فليخرج التفسير من التفسير ولعل الظاهر المحكي
عن ابن الجوزي كما انهم من المصنف في الاعتبار والقول بسبب المنزول لا يخرج عن ذلك كله بعد معرفته فاما الحسن فهو مع قصود عن معاضة ما نراه
محتمل لاداة الفاعل لا كل من الميز وهو الذي ينطلي الصلة والرجل في مثله يصعد عليه اسم الفاعل ويؤيد له ولوا وادب السامع الجوزي لالفاظه ان بل قد يشرفه
برديج به الكهن باخفاص الشواهد وقصص الكون من غير معرفة ولا يمكن من الافراد النادرة وقد يدغمهم بما يصل الى نصف الشا ولا يربيه وقال انه سيجل في الله
ولم يشك بعد ما احتمل الاكراه به وان لم يبلغ نصف الشا وهو متكمل النذر في زمانه صلا لا خنا وتقدم في الميز ما لم يقع في المقام فلا حظا ما لم يزد وجو كون
اسلا لقطع الشا فصاهو الشا هو قتلا وتخصيلا بل هو معتد بالجماع الخرافة الفنية وعرضها وبذلك على معضاه الى ذلك الى الاجماع في وجهه ما في صحيح الشا
ثم الكهن يتبع خبره ولا مكروه عظامه يعقبها راسه ويوصلها على حلية صحيح من سلع من التهن المرة اذا كانت غلبة في حقه ذرع وضيق في الخبر خبر
الطوق الصافي كسب في حقه ان كنه في لانه اثواب احدها بار ذل محرو كان يصل في الجملة وثوابه وقصر الحديث ونحوه بل اخره معقوب من وجهه عن
الصادقة الكهن الميت في حقه اثواب حرة لا بد عليه ان اذا اراد الى اخره خبره يوسن يتقوى عن الى الحسن لا ولا سمعة في كنهه الى في ثوبين شطرين كان محرم
وفي حقه من قصه الحديث وخبر من ابن ابي عن الصادق ع قال قلت لكهن قال واحد خرقه وبشدها اسفله وبضمها فاحدها بضمها ما هناك وما ضاع بالظن
افضل ثم يكهن يتبعه لفاقة ويرديج فيه الكهن في خبره لا من الاجماع وقد تقدم بعض منها في المسئلة السابقة وفيها ما يشهد بغيره فكونه القيص من اجزاء الكهن
يحيى خبره لا اطلاق اليه المناقشة في جملة ما ذكرنا منها بالنسبة للوجوه سند اوله لا بد من الاجماع بالاشهاد بالاشهاد والمقولة بل الاجماع المقولة فاجاز
الجوزي من عدم وجوب القيص في خبره من ابد لا يشوب خبر بل جرح فيه الميت ويتبعه عليه المصنف في الاعتبار بعض من الخبر كالشهاد الثاني في بعضه الفصل الثاني
يخرج الجوزي من غير ما لو سلم جازانه وكذا اطلاق الاثواب في خبره من الاجماع صنفه ثم قد يستدل لهم بخبر جازان سهل عن ابنه قال سئل ابا الحسن عا
الشاب الذي يصل في الرجل ويضو الكهن فيها قال قلت لكهن يعني في صا طل يد جرح في ثلثة اثواب لا باس به والقيص المحكي ولعل هذه الرواية التي او
في القيص جازان سهل ثوبين ابن جعفر عن الرجل يموت يكهن في ثلثة اثواب خبره يقصر لا باس والقيص جازان سهل مع حضوره سند بل قد لا لا احتمال كونه
الالف الاول في القيص للمهاد القيص الذي يصل في حقه الى امته القيص لا يقوم بعض ما ذكرناه واذا اراد في ثوبين جازان سهل بل طولا وعرضا الا خلاف واحد
في السنة ما معنى عن الاستدلال خبره على هل البحث باذنه طولا بحيث يشكنا صرح به بعضهم او يجب كل في جماع المقاصد والرضوع لعل بعد ما دغم من اجزاء
وطخاره في الرضا وهو لا يخرج من جهة ان كان لا يخرج من طوع تحقيق الشواهد بدونه واما ما ذكرته عرضا بحيث وضع احدها بضمه على الاخره اعرف من نص على جازان
صرح بعضهم بالاكراه بشموله ولو بالحاطة للصحة لكنه لا يخاره في الرضا صحا كما ان الرضا غير معطلا له او ادغم في جماع المقاصد لان ظاهرها اوضح بها
الاستحسان او اجازة في الطول والاحكام ما ذكره وان كان في قبضه ما لم ثم ان الشواهد في قبضه على ما حكاه جماعة بل في المحكي عن عبادة كرى نسبة الى الاجماع
كان ابنه من الشيخ حكاية الاجماع عليه ان يبدل او لطفاه القيصين ثم الميز الميز القيص لا باس به الا ان لم اتمها وصلوا من الاخبار على ان هذه الكهنه لا يقصر في
شيها لها الامر بل يوسن عا ثم وموتة عا راع الصم في الاول ابط الحرج بطا ثم ابط القيص عليه وارتد مقدم القيص عليه ثم اهدى الى كافر
محقق فضعه على جبهه موضع يحويه واسم الكافر على جميع مفاصله الى ان قال بعد ان ذكر الخط ثم يحل بوضع على قيصه بر مقدم القيص عليه الى اخره ولا بد في
مناقاة للشواهد ولو اذ اراد الميز على حقه فله منا لانه يكون خ فوق القيص من هذا الممكن ان يرا به هنا اللغاة الاولى وتكون الحجة في اللغاة الثانية السجدة كما
سبقا وعلى هذا لم يكن خبره تعرض الحجة والميز لعل به شاذه ثم يوزن على القيص الى الكاهنة كما عا شاع به قوله ثم يحل بوضع على القيص في الشواهد وفي الموتى يبدل
وتجمل على مقتضى شأن من القطر فخره ونصه فخره بما شاذه وجوبه بثلاثة العود ثم تبدل في اللغاة طولا ثم لا ارادوا حتى ينطلي الصلة والرجل من
الحجة عرضها لغيره ونصف القيص لشد الحجة على القيص باللعون والفرج حتى لا يظهر من شى واجعل الكافر في صيا معه الى ان قالوا الكهن ان يبدل القيص
ثم بالحرف فوق القيص على الشبه وفخره وهو يتجمل طول الحجة ثلثة اذرع وعرضها شبر ونصف ثم شدا لا اراد الى اخره ولا بد في مناقاة للشواهد من حمل الخبر
مخا الميز والقيص فوقه ولا يستفاد من خبره من الاخبار من تقدم الحجة بخبر ان ابن ابي عن الصادق ع قال في طائفة الكهن قال في خرقه فبشدها اسفل وبضم
ها فاحدها بضمها ما في من القطر افضل ثم يكهن يتبعه لفاقة ويرديج فيه الكهن ولعل الوقوع في الشواهد لظهوره على جميع الاجزاء عن هذه الواقعة
بالنسبة الى ذلك بل قد عرف من الشيخ حكاية الاجماع على خلافها في خبره عن العا في تقدم القيص على الميز ولعلها هو ضعفه ويجري عند الضرورة عقلا او غير
قلته من القطر الثلثة بل خلافها بل في المحكي عن كراهية الاجماع على الميز بالاجزاء في العا وبها وجوب الكهن في النسبة الى الاصل وعدم سقوط البسوة بالمسوة
لو لم يكن من المراتب مع ان الظاهر خلافه ثم قد يستدل بحجوب العظمة من كل طرفة الى لا تدخل تحت اسمها في خبره بغير العوة واما فيها فالقيد مع التمكن كما انه
يجوز تقديم الا زاد على القيص القيص على الميز مع الدلائل فان تعرضت لجماع المقاصد في هذا الاختلاف بالنسبة الى الاول خاصة بكونه يصل الى احد الوجوه بل
فيه بل يجمع بالنسبة الى تقدم القيص على الميز لان الاجماع اذكر ولا يجوز ذلك الكهن في المقصود لاجتماعها مع الاصل ولا يجوز ذلك الكهن ولو عرفنا اجازها
كافي كراهية الاجماع في القيص على شراطها ان لا كان والقيص على عدم جوازها لا يجوز فيه الصلوة وقصة اطلاق الاولين فلهما عا في النسبة الى الصلوة
ولعل به شاذه لا يجوز ان القيص على شراطها ان لا كان والقيص على عدم جوازها لا يجوز فيه الصلوة وقصة اطلاق الاولين فلهما عا في النسبة الى الصلوة
في كراهية صريح الاجماع المساواة في الاجماع كراهية الاولين وبما يشهد من شراطها لانه سئل كيف تكهن المرة قال كما تكهن الرجل وكيف كان في كراهية الحكم ما عرفت
مضافا الى الاجماع المساواة في الاجماع كراهية الاولين وبما يشهد من شراطها لانه سئل كيف تكهن المرة قال كما تكهن الرجل وكيف كان في كراهية الحكم ما عرفت
الفتنة مع الاجماع كراهية الاولين وبما يشهد من شراطها لانه سئل كيف تكهن المرة قال كما تكهن الرجل وكيف كان في كراهية الحكم ما عرفت

والتفسير في الخبرين

三

مصرح جماعة بل هو القوم من مفسد الجراح القنية ففي علم الخلاف بين المعتزلة والاهلية كما ذكرنا في القائل بجملة الفصل معنى ذلك وان حكاه في
التلخيص عن بعض الاصحاب عن بعض متأخري المتأخرين المثل اليه وكان لا يطلق ما دل على تقدير ذلك بالنسبة الى الميت من غير مفسد الجراح القنية
تقبل النبي بماء من كافر وعمل الذي انزله له جبريل من الجنة وكان يربى بين يديه من طاعة فكان يصيبه ثلثة عشر ذواتها
وهو مقدار الاكثر من ثلثة عشر من فضل الجنة لكن بعضنا انطلق لا يفاضل المفسد كقولنا من مفسدة اربهم من هاشم السن في الجنة ثلثة عشر ذواتها وثلثة عشر
ذواتها مفسدة اربهم من ثلثة عشر ذواتها من كافر ولا يحال كذا المراد بالخط الكافر وعمل المفسد مع الماء المفسد حالف النفا الى الله وان كان كما
يشهد لطلال الخط في الجنة من الاخبار ما لا يوافقها الكافر ولا ما يخطبه منه ولا يمكن ان المقصد لا هم منه الخط او لان اقله يخطبه او غيره لا شيء جبريل
لا استجاده في ما ذكرنا من ان المقصد لا هم بالكا فورا انما هو الخط مع ان يخطبه لا كذا خاصة وقعا من استبها المشاكة بالاول بما عطل
ما ذكرنا من عدم الاجابة بالنسبة الى الفصل ولعلنا ما ذكرنا من الامر في رد العلامة في الخبر بطلان كونه في نهاية الاحكام على ما عطل عنه لكن لا يحول بل لا يوافق
بالاختصاص بالنسبة الى مقدار الوسط والاول وبوجه مضاف الى ما ذكرنا من ان المقصد الرضا او غير من غلبه خطبه ثلثة عشر ذواتها الاخر مقدار
كما في الجمل والقعود والسر والوسيلة والناصح والعبرة والقواعد من النهاية والاصحاب ومخضرم والجائع في المعتزلة في علم الخلاف عنه والتقدير في الاخر في
الخبر عليه ما عطله من مفسد الاكثر ثلثة عشر ذواتها وثلثة عشر ذواتها في الفصل في القوم في التوضيح ومقصر عنه كان السني الذي هو واجب الاقل يعرفه
في الاخبار بل في المراسل من الصادقة اقل ما يجزي من الكافر والثلثة عشر ذواتها في الفصل في القوم في التوضيح ومقصر عنه كان السني الذي هو واجب الاقل يعرفه
فكذلك القنية في الاصل من العلم والمريم والكافي وكتب الصادق في القصد بالمثل بل في الخلاف الاجماع عليه كظاهر معتد في القنية في الاصل في ذلك المثل
الا ان ثبت ما ادعاه في المثل ان المراد بالمثل هذا القوم من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
مشاغل والمراد بالمثل هذا القوم من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
وثلثة السباع القوم من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
الشرع ثلثة ارباع الجبريل في قوله ان المراد بالمثل هذا القوم من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
المفسد انما هو مقدار ثلثة ارباع الجبريل في قوله ان المراد بالمثل هذا القوم من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
الذي ذكره القوم بقوله افضل منه اربعة ذواتهم سوى ما عرّفه من غير خلاف وفي قوله العبرة الاستظهار من مقدار الاكثر الذي سمعته سابقا في الحكم من عبادة
الفقه الضوي لئلا لم يقدّر على مقدار الاكثر فاربعة ذواتهم والا فلو جاز في الحسن من الصادقة القصد من الكافر اربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
حكيت القوم في بعض كتب الصادق وسائر كتب الشيخ والوسيلة والاصحاب والجامع بل هو معتد لاجماع الخلاف من ذلك يظهر في في الخلاف المتقدم في
الاهل ان ثبت ما سمعته من السائر وفيه ما عرّفه لكن قد يقال انه لا يخبر على نحو عبارة الصادق لقطع بان اربعة ذواتهم افضل من السابق بقدر ثلثة ارباع
الذات كورسولة قلنا مثالا او دهم اقصاء للنوع ثم وكل ثلثة عشر ذواتها لاجماع المقول في الخلاف في غيره المؤيد في الخلاف في المعتزلة والاختصاص
الدالة على ان الخط الذي نزل للنبي اربع ذواتها وقسمه اثلا بدينه وبين على فاطمة وثلثة عشر ذواتها من هاشم السن في الجنة ثلثة عشر ذواتها
ثلثة كره ومن لفظ الاكثر فيها استفاضة وجوبية اخرى للفضل والاستحباب بل قد يستفاد المرتبان الوسط والاول في ترجيح بينهما الى ما عرّفه من كلام الاجماع
وعنه كل على غناه فاقبال انه لا يستفاد من الاخبار والمرتبة العليا اقله لا يخرج من نظره من الجبريل ما يجزي عن اربهم من مفسدة الاكثر ثلثة عشر ذواتها
ونصف ذواتهم مما سمعته من اولادنا خلا عن السند الذي وقع في الخلاف من الاشكال فيما ذكرنا لاجماع من حل هذه الاختصاص بالنسبة الى هذه القواعد
على الفضل والاستحباب وان الواجب لاختراجه بالمتبع في انها طائفة الوجوه لا ايضا الى المرتبة الوسطى لاجماع تعدد العباد والاهل الدنيا لاجماع تعدد الوسطى في
بند موضح منع ولا لها على ما ذكرنا من حكاية الاجماع على ذلك من بعضهم وفي خلاف من اخرين قد ساءلنا انما ذكرنا هذا ضعف الدالة الباقى على الوجوب في
بالفضل في بعضه واختلاف الجرح في المفسدة بطلان كونه اوضح من غيره على اداة الاستحباب كما هو واضح من جبريل هذه كلمة مع الاختصاص والعلم واما ما عطله
عقلا وشرعا بدعي غير كافر كما هو واضح ولا بد له شرعا الاصل مع خلا لادلة بل يظهر من الحكم من كونه الاجماع عليه كان في الاصل من الخط بالكافور
كقول الصادقة الكافر هو الخط والكافر هو الخط والكافر هو الخط ولا ياتي ذلك جواز تطيب بالذبيحة او الشك ان قلنا به جبريل الملازم من
جوانه في نفسه وقبليه عن الكافر في الخط بجنب جميع هذا او يستحب هو واضح ولا يجوز تطيبه اي الميت غير الذبيحة والكافر كما في القواعد
والدروس وعن غير ذواتها الاحكام والباطل كفي وفي البطلان لاجماع الكافر من مفسدة ما ادعاه في السائر بالنسبة الى مقدار الوسط باربعة ذواتهم جبريل وفي فضل الكتب
اضالا في الجراح بالخط بالنسبة في القنية لاجماع على انه لا يجوز ان يطيب غير الكافر وهو الحي لما في المتن من قوله الموتى من غير ذواتهم مسلم وغير
ابن مع الجبريل لا يجوز الا كان ولا متخوفا من اكله الطبيب لا الكافر وان الميت بمنزلة الهرم والاشواق في خبر جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
لبيت الماء لا يخل الى النار ولا يخط بمسك ما دل على ان الخط بالكافر في الجنة من اخبارنا واما ما عطله من جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
فالذات جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
الناصرة التي اوضحها في خلافها لا يجوز عندهم على ما حكى الطبيب السابق في نسخة المقام نصيب بدلت كذا في جميع ما عطله من جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
كل استثنائها المصعوبة لما سمعته من اولادنا خلا عن السند الذي وقع في الخلاف من الاشكال فيما ذكرنا لاجماع من حل هذه الاختصاص بالنسبة الى هذه القواعد

منه
لا يجوز
منه
منه
منه

ايقه في خبرها والحق على وجه ذبيرة ولقول الصادق ع في الموقر ان كسبنا اب قد على كل ثوب شيا من ذبيرة وكافور في موثق عن ابنه في سبط
 اللغاة طولا ثم نذكر عليها من الذبيرة الى الغال ويجعل على كفت ذبيرة بل الظاهر استحباب وضعها على القطن الذي يوضع على فرج الميت كما سبق في كتابنا
 الى الاحجاب بان لا ينبغي في كماله عندها في خبره ان فصل على مقعدة شيا من القطن وذبيرة وبما يحتمل من رسل وبن جهم واعدا الى فصل من علب شيا من حو
 فضبه على فرجه قبل وجده وما سمعت يظهر لك ما في المنهي من عدم استحبابها على المغامرة الظاهرة وكذا ما عاينا بشعره الا فتنا على ما في ما في القطن من الضمة
 والمسطو والنهاية والوسيلة في الخبر والبيان من عدم استحباب ما عداها من المرد والذبيرة والطيب المنقى على ما في المعبر كره بل يظهر من القائل المعروف
 العلماء حيث نسب فانه بعض الاحجاب من ان يثبت يعرف بالحق ان المخلات المعروف بين العلماء ويرجع اليه ما من العتقا انها فصل يعنى معمولة وهي ما يد
 على نفي واخذاره من مناسخ الى مناسخ الحق الثاني والشهد الثاني معلل بالاول بان اللفظ انما يحمل على المعارف الشايح الاكثر اذ بعد استحباب ما لا يثبت
 او يعرف الا افراد من الناس كما هم لا حظوا فيه المعنى الوضعي فها قبله بمعنى المفعولة اي ما يند على النقي ولا يخفى عليك ما في من البعد وعليه ينبغي ان
 ح ما تقدم من كراهة تطيب الميت من المسك والغير وضوحها بما اذا لم يستحبها والا كان من الذبيرة مع ان ما في بعض الاخبار السابقة من نفي على الكفن
 من المسك بكم فانه لا ان ليس من المحنوط بشعره ان كان ذبيرة بالمعنى الوضعي والحاصل ان لا ينبغي المسك في بعد ما ذكر من ارادة الحق من كل طب المعروف في العلية منها
 نعم فبقا لانهما عبارة عما حكاها الصنعان انه باليمن يحملون لخلطها من الطب هو منها الذبيرة وما حكاها في كثر من انها الورد والحب والورق والفسطاط
 والاشنة كلها يثبت فيهما الاذن وفي جميع ذلك الاحتجاج الوصفية والعلية في جميعها ان في خبرها ان كل نوع خاص من الطب
 منقوي في ذبيرة وعلها هو الذي اراده في انه طب مخصوص معروف بهذا الاسم لان في بغداد وما والاها لكن نفي في المضغة والمسنوط وعن في الاصل
 ومختصره والاصح انها الفضة عن كثر انه في بعض الفاظهم في الموضع والحد المملد او يفتح القاف والتخفيف كواحدة الفتح وماها باطن الحنفى
 فلك من القاضى وكانها من ما حكى عن الراوية ان قتله انها حو. فبما حكاها في الموضع الذي يسمى الفتح يلقى تلك الحو. كالقوى لها ربح طيبة لكن حكى في الرواية
 انه وجد بخط الشهيد نقل عن بعض الفضلاء ان فصل للذبيرة هي الفضة التي يولى بها من ناجية نها وند واصلها فبما في نسخة اخرى بعض الراويين يحيط بها الحو
 والطريق اليها على عدة عقبات فاما طار ذلك من حنفى حجت ثم يقطع عقدا وكما يام به في الحو القات فاذا اخذ على حنفى من تلك العقبات المعرفة عن
 صنادير ذبيرة ولي في ذبيرة فمما وان سلب على غير تلك العقبات في فصل لا يصلح الا للوقوف انتهى فلك لعل المراد بالفضة في كلامه وان ذلك لك انه وما راجع
 اليه في بعض النسخ في النسخ ان الذبيرة ماتت فصل الطبك هو حنفى في به من هذا يشابه فصل الشايل وكذا ما في السرايزان الذي اراده انها يثبت طب غير
 الطب المعروف يقال لها الفضة انما يثبت على راس من الحنفى ليكها الربح الطيبة انما يكتفى بها لان الحنفى عن العين ان الفضة يقال ورس يقال انظران
 وعن غير ذلك لا يفر عن ابي عبد الله الحنفى يقال طبك عن الحنفى الزعفران والورد من قبل ذبيرة فقلوا الحنفى وعن المقابيل الورق والزعفران او الذبيرة كل ذلك
 يقال وعن الجبل الورق يقال للزعفران والذبيرة اللهم لان بدلها وان ما ذكرناه اقرب كيف كان فاعل الاجزاء لما سمعت من المعروف عندنا لان لا
 نرج من قوة كما ان القول بانها حنفى من جميع ذلك ففان فصل الطب من الفضة ومن الاجزاء الثمانية وغير ذلك ما تقدم فليكن هي كل طب حنفى ولا
 شخص خاص لا ينج من قوة وبه يجمع بين تلك الكلمات المرفقة تكون الميث مقدم على الثاني فلا يمتنع احد منهم الحنفى فبما في ذلك استحقاق تكون الحنفى
 قوة اللغاة الوجبة بالاحكام والاحكام كما ذكره في كسبه النكحين وبدل قبله وانه يثبت البسط الحنفى بطايم البسط الا اذا راجع بناء على الاحتجاج
 واطهرها من قوله وان فصلها اي اطهر اللغاة الوجبة في استحبابها كما لا يقدح في ذلك من عدم استحباب اصل الحنفى يكونها الرابعة بل يكفي اذا كانت لثالثة الواجبة لا لثالثة المتقدمة
 الحنفى والفتا كما ان قد عرفت سابقا اشهد الاول من عدم استحباب اصل الحنفى يكونها الرابعة بل يكفي اذا كانت لثالثة الواجبة لا لثالثة المتقدمة
 نعم ينبغي فيها ان تكون الرابعة كما مضى الكلام فيه مفصلا ومن السنن انهم ان يكتب على الحنفى والفضة والادوية الحنفية في كفاهاة والذبيرة والفسطاط
 والقواح والاشاد والعقبة والمراهم والمغفرة مع ترك الاخر لا اذ كان في ذبيرة فترك الحنفى وهذا العام في المبسو والذبيرة من النهاية والوسيلة
 والاحجام وكذا الحنفى مع سفاط الحنفية وفي السرايزان كاهن المهتد والافضا اطال ان الاكان وعن المصباح ومختصر الاكان فله ربح الى ما في الجامع بكتب
 على الحنفية والحنفى والاكاهن والغامة كالذبيرة ويكتب على الحنفية والفضة والادوية الحنفية في كفاهاة والذبيرة والفسطاط والاشاد والعقبة والمراهم
 الخلف في مقدار المكتوب ولما وافق في شئ من الادلة على هذا التعميم سوكا في الفضة من الاجماع على ما في المتن لكن قد عرفت ان ترك الحنفى والا فلو حو في خبر
 ابي كسر ان الصادق ع كتب على حنفية كفن اسبغ بل في الحنفى المنقول عن الاحتجاج انه كتب على اذانه اسمعيل ومن هنا قد في استحبابه الثابت من الاجماع و
 الحنفى كالغامة ونحوها سيما مع عدم ظهور فائدة في تكرار المكتوب على القطع الزائدة على ما عرفت الا كفاه برب ما يثبت من القوايد كما لترك ونحوها بها
 طاحنا الى الزائدة اللهم لان قال بعد ثبوت الحواز من الاصل الشايل المعارض للقطع بعد الا انه يثبت ذلك بل هو يعظم عندنا لما راجع الى الفضة
 الفضة القضا على التكرير عليه بما عرفت كذا الاحتجاج استحبابه وثبوتها عرفت من القطع الثابتة لا بأس بفعله ولا مانع منه وما عاينا انه لم يعلم ترتب نفع على الفصل
 الذي لم يجرى لكلمات النفع فقلنا ان كان في الواقع هو كل شيء يثبت له الا ثقافة مدعوع في امثال المقام مما كان ترتب نفع عليه انما هو من الحوائص
 لا من حنفية الاصل النية فيها وكذا ما يقال من استحباب الثوب من المكتوب بالحنافس ونحوها اذ هو مع انه ينبغي في صلاته حنفية يمكن القول به حتى
 مع العلم بالثوب لا ثقافا يثقف الا هاتهنا النافعة للتعظيم التي هي من الحنفية امثال ذلك مع قصد التبرك واستدفاع العذاب جلب الحنفى والارضوان
 واحتمال القول ان المدافى الا هاتهنا ونحوها على الفصل الظاهر عرفت في صحتها ولا من حنفية لقصد التبرك ونحوه وان قصد في ذلك
 اولان في نفعها بوضع شئ من الحنفى في الذبيرة ونحوه وان قصد الاستشفاء والتبرك او القول ان تحجب هذه الحنفى بالحنافس ونحوها في خبره

في خبرها
 والحق على

ما في من البعد وعليه ينبغي ان

في خبرها
 والحق على

هذه الحجة ومما شافنا في العظم وان كان ربما كان ذلك حكمه بل ما دلالة اخرى شاملة بظاهرها المقصده التبرك وعدم فكون التعارض بين ما دل
على التبرك ونحوه بها تعارض العزم من جهة ضعفه بل ممنوع اما اولاً فلانه لا انفصال للمقصود قطعاً كما هو في العرف واما ثانياً فالحكم بالخصوص فيما نحن فيه
من اهل العرفانه لا يثبت من التبرك ولا هاتنه بل هو تعظيم وزيادة احترام ولعل ما ذكر من المثال انما هو لعدم التبرك بها على النحو المتعارف فيه من لا كل نحوه يكون
الانتفاع بها انما هو بالخاصة فلا حاجة الى وضعها في هذه الاماكن الزائدة لان قبح هذه الصورة يتحقق مما لا يسهل بقصد التبرك والاستشفاء ونحوها واما
ثالثاً فنقدم في محله انه لا دليل يعتمد عليه في جوبه في هذه الامور لحرمة الخاسات ونحوها من التعظيم والاحترام وحرمة التبرك ولا هاتنه على انه بعد التسليم
يمكن القول بوجوبها ما نحن فيه بوجه من جهة فمجرد ان السئلة خرجت من المقام بل هي فيه وبما سباني من المكروب مما يكتب وبغيرها فمما نحن فيه بل بما
مثل انه راجع وسجنا ايضا القطع العقلية بحجانه ما يسهل العبد لاحمال الحصول بضائبه وطلبه لذلك وعليه في السامع في اوله السن ولنا فيه بحثه
في محله ثم قد يقال بالاستحسان ان قلنا بان فتوى الفقيه نوع من الباطح حتى يملكه عموم من بلغه ولو كانت التبرك واستدفاع البلاء بان كان موجوده والا كان
للتامل في استحسانه بل في جواز ما قطع بناؤه مما يجب احترامه منه بما ينافيه وكذا لجواز ما كان فيه اسائه للادب ما يحبه العقل كالكتابة على ما يحكم العرفه
من التبرك فمجرد هذا كلف في المكروب عليه وان كان كثير مما تقدم من انباني فيه ونحوه مما ينافي بهدوا اما المكروب فانه وند في الهداية كما في سلا راسم انه ولم
انف على ما يدل عليه ان شهد الشهادتين كى كيه فلا ان شهد ان لا اله الا الله ولا باس بزيادة وحده لا يثبت له كافي البشوع وعن النهاية وان محمد رسول الله
والفصل ان ادريس كان من الجند يعلمها والصدق في الهداية كما في الفقيه والمرام والمفتحة والعرفه على الاولى ولعله لا فضاء على ما جاء من الاختصاص بكتابة الفضا
على جانب كثر انما يستعمل وعن كتاب الفقيه الشيخ والاحتجاج للطبرسي على ان ازاره قبل ان يهدى ان لا اله الا الله وكان ما عليه لا يحتاج من ذكر الشهادتين في الاول في موضوع
كونه مشهوراً فيما بينهم بل هو مقصد بغض الجماع الخالف والفقيه بالابتن وكونه اخبار احصا واشتركا مع الاول في كل ما يتصور من جلب النفع وقصص الضرر وغيره
بوتيه ما رواه الطوسي في البحار نقلاً عن صاحب الاوارق من عند الله بن محمد بن عيسى قال لما حضرنا طرحت لوات الله وسلامه عليها الوفاة وعندها فتمت
دعوت طيب فخطبته الى ان قال فذلك هل شهدتم ذلك احدكم انتم شهدتموه في كتابي اطروكتمها اكثر من عباس ان شهد ان لا اله الا الله واسئله ان يهدى
رسول الله ثم سماع صفة ظهور علم اهل البيت من الحسين بن علي بن ابي طالب من ذلك قوله تعالى في سورة النور ان شهدتموه ان شهدتموه ان شهدتموه
الاختصاص بما يذكر اسماءهم في كتابكم او ما شئتم الا انتم على نحو الشهادتين بل لعل اولي وفي الخلاف والفقيه الاحتجاج عليه في الاول والكتابة في الشهادتين في
الاقرار بالنبوة والائمة ووضع التبرك في حال الفرض انما هو من لا يوافق احد من الفقهاء وطلبنا اجتماع العرفه وطهارة طهارة في الثاني وبسجنا كى على
الحج بنين وعلى الفقيه الا اذا استحسن بقلته المبت من الاقرار بالشهادتين في الائمة وبالبعث العقاب الثواب الى ان قال كل ذلك بل بل الاحتجاج اني قد كنت
دليلاً لطلبة مضاف الى ما سبقت من سابقه ما تقدم منافي للمكروب عليه فلا يصدق ما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين من عدم الوقوف على حق وان شئ
ذكره الاحتجاج على انه قد سئل له بما حكاه في البحار نقلاً عن فلاح السائل الى ان قال وكان محمد ورام بن ابي حارس قدس الله سبحانه وتعالى وهو ما يفتك به
فلا وحو ان يجعل فيه جدوة فحق عليه لعله انتم ففقت انا فصاعقه فاحلها لله بى محمد بنى وعلى وبسبب الائمة ائمة ائمة وسببى واوصيت ان يجعل في
بعد الموت ليكون جولى المكن عند المسائل في القبر سئل انتم ورايت في كتاب سيع الا نوار بالتحري في باب اللباس والحلى عن بعض انك على نص شهادة ان لا اله
الا الله واوصى ان يجعل في قبره عند موته ائمة وبما حكاه الاسناد الاضطر من كذا الفاعل بعض الامراء السامانية كتب الحديث الذي رواه الرضا لاهل بيت ابود
بسند عن ابيه الى الرب وامر بان يدفن به في مائة مات دى في المنام فقال عقل لعل يلفظي لا اله الا الله وقصد بى محمد واني كنت هذا الحديث قطعاً واحتراماً
اننى قلت لعله لئلا يسي بسلة الذهب انى كثيراً انما كتب في كاس الفخو بماء واضح عليه شتان من حربة الحسين ثم فادى نائره سربها والحمد لله وفيه في
عن اهل البيت من يصدق ذلك لئلا يمشى مشروطة بالصدق بوجه فرفش ولسن الله الوفاق وبما نقله غيره ولحد عن عتبة الشيخ عن ابي الحسن الفقيه فحصل على
ابى جعفر محمد بن عثمان العمري وهو من التواب لا رتبة وصفه الا انما فوجده وبين يديه ساجدة ففناش نقش عليها ايات من القرآن واما الائمة على قول
فقلت يا سيد ما هذه الساجدة فقال لى يكون فيه وواضع عليها اوفال اسد اليها وفرغت منه وانا كل يوم انزل اليه واقرب فيه لجزء من القرآن فقلت
بسفاد ما هو مشهور في زماننا حق جاد ذلك من الامور التي لا يغيرها شوب الاشكال وعليه غاظم علماء العصر من استحسان كتابة القرآن الكفر ونوبه
مضاف الى ما سبقت سابقاً وما يظهر من فحوى اوله من مشروعية الاستعانة والتبرك وطلب التبرك والمغفرة بما هو لخطئها وليس في اعظم من القرآن بما
بعد الشهرة كونه الامر باخذ ما شئت من ما شئت ما رواه في الوسائل عن عبود الاختار وكما قال الدين عن الحسن بن عبد الله الصيرفي عن ابيه في حديثه ان
موسى جعفر كفى بك من جرة استعمله شلع الفين وخمسة دنانير كان عليها القرآن كله انتهى فقلت فظاهرها ان الجرة استعملت للمكافاة التي زينة في الحاد
فقال عن العيون من الحسن بن عبد الله عن ابيه فان موسى جعفر من يدى شريك من شاهك فحمل على شى ونوى فلهذا امام الرافضة فسمع سليمان
بن ابي جعفر الصباح قول عن قصره ومضروحاته ففعل وخطه بخطه ففكره بكن فيه جرة استعملت بالفين فحتماً دنانير وعليه القرآن كله الجرة وهو في
الجرة مستعمله سليمان من هناك في البحار الاستدلال بهذا الجرة على استحسان كتابة القرآن بعد ان يثبت من فضل المعصوم ولا يفر منه فيه الا ان قال ودعى حضور
الرضا فضمن فبره ولا يخفى ما فيه انتهى فلهذا في غيبة عن ائمة الدليل بالخصوص عليه بعد ثبوت الجواز بانه وعدم حصول التبرك ولا هاتنه له بذلك بعد
بقصد التبرك واستدفاع الشر واستحباب الجرة مع احتمال اوضح رتبة ذلك جمعة عليه فلا استعانة فيه من جشع عدم ورود نص بالخصوص مع ما ربه من زيادة انها
اثمنا من ذكر ما دل في نفع من امثال هذا المقام في الاما لا كفاة ممة بهذه النواحيات لفتها اعل حن انظار علماءنا شفعهم ولا نه يصل اليها من التبرك
الا القليل او لغير ذلك فخاصة بظهور الشهادتين كرى من الوضوح في نحو لا يهج من نظر فكن الحق الثاني في جماع المقاصد بل قد يظهر من الثاني الميل الى غنة

من ذلك كذا في كلامه مع من غلبه

منه على كذا في كتابه

مجلس اول

ليريدوا القيد بل المراد منه مع وجود الحق لا ينفى ان يعدل الى غيرهما لما في الجمع بين المتنين اللغاة وكونها جارة ومنفصلة ما بقا ما يقع في المقام
فلا خلاف ما مل ومن المتن ان يخلط الكفر بالحق منه بالاضداد احده بين الاحكام بل نسبة كثرى وجامع المقاصد الى الشرح والهم شعرين يدعوا لاجماع
عليه هو الحق مع ما فيه التخييل لا يبلغ مبلغه في حله وطوره ولا في قف على ما يدل عليه في شئ من ادلة ونحو قوله بعد لا بل بالحق وان كان لا خلا
في كراهة ابقاء عندهم وصحاه في المعنى الشرح في المبسوط والنهاية ثم قال قد ثبت الاحكام بحجج قوية ولا بأس بما ائتمروا به لا والله الاحكام مدقوقة على كثر
وهو موضع الوفاق انتهى وهو جيد مع انه ابق قد يندرج في فضائل ما لا يؤكل لحمه والظن انه لا بأس بما ائتمروا به للاصل كما صرح به غيره واحدا بل احكام
به لا يقتصر على الرق فيها وكلامهم ومن المتن ان يجعل مع جريان من بعض النحل لجامع من العرق الخاصة بمصلا ومنفولا مستغنيا بل متوارا
كانت صلافة لغيرهم من اهل الباطل والحمد لله على عدم توفيقهم لذلك بما ابعدهم وادناها تنفع المؤمنين والكافرين والحقن والمسيكين انها يتجاني عن البس
العذاب الحسابها ما دامت طينة فالباقر في صحيح زارة بعد ان شمل عن حلة وضع الجريدة مع الميت يتجاني عنه العذاب الحسابا كذا في يوم واحد
قدما ما يخل القبر ويرجع القوم وانما جعلت السعفان لذلك فلا يصيب عذابا لا حبس بعد جوقها الشئ ومنها يظهر المتناقض فها ذكر جماعة من
منها اخرى المتأخرين من اخبار صرح القطر على الجريدة من ناسبه الى الاحكام علوه بالحقظة على بقاء الرطوبة اللهم الا ان يقال استحبا
ايضا لما ذكره من العلة وهو حسن ان يشبه النسبة الى الاحكام كما انه يستفاد منها بقدر كثرى غير من الاختيار ومعقد لجامع الاقضاء والحلا
وغيرها اعتنا كونهما رطبين اي خضراوين مضافا الى قولنا في الحسن الاول في جسد من على عبق يفلن شلته عن السعفة اليابسة اذا قطعها بآيد
هل يجوز للبشر ان توضع معه في حفرة لا يجوز الباس بل عن العن والمخيط وبها للغة لغتها الرطوبة في مفهوم الجريدة وقوله لذل اول معلوم منه تركه
المقد وان كان الاول بعد ما في الاطلاق المراد نعم فبقا ان خط الحوص معتبر في مفهوم الجريدة والاسميت السعفة كما في حلة في الروض من ان
الذكر سمعته في القصص المتقدم ظاهر في الاختلاف والسعفة ابق وان كان الاخطا ان لم يكن اقوى الاقضاء على الخطوة ثم ان هذا القصص المتقدم كثر من الخطا
عدم مشروعية الجريدة لمن يؤمن عليه من خلاف القبر فلا تشريع للصبي والمخوف وغيرها لكن نص بعض المتأخرين على استحباب ذلك لكل من جسد جسد
لا في اطلاق الاختيار والاختيار كثرى في الاحكام بوضع مع جميع اموات المسلمين حتى الصفا لاطلاق الامرات في وجبا بوبه ما دونه في المقعة وقدر
من ان الاصل في مشروعية الجريدة وصحة ادم ولده بفعل ذلك ثم حلة الاثبات بعده ثم اندس في الحلة هبة فحشا النبي قال في المقعة وضو اهل بيته
باسمها وصانته الى ان تقوم الساعة انتهى ادلا في في ترتيب الانبياء عن عذاب القبر في جامع ما سمعته ارادة بيان الحكمة وهو حسن فان الاحوط
في تحصيل هذا الحق رتب هذه الثمرات لظنية وضع جديدين ومن العجب ما يحكي عن العاني ان من المستحبة واحدة فانه كانه يكون مخالفا للمؤثرين من الاختيار
فضلا عن لجامع جسمه بل قد ثبت شكل في مشروعية واحدة فظن من حيث ظهو النسبة في كلام الاحكام وكثير من الاختيار سيما ما ورد من ثبوت الجريدة او
كانه مخالفا الى العدة في مع حلة هبة لا يشبه في ذلك معا عا ابقا لانه لا ظهور في النسبة في ذلك بل هو الذي على كل من القرون على نحو دالة العام على انه
لا مدخلية لاحدهما في ثبوت الحكم الاخر فيمكن القول في استحباب الواحدة حتى لو قلنا ان العدة من حيث كونه تعدد الوطنة خاصة عنهما على القرون في
بعد التمسك ظهو هاتي في خصر من المقام فيما ذكرنا كما لا يخفى على من لفظ النظر في التام في الاختيار وما يظهر من قول الصادق في الحسن الصالحين
والانصاف انما تشهد رسول الله فقال خضروه ما اقل الخضرين يوم القيمة قلت لا بعد الله واي شئ الخصم فالجريدة رطبة فذراع موضع و
اشا بعده الى عند رفقة تلف مع شابه الاجزاء بالواحدة ومن هنا قال في الوسائل ان هذا يحول على جواز الاقضاء على الواحدة وباني مثله كثيرا
ان شئ كنه حكى عن الصادق انه قال بعد ذكره الجريدة جاء هذا الجهد كذا والذي يحجب تحاله ان يجعل الميت جديدا من النخل خضرا وان قلت و هي
كما اصرح فيما ذكرنا فظن ان المراد بالخبر انها هو اصل الخضر من غير نظر الى الاستحباب والعدا كما ان الظن من كثر تلك الاثار الى اشاد اليها في الوسائل
ان هذا يحول على جواز الاقضاء على الواحدة وباني مثله كثيرا انتهى كنه حكى عن الصادق انه قال بعد ذكره الجريدة هذا الجهد كذا والذي يحجب تحاله
ان يجعل الميت جديدا من النخل خضرا وان قلت منها الحسن كما تصح قبل لا بعد الله ولا يثني موضع مع الميت الجريدة والموت عنه ابقه ليجب ان يوضع معه
قبر جريدة وغيرها اربعة الحسن الواحدة فلا مضافة به لغيره نظر لاجبا ابقه حيث خضر فيها على الجريدة من ثم يقول بعد ذلك فلما الجريدة اما اعتاد اعطى
سبوقا او على معروفة الامم من الشيعة حتى انما زاد به عن محالهم فمجد ان ان اطلاق المصدا كطال في كثير من الاجزاء الجريدة سواء كانت ذراعا
او قطعا او شبرا او ربع اصابع فيه صرح في كثرى فتبعه بعض متأخرى المتأخرين معلا لا يثبت اصل المشروعية مع عدم فاطح على يد معين قلت لكن الشك في كثر
وجامع المقاصد عنهما تقرر لكل واحدة منهما بطل الذراع الا انه اعترف بعضهم بعدم وقوعه على مستند مما يحجب بعد احتمال كراهة الشهور في
مثله بجامع وجوده في ذلك على ان بابونه ونهاية الشرح كما نقل عنها ما انه معقد لجامع الاقضاء وعن القبر وان كان ما يحضر من نفسه باصبعه فذل
في معقد لجامعه وبما في الفقه الرضوي نسبة الى الرواية يقول الصادق في المرسل من يحيى عبدا توخذ جريدة رطبة فذراع الخشب ويحضر به من شيا
عن يوفى منهم ثم ويصل له بعض البس قطعتين من جريد النخل فذراع الخشب بناء على ان المراد بالذراع فيها عظمة ان ظنا انه قال القبر يحجب له كما في كثر
والا كان ما ذكرناه سابقا فربنا على اذنه ولو عجزا سماع قريته في الحسن كما تصح عن جباين ذراع قال في الجريدة قد بشر بوضع السرة اعظم الذراع
شربقها كما يعرف بالاختيار وبوقبه انه عدم القدير بالذراع من احد من الاحكام فما اعلم ثم لا الصدق طول كل واحدة فاعظم الذراع وان كان قد
ذراع فلا بأس مع ظهوره في استحباب الاول وان الاخرين يخصصونه لعلنا نوافقه عليه اذ لا نرى القدير المذكور شرطه مشروعية استحباب الجريدة بحيث ينفى
الاستحباب ان الزيادة والفضل المان من قبيل المطلقات لكثرة من النصوص معقد لاجتماعها بما لا ينفى لثالث بجامع عدم صلاحية كلمات المتكلمين

مجلس المصنف طاب ثراه

القول
في
استحباب
الجريدة
في
القبر

وكانه لقول الصادق في الصحيح ان ابي عبد الله لم يرد ابي نصر عن خبر واحد اذ خرج من البيت في بعد ما يكن فاصاب الكفن ففرض من الكفن وقوله ايضا في خبر الكا
اذ خرج من تحت الميت الدم او الشئ بعد الفصل فاصاب العمامة او الكفن فرض بالمقراض المناقش في سدا الاولى بالارسل او الثانية بعدم توثيق الكاهل
في خبرهما بعد كون المرسل ان ابي عبد الله في خبر واحد مدح الكاهل بل عليه ثمة بناء على الظنون لاجتماع مضاف الى عمل
الاختصاص في الجملة كما انه لا وجه لدعوى معارضتها بالاختصاص السابقة لامة الفصل والى عن ملائمة الحال مع استمرار القرض انتهاء السارية عن الكفن
واحد او اية بناء على اعتنا بها في كل واحد منها فنزل في هذه الوصع في القروط او مع فساد الكفن من الفصل ومن هنا فالامكان الاول الى ذلك
بعد تسليم ظهور ذلك فيما قبل الكفن وعدم ظهور هذه فيما قبل الوضع في القبر من تسليم الاطلاق والقبيل على انه لا شاهد له سكونا على خبر الكفن
الرضوى على نحو عبارة الصدوق فان خرج منه شئ بعد الفصل فلا تعد غسلة كفن الفصل ما اصاب الكفن الى ان تضعه في الخاف فان خرج منه شئ في كفن لم
تفصل كفته لكن فرض من كفته ما اصاب الذي خرج منه ومما حدا الثوبين على الاخر وهو موقوف على حجة في نفسه ويقوى في الضر ان المراد بالامر
القرض الارشاد والتعليم والنسب على اصلاح الكفن لا انتقال اليه الذي عند الانباء بذلك الا ان المطلوب لان العلى اى نحو كان مع الحاشية على ما
ثبتت اطراف هذا الحال فالسبب في ترجيح الذي لا ينفك عنه غالب افعال العقلاء فيمكن ان يفرض ربح من الفصل قبل الوضع كما لو كان الشخص
الكفن مثلا طيلا من اطرافه وكان الفصل محتاجا الى تكلف مع علة خوف الا ان علة الوجه المعبر بنحو ذلك وقد يعكس الحال على حساب ثواب المحيوان
ودا الامر بتسليمها ثم قد يقال برجحان القرض على الفصل في خصوص الميت عند التساوي مصلحة ما لان ما لكفة الى السادة لانه المبلغ في الارزاق من الفصل
ونحو ذلك لعله لئلا يفتى في الوسيلة عن المندوب فرض ما اصاب الكفن من الجاهد والا فلا يرد سببا اصل الا ان الحاشية ظاهرة اتفاق الاختصاص والوجه
من ذلك كلف السام كما سمع سابقا وما يقال ان القرض قد يجرى الى انتهاء السارية في الكفن او احدا ثوابه فيه مع انه موقوف على اعتبار السادة في ذلك
كالابتداء وان لا يكتفى بالموازاة منه ولو كان لفظ الا ثوابه بنحو ذلك انه لا يقتضي عين الفصل ثم قلنا فان خرج مع التمكن منه كما انه قد يعين القرض عند
فصل الفصل مثلا القرض او لو تضمن معظم الكفن بحيث يفرض منه ومع ذلك تعد غسلة كفن يظهر كقرينة كجامع المقاصد سقوطها للحج وقلة نظر فيه بعد
فرض عدم سدا لانه القرض لم يلحق بغيره بان الوجه وجوب ابداله على الولي اللهم الا ان يقال ان قضيه الاصل وجوبه ميتة الكفن على الولي مثله فحصل
وان هذه تكاليف مستقلة فتسقط بالصدوق ليست هي من شرائط الكفن الجزى شرعا والمقام يحتاج الى ان ومنه تحصل السلسلة شعوب كثيرة غير متفرقة
كلهم فتجربوا في العلم المسئلة الثانية كفن المرتبة على وجهها لاجتماع كافي الخلاف والتفريق وعن نهاية الامسكاد وان كانت اما كما قلنا فتوى
الاختصاص في العبرة كرى وعند هذا الساقى المنهى ذكره وهو الوجه مضاف الى خبر السكوني عن جعفر عن ابن عمر المؤمنين قال على الزوج كفن امرته ان مات
والصحيح المروي في القصة عن الصادق قال نحن الكفن من جميع المال فقال كفن المرتبة على وجهها اذا ماتت كالسادة جماعة من مناصري المناشرين لكن الفصل
بعضهم انه ليس من جملة الصحيح بل من مراسيل الصدوق مؤيد لذلك المتعارف من عادة الصدوق ونحوها عن ذلك في رواية الكافي وبهذا السدا وقبر
منه وبعدم استدلال السادة الى ما كان صالحا في ذلك لوسام ذلك فلا يرد في حجة بعد لا يخبر بما عرف فاعلم ما ذكرناه في الوجه في المقام ومن التعليل بان من
الاتفاق الواجب على الزوج بقله الزوجية بعد الموت فلا تجازله فيسلبها او ينظر في ما يجوز النظر اليه ولو قلنا ثم لا ينفك ما ذكرنا في الوجه كذا في
بعد ذلك فالعبرة اذا ثبتت فيمتان صحت لم كنهما ولا ان سقوط احكام الزوجية انما يتحقق مناخرة عن الوفاة والكفن يجب عند الوفاة مقام الامتسا
وفي بعد تسليم صدق اسم الزوجية في هذا الحال لمنع ودون وجوب النفقة عليه لكان ظاهرا في خبر بل لعله لا يدخل تحت معنى النفقة التي امر بها من هنا
بسقط وجوب نفقة من جعل اتفاقا عليه من الافاضة وان هو اقام فدا كمن جاء تلك الامور من نظرا ليس بنحوها لا يجري في اثبات المدعى مع
امكان القول بان الفسخ لها الزوجية السابقة المستمرة الى الموت وامكان معارضتها بغير شئ من مضافها من حيلة كالحاخ والتاسعة ونحو ذلك
فالعدة ما سمعنا من اطلاق النص الجبر ببقاء الاجازات المفدية فكلنا اندرج بها حري الحكم بما فلا يرد في المدخول بها وغيرها ولا من الصغير و
الكبيرة ولا من الحرة والامة وان كان بين ما دل على كون الكفن على السبيل الزوج عوم من حجة لغيره حكم ما نحن عليه كالنفقة ولا من الناشئ والطيم
ولا من العاقلة والمجنونة ولا من الدائمة والمنع بها الاماثل في اندراجها به كالحقة في ادائها في لا شرة معللا لادان المنع في الذهن عند اطلاق
الدائمة وحسب الظاهر البيان والدور من فرضه منع ساقى الى استبعادها الرسل اهلا وجعل مدة عقدها سبعا متعديدا واول من في المنع في الرباخر
من دعوى عدم انصراف الاطلاق للناشئ بغيره انشورها لا يقضى بذلك قطعنا من ذلك جماعة من الاحتجاج بنهم الشهد في كرى والمحقق الثاني في جامع
المقاصد بناء على الاستدلال بالحكم بالتعليل السابق يخرج عدم الوجوه فيها في سابقها بل في الاخر لعدم تعلق النفقة في حال الجاهد لعدم صلاحية
الزوجية في المنع بها تلك فلو نشأ في الناشئ بغيره عدم تعلق الكفن بعد الموت بطريق اولى لزم ان الزوجية خرج اوضعها والذات لاجتماعها في القصد
بدل الاطلاق الجبر مع ضعفه ولعل عدم الوجوه يظهر انهي وان خفي بما في ذلك كله بعد ما عرفنا استدلالنا في الضم الجبر بما تقدم على تقدير ضعفه
اطلاق معقد الاجازات السابقة على ما نقول الاستدلال بالتعليل السابق لا يمنع من الاستدلال بما قلنا في المقام الذي لا يجري فيه كان من وجوه غير مما ذكرنا لا
يمنع من الاستدلال به في الحال الذي يجري فيه ولا مانع من تعدد الادلة فيخرج الاستدلال به على ما نرض عليه جماعة من الاحتجاج لا الجاهد بخلافه من الاحتجاج
مؤيد القبح كمن السدا والكاف ونحوها وان لم يمتص الاطلاقات عليه لكان لا يمنع من ظاهرها من المناقشة السابقة في التعليل فيبقى الاصل في حلاله لعله في
نوعه جماعة من مناصري الناسخ اللهم الا ان يستفاد ذلك من نحو ويجوز الكفن في جسد اثم انه ما تقدم من الاطلاق في الزوجية فرفق الاطلاق ايضا في الزوج من
علة الفرق بين صغيره وكبيرة ومجنونه وفاعله بنحو ذلك ان ساقى الخطاب الاول في يلحق الزوجية المحسنة المطلقة بغيره بخلاف البائن وفي الحاشية في افعالها

فان كان الزوجية
فان كان الزوجية
فان كان الزوجية

العدم هذا كله اذا كان الزوج موسرا وما اذا كان معسرا لا يملك بعد المشتبهان في الدين ان يدين بقوة يوم وليلة له ولغيره الحق بل لا يملكه انما انفقها اليه
وكان العقد معتلا لا يرتفع منه فدية من جهة بل في الذخيرة منه الى الاضرار في ثلثي قطعهما بانها تكون حرم من كتمانها وظاهرهم سقوطها من الزوج حتى لو
ايسر بعد الدفن وبما عدا اصل الحكم بازاء اثباتها هو بعد الحكم وهو لا يرجع المحصل منها الا ان يراد ان ما دل على كون الكفن من اصل المال انما هو ما دل
للرجل والمرأة والمنفق من خروجه عنه بالنسبة الى زوجته انما هو مع ثلثي الزوج لكن لو اعدم معرفته للفرق فيه وانما ثلثي الزوج ما دل مع مقتضى هذه امر
الكفن على النفقة والدين لا يمكن المناقشة فيه باطلاق ما دل على لزوم الزوج القاضى بطلبه على الاول بغيره فيجوز عليه مع العتق ولو كان مفسرا كما اخبر في
غيرها والقياس على الدين والنفقة لا يقول بل ومع ذلك يكون كذا الكفن بغير عارية او تكفن من بيت المال او نحو ذلك لا سقوطها من الزوج حتى لو
فدته لا يقصود لا نفق له كما ان عدم حبسها بعد اوائدها حال ثلثي وعدم العتق من الجارية لا يقضى بذلك اية لكن ذلك كله مدفع بما عرفت ولو
اعتزل النفس وجب ما يتسرى له من سقوط الميسور ولا ان يجاب الكفن بغيره حتى يزانه واخيرا لا سقوطه بعد الكل ضعيف اهل الزلم وهو الكفن
حق الدين والنفقة الواجبة ونحوها من الحقوق المالية او فدية لها كما ان افواها الاول ولو كان قد نفقوا بحق الدين لا يجزى له من ثلثي الزوج سقط
وجوب الكفن على الظاهر وكذا لو كان مال الزوج موهوبا لم يجز فكيفها لا يمنع ضرره الا ان يفي بعدا لدية فيجب التوصل الى صحتها على ما يمكن شرعا كالنفقة
ولو اقرن بغير الزوج فظالم لا سقوطها الاصل مع ظهورها في الادلة لغيره ثم لو مات بعدها لم يقط كونه من الواجبات للمال ولو لم يكن عنده الا كفن
واحدة فالظاهر في جملها ما دل على ثلثي الكفن على سائر الحقوق واحتمال ثلثيها على سائر الحقوق لا ينافي ذلك فانه قد ضاع عليها العتق وان ملكه عنه
بذلك ولذا كان له ان يرد له لو دفن فلا اشكال في اخصاصها بكون اهل الجرح من ماله فذلك مع احتمال ثلثيها لثبوت اخصاصها اليه لكنه ضعيف لعدم صلاحية الملت
للمالك ابتداء وما يشر به قول الكفاية في خبر الفضل بن بونز بعد ان سئل عن الميت الذي لم يخلف شيئا اخرجه من مال الزوجة الى ان قال له ابقه فان اظهره
بعض جوانبه يمكن اخرجه وان كان عليه دين لا يسر هذا ما رواه ابن ابي عمير في حديثه بعد وفاة الميت فانه لا ينفق في حق الكفن في مال
من الميت باخذ السبل والسبع ونحوها اضل ولا يخص الزوج بها لو كان الكفن مأخوذا من بيت المال مثلا او تبع به منبر فانه يعود اليها وعلى الثاني
يكون مبرقا وقد يجهل ان يكون الناس فيه شره اسوء لزوال ملك الزوج عنه بالاعتراض بعدم ملك الميت له حتى يكون انما ولا يلحق بالزوج حتى وجوب الكفن
من وجبت فقتله من الاثر في الاصل لا المملوك على ما صرح به الفاضلان والشهدان والحقوق الثاني في صاحب الوالد والذخيرة والحكم الوالد لا يرضى بل لا يرضى
خلافه في كل من الكفن بل في المعبر ذكره وكري والروض هو المالك لا الجاهل به بالنسبة للمملوك ونفسه الاطلاق انه لا فرق بين العتق والميت ولم يولد في
المكاتبة شيئا او مطلقا او بغيره من شيء اما لو بغيره من شيء في النسبة بل قد يظهر من كرمي وغيرها انه يباح ذلك كله تحت ما ادعاه من الاجماع وكفى بذلك
حجة عليه ولما الحكم الاول فلم احد من توقفه من غايرة ذلك فضلا عن الخالف كما هو الظاهر من العلم من حيث لم ينفل فيه خلافا كما هو في شافعي حيث اوجب
على من وجبت عليه النفقة بل لا يظهر من الروض كون ذلك من المسلمات حيث جعله الزام على قابل وجوب كفن الزوج والنفقة وكيف كان غنمهم كما هو
بجماحه الاصل مع فساد المعارض والقياس على الزوج لا نقول به فلت مانع من قبل من ان قضيه اطلاق الا امره بالكفن بغيره حتى اجاب المتعدات
التي منها بذلك الكفن مدفع بعد تسليم انضائها في ذلك الا فداها لانها انما تنضم على الكفن بغيره لا بد الكفن في مال الاجماع فان لا يجمع
محصل او منقول كما استوفى على كون الكفن من صلبه انا ومنه يظهر ان المراء بذلك المطلقات انما هو ذلك على الكفن فثبت لا يكون له ما يرجع
سقوطه للاصل مع عدم الدليل على انتقال ملكه من ثلثي تلك المطلقات على ما عرفت فهي لا دلالة فيها ولا يبرهن بها فثبت ان مقتضى ما دل على
وكذا الكلام في مؤن التجهيز كهيئة التزو والكا فورد ونحوها ما يرجع الى المال ولا استبعاد في ذلك كله بعد بقاء الدليل اليه من غير فرق بين القليل
والكثير وشدة قربها بالميت وعدمها وبالميت تلك عدمه كالسقط ويؤخذ الكفن من اصل تركه دون ثلثه باجماع الفرقه فانهم لا ينفقون في ذلك كما في الخلاف
ومذهب اهل العلم الاشد من الجرح في المعبر ونحوه في كرهه لكن مع وصف الكفن بالواجب بدل عليه مضافا الى ذلك فقول الصانع في العتق الكفن من ماله المملوك
باصول المال صحيحه انما يستد به مقدمه على الدين كما يكف عنه قوله ان يفي خبر السكوني اوله في بده من مال الكفن ثم الدين ثم الميراث حتى يروى العتق
سئل عن رجل مات وعليه بقدر ثلث الكفن قال ما تلت في ثلثه ان لا يخرج عليه بقدر الناصر فيكون بغيره ما عليه من ثلثه هذا كله مع حكاية الاجماع عليه
اخر من جاعته والاولى بسفاد نفسه به اقل على الوصيا والارث بل في كنفه للثام والروض وغيرها الاجماع عليه اية واطلاق العتق والميراث لا يباح
بغيره فثبت على حق الميراث والميراث على غيره الميراث بل لا يبرهن في خلافه بالنسبة الى الاخير بل في الرضا به يقدم عليه قطعا فثبت له ذلك في مقتضى الشك في قبول
الاولى من موهبة ثم فدية بالنسبة الى الرهن لسبق العلق والعين بتقديمه على النفقة في الجوه واول من سبق في الجاه في الصلح الجاني مع سبقه على الموت بل في كره
فثبت حق الميراث لان فدية بقوى الفرق بين الرهن والجناية بتقديم الاول بل يكون الاول لادله خلاف الثاني ثم ان الظاهر في تعيين الكفن بالواجب في كره
خروج المندوب عنه لا يرضى الوارث به صرح في المعبر بجامع المقاصد بل في واهله لو كان هناك دين من موهبة من المندوبين ان كالا يبيع بثلثه
للميراث الجاني الى الجاني بثلث الميراث من اية ذمته ولو اوصى بالندوب فهو من الثلث لا مع الاجازة فلت الظاهر ان مراده بالمندوب ما يشبه الزيادة
المستحقة في القطع الواجبة ولكن قد تقدم سابقا لنا بحث في ذلك فعلمه بتاني في السحب الصنفية كالحجرة بناء على ان ذلك من السحب الما بالنسبة الى الجاني
مثلا في بيع اختيار من غير نظر الجاه من الوارث صفارا كانوا ام كبارا فيكون من قبل السحب اخرج الزكاة من مال الطفل ويؤديه اطلاقا ما دل على الكفن
من صلبه مال من غير شخص بل بالواجب المسمى بالواجب منه من قبل الجاني الذي لا يرضى ذلك لادله على ثلثي الذي يبرهن في
كان في الجاني ليد في فضل الوارث كان اعتبارا ايضا واعتقها فثبت جدا ولو اوصى بعد التبدل بحمل الفداء ذلك ونحوه فعمل الفصل بل لا يملكه الاصل ما رواه

في الكفن

في الكفن

الاجماع

منه في البيع

بأنه لو حصلوا لقتل عليه بغير حشر ففسدوا لا فلا لا يخرج من قوة فان لم يكن له كثر من حشره جازا جازا ولا يحجب احد من المسلمين بذلك كنهه كاصح
من الاجماع بالاجماع المقاصد الى كثر منهم بل في كونه لا خلاف فيه بين العلماء كما استظهره ايضا في الذخيرة وارسل بعضهم عن نهاية الاحكام الاجماع
عليه لا يحجبها في كل كنف للثام ولا خلاف فيه كما في ذواتها استظهره ايضا في الذخيرة كما انه ارسل عن نهاية الاحكام الاجماع عليه عديل عليه نصا انما
ابي جعفر في صحيحه بعد من طريقه قال من كثر مؤمنا كان كثر ضمن كونه الى يوم القيمة وذلك كله بوجه الحكم الاول اذ يقول لا يستحب الا ذم لعذر الوجوه
كما انه قد يوجب ايضا مضافا الى ذلك قال اصل بحجته الفضل بن يونس الكاتب مثل ما الحسن الاول من اجل من اجابنا عرفت ولم يترنا ما يكتفي به اشترى كنهه الزكاة
فقال له اعطى عليه من الزكاة فلو ما يجره فيه فيكونهم الذين يجره فيه قال ان لم يكن له ولد ولا من يعزوم ماله فاجره انما من الزكاة قاله كان ابي يقول ان حرمه
المؤمن مبتكره من جوارحه وعونه وكنهه وحظه واحسب بذلك من الزكاة وشيخ جازة في ذلك فان تجر عليه بعض اخوانه يكتفي بآخره وكان عليه من ابكت
بواحد ويقضي به بالآخر قال ليس هذا من انما هذا شي مننا والله بعدد فاته فليكنه بالذي تجر عليه ويكون الاخر لم يصلحون به شيئا هم وفيها مواضع الثلاثة
على المطلوب مع هي الى على كنهه من الزكاة كما صرح به جماعة سواء كان لا لا خطاب على اهله وعليه وان كان ظاهرها اجاب الاول مع العكس منه بل الاول
حملها على الندب بالنسبة الى النكاح المقابل كما اضرحت في الرضخ ولعل من هذا الخبر يستفاد ما ذكره جماعة منهم العلامة والشهيدان ويجوز كنهه من
بيت المال مع وجوده اذ المراد ببيت المال على ما في جامع المقاصد الاموال التي تستفاد من خراج الارضين المقنونة حصة وسهم بسبيل الله من الزكاة
على القولين بان المراد به كل قرية لا التجار اصددهم قال ولو امكن الاخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة جاز لان الميت لا يدفع من جبرته ان الطن
من الضم المتقدم كظم من فرض ان ذلك من الاجماع جوبت ذلك نعم احتمال الندب في كنف للثام لا اصل وهو ضيف كنهه المتوقف من صاحب في اصل
معللا له بنقل الشيخ على لفظه الفضل اذ ذلك لا يمنع من العمل به عندنا مع انه قد يقال ان قضاء الدين من الزكاة بقضوا بالاولوية في الكفر فذلك ما يحتاج اليه
من كافر يورسده ويضرمه من مؤنه فانها تؤخذ من اصل المال وان لم يكن له مال دفع بدفعها الا ان يكون بيت مال ولا يحجب على احد من المسلمين بذلك بل
كما صرح جماعة من الاجماع منهم العلامة والشهيد الاول والحق الثاني وظهر من ذلك في الخلاف على الكفر مؤنه الميت من اصل الزكاة وفي المذاهب اما الوجوه
من اصل المال فظن لان الوجوه متفق ولا يحل له سوا الزكاة اجماعا انتهى قلت ومنه ما سبما الاخره ما تقدم في الكفر لعذر ظهروا قال بالفرق يستفاد كنهه وجوب
في من ذلك على احد مع ضد الزكاة كما انه لا يملك في جميع ما ذكرنا بظهره لانه لا يحل لاحتمال جوبت شي من المؤمنين على احد متسا باطلاق الا وارجح
من باب المقدمة اذ قد اتفق على ان المراد بهذه الاوامر كلها انما هو مجرد العمل من دون بذل شي من المال من غير فرق بين الغلب كاجرة القيدوم ونحوه والكثير
الفرق لا بعدد لكن يعلم ان المراد بالمؤمن الذي تؤخذ من اصل المال انما هو المؤمن الذي لم يحصل بسبب لفته الشارع كالسنة والكافر ويؤخذ منها انما كان كنهه
كما لو منع النظام من مطلق وفي الميت في ارض مخصوصه مع عدم العكس من غيرها الا بداهة وان منع من تجر عليه نفسها الا باجرة ونحو ذلك فعمل الاقوى
اخذها من اصل المال لا لا مع عدم الدليل ويحتمل ذلك متمسكا باطلاق المؤنه في معقدا لاجماع وهو ضيف كنهه اهل الذخيرة لان انما لو كان لا منع
او لا مشاع السانان من خاص لا يمكن غيرها فلا يحتمل اصل المال قطعاً لم احد نص من الاجماع في خصوص ما منع منه من عدي كنف للثام من جملة
المؤمن التي يخرج من اصل المال قيمة الارض للدين واجرة الغنبل والدين ان لم يوجد سري ويمكن ارادة غيره للخص في الاول يحمل الارض فيجعل المملوكة
منع عدم امكان غيره هاتما المسئلة الثالثة اذا سقطت الميت شي من شتره وجبهه صحت بطرح معقدي كنهه كما هو صريح جماعة وظاهره بل في الذخيرة لا اعلم
من خلافه وفي كثره وان سقطت الميت شتره فحصل معقدي كنهه اجماع العلامة لان جميع اجزاء الميت في موضع واحد اولى انتهى ونحوه من النهاية وفهم
جماع من اخره الوجوه لكن قد يفرق بقليل بالاستحباب كما هو صريح الجماعة وكيف كان فيدل على جوبت ذلك مضافا الى ما عرفت من ان ابي جعفر في صحيحه
عن الصادق قال لا يبيع من الميت شتره ولا قطعه ولا من سقطت شي من جملة كنهه ثم ان جازاة كثر الساقية لتعطي الغنبل ثم الطرح في الاكلان وبه صرح
بعضهم فهو كنهه الحكم الرابع من اجزاء الاموات مواثيقه ودفن في الارض وله مقدمات تقدم عليه وان كان لا ارتباط
بينها وبينه ولا يؤخذ سنة كنهه من الشيع للجماعة فان استحبوا اجماعا لم يكن ضررهما والاختيار به مستفيض ان لم تكن متواترة فالمراد به الشيع للجماعة
والخروج معها الى القاموس تبع فلا خلاف في خروج معه بوجهه ويظهر من ذلك بوجهه من انه يقتضي به يتبع حتى يدفع فان كان ذلك الفضل ودفعه الى الصلوة
عليه لظهور بعض الاجتناب في حق من مات واستحبابا لاجرة من ذلك كقول ابي جعفر لما قيل له هذان صلي على الجنازة ارجع يا ابا جعفر هل هو او لا فنهى
لانك تضعف عن الشيء انما هو فضل والحق ما يمتنع مع الجنازة يؤخر الذي يتبعها لكن فانه في الشهادتين اذ في مراتب الشيع ان يتبعها الى المصلي فصل
عليها ثم يصير في القبر يعق حق دينه والكله الوفاء بعد الدفن يستغفر ويسأل الله له وقرعة حصوله انما يتبعها الى المصلي وفيه نظر من العجب
اسدلا له على ما ذكرنا الرواية السابقة وهي في حاشية ظاهره ثم لا ينبغي دخولها هو متعارفة في مثل زماننا من جهة جملة من الناس الجنازة عند ولادة طفلها لا
اصلا لانه المشهور تحت اسم الشيع على ان جملة من لا اختيارا شملت على طائفة الشيعة وفي المراسل عن اهل المؤمنين منعت سنة على الميتة وحل في جنازة
بجل مسلم فله كنهه كما انما لا يجد عدم اعطيا ما يستحقه الشيعين جبرهم من الشيء وان يكون خلف الجنازة واحدا يتبعها ونحو ذلك ما انتم في مثل الظهور
انصرف عنهم وهذا والظاهر الذي لا ينفك من الاخبار ان استحباب الشيع انما هو فيما اذا كان محل الدفن حالها الى القبر ما اذا لم يكن كذلك كالوكان مثلا في محل
تجبره فلا يسحب في غلظة الشيع ثم ان جماعه اليه كما ينفق عن ذلك فعل اهل الواسع في حق النجس ومنها ان يمشي الشيع كما هو صريح بعضهم وظاهره في
لا يتبعها من سبيل الاجماع عديك منهم على ما انتم من غلبته ومنه مضافا الى ذلك في طائفة اهلنا من بعض ائمتنا حيث شملت على امر الشيع خلف الجنازة
ويحذر ذلك فان لم تكن شايكة كما دام ما هي شايكة الحكم المختلف الانام ونجاسته في كنهه فانه الى الناس في الشيء وغيره ولا يمتد ذلك عينا فطاعة المشي

[illegible]

باب في بيان
الاصحاب

فغيره من جوارك لا حجاب بل كما يكون ضريح جثا الشهي وعروا لظا ولنا مل في كلناهم اما ان على ذلك منها ظلة في الخلاف وجماع على ذلك
هو نفسه قد ذكر في المبسوط وعن النهاية الابداء يعني السركبار ان كثير من الاصحاب منها انه لو اريد يعني السركبار الذي يلي بيتا الميت لم يفسد عليه
العاقب الا ان المال لا يفسد والمشي لا يفسد في حيا في مثل التوابيت المستعمل في زمانها ولعلها كانت قد نمت ومنها ان الذي ذكرناه كما يكون صريح خبر الفضل
بن يونس قال سئل ما ارضهم من عن ترين الجنازة قال اذا كانت في موضع تربة فابدا باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع من مكانا الى بيت الميت لا تجلس
رجليه الميت حتى تسبق الجنازة فتأخذ به اليسرى ثم بجعله اليسرى ثم ارجع من مكانا خلف الجنازة التربة حتى تسبقها افضل كما فعلت ولا فان لم تكن
تدعي فيه فان ترين الجنازة التي خرجت به السنة ان تدن باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى حتى تدور حولها اذ لا يترك المراء باليد اليمنى فانه ما هو
بالنسبة الى الميت وهو عينه ما ذكرناه وغيره من الاخبار وان لم يكن هذه الصلوة الا انه يمكن اوضاعه اليه بخلاف العكس كقول الصادقة في خبر العلان
سبابه تبدي في حل اليسرى من الجانب الايمن ثم تمر عليه من خلفه الى الجانب الاخر ثم ترجع الى المقدم كل دوران الرضا عليه ويمكن حمل الايمن في حيا
اجز الميت واليسرى بالاعتبار المذكورناه وكقولنا في الحسن موسى في خبر علي بن يقطين السنة في حل الجنازة ان يسبق الميت في حيا الايمن فكل من لا يسر
فكل الايمن ثم تمر عليه الى الجانب الاخر وتدور من خلفه الى الجانب الثالث من اليسرى ثم تمر عليه الى الجانب الرابع مما يلي يسارك وهو الصريح فيما قلنا
وبراد الا يسر من اليسرى لا غنى المعروف ولا حاجة الى ما تكلف في كنهه للشام في دفع المناقاة بينهما وبين كلام المشهور مع ما فيه من النظر فحدا
وكقولنا الصادقة في صحيح ابن ابي عمير في الخبرين في الترتيب في حيا مع البرزخ السنة تسبق الجنازة من جانبها الايمن وهو مما يلي يسارك ثم تسبق اليمنى
وتدور عليه ترجع الى المقدم اذا كان يحمل ان يكون مما يلي يسارك لو كنت ماشيا خلفه وان حمل على
خالته الاستقبال فهو قلان كان بين الميت جنازة من يمينه لكن اذا جاوزته ما نالا الى يمين الميت لما اخذ اليسرى بل يمين اليسرى وهذا وان كان لا
يجب من بعد في الجملة لكن لا بأس به بعد ما عرفت وكذا في الفقه الرضوي اذا ردان ترينها فابدا بالشق الايمن فخذ يمينك ثم تدور الى المؤخر فتأخذ
بيمينك ثم تدور الى المؤخر الثاني فتأخذ بيسارك ثم تدور الى مقدم الايسر فتأخذ بيسارك ثم تدور الى المؤخر كذا في رواة الكهين لاخذ من
الرضا لا يقال ان ما ذكرته من كيفية الترتيب لا ينطبق على المعروف في الضرر الفتوى من تشبيهه بدوران الرضا بخلاف ما لو كانت اليد يمين اليسرى المعروف
لا نأقول اما اولا فانظر حقيقة ما قلناه بل اعلم انه من غيره وان كانا معا يستعملان كما هو المشاهدة في دوران الرضا واما ثانيا فانظر ان المراد بالنسبة
انما هو الرد على النامية كما كتبت لك مفصلا الخبر افضل بن يونس المتقدم سابقا فلهذا قدما بشهد لما ذكرناه فضلا عما صنعت للحكام الشاهنشاه
عن الراوندی انه حكى كلام النهاية والخلاف فقال معناها لا يتغير ما في المتن حيث لم يتغير فيه الخلاف بل قال المستحق عندنا ان يسبق الحامل بمقتضى السير
ثم يمر به ويدور من خلفه الجنازة لا يسر فخذ بجعله اليسرى وقم الى ان ترجع الى المقدم كل دوران الرضا وحاصل ما ذكرناه ان يند ويضع فائمة اليسرى التي
اليد اليمنى الميت فضعها على كفة الايسر ثم ينقل فضع القائمة التي على بجعله اليسرى على كفة الايمن ثم ينقل فضع القائمة التي على بجعله اليسرى على كفة الايمن ثم ينقل
فضع القائمة التي على بجعله اليسرى على كفة الايمن وهكذا انتهى ولقد احسن هذا ذكره لكن عليه ان يقول كفة الايمن بل الايسر بالعكس لا فلا يمكن ان لا
مع حل الجنازة بين يميني ودخول الحامل بينهما او يميني الميت على بجعله ويسبق ذلك لعل ان يفسر المقصود ما ذكرناه من قبل ان كل ان لا يصح ان
لخبره بل المراد امكان توبل كثير من كلامهم ولا فكلام بعض المتأخرين لا يمكن توبل على ما ذكرنا ككلام الشهيد في موضع حيث قال واخذ من يمينه فحل بجانب
اليسرى الايمن وهو الذي يلي يسار الميت فحمله بكفة الايمن ثم ينقل الى مؤخره الايسر فحمله باليسرى ثم ينقل الى مؤخره الايسر فحمله باليسرى ثم ينقل الى
مقدم الايسر فحمله بالكفة الايسر كل ان يميني فتدور من صغوبة ما ذكره في كثير من الخبرات بل قد تدور في بعضها ثم يمكن ان يقال بالخير بين الابداء يعني الميت او غير
اليسرى لكن لا على الجمل بالكفة الايمن على الثاني مراعاة للهيكل بن يقطين السابقة بما مع اخضا دها بن فضل لاجبا والسابقة ان حملها على اليمنى من اليسرى على
المعارف وهو الذي يلي بيت الميت كذا ظاهر عنادات كثير من الاصحاب بالشمس الحكيمة على ذلك في المدارك فتاوى الرواية الاخرى المتقدمة بما عرفت
الخير والاحتياط غير خفي في جداره اعلم بخلاف احكامه ومنها ان يعلم البناء للفقهاء المؤمنين بموت المؤمن بلا خلافا واحدة في استحبابه في كل وقت
من انه يكره النفي لان يرسل صاحب المصيبة الى ملحق يخصصه وله خبره بالخبرين ولا كان محجوبا بقرينة ولا لاجماع في الخلاف عليه وهو الوجه نصا في الأصول
كقولنا الصادقة في صحيح ابن شهاب او حسنة يعني الاولياء الميت متم ان يؤذوا اخوان الميت فشهد جنازة ويصلون عليه ويستغفرون له يكتب لهم
الاخر ويكتب الميت الاستغفار ويكتب هو الاخر فبهم وفيما كتب لهم من الاستغفار وفي خبره من الجنازة يؤذون بها الناس قال نعم وفي منزل
الفاطم بن محمد ان الجنازة يؤذون بها الناس فظاهر الخبر استحباب ذلك حتى تغير الولي ولا ينافيه الاول وهو فيه ترتيب لقوله العظيمة على هذا الاعلا
الحاصل بحسب الشيع والكل والترين والصلوة والاستغفار والرحم قدما يصيبه الايسر فخرج فدخل تحت عمو الاية والذكر لا مؤاخره ولا غلط
ونظير الفلك لفاطم وكذا ما يحصل للميت من العواطف من كونه الصليين والمستغفرين مع ما فيه من اكرام الميت فاذا حال السرور على الحي ويخوذ ذلك فلا
يسبق رجحان هذا الاعلام لكان بين هذه الاوهو النظام والنظر لا بأس في التداول انك بل يميل الامر لا يبدل ان فما سمعت من الاخبار وما في الخلاف
انه لم يعرف فيه نصا ان اراد بالخصوص فسلم كذا غير فادح وان اراد بالعموم منوع على انه لا يتوقف على شيء من ذلك فقد عرفت كما ظهر لك شيئا من الاخبار
والاستماع بعد ان يؤذن مع استغفارة الاحتياط بذلك وانه يقدم على الويلما اذا دعي اليها لما من يندكر الاخره بخلافها فذكر الدنيا ومنها ان يقولوا
للجنة الجرد الله الذي لم يحصل من السواد الحزم كجر لي حرة قال كان علي بن الحسين ثم اذا روي جنانة فداقك قال الجرد الله الى الخرجه ويخبره من غيره
الهيكل عن الباقر ويحكي ما في خبره بن مريض عن الصادقة قال قال رسول الله من استقبل جنازة او دها غالا الله اكبر ما وعدنا الله

بالعين

اليسرى

وَيَتَوَلَّى قَدْرًا مَقْصُودًا مَوْلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا وَكَّلَ الْأُمُورَ بِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ لِيُنْزِلَ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَنْتَهِى عَنْهَا الْبَشَرُ فِي شُحٍّ وَلَا حَمٍ وَلَا عِلَّةٍ
بِحُكْمٍ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَالصَّادِقُ قِيلَ لَهُ سَلِّمْ عَلَيْكَ إِنَّهُ هُوَ الْبَاقِي وَأَمَّا الْكُفَّاءُ فَمِنْ دُونِهِ فَهُوَ الْبَاقِي وَأَمَّا الْكُفَّاءُ فَمِنْ دُونِهِ فَهُوَ الْبَاقِي وَأَمَّا الْكُفَّاءُ فَمِنْ دُونِهِ فَهُوَ الْبَاقِي
أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمُوتُونَ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمُوتُونَ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمُوتُونَ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمُوتُونَ
الْحَيَاةُ الْخَالِدَةُ فِي هَذَا الْعَالَمِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ وَالْآخِرَةِ
وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّكَ لَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
بَشَرًا مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
وَكَمْ أَهْلَ الْقُرُونِ مِنْهُمْ لَمْ يَأْتِ الْبَشَرُ إِلَّا بَشَرًا مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
لَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَمُوتُونَ
وَيَكُنْ أَنْ يَرَادَ الْهَالِكُ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
مُضَاهَا إِلَى الصَّوْحَرِ يَقُولُ الْقَادِرُ فِي صَحَابَةِ نَسَائِكِ أَنْ يَضَعُ الْمَيْتَ فِي الْقَبْرِ هُنَا ثُمَّ يَرَاهُ وَيُخَوِّهُ خَيْرٌ مِنْهُ وَلَكِنْ دُونَ الْقَبْرِ يَدْعُوهُ
يَحْيَى عَمَلَانِ مِنَ الصَّادِقَةِ أَتَقَرُّ أَوْ تَفِرُّ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
الْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
مَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ وَلَا يَلِيهِمْ
وَجَلِيلٌ فِي الْقَبْرِ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
هَذِهِ الْأَخْيَارُ وَالْقَبِيلُ مِنَ الرِّجَالِ الْمُرْتَضِينَ وَبِهِمْ أَمْرُ الْجَلِيلِ فِي الْوَضْعِ مَا يَلِي الرِّجَالِ وَلَكِنْ ذَكَرَ الْمَقْدُورَ وَخَيْرٌ مِنْهُ
الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَمُوتَ عَلَى الْقَبْرِ فِي الْوَضْعِ مَا يَلِي الرِّجَالِ وَلَكِنْ ذَكَرَ الْمَقْدُورَ وَخَيْرٌ مِنْهُ
عَنِ الْخَلْقِ مِنْ جَمْعٍ مِنْهُمْ فَالْمَيْتَ يَلِي مِنَ الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
مِنْ الْوَضْعِ فِيهَا أَيْ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
لَا طَلْقَ إِلَّا بِالْحَقِّ مِنْهُمْ هَذَا الْحَكْمُ بِهِ دُونَ مَا فِي غَيْرِ جَمْعٍ مِنْهُمْ هَذَا الْحَكْمُ بِهِ دُونَ مَا فِي غَيْرِ جَمْعٍ مِنْهُمْ
الْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
وَأَصْلُهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا وَأَصْلُهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا وَأَصْلُهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا
عَلَى مَا حُكِيَ عَنْهَا بَانَ بِهَا مِنْهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا وَأَصْلُهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا
ظَلَّ التَّرْتِيبُ يَكُونُ الرِّضَى فِي هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا وَأَصْلُهُ هُنَا ثُمَّ طَعْمُهُ طَالًا
الْمَقْدُورَ أَنْ يَكُنْ الْإِنْسَانُ لَا يَجُوزُ مِنْهُ وَبِمَا سَمِعَ مِنْ خَلْقِ الْعَالَمِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ
بِالْمَوْجُودِ فِي حَقِّهِ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ شَأْنِهِ وَبِمَا سَمِعَ مِنْ خَلْقِ الْعَالَمِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ الْأَوَّلِ
فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
كَرَاهَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ كَمَا عَنِ شَرَحِ الْجَمَلِ الْقَاضِي فِي الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ كَمَا عَنِ شَرَحِ الْجَمَلِ الْقَاضِي
عَلَيْهِ أَتَقَرُّ أَوْ تَفِرُّ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
وَيُخَوِّهُ خَيْرٌ مِنْهُ لَكِنْ دُونَ الْقَبْرِ يَدْعُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ لَكِنْ دُونَ الْقَبْرِ يَدْعُوهُ
لَكِنْ دُونَ الْقَبْرِ يَدْعُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ لَكِنْ دُونَ الْقَبْرِ يَدْعُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ
فَرَّقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
طَالَمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَكُنْ رَأْسَهُ فِي الْقَبْرِ وَبَنِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِرَفْقَةٍ كَمَا فِي خَيْرِ جَمْعٍ مِنْهُمْ
خَافُوا كَيْفَ رَأْسَهُ أَرَادَ لَكُمْ مَقَامَ الْإِصْطِقَافِ وَخَشَوْهُ لِقَوْلِهِ الصَّادِقَةِ فِي خَيْرِ جَمْعٍ مِنْهُمْ
عَامَةً وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي
أَرَادَ لَكُمْ لَكِنْ فَكَيْفَ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْخَصْفِ وَالْخَصْفِ وَالْخَصْفِ وَالْخَصْفِ وَالْخَصْفِ وَالْخَصْفِ
لَكِنْ لَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي
بِأَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ وَالْآخِرِينَ
الْمُسْتَحْبَبُ الْخَصْفُ خِلَافَ الْخَصْفِ عَنِ الْخَصْفِ فَاطْلُقْ بَنِي الْبَاسِ عَنِ الْخَصْفِ فَاطْلُقْ بَنِي الْبَاسِ
ذَكَرَ أَنْهُ مُسْتَحْبَبٌ لَمْ يَذْكُرْ الْكِرَاهَةَ ثُمَّ لَا يَرَى فِي عَدَمِ جَوَازِهِ مِنْ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَصْفِ وَخِلَافَ الْخَصْفِ
أَرَادَ الْجَمْعُ عَلَى سَائِرِ الْأَخْيَارِ وَبِهِمْ أَمْرُ الْجَمْعِ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَصْفِ وَخِلَافَ الْخَصْفِ

وَيَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَلِيهِمْ
فِي الْقَبْرِ سَلَامًا
وَالْمُرْتَضِينَ فِي الْقَبْرِ
سَلَامًا

إِلَى الْقَبْرِ
عَنِ جَمْعٍ
مُتَاخِرٍ

ويجوز ان ينادى به الاختيار بوجه ما جعل عليه من الاداء والدين والشئ الذي يكون مستورا عن الاولياء والاعلاء ولا يثبت له ولا يخرج من الصدوق وكذا انما
الى ذلك في كرى ونحوه عليه حيث قال والوصفان في الغالب لان ان ولو قد وجدوا وجب على صاحبها ان لا يخرج من الصدوق ولا ينادى به
الا بما هذا كله مع ان كان توفيقه ليقين بالبرائة من التكليف الذي شهدوا له وعرفوا عليه بما مع كون اليهود والملاحين في القبول ذلك كما مع ذلك
والشئ به حاله كما انما في دعوى ثبوت الاجماع عليه كونه من كليات الاحتجاج في الغرض لذلك من هنا لم اعترض على من ادعاه قبل سبده ومن الهيمان في
الزمان حيث حكى معقد اجماع الفاضلين على الوصفين المذكورين وهما ليسا كل لا يتحقق على من لا يظهر او كذا الذي دعوى توفيقه في الغرض عليه
منه والعدم ثبوت حقه شرعية فيه بل ولا يحتاج تنزيح واضعفة دعوى العزلة منه يظهر ان لا يصح للمسلكت توفيق البرائة من المانع المعارض واما
دعوى توفيق فائدة الذي عليه فمع انه غير مطرد في الودع في مكان ثبوت من الاحتجاج وطهروا الراية لعدم الناس مثلا او غير ذلك ولا يتصور فوائده فيها
لا تحصل لما يجب ترجيح الاحاد لادلة القصة فلذا كان الاجزاء بمشي الذي مع الامن في ذلك لا يبرهن من غير الحجة لا يخرج من قوة الا ان لا يحوط الا لادلة
ثم لا يتجوز بما لا يصدق معه مني الذي وان حصل الغرض السابقان فلا يجزى البناء عليه ولا وضعت في ثابوت من غير او غيره مغنى او مكشوف في غير
ولا غير ذلك لكن مع القصة على الوارد في الارض كما صرح به غير واحد من الاحطاب بل في ان ظاهرهم تبين الحجة من غير الاحتجاج على اجماع عليه لعله
انهم بانهم اخطا امره النور من الحجة ولا يرد في ذلك وهو عمل الصحابة والتابعين اما الودع في الثابوت في الارض كما انكم مكره اجاعا كما
الشئ من لو تعدد الحجة لصلابة الارض وكثرة الشئ ونحو ذلك لجزء بل وجب حوزا انه يتخذ ذلك مرجعا للوصفين بحسب المكان ثبوتها على اعتبارها ونحو
الاشكال في وجوبه بعد فرض عدم صدق مني الذي عليه لعدم الدليل على انتقاله بعد تقديره اليه مدفوع بعدم مكان دعوى الاجماع عليه بانها
للتا في الادلة في الحكمة الذي واما حرمة المؤمن وفيما ودد من الغسل والاقاء في البحر ونحو ذلك مما يشهد بالقبول الوجوه وهل يعتبر الا في الاقرب الى
مستوى الذي صرح به ان لو يمكن نقله الى ما يمكن حصره اما اذا امكن وجب للمقدرة ولذا في كرى وتبعه عليه خبره انه لو امكن نقله الى ارض يمكن حصرها
وجب نقل ونحوه لا يتطابق الى وقت لا يمكن الا انه انما اختلف على نص من انما الباب كلام الاحتجاج على تعدد عدم الامكان فهل هو حجة فيه
ظهوره في حصول الفسوخ المشقة ونحوها بنقله او غير ذلك وكذا الكلام بالنسبة الى ما تقدمنا من الواجبات من الكافور والصل والامن ونحوها عدا
ما في كشفه للامام حيث قال ولو تعدد الحجة واما النقل الى ما يمكن حصره قبل ان يحدث بالمشقة فيجب ان يخرج بما يشهد له النسخ لكلام الاحتجاج بل بما
يظهر منها كوزن ذلك من المسلمات في تقديم الذي على سائر الواجبات عند خوف الفسوخ وهذه الحرمة ودعا بانهم لم يرد ذلك فيما في انشاء الله عند
الكلام في نقل المولى الى المشاهدة المستمرة ولكن مع ذلك فبقولان الذي يقتضيه النظر في هذه النكاح في عدم سقوطها الا بما سقط غيرها من
الغسل والميرة والحج ونحوها فتم جديا والظن بتقديم الشا والتابوت ونحوها على الغسل والاقاء في البحر مع امكانه ويجوز عدمه لما سبق في ذلك من كرى
في الاقراء والظن ونحوها اذا مات بفعل به ما يفعل غيره من الغسل والتكفين والتحنيط والصلوة عليه ونحو ذلك فيلحق فيه اجاعا حصولا ومنه ولا يستغنى
منه فيه وفيما الصحيح وغيره لكن يخبر بين القاتنه اما من لا يخرج او حذبه ونحوها ما يقع ظهوره على وجه الماء او مستورا في وقاء تغسل ريسه في الماء كذا
ونحوها لا صدوقا وشبهه ما يظهر على وجه الماء على المشهور من الاحتجاب على محكاه بعض بل انبه لغير الاحتجاب شعرا يدعوا لاجماع عليه ولعله كان
وان افسر في المقصود بالمسوط والسر في كرم الفقيه الرضا والنهاية على الاول وفي الخلاف فعلا الذي في ذلك وكذا كشف اللثام والراي على الثاني لكن بعد
من الاولين ارادة الشخص من ذلك مع ما في الثاني من الرواية التي لا يصح في المقام سواء في مثل او بعد الله عز وجل ما في وهو الضمنية في
الحركية بضم بة في بوضع في خاتبة وبوكا واسها ونطرح في الماء سيما بعد اعتقادها بما في الخلاف من نسخ ذلك الى اجماع العزلة والتجارية والجمال والوقا
من الشغل ما يظهر صيانة الميت من الجوانات هذه حرمة وغير ذلك وبما عرفت من المشهور من جعلها اختار في الحجة كما انبه بعد على مثل الشئ في الخلاف على
الاكتفاء بالغسل مع فوائده مقصدا عليه غير كثر من حيث الاحتجاج في غيرهم انما كان جعله احد في الخبر لا اعرف احد من فقهاء في الغرض
عليه ولا هو في غير هذا الكلام فعمل نقله لاجماع اقوى اماره على اعادة احاد القرون وكذا نسبة الى الاحتجاج او لم يشر عليه على غير ذلك الرواية مشتملا على انما
بل لا يجوز فيها التمثيل كغيره من وجه عن الصادق قال قال امير المؤمنين في امانات الميت في الغسل وكفن وحطيم يصلى عليه ثم يوثق في رحله حجر
هو في الماء ويقر به من رسل ان عن الصادق قال قال امير المؤمنين في امانات الميت في الغسل وكفن وحطيم يصلى عليه ثم يوثق في رحله حجر
نايه اية في حجة سلمان رسل عن الصادق قال ما دعاكم الى الموضوع الذي وضعتم فيه ان قالتم ان الفرائض من الموضوع الذي وضعتموه فيه ذلك فانه حجر
من الاختار انما كذا كنتم او قريتموه حذبه وقد فتموه في الفرائض كان افضل ونحو غيره الاخر وهما وان كان ليسا من غير الموت في السفينة ونحوها واما
هو عند الخوف عليه من النش او دم في الارض لكن لا مصلية لذلك في نفس كيفية الذي في البحر فلا بأس في الاستدلال بهما على ذلك كما لا بأس في النقل
منهم بما في الغرض عليه في كفا الشا كما كذا من الشئ لكن ظاهرهما الوجوب كما يقتضيه اللوم في الخبر وغيره الا ان قولنا اولهما وكان افضل كما اوضح في عمدة
والاول لحوط وكف كان فذلك من ذلك كله ان القول بالخبر بين الامرين هو الاقوى ان لم يكن جمعا عليه جمعا بين الادلة والحق العمل لاجل التمثيل
على صوته عند الحاجة او فقهها كما هو الاصل ان كان لا يقع من وجهه لكن لا القات له بعد ذلك في كماله على التمثيل بالحجزة به في الاصل
والقبول ما فيها من وجه المنافع لذلك متناه الى ما من العمل على افراد النادرة او ظنا توجد خاتبة في السفينة غير مضطرا لبقائها بحيث نعم بدن الميت
خبره من كرم من يقطع او كبر من عضاضا لا ربح بما ذكرنا من الخبر بل يدعوى في النظر عدم الاحتجاب بما يخفى بكل ما يبعد الميت وسوا في الماء حتى لو
فرض عدم احتسابه في ذلك لم يجب ان يراى ما لا هلك فيه كرمه وهل يجب الاستقبال بحال الى لا يرد في ذلك كما في كرم من البحر فطحا والاحتجاج

في كرى ونحوه عليه حيث قال والوصفان في الغالب لان ان ولو قد وجدوا وجب على صاحبها ان لا يخرج من الصدوق ولا ينادى به

وشبهه ما يظهر على وجه الماء على المشهور من الاحتجاب على محكاه بعض بل انبه لغير الاحتجاب شعرا يدعوا لاجماع عليه ولعله كان

هذه الاشياء كقارات كبر الاصحاح عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة كما صرح به بعضهم فباع ابن الجندب من المواضع في الرجل ومن عند
 الراس في المرأة فضعف جدا كما ان قضية ما اشتمل منها على ان باب القبر من قبل الرجل من استجبا الدخول منها ايضا كما ان المشهور في هذه بعضنا
 المناسخ من التكرار ومنه قوله سهل المتقدمين وقصود ان لا دلالة في الاول وامكان حمل الثانية على زيادة بيان الجواز يمكن اعادة الفرق فيها
 الدخول والخروج بالنسبة للكرامة وعدمها لا الاستحباب وعدمه فمنها ان يسهل ويصعب لخاصة من قبل الرجل من التراب يظهر كانه لا يسهل
 الاصبع واليد بالاحسن وهو في حذارة فحق على القبر يظهر كنه في الحكي عن النشأ ثم اخذ التراب عليه بظهر كنه ثلاث مرات وقال اللهم ايماننا بك وضيقنا
 بك يا هذا ما وجدنا الله وسؤله فصدق الله وسؤله فان من فعل وقال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة وبغيره جوعنة في الهداية وبما اخذ
 عيارها ودخل ذلك كله تحت ما نسبته الى الصادق فيه ما قبل ذلك كما استعملها كذلك في المصلحة فلا حظا في هذا مع ما في الاعتبار من نسبة المدرك ومقدار
 بما باقى من الاسترجاع الى الشخص وابن بابويه وان عليه فقول الاستحباب فهو مشعرا لاجماع كالتأني على ذلك في استجبا كاستجبا كونهم فالتأني
 ان الله وانا البهائم والحيوان المنسوب في الذكرى الى الاصحاب ايهم والا فله فشر على خير شمل على تمام هذه الكيفية نعم قد سمعت فخير لي حتى نعمنا ان يخرج
 من القبر ويقول انا لله الى اخره في الهداية قال الصادق اذا خرجت من القبر فقل وانت تقضي ذلك من التراب انا لله وانا اليه راجعون ثم اخذ التراب
 الى اخره ما سمعت من الرضا المتقدم بل ربما كان يظهر من ادبنا اوصافه بخلاف الحكم الاول قال رابا عبد الله بطرح التراب على الميت فمسكه
 ساعة في يده ثم بطرحه ولا يزيد على ثلثة اكف فاستلذه عن ان فقال يا ابا عبد الله ما فعلت هذا ما فعلنا الله وسؤله فصدق الله
 وسؤله اللهم زدنا ايماننا واثباتنا اللهم الا ان يدعي ان هذه كيفية اخرى غير لاهلها فليكن في دعوى الخبر بين الكيفية في الاثبات في يد ربه
 ما تقدم وكذا ما في اخره اذ النعمان عن ابي الحسن فحق عليه التراب مرات بعده وعبد بن مسلم عن الباقر فحق عليه فله راسه ثلثة اكف ثم بطرحه
 القبر فقال اللهم خاف لا أرض جنة واصعد الميت روحه ولقنته من ضوانا واسكره من رحمتك فغضب عن ربحته من سوانا عن ربحها
 ظاهر الكفاية والجواز الحالي عن الاستحباب مع كونها فضلا على فقول الافعال المعتادة فيقول الرضا فلهما والامر بهل وما عرف فظهر ان
 يستحب التعلل بزيادة على الاسترجاع بما تقدم ولذا لم ينص الشيخان والعلامة وعرضه ما عليه بل زادوا قول هذا ما وعدنا الله وسؤله فصدق
 الله وسؤله اللهم زدنا ايماننا واثباتنا في خبر التكرار عن الصادق اذا اخذت التراب على الميت فقل ايماننا بك تصلياً بعقل هذا ما وعدنا الله
 وسؤله قال رابا المؤمن سمعت رسول الله يقول من حي على ميت فله هذا القول اعطاه الله بكل ذرة حسنة وقد سمعت في حنة من ادبنا
 غيرها وكذا ان ثبت استحبابها من الهداية والقبور والاقتضاء والسر والاصباح ولا من فتح جديا ومنها ان يرض القبر من الارض فحق في ربحها
 وترحم على صاحبها ولا ينشئ فيقول الباقر في خبره ما من ذرة ان رسول الله وضع قرارهم ثم ولم اقل على غيرها اطلاق هذا الرض على كثره اجزا
 المقام بل اكرها مقبداً بمقدار اربع اصابع كقارات الاستحباب ومعاقدا لاجتماعات فالقول ح باسجبا مطا الرض وتصل القدر او متخفا في استجبا
 لكان هذه الزيادة مع انه لا اطلاق فيها كما عاينها من كثرة اللام لا ينج من نظر واعجب من نسبة له مع بعد ذلك الى الاجماع والنصوص اللهم الا ان يكون
 فادعى استفاضة من القدرات انفسها ثم قضية اطلاق المتن كغيره من عبارات بعض الاصحاب بل عن اكثرهم بل هو معقدا لاجماع المعتبرين في الخبر بين
 الاصابع مضموناً ومفهومه كما نص عليه في المتن في قوله مع ذلك اطلاق كثر من الاثباتها قول الباقر في خبره ما من ذرة ان رسول الله وضع قرارهم ثم ولم اقل على غيرها اطلاق هذا الرض على كثره اجزا
 اصابع ونحو غيره وفيها ما اشتمل على وصية النبي والباقر بذلك للجنة بين المقدماتها بالمتعة ومدة كل خبره ما من ذرة ان رسول الله وضع قرارهم ثم ولم اقل على غيرها اطلاق هذا الرض على كثره اجزا
 اليه كشموعه في القبر والمقدمات المفرجات كما في خبر علي بن ابي طالب عن الصادق ان ارض القبر من الارض اربع اصابع مفرجات في خبره من ذرة ان
 الجلي وابن مسلم عن ابي عبد الله بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله وعمر بن ابي رافع عن ابي الحسن مؤيد المروي عن العلل واعلم الاقوى في النظر لو كان فيه خلاف
 الاحتمال لعدم الاقتضاء وان اقتصر المقيد ولما اورد في خبره من كثره من سوانا في الخبر في الاقتضاء والحجب على المفرجات كثره ومنها في الاحكام
 الاصلية كما هو في الخبر على الضم ولكن محتمل لادبنا بان الاعلى والافل ولما انصرا ولا ان على عدم الزيادة على ذلك كما عاينها في الاقتضاء والكافي واعلم المراد
 الكرامة كما في المشهور عن كثره والنهاية ناسبا لله في الاول الى فقول العلماء وبه ينص المتن عن الرضا ان يد من اربع اصابع مفرجات في خبره من ذرة ان
 عن ابي الحسن المروي عن العلل كما لا مرار في الارض لا من اربع اصابع مفرجات في خبره من ذرة ان رسول الله وضع قرارهم ثم ولم اقل على غيرها اطلاق هذا الرض على كثره اجزا
 في الخبر بين الاربع مفرجات والشر كما عن القاضي بل عن جامع المقاصد للغير بينه وبينها مضموناً ومفهومه والحوط ما ذكر ان لم يكن اقوى اولي ان كان
 خبر ابيهم بن علي والحسين بن علي الرضا عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ان قبر رسول الله وضع بشر ارض لكه مع احتمال للقبية ومعارضه بهول البيا
 في جوعنة بن بشر عن النبي انه قال لعلي ادفن في هذا المكان وادفن قبري من الارض اربع اصابع الحديث فاض من مقاومة لمعرف مع انه لا
 دلالة فيه على ان فعل من يجتنبه فطرحها محض ايراد الشر فيها الاربع اصابع مفرجات تقربا او غير ذلك خبر ابي الجحفي عن جعفر ابي عن علي ان
 قبر رسول الله وضع من الارض قدر اربع اصابع فتم ومنها ان يربع لاجماع الحكي في القبر والمقدمات وغيرها واول قول ابي عبد الله بن محمد بن مسلم في
 خبره والصادق في جوعنة الا على مولى السام المروي في انشاد المقيد ان اربع اصابع مفرجات تقربا او غير ذلك خبر ابي الجحفي عن جعفر ابي عن علي ان
 من قولين فهم نافع مولى عبد الله بن عمر فقال اكس هذا ما اوصى بعقوبة بك يا رسول الله اصطفى لكم الذين ظالمون الا وانهم مسلمون واوضحه
 بن علي بن جعفر بن محمد وامره ان يكتفي في بده الذي كان يصلي فيه للجنة وان يبعثه وان يربع قبره ويرضه من الارض اربع اصابع الى اخره وقوله ايهم
 في خبره المروي عن الحسن او القبر يربع ولا يتم وقوله في منزل الحسين بن ولید المروي عن العلل جواب وقال لا يعل عليه بربع القبر لعل

استحباب
 التراب

القبر

حيفالم

بعضه

بعضی

وَأَمْرٌ

[illegible][illegible]

وہ اس کے لئے
وان عرضہ
کیونکہ

الاشارة

وبعض في المنع كونه ذكرى في جامع المقاصد وغيرها من غير في فبين القليل والكثير لا بين ملاذ ابد لقيمة او لا كما انضج عليه بعضهم كرى انه روى ان
 المغيرة بن شعبه طرحت خاتمه في قبر رسول الله ثم طلبت من موضعها من فخلها كان يقول يا اخي كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طرحت خاتمه في قبري
 سبق من الاشكال في المقام بتما بعض افراده واما الرواية بطلب الخاتمة كما قطع ذلك في الحدائق مع ما فيها او لا من ظهره كون الطرح حدا وبقي
 القطع بحد جواز في مثل ما يكون الموضع لما رواه ثابته لا يحرق الحكم المذكور في مثل القبر النقي والائمة وان اطلق الاصحح وانه خالف في الرواية
 فلو دعي في بعض الاشياء التي لا يجوز في الان موضعها على ما يمكن في دعواه فلا خلاف وهو الصواب فان المغيرة قام مثاله من المناضلين ثم ينفرد
 بوضعه وازنهم من حضوره من حضوره ما ذكر في كرى وتبعه عليه خبر من ان يحيى النضر عليه اية الشهاد على غيره من المال المتلف في القصة التي
 واعندنا نفي عنه لانه موضع ضروري وهو مع انه انما لم ينعزل ان النضر حصل لذلك كان من موافق اية الاصل في نجر قطعها من غير ما يظن
 الاجماع المحكي على حرمة النضر بتما في المعبر حكا على ما اورد اربع صور وبنت هذه منها فقام ما ذكر الشيخ في المبوط وهو ما اورد في بعض
 بيعتانه يجوز النضر في ح طاعة لعل وجهه انه لم يسبق منه اذن فكانت كالمصوب بالنسبة اليه فيمنع واخذوا لا ينقل النضر الى الساحة التي كانت
 البايغ دون غيرها اذ هو من غير ما يمكن ذلك الجائر وان كان بعنوان العارية لزمها في مثل المقام الى ان يلبى الميت لكانا في نحو قوله المشري في
 ح نعم انما لم يرد في موضع غيبته الا في موضعها المالك الاصل اذ يكون كالمصوب الثاني واما يقال ان حرمة النضر مناشاها الاجماع المفقوة في
 المقام فالاصل الجواز في طاعة الضعيف بعد التسليم فخرج الشيخ لا يصدق في المحصل من فضلا عن المنقول من هنا انكره عليه من اخره كما انضج
 والشهادة المحقق الثاني هو كونه منها ما اورد في بعض فخرج كافي المنهي عن القطع على الواجب الذي يمكن نفيه ولا دليل على سقوط ذلك
 فاستحبنا حكمه كما انه لا دليل على حرمة النضر في مثل المقام فاصله البر انه فيه حكمة على لا احرام لمثل هذا الذي يكون منها بعض من حيث لا يراى
 عن الامور الفصل وما يقوم مقامه فلا اعتبار به لانصراف حرمة النضر الى الامور التي لا يجرى فيها الا اذا ارادتم ان لا يجرى فيها الميت بغيره نص على عدم
 مع القطع في الضرر ونسبة ما الخنا او لا الشاخص والمنقول عنه القيد الذي كرهناه ولذا قال في كونه لا يظهر قوة ما ذهب اليه الشافعي من وجوب
 النضر استند ذلك الفصل اذ لم يضر في الميت لو كان عليه والمثل مع عدم حوا الفاشم يثبت كونها مسقطا لذلك انتهى في مخالفته في ذلك الشيخ
 في الخلاف في تبعه المعنى في المعبر والعلامة في كره وان احتمل الاول فيها ايضا ذكرى في جامع المقاصد غيرها لانه مثله فيسقط الفصل معها ولا طلاق الفتاوى
 بحرمه النضر في دور استثناء ذلك بل اعلم بعض مائة الاجازات المحكية كل في الخلاف انه يملك عليه نحو كل خبر يضمن النضر عن نفس القبول لعل
 على ما لم ينف عليه كما هو مظنة ذلك وقد يعقوب في النظر التفصيل بين كون الاحلال الفصل عند شري كعدم الماء مثلا ونحوه وبين عدمه بل كان عينا
 ونحوه وبين عدمه قال لا يثبت بخلاف الثاني تحكما لما دل على كل منهما فاما مع عدم انصراف شي منها الى غير ذلك الاخر فلا تمل اذ لا الفصل المدفون بعد ابعده
 ولا اذ لا النضر المدفون مع التمكن من بل اعله بشر دفن كل فامع عدم انما ان الحرة من جهة اخرى كالفات الطاري ونحوه والوجه في اقامتها جبردا
 فليحتمل الاول فتمثل الفصل بما يفسده ولم يعم به حتى دفن فلا يثبت كانه يلحق بالثاني فمما هو الفصل قبل دفن في تلك الكفن والصلوة كثر في الفصل فاما
 في المنهي هنا بعد النضر لها انما لا لا احد في خلافا الامن البين والملاذ في خصوص التكفين بجملاه كالفصل في النضر وكما لا يخفى وطرق المشايخ
 بعدم الفرق في البين لكن ذكره واحد من الاحكام الفرق بما كان ملاذنا الصلوة من غير دفن لان لها رخصة مشروعة من فوق القبر وباعتبار القبر والبناء القبر
 عن سوا الكفن وهو لا يخرج من قوة بالنسبة للصلوة ومن جهة الكفن لان الاقوى منه سوا الكفن الفصل في جبره فيما تقدم واما الاستقبال في القبر اي ان
 يثبت له وفيه ما لم يقدح في المسئلة فليحتمل من فظاظره على نارض والوجه في المخرج الى الترحيم والمجتمعات الخارجية مع عدمها لا نحو ترحيم جانب الحرم وان
 كان الاقوى في المخرج وبني الحكم في كثير من المسائل السابقة ان النضر محرم الا ما عدا حرمه من حوا الفاشم حرمه من حوا الفاشم حرمه من حوا الفاشم
 الحي على حرمة الميت وعدمه فمما جبردا لو كفن في حرمه ففقد الاقوى انه كالمدفون من انا هذا يتاخر على النضر في هذا الجواز او وجهه ان الكفن الصريح
 الشهيد والخلف الثاني وضمير حرمة النضر في كشف اللثام انه فيه وجه من كونه كالمصوب وكذا القيمة الواضحة في القبر فانه خبر مشرووع ومن ان الحي فيه لله
 حقوقا لا يميز بين اخصه وبين غيره وبين المصوب كونه هو المتلف حقيقة فمما يخالفه هنا كما انه قد يقال بالنسبة للوجه الثاني انه مع حوا الفاشم
 لعدم ذهابها بالستر من حرمه الملوكة بذلك كفي كان فالحق ما عرفه في قوله لا يطلع ما لقيمة كجهره ونحوها ومات ثم دفن في حوا الفاشم عليه هو فوقه في حوا
 شوقه هذا الذي صرح به الشيخ في الخلاف العبد لان حرمة ميتا كحرمة حيا ولا يجوز شقها في الحي لان ذلك فكذا الميت ولا فرق في بين كون المال له فتمثل
 الى الوثنية بموته وبين كونه غير في الحكم من عبادة كره الفرق بينهما فاستوجب السقوط فافا الشافعي في الثاني لما فيه من دفع الضرر عن المالك بدماله اليه
 اليه وحر الميت ما اراءه منه وعن الوثنية يحفظ الزكوة لم يظهر الوقت في الاول من كونه ما لا ولا ستملكه في جنة فلم يثبت الوثنية حتى من انها حاشا
 ملكهم بموته فهي كالمصوب طلت لعل الوقت في السابق ايضا كما في المعبر خبره لما سمعت من كرهه وما تقدم من الخلاف لاحتمال القول بانه اسقط من
 بائنا لعله كاحتمال القيد حتى لا يفي الحي عليه كما من ظن به لا يبعد النفس ايضا فانه يبعد ان يثبتها بتمامها لانه لا يضمنها كعدم الضرر على المال
 بئنا القيمة او المثل مع ما فيه من الجمع بين الحين وملاءة الحرم بين بل اهل خطرة حرمة المؤمن اهل في نظر الشارع من حرمة المال فتم انه اذا الرينش في حوا الفاشم
 من تركه كما صرح به في كرى لانه لا يوافق في حرمة ان العرق بينهما ان لو ائق حرمه اما بان يبل في مثل النضر من غير دفن واما في غير ذلك فخرج
 ما اخذ من مجموع ماله اليه وعدم زوال ملكه عنه فباني تحريمه انما القصد في العصب او جبر بعض اجزاء الميت مع عدم دفن في حوا الفاشم في حوا الفاشم
 كرى او يثبت القبر ودفن كافي الاول خلاصا في النضر من المسئلة التي ليست في فرق الاجزاء فتم كرى انه لو امكن ايضا بعض موضع من القبر بحيث لا يودي

فيقال

الاشارة

لهذه

[illegible]

فبذلك تجد انهم لا يوجب جواز البكاء على الميت تصادف في الاصل لا اختيارا الذي لا يقتضيه الوارز معنى بكاء النبي على جرحه وبارئهم
فقط على ايها الواجب على من حضر في حق ماله وقاطعة من البكاش لان البكاء على الميت لا يحل له الا على ما ذكره بل بما يظهر من بعض الاخبار
استقر عندنا لا عندنا القول بقول الصادق كل الجرح والبكاء مكره فلا يجوز والبكاء لفضل الحسين ع محمول على خبر من النواويل وامام ابي من ان البكاء
على الحسين ع اهل دفع الطعن فيها بالعامية ولا يوجبهم الراوي اشباهة من عابثة باوصى هاجن فاضنه غها من جوعه هذه والثاوية انها
للعقل والعدل على ان لا ينفذوا في ذلك اخرى رابعا الى غير ذلك فاضل الجرح في الحرام عليها فالله وكذا بعض الاخبار الدالة بظاهرها على ان البكاء
البكاء فحل على الشغل على علو الصوت والشوق والطمع والمنفعة الجرح وهذا الرضا بقضاء الله ثم لو خلت كافي اختيارا اشارة البحث لغرض من البكاء
في بكائه على ابراهيم فانه نهى عن البكاء فجددوا علمه من جواز البكاء بشما جواز النوح عليه السلام لان من له غايبا انما الى الاخبار المتقدمة
الاستعاضة العمول بها في الشهود بين احبابنا في الشغل على جوارحه اذا كان بحق كالاتحاد على حرمته اذا كان باطلا ودعى ان طاعة ما جاز
على ايها افعال بائنه من بهما اذناه بائنه الجرح لانهاء بائنه الجرح باءنا كما روى عن علي ع انه اخذ مضمة من رابع النبي فوضعا على راسه
ثم قال فاعلم المشرق تارة لاجل ان البكاء على الزمان هو البكاء على ميتا وانها صحت على الامام ع من لبا ابراهيم فانه لم يمت حتى يمتها التبر
بين بكاء رسول الله بعد ان سافرت النوح الى اهلها لانهم اقاموا مناحه وقال النبي الوليد في الوليد في العشرة حاشا لحيته وما جدد به والى طاب لوتيرة
فكان غيبا في السنين وجعفر غدا وهو لم يتركها وما هو الصادق في القصة قال في الجعفر وقت من مات في ذلك الوقت في عشرين ايام
من وفاته فاد منه استجاب ذلك اذا كان المستد في اصناف استحق الشكر فيكدها حق النبي كما انهم من وقعة لحداد المدينة مع من كل واحد من
اهلها قبل وفاته ولم يمت من دار حرمه فقال له لكونه لا يوازي اهل البيت ان لا ينجوا على ميت لا يكره حتى يبدوا لغيره وبخواتمه وبكوا
فهم الى اليوم على ذلك غير ذلك من الاخبار الكثيرة الصريحة في الطول هي ان كانت هناك اخبار في مقابلها اندل على خلافها كما ان الشراخ
في الحكمي من عملا بمضمونها من علم الجواز مدعي الاول منها الاجماع كجماع ضعفاء وعلو صحتها لثقة والنوح بالباطل الشغل على علم
الوجود والشرع في قول الجرح ونحو ذلك كما يفر من بعضها ويقضي قواصلا الاطلاق والقبيل بطلان كل كلام ماعلنه انهم يرون شدا ليه فقول الاجماع من هذا
عرف من ان ملحق فيمنع من الاجماع لا العكس بل انك تعلم ان لا اساس لاجرا لثقة نوحا على كماله عليه بعض الاخبار ويقضي لاصول والقواعد
بأن الكلام في ذلك كافي لثقة بكرة النوح بالكل جرحه في حق الحسين ع على امل المؤمنين قال سمعت علي ع يقول انما يحتاج المنة في الدنيا
الى النوح لتسليم معنا ولا ينبغي لها ان تقول هرا فاذ جاء الدليل في الرواية المذكورة نعم لا يجوز الطم والحديث جز الشرح فاحكاما في البسوط واما في
بعض الله ثم وجب خالدين بغير الصادق لاسي في اطم الخرد وسو الاستقواء والتوبة بل في الاخير النكاح كما ان في عمل الله والله ولا تترك النوح
على غلات الاب الاخ كافي الوسيلة والنسب الى الرواية في ذلك نسبة الى الاصحاب فيمنع هذا الاطلاق عدم الفرق بين الرجل
والمرأة كذا في بعض النسخ الصالحة في القواعد على الاول كما عن الحسين ع قوله بل على جميع الاثار في غنى النهاية الفصح بوقال ابو المجدل وكذا
الذكرى كما عن الحق الثاني في فوائد الكتاب اخباره وكيف كان فلا عرف خلافا معتدلا في حرمته بالنسبة لجل جرحه لا في الاخ بل في الحكمي مجمع
البرهان دعوى الاجماع لمكانه سوى ما يمكن من كذا ان الحكم مع لا اساس لثقة الانسان في بطلان خبره والله وبقره والتمسك بوثوقها انك منصف
مجمع لما عرف من الاجماع الحكمي من جواز الذي قد يشهد له التبع المؤيد بكبره ما رزق الله من فضيلة القومنا في القبر والرضا بقضاء الله وقسمه والمرسلة
المروية في المبسوط الحجة به وبغيره مما استعمل في المنة والمعلوم من نصا بالنبوة والائمة عند الموت فيهم من الشوق فلهما من النصح الصالح
فلا يصل حد انقطاعه بالعرف كجرح الدين بدين الصادق بعد ان شدد من جعل شوقه في ابيه او على امه او على اخيه او على من له لا اساس لثقة
الجرح في شوقه في جرحه من ولا يثبت الوالد على ولده ولا زوج على امراته وثق المنة على زوجها واذا شوق زوج على امراته او والد على ولده
فكانت حث من ولا صلوة لها حتى كثر الوتوبان في ذلك الى ان قال بعد ذكره النكاح على الجرح والحديث ولا يثق في الظلم على الخرد وسو الاستقواء
والثوبة عند شغل الجرح والطمع عند الغايبات على الحسين ع على مثل الظلم الخرد وعتش الجرح اذ هو وان اطلق فيه في الباس ولا لكن
المراومنة جرحته ما جدد مع الطعن في سنده ولا جاز لانه لا اساس في الجرح فلا كان الاستدلال به عليه من حيث تضمنه النبي عن شوق الوالد على الولد
مما بعد القول بالفصل اولي من العكس وكذا ما عايشا بدينه ابصر من خبره من تصديق لا ينبغي الصباح على الميت ولا شوق الشاب من حيث يجوز
لا ينبغي في الكراهة ولو جواراة الحرة منه هنا بقرينة ما عرفنا لم يقل بطلانها ما ينفسها بل قبل انها شاع في الاخبار بذلك منقلا الى ما في
الحديث من ان الظلم من الاخبار وكلام الاجماع صريح في ذلك وانما الجواز النوح بالصوت المعتدل فيجوز لودة الحرة منها بالنسبة اليه فينبغي ان لا يترك
استعماله لفظ في حقيقة ومجانة والشرع في معينه لو غيرهما ما هو موقوف على القربة وليس ذلك مع ذلك فالوجود فيها حضري من الحكمي
ولا شوق اليها فيكون حرمها مستقلا كما ان الموجود فيها بالظن لا يصدق من امره الحسن الضيق لان المعروف في كتب الفروع من الحسن الضيق
وفي كرمي الضيق بالاصقل والامر بهل ومن استدلال الصافي بدينه على الجرح من ومنسلة المبسوط المصنعة الجرح فيكون الاجماع اذ انما
بل انبجرح اهلها من دون استثناء فيستفاد حكم المستثنى من جواز الشوق على الاب الاخ فضلا عما في الفقه وغيره من سلا من في العكس
فبعض خلفه في عدم عند حرمته وعن كثر القصة فلا من كتاب الكمال لا يبعد الله بن جعفر الجرح عن ابي هاشم الجعفر في قال خرج ابو جعفر في جازة
ابو الحسين وقصة مشرق في كتاب البر من من يات بطلان من الاثمة شوق في مثل هذا فيكتب اليه ابو جعفر في الحق وما يندل هذا هو شوقه

بكاء الحسين ع

بكاء الحسين ع

وَمَا أُولَٰئِكَ

في الفصل بعد الزوال كما ظهر لك انما هي تمام حجة المختار وقد بسند له ايقن زيادة على ذلك يعجز في رارة عن الباقية لا بدع الفصل يوم الجمعة فانه سنة ومنه لم يرد
وليس عليه ثبوت بل يمكن فرائض من الفصل قبل الزوال فاذا زالت فمعهما السكينة والوقار والحدوث على ان المراد بما قبل فيه الفصل المضاف المتناول لما بين
الطلوع والزوال لكن قد يقال ان ذلك خلاف لما يكون المنشأ فيها اداة القرب من الزوال لا مط القبلية ولا رتبة الامر بهذا القربة فلا يستحق ان يمنع من
التأخير كما لا يمنع من التجيل اللهم الا ان يقال ان ظاهر المنع منها كما في شأن الاداء التي نشأ للشرائط وقام الدليل بالنسبة الثاني لا ينافي فيها الاحتجاج به على
الاول فتجهد او كلما قرب الفصل من الزوال في الجمعة كان افضل كما نص عليه والدال الصدق في ذلك والاشطى واكثر الاحتجاج بالظن ودخوله في مقتضى الاحتجاج
الحال فذكره بما الثاني فعمل ذلك مع وجوده من العباد في فضل الرضا وانما لغرض عنا الطهارة والنظافة عند الزوال فكما قربت كان افضل والاشطى
كافي في اشياء والامام ينفذ على ما يدل عليه وقول الباقية في صحيح زيارته المتقدم انها وليكن فراغت قبل الزوال لا دلالة في الكلمة المذكورة كما يظهر من
عن الرضا كان اني يقبل عند الزوال نعم بنفا ومن الاول بل يمكن هذا الثاني افضل اذ اذاعة القربى الى الزوال كما يجب بخلاف ذلك في الفقه وكفى وعن غيرهما وكان
كان لا في الكلمة الثانية انما لكن لا حكم فيه باستحباب القربى لغيره لاحتقال ارجاع ما في الفقه وكفى في الاحتجاب بعد ادعى اليه مع موارضه باحتمال
العكس وعلى كل حال طالبت في ثبوت الفضيلة للقربى من الزوال عند الجميع لكن قد ينافي ذلك ما دللنا عليه من الاحتباب الكثرة على استحباب التكبير في يوم الجمعة
بناء على اعتبار تقدم الفصل في حصوله بفضيلة التكبير كما يقدره بفضل الاخبار بل كما يكون صحيح المرسل عن النبي المقول عن سالة الشهيد الثاني في حال
الجمعة من اغسل يوم الجمعة ثم يكره ويتركه في اخره وعن ابن الصالح الصريح في صلاة الجمعة في يومها ما لا التكبير فاختار الفصل القربى للزوال مع عدم تنبيهه
غالباً وما فيه من الخطي لثبوت الناس والفرقة بينهم ومن حكمة التكبير الغلبة عنها كما يجب في الفصل للتكبير ثم ذكره قريبا لزال بعد الدليل على مشروعية ذلك
نعم قد يجمع بينهما بشي بل الاول على من لو قيل له التكبير كما هو الحال الثاني على من يسلم مع ما فيه من ذلك فيمكن دلاله التكبير على اطلاق المقدم استحباب
الاخير من قبل سنده ونفع ندرة يسلم التكبير ثم لا يفعل لانه لا يفسر وليس ذلك في العكس ان يخلل استحباب البكور بعد الفصل الذي يمكن منه في
اخر الوقت وقد يقال انه لا ينافي بين استحباب فضل التكبير من اخير الفصل بحيث يحتاج الى الجمع بل ذلك من باب تعارض المستحبات على المكلف فيختار ما يرجح
والا فالفصل للتكبير ان على من وجبه بالنسبة الى اخر الوقت وان جرح التكبير على غيره من انواع الحجى ولا انخفاض في مشروعية مثل ذلك بحسب اختلاف
الاشخاص والافات ولعل كبر من المستحبات من هذا القبيل من غير المناجحة ان حصل استحباب تقدم الفصل هو بل البكور وفيه مع بعض ما ذكرنا ان الادارة لا
يقضي المترجح والله اعلم ويختار يوم الخميس من حجة المختار في الزمان على المشهور من الاحتجاب بالاعرف في خلافا كما اعترف به في الحدائق بل في كفاية
نسبة الى الاحتجاب في المصباح الى الصدوق والشيخ ابن الرراج وابن ادريس وابن سعد والفاضل بن الشهيد وجامعة المناخر من طه والاصل في معارضة
المصباح الثلاثة في الصحيح عن الحسن والحسين بن موسى بن جعفر عن امه وام اخوان موسى بن كاهن في الحسن بن موسى بن جعفر في ابائهم وعن زيد بن جندب
لنا يوم الخميس افضل اليوم بعد يوم الجمعة ما اوردنا قبلنا فينا فاعلمنا يوم الخميس يوم الجمعة معارضة الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن بن بعض
اصحابه عن ابي عبد الله ع قال لا حجة انكم تاتون خدامكم لا يفرقون ما فاعلمنا اليوم بعد غسلسنا اليوم الجمعة وما في السند سند مع الاحتجاب بالاعرف
مع التسامح ويؤيد مع ذلك ما في الفقه الرضوي وان كنت مسافرا وتخوف عدم الماء يوم الجمعة فاعلمنا يوم الخميس من طه والاصل في معارضة
عن جماعة من الاصحاب لا فضل في هذا الحكم على خصوص الاطراف وقوة على مؤداه النص بما مال اليه جماعة من متأخري المناخر وقد يفتوا اداة الثاني
فيها ما يكفي بمط الفوات كما يقتضيه الحكم عليه في كشف الشام وعن الهابة والمبشور والبرق في ذكره والندوة البيان والقلبة والمطالع والروض والبيان
نقح لنا ط الحكم مع التسامح بل في اخره ما يشعر بالقطع باداة المشا لانه انما يخلل في اصل المشروعية واخنا في المصباح في قوله
عدم الاختصاص بالسفر كما هو المشهور مع بعد الاعواز في الحضر لعل لا يفتى لا كفاية كما افلا في الاشارة بحجج الخوف والاعواز على ما هو الله
وعرف بل قبل ان الشهور وشهرة كادت تكون الجماعا فاعلم المختار اول الخبر كانه لا بما عرفت مع التسامح والمؤيد بصريح الرضوي وبعد العلم به سابقا بالاداء
بظايره من الابدال الاضطرابية والخصم لا ينافي ذلك في الخبر الثاني كما ان ما في الخلاف لم يضر التقدم الا اذا كان ابدا لا يرد الحسن بالنسبة الى ما
نحضره والكان ضعيفا وان ابدا الاصل كالتنحية حيث قلناه في طه والاضطرار والضرر وحسب على خوف الاعواز فتجهدا وعلل المناق من نحو المن فضل من خلق
الحكم على الفوات الاجرة في مشروعية التقدم بخوف التقدم في وقت الاداء خاصة وهو قبل الزوال عندنا لا حجة في بقية يوم الجمعة فضلا عن
الاستطاعة التجيل ولو علم التمكن فيها كما اخبر البيان ورد في الخبر الصحيح بوقته بقية بعض التحقيق بل لا اكثر ولعله يرجع اليه ما عرفت في الحديث من تقدمه
التجيل على مقتضى هذا العارض والظاهر ان المنقضى من الاحتباب كان المذكور في يوم الجمعة الظاهر منه الجميع لكن المراد هنا الذي يحضره اليه انما هو الوقت
المعهود المتعارف في وقوع الفصل فيه وهو وقت الاداء ومنه هذه العبارة فقال في المقام من غير استنكار وعلل به هذا رفع اسقطها الخلاف في المقام
من الفقه والنهاية والمهذب المعبر والجامع والظاهر والضرر والندوة من حيث ذكر اليوم فيها كالاختلاف ان كان يؤيده الاصل فغيره لا ان
الاقوى ما ذكرنا ومنه ينفذ فضيلة التجيل على القضاء لا طلاق لا ترجح الشامل للصوى العكس من وقت القضاء كما ذكرنا دعوى المسارعة واحتمال العكس
كما في صلوة الليل بالنسبة لاشياء ضعيفة بل عاجزة العبارة لا نقول كالا مورا لا هيبة الخلق لعل الشريعة وان استحسنها العقل كاحتمال تقدم بعض
صلى الفضل على التجيل كما لو كان بعد الزوال بل افضل كثير القربى من وقت الاداء وامكان تعقب الضلوة له مع وجوده وقول الاحتجاب به وقت الاداء
غير ذلك فتجهدا لا افتضاء على الحسن في العبارة وغيرها بقضو بعد الحوان في غيره من الايام والبيان بل لا يخلل به وهو كالتنحية من بعض الصور
بل في المصباح الاجماع على ما ابله الجمعة من المعظم انها كالتنحية لعل يتعلق الحكم على التجيل الذي لا يدخل ابله الجمعة حتى لو قلنا بانها لا

كتاب النكاح

في ايامها لكن بعد ان ان المدة بذلك في غير ايامها المعتبرة لا يندب له ان يتقدم كما يكشف عن ذلك من المخرجين قال ويجوز ان يكون في
 العود في الجمعة وما من خلاف فذكر من الاجتماع على نحوها بالجمعة ويؤيده مع ذلك ما قبل من الاولين القريب من الجمعة لا يستحب الذي لا ينافي ما دل عليه
 الاجتزاء بالفضل المقدم على طواع الفرج على الخار دون المصطرقة بما التام على العام كما تقدم استحبنا الحاشية والجمعة على عوات الطهارة والحل في ذلك في
 الجمع نظرا لاحتمال ان لا ينعكس الظهور كما ان لم ينعكس اجتماع الخلاف فذكر في ذلك لا اقل من التباين في الاحتياط الاولوية ممنوعة او لعل
 او غير مدخلية ولا يستحب اشكال التمسك في مثل المقام ما علق الحكم على ما قبله في ان يتصور ان ينعكس القطع بالعدم بناء على ثبوت المصنوعة في غير يومه
 عليه الغسل الصحيح في احداهما والمفهوم في الاخر وهو لا يجوز عدم جرائه في الثاني على التمسك بالدليل لا يخرج من التمسك في الملاحة بجمع طوعا وقهرا
 بينهما فعمل الاقوى في الحان فافا لجماعة كان الاقوى ايضا انما اذا تمكن من الماء قبل الزوال اذا عاد الغسل فافا للشهيد وعده في ذلك كونه لا يتم من الغسل
 وكثرة ما يجرى فيها لا يحكم ولم يوجبوا الغسل في الجوارح وشرح التدوير في حكم البدل بالتمكن من البدل منه واطلاق الادلة الدالة على استحباب
 الجمعة وقد يناقش في الاول بان البدل وقع في غير يومه في الاغوار فلا بد من التمسك من الاصل اذا لم يرد فيه ما يقتضي الاجزاء بالنسبة الى التمسك
 بالفضل ما بان مع صحة البدل جمع بين البدل والماء ومنافاة قضائهما الاجزاء في الثاني بان اداء غسل الجمعة لا يقتضي اخلاصا واداءه فحصل
 في غسل الجمعة فم يوم الخميس بل يباظر من بعضهم انه وقت الاضطراب في منفي يكون اداءه ونجا بهما من حصر القيمة عندهم في القضاء والاداء على انه
 لو اعيد مثل هذا الغسل لا يثبت نظاره من صلوة الليل للقيمة والوقوف في المشعر مع القيمة ولم ينقل عنهم القول به بل قيل وعده في غير الاوقات
 البلية في شهر رمضان على الغرض في كمال القول بالاخاذه في مثل وقت ينعكس الاول بان الذي يقتضيه التمسك في التمسك في حوزان التمسك في مثل
 المقام جدا اشكال على من الغسل وما دل على غسل الجمعة في ذلك هو شرط صحة الغسل المقدم بمطابقته في الاغوار او القطع بقا الاغوار الظهور ان
 ذلك من الاعادة والطرف المحصول الواضح لانها مناط تكليف لذلك بل في التمسك على المحل في حقه ولا ينافي هذا ما تقدم لنا من الاكفائية
 لان المراد الاكفائية في جواز ايقاعه ابتداء من اشروط صحة بشي اخر ومن ذلك ما ذكرنا من الجواب عن الثاني كما هو واضح جدا هذا كله مع التمسك في ذلك
 واما القضاء فلا يبعد في السبت قطعاً فكذلك في غيره بناء على المخارساتا قبل وعلى احد الوجهين في غيره لان كل منهما يبدل على الاداء فلا حجة للاعادة
 فكذلك يجوز قضاء يوم الجمعة بعد الزوال وهو التمسك به بالاعلان اجده في اصل القضاء بل يحكي الاجتماع مكرراً في المصاحح تصال عليه وظاهر في غيره
 ذلك لا يخبر به مستفيضه في موثوق ربيع عن الصادق في رجل هل يقضى غسل الجمعة قال لا مطرح او يحل على ارادة ما بعد السبت خصوصاً اذا اشترى رجل
 الى معهود في الوضوء او في ثبوت القضاء من غير تقديره او على التمسك فان اشأت القضاء هذا الغسل مما اخص به اعطائنا الامامة في المصاحح ولا اجد
 فيه خلافاً ايضا بالنسبة للوقتين المذكورين وان كان ربما استظهر من عبارة المتن كالنحو في القليلة الاختصاص بالثاني بان لا يكون من غير التمسك
 وكان بعض ما سمعته من اخواني المفضلين في ذلك لان الاجرة وحملها على من فات الغسل يوم الجمعة فضاء واداء جمعا بينهما وبين غيرها بما مع النص
 على ثبوت القضاء في الوقتين كإحدى المصنفين في التمسك في غير النقص او يرد بذلك في كلامهم بتعدد الاداء وعلى كل حال يرفع
 الخلاف وكذا انما الصنفين الاختصاص بالنسبة ليوم الجمعة بما بعد العصر وعلل المرسل في الهداية عن الصادق في ان نسبت الغسل او فالت لعله غسل بعد
 العصر ويوم السبت ما في هذه الرضا وان نسبت ثم ذكرت وقت العصر ومن الغد فغسل وكذا اخبرنا عن الرجل لا يغسل يوم الجمعة اول النهار فاقضيه
 في اخر النهار ان يجمع في قضاء يوم السبت لكن الظاهر انما يشترط له بعد معرفة نسبة الخلاف إليها في ذلك عدم ارادة الشخص في التمسك في غيرها ما قبل
 ومسندها حتى يحكم به على اطلاق موثقة ابن بكير في رجل فاته الغسل يوم الجمعة فغسل ما بينه وبين الليل فانه لا تغسل يوم السبت بل واطلاق غيره مما قبل
 طلب الغسل في يوم الجمعة بناء على ارادة القضاء والاول منه اذ لا دلالة له في ذلك مع الثاني مع التباين والاولية القضاء في السابق المقصود عليه وكون الحكم
 استحباباً مع الموافقة الاطلاق القنوي فلا حجة للاشكال في ذلك من ذلك نعم قد يحصل فجواز القضاء في غيرها من ليلة السبت خاصة ولا اضطرارها من البا
 والامام لم يعرف احد نص على شيء منها بل في الجمع كالدلالة لعدم الاما في هذه الرضا فان الغسل يوم الجمعة فضاء يوم السبت او سعة من ايام الجمعة
 في الجاراني لم اربها فلا ولا رواية قلت فلا بد من عدم العمل الظهور لا اعرضه واما ليلة السبت فمقتضى انها تكون في الايام التي لا يباح فيها ليلة السبت
 وفي الجمع الى الاحتجاب كما عن الشيخ وبقا ومن تسعيد والبراج والعلامة في بعض كتبه كالتشديد واخا في المصاحح وقال ان القولين كما في الاشهاد
 خلافاً لغيره من اخصر من اخصر في يوم السبت وهو مع نهار الجمعة للاصل وظاهر لا خبا المقتدرة وغيرها كقول الباقر في من لم يغسل في
 الجمعة في السفر والخبر من نفي طاعة عن الغد والصحة في خبر جعفر بن محمد القوي عن كتاب العروس من غفر غسل يوم الجمعة فضاء يوم السبت فاما التمسك بالليل
 كما ترى كالأولوية المدعاة هنا مع عدم ظهورها لاحتمال احتسابها في الاصل والاستحباب ثبوت القضاء قبل الليل مطلق بناء على الاحتجاب مع ان التمسك وهو النص
 ناف لما بعد لان التمسك في ثبوتها لا يجمع وهو منوع لان الاحتجاب من غسل يوم السبت كل فاع اطلاق خبر ربيع المقدم وخبر نهي التمسك
 والجمعة منه فخرج ذلك لعل الاقوى في النظر الاول لما عرفت من النسبة الى الاحتجاب المؤيد بما عرفت في الاولوية المذكورة والمناقشة فيها فلو انما
 القطع او كونها مدركاً شرعياً للتسليم في غير ذلك في الاقوى في ذلك باستحباب ثبوت القضاء في غيره وهو انقطاعه في الاولوية من غير احتسابها في
 هو موقوف على المقام لا احتساب الجريان في التمسك في الغد في الغد من عدم الاحتساب بالليل او يرد من التمسك في حروف الجمعة كالعلة المشارة في الاولوية
 لان يوم السبت حقيقة فمقتضى ذلك المناقشة باجمل ثبوتها في الاستحباب من ذلك من عدم الاجتماع لوجوهها قال في السبت خاصة مع انك عرفت عدم القطع في
 القول بان ذلك لو سلم منه بالاجتماع على تقديره ومن التمسك في موضع لبعض التحقيق حيث التمسك بالاستحباب في غسل الغسل في ليلة الجمعة لثبوت يوم

كتاب النكاح

في غير يومه

في غير يومه

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والعبادة
مفتاحاً للجنة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

انفرادی کار کا مجموعہ
مضامہ حاصل فرمائیے
کتابخانہ الہ آباد

مع الفسطاط

الحمد لله رب العالمين

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

[illegible]

مجلس

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْفُلْجِ الْوَهْجِ

فصل فی بیان

الناشئة

بالليل مثلا ان تشارفت ان ربحا فربح وهكذا لو بعت القدر بمخوف فبذل يوما النهار مثلا باسما فمؤخذ بقدم ما به به التهاك من الليل فلو لم يفرقها
 الثاني وهكذا الليل او العتمة لا تقضاء بالانقضاء فلا ينفق ولا ينفق بوجه اقربها او سطها الظهور كون عدم فادحة الفصل واضعها اخرها بل هو من جملة ما
 ابي من اغسل قبل طلوع الفجر ولا يستحق قبل ذلك ثم اكرم من يومه اخره بغيره في بطلانه ولا فرق في عدم جواز التقدمة فبإدائه على المقادير المتقدمة في الظاهر
 كما عوان الماء معه في حمله على الجبهة فبأنه في هذه النسخة لكن نقل عن الشهد جواز التقدمة لا يجوز فعلمنا ما روى من تقدمه الفصل بالمتابعة اعوان الماء
 في الحيلة وفيه ان لا ماسا فيهما بحيث يند على سبيل اليوم او الليلة حتى ينقل من حاله جواز ذلك ثم هذا كله في الاصل الفعلي الغائبة ومنها المكانيه اما
 الفعلية السببية فعمل الوجه فيها ان لا يمتد العتمة لان مقتضى ثبوته لوجوه السببية غير وقت وان قلنا بغيره لعموم ما دل على السارعة والاستبانة لان
 الاصل السببية قد شرحت ما هو في كونه المصوب للبيادة العمل كالقوة والفعال كالخرج من الدنو بل في الوضو ولو يكره البقاء عليه كس
 البتة الكل يناسب القوية قبل وهو الاصل في الاخبار الواردة في تلك الاسباب فكل بل فيهم منها وقت عند التام ولا ينقص مثل هذا العمل المحل
 قطعا الاصل وظهوره لادلة ومحل الاجتماع بخلاف ما جاء في الكلام فيه فمفصلا عند البحث فانفاج من الزمان بالحدث واما ما يستحق من الاصل الزمان
 فاما يكون ويوجد بعد حمله كما هو واضح لظهور الاضافة في ذلك ان لم يكن له اية وتسه ولا حيلة لادلة تنق عن كماله لاسد لا يتم ظاهر الوقت مع
 عدم التقيد بخبر خاص من الاجزاء بوقوع الفعل في اى جزء منه سيما اذا ادين في الوقت فله فمؤخذ بقا الكلام في فضل الاصل الموقوفة من حيث ظهور
 فضل لادلة في توقيتها بخبر خاص من الزمان ثم وكيف كان فذا الوقت لا يقدم عليه الا ما عرف من غسل الجبهة عند اعوان الماء للليل كما انه لا يقض الا وهو
 الاصل وقد نص بطلان القياس في الاصل حيث انفس واعلمها في بعض من المصنفين قضاء يومه في قول ابي جعفر في خبره اذا اغسلت بعد
 طلوع الفجر جزئيا غسلت لك الجبهة ووجهه في الخبر الى اخره لاسخا لجمع بين غسل جبهة واحدة يوم العيد فليجوز على القضا ضعيف في موضع انه مع
 ما جعل التقدمة غسل العيد ان المراد بيان الاجزاء بالفضل الواحد من استلزامه عدة فتم وكذا ما من الشهد من قضاء غسل الليل في العيد بعد الدليل وما
 اودع من خبره يكره بشت كما اشترط البهنا بقا هذا النسبة للقضاء والقديم وكذلك لا يجوز في جبهة العتمة لكن قال في الخبر في الفصل فمؤخذ بقا
 عند جواب الشخص قبله ثم فصله في فصله في اقبال الزمان وسوى انه يقتل قبل العتمة اذ اعلم ان البهنا العتمة فكل بمنافاة الوقت الثابت هنا الجاه
 كما قبل لا سيما التقدمة اخبارا مع لا ينافيه التقدمة مع العتمة فمؤخذ على صحة اصل الفعل بل على كونها فمؤخذ اضطرارها اذا قضى فمؤخذ الوقت منع التقدمة
 عليه وقد دفع اما بالوسع في زمان الفصل فيجعل الاربع شئ ما تقدمه فالوقت بالليل في الاخبار وكلام الاجماع اعلم بالاكراه او كون الجزء المنفصل منزلة
 الليل لا تضاهيه به الا ان الليل هنا من شئ الفرض المتقدم على الغرض الشرعي وفيه ان ذلك يمكن في الاخبار وفيه من كلام الاصل العتمة الشاهل هو
 على خلافه مؤخرا والقول المستحب يتلح فيه فمؤخذ ان ذلك ما لم يظهر لعارض الاصل عنه وكذا ما تقدم في بعض يجعل هذا الفصل المنفصل في جبهة الزمان
 او ما يقع فيمن الاعمال فمؤخذ بقا الفصل الزمان اذ هو مع انه مجرد احتمال لا دليل عليه الا في بعض الاماكن لا سيما في ذكرهم هذا الفصل كما ان في الخبر المتقدم الدليل
 على هذا الحكم كون هذا الفصل اما هو الفصل الموظف في الليلة والامانة لادلة في سائر الفصل الزمان به ومجوزا من منع تطبيقه على قواعد الوقت
 لا يصح لان يكون فمؤخذ على شئ من الاحتمالات السابقة لعارضها بل على حمله على تفاوت الفصل وحصل الوقت للفصل الكامل اذ حمله على غسل
 ارجح من فصل الزمان وانه لا يسقط به او غير ذلك فالخبر طرح الرواية السابقة واصلها على ما لم يظهر من اعارض عنه وكان يخبرها بالنظر الى قول المحلل ثم
 جيدا الثانية اذا جمعت شيئا من المندبة فلا قوى الا كفاه بغير واحد لها لكن لا تكفي في العتمة في ذلك ما المنسوب السبب فمؤخذ بل لا بد من العرض
 لها تفصيلا او كالفصل في بعض الوجوه وقبل اذا انضم اليها واجب كاهنه والاولى اصلها تقدم الكلام في جميع ذلك مفصلا في محله فلا حظا واصل
 المسئلة الثالثة والرابعة فال بعض فقهاء اشكال الصديق في ظاهره وعن ابي الصلاح في من يجره ويجوز غسل من سعى الى مصلوب لجره عامدا بعد ايام ثلثة ايام
 الا ان الاول منهما لم يرد على ذكره المسئلة التي هي مسئلة اهل الحكم في المقام قال ودوى ان من قصد الى مصلوب فظن انه سبب عليه الفصل عقوبة ككفرهم
 فمؤخذ في اول كتابه يظهر منه العمل به والثاني قبل المصلوب يكون من المسلمين وذكر القصد الى السعي وترك الصريح بالعمد فانه في المحرك عند الاصل
 المفروضة ثمانية الى ان قال الفصل اما صدق في المصلوبين المسلمين بعد ثلثة فلم يفر على هذا ذهب الى ذلك نعم بظاهر من بعضهم الرزد في بل في
 اصل ثبوت الحكم فمؤخذ بقا من وجوبه لكنه ضعف جدا لما سطره في مطاوى البحث وكذا سابقه من القول بالوجوه لم يفره مستند سوى المسئلة الثا
 وهي مع خلاو اكثر كتب الحديث فيها فمؤخذ بقا لما سطره وانفراضه لا قطع الاصل ولا تحكم على غيرهما من الامتنان التي حصر الواجب فيها وخصص مع شهر في المذهب
 بل اطلاق المسخرين عليه كما قبل في القسبة لاجماع عليه وعن طائفة من عدم الخلاف فيه عند ذكره اختلاف الاختصاص في انواع الفصل الواجب في ذلك لا يخلو
 التديق على نيل الرواية عليه بايدة الواجب فيها المناكبة مع الشاع في المسئلة لا تنسب فيها بالثلاث لانه ذكره خبر واحد من الاحتمال
 في المسائل التي هم هذا الصديق والمفصلة ان يقد في معقد اجماع القسبة واصل ذلك في تنسب النص صافا له ما قبل من ان القسبة شرعية
 المصلوب واعيانا الناس فكان النظر اليه في المدة الضرورية تصلية وهي ثلاث ايام بالنظر لاجماع جاز ابل مطلوبه الشايع فلا يرتب عليه حقوق وقد
 صرح في النص ان الفصل عقوبة على النظر فوجب تخصيصه بالنظر للجنوع وهو ما كان بعد الثالث فان ذلك يقتضي اختصاصا بالتنسب للمصلوبين
 بخلاف الظاهر عند استحقاقه القسبة لوجه حله ووجه انزاله من القسبة مع المنكر من مظهر في الثلثة مساو للمصلوب بخلافه فمؤخذ بقا
 الفصل بالسؤال في مقامه الكتمان لا اطلاق المصلوب في كل ذلك من جماع المقاصد الرضا فمؤخذ بقا الشرايع وضع السداد والروضة المشا
 والقوائد الملية وتعلقوا لاساوا النصير بمؤ المصلوبين وحمل التقدمة على ايدته بالنسبة الى اطلاق الفصل لا في الفصل على اى بالنظر الى وجهها

لا ينفق

القديم لا ينفق الا في القسبة

منها

صل

في بيان أحكام النيم

والله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة من فقه هذا الكتاب في الطهارة الزانية وهي الحاصلة مباشرة الزاب فمقالة المائة الحاصلة مباشرة الماء وكذا في الطهارة
أن نقول كما ينبغي من حيثها لا نشع الا عند الخطر اليها بعد الاولي فعلا او شوا على ما هو المستقام للصواب والفتا وايضا ان نقول
للبطل كما ينبغي ولعل في النيم خلاف المائة فاصل الوضوء وهو لغة الضد لقوله ثم ولا تستملوا حتى ينسفوا وشرعا ما يشاء الارض على وجه
خاص من حيثها بان يكون سنة واجما على العلى في الجملة من غير ديات الذين التي يدخل من نكحها فينبيل الكاذب وفاد كذا في شأنه في النيم ان
في المائة اخرى خالف في قوله وان كنتم مرضى او على سفر او جاءكم من الماء فلا يغسلون ولا تستملوا حتى ينسفوا وشرعا ما يشاء الارض على وجه
اخر فاد كذا في الاولي وان خالف في النظر الى ما تقدم ذلك من سبقنا كالمظهر في هذه الالة الشبهة في اول الكتاب في هذا البحث عن وجوب الغسل في النيم
اوله في بند في الجملتها او في ظاهرها من الاشكال التي ما اشبه من جميع الله عز وجل الاموال لا رغبة بشرط وجوب واحد اعني لا في النيم
ان يشبه الا في النيم والنجس والنجس الطهارة طهارة الماء المغسلة لا استقلال كل منهما في النيم مع انه يجمع احدا لاخر مع واحد من الايتين
مثلا فيحصل النيم الذي هو النجس من وجوبه في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
والحال المفصلة له خالبا للنيم او سفره في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
ففضل احوال فيفضل حال النجس ان كان في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
لا يوافق ما في عندنا من ان المراد بالماء المني بالجماع ولا في الماء في الكف من انه او دسحا ان ينحصر للنيم وجوبه في النيم او في غيرها من النجس
فصل لا من بينهما من مضاهم لا في النيم المتقدم في استحقاق بيان الرخصة لم تكن في السفر او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
عليه النيم وهو المانع من الماء في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
لا تقسم في ماء في الاشكال الا ان يحمل على اداءه في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
عدم التمكن من الماء استعماله او في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
اذا كان في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
واما في كماله في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
عند النيم وهو النجس استعمال الماء عقلا او شرعا وان ذكر المصها من ابي ثابثا عند الماء وعقد الوضوء في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
فيه والخوف من اللص ونحوه والاحتياج له للعطش والمريض وشبههما وفضل الالة التي يتوصل بها اليه والضعف عن الحركة ونحوه في النيم او في غيرها من النجس
عرفه وضيق الوقت وهي اجتمعها عند الاخير ندرج فيها ذكره المصها اما هو في الكلام في كماله في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
في الثاني ان في حشر شيئا وكل رجوع الى ما ذكرناه ايجز وكيف كان فالاول ان لا يشبه الا في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
صعدنا بين السفر والخروج في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
علما ان كافة الامم شاذ على وجوب النيم للصلاة مع هذا الماء سواء في ذلك الحاضر والمشاوم اشر على الشاذ الذي لا يشبه الا في النيم او في غيرها من النجس
علم الهدى في شرح الرثا انه اوجب الاعادة على الحاضر وهو مع انه لو عرف هذا الفعل عنه هنا لم يخل في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
الاحادة بعد ذلك فاعل الصواب ما في اكثر النسخ اجمع العلماء الامم في بلادنا بالثامنا من بعض العامة من حيث نكر وجوب النيم في الصلاة على الحاضر
منه لا يشبه فليقل الامر بالنيم في الالة الشبهة على السفر فيجمع مع ان مثلها في النيم او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
في الحاضر المريض متى على عدم جعل الحق من الغائط وما سبه سببا مستقلا في النيم بل هو واجب في الموضع المشافير فيجعل او يعطى او او اما على النجس
الذي قد سلفنا الالة في باطلا فها نحن لنا اعلينا ككثير من الاخبارنا التي كادت تكون من جهة في عدم الفرق بينهما والامر سهل فظهر لك من ذلك كله
انه لا فرق في سوغية عدم الماء للنيم بين الحاضر والسافر الطويل والقصر لا من كونه طاعة او معصية لكن انما يكون سوغيا للنيم بعد الطلب فلم يوجب في
نيم قبل مع حصول شرائطه فوجب من الرجاء وسعة الوقت عند الخوف فيكون ذلك في جميع احوال النجس او في غيرها من النجس او في غيرها من النجس
ويجب عند الطلب في الخلاف والغنية والمنهي وجامع المفاضل وعز كره والنقيع وغيرها الاجماع عليها الوجوب السبكي خاصة على الالة لا يجب النيم فلا
الطلب شرعا قطعان وجب شرطا في الخلاف والمنهي وعن المعتبر الاجماع على ما يقتضيه الشرطية مضافا الى الامر بل في الحسن والاضيق المجدد في الطلب
ما دام في الوقت بناء على اعتد النجس من واحد لو جهن فيها وفي جبر السكون بطلب الماء في السفر ان كان حرة فقلوه الى اخره لو حلت الجملة الحرة فيه على
مضافا الى وجوبه في شرط الوجوب المطلق وعدم حراره القدرة عليها لا يقطع انما الذي يقطع العجز ولا يعلم بحق بطلبه فانه ناض في غير المقام انتم من قد
الوجوب المطلق كطلب الزمان للنيم اية وان لم يجد بالجملة المذكور والماء عند الدليل وحرة القياس فيبقى على ما يقتضيه الضوابط وكيف كان في الحكم عن
الا بدليل من الحكم بانها الطلب ضعيف لعدم اطلاق طهارة الزاب بدلية عن الماء وعقد الصادق في خبره انما في بعد ان لا يكون في السفر في النيم
الصلاة وليس معي ماء فبقا لان الماء قريب منا فطلب الماء واما في حق من بيننا وشمالا لا يطلب الماء ولكن نيم في اخاف طلب الماء الخائف من اخطا في فضل الماء

الماء

سببها

الماء

والنجس

ولا يوجب

السبح وقولهم يفتقرون باله من الرجل لا يكون معناه والماء من بين الطريق خلوتين انضوي ذلك الامر ان يفتقروا بنفسه فيضاه له من سبع وقوله
 في قوله من سالم لعلو الذي لا يطلب الماء من بين الطريق فلو كان في شرا ان تفتقر على الطريق فلو كانت من دون لم تجد فمضغ هو مع عدم مواضع ظاهرها
 ذكره من الاستحسان ومواضعها الصبي من ابي خضفة ووضع قصودها من معارضتها فمضغها من سبيلها فلو كانت الثانية وكذا الاول كما لا يقول به الصبي
 الماء فيها منعت ما بعد الطعن في سبيلها الاول كما لا يقول به الصبي فلو كان في شرا ان تفتقر على الطريق فلو كانت من دون لم تجد فمضغ هو مع عدم مواضع ظاهرها
 ابن الصبي وان كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتزم اليه من الكثرة ان يذكره الغلاة من ان كانا في وقت سبيل الثانية يعجز عن حمل ما به مضطرب
 والمذهب به ان يعرف حديثه ويكرهه والثالثة بعلي بن سالم باشر اذ بين الجهول والضعيف على انها مطلقة لا تعارض المقيد بحولته على الخوف في السطح
 الطلح هو الاولين لوصفهما فيكونا فاقربته على الجرح الثالث خصوصاً في قوله الذي لا يفتقر في سقوطه في هذا الحال لكن مع عدم تمكن من الا
 بناء على اعتبارها كما يستمع وان اطلق فخر واحد من الاصحاب سقوطه في مثل هذا الحال ويجوز الطلب عليه في نفسه ولو كان في سبيلها الاول لا يفتقر
 الثاني وعليه ان يكون في سبيلها الثاني سئل الصادق عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال ليس عليه ان يدخل الركبة ان ركب الماء هو ركب الصبي
 فليتم كما ان لا يفتقر في سقوطه مع تنق عدم الماء لا يصل وظهور وجوب الطلب في ركبة نعم لا يفتقر بالطن كما صرح به في التنقي والخبر وغيرهما الاطلاق
 الامر به وهو جيد مع عدم استناده الى سبيل عرى كتهادة العدلين بل العدل الواحد والاقا لغير سقوطه لعموم ما دل على اعتبارها الا ان يرد
 عدم تحقق علم الوجدان عرفاً بذلك ولعل هذا اطلاق في الوجه كما قدم الاجراء بخبرنا في انسابها في نهاية الاحكام وفيه بحث اذ هو بعد التمسك
 واجد شرعاً واول ما لو كان ذلك بطريق البناء ولو كان من متعدد من ومن هنا قال في كوفي وجامع المقاصد يجوز البناء في الطلب في حصيل الطعن من نفسه في
 الاجماع من البناء على اشرط العدل وقضية اطلاق الاول وتقبله جوازها وان لم يكن ذلك لا اطلاق الوجه كما في نهاية الاحكام ولعل هذا في امنا
 ح وان ضل منه موكلة لكن نص في المشي على عدم الاجزاء بالبناء من غير فرق بين العدل وغيره قال لان الخطاب بالطلب للبناء لا يجوز ان يتولاه غيره كما لا يجوز ان
 يتم فيه ان يخرج تكليفه خطاب مع عدم ظهور اعادة المباشرة لا يمارى في يوم الوكالة ويقاس على البناء مع الفارق وكيف كان فلو كان الطلب كذلك فذكرنا
 وجوبه هو الفحص عن الماء في رحله وعند دفناته ونحوها وان يفتقر في الارض لو كان في خلوات غلوة من بين اربعة ابدان وسطاً بقائه عليه العدل بالافق
 مع اعتدال السهم والنفوس سكن الهواء على ما صرح به بعضهم بل في كشف اللثام انه المعروف لكنه حكى فيه عن الجين والاساس ان الفرض من التام من عشرة
 غلوة وعن المغرب من الاجناس من ان يتخاض ان الغلوة ثمانية فذاع الى اربع مائة فذاع وعن الانشاق انها مائة باع والميل عشرة غلوة لطلعت الاول في كل جهة من
 جهات الاربع ان كانت الارض سهلاً على المشي ونقلاً وتخصيلاً بل في الغلبة الاجماع عليه وعن كثر نسبة الى ما انا كما انه قد ينطبق عليه لاجماع اشراف الجعفر
 على ما قبله لعل ذلك هو الوجه والافضل الحكم من النص لا في الاقرض فيلزم كذا الجهات بل قضية اطلالة الاكفاء بالوحد لكن قد يقال بزيادة الجميع
 ما عرفه في قضية عليه مع عدم المرجح لبعضها وعدم معلومته تحقق الشريعة ان الدن متباعدة في الوسيطة من الاضياء على الجين واليتم مع انه لا يتحمل في ارا
 الاربع ضعف كالحكي عن المقيد الجلي من فناء الامام ومن ذلك الخلف لا انه طالع في كشف اللثام بكونه موقفاً عليه بالسير والاختلاف في فضاء المرفوع منه انما
 هو الخط الذي يار فيه لاجوانه ومن هنا كان المصطلح بل اعله ارا الجميع جعل مبداء طلبه كركن دائرة نصف قطرها مابداً به من الجهات فاذا انشغل في الغلوة
 الغلوتين في سبيلها الدائرة يحكي في ريم دائرة صفري وهكذا الى ان يفتقر الى المركز حتى يستوعب التحمل وجود الماء فيه من ذلك وهو لو ادا وان لم يكن ذلك
 الكعبة المذكورة وغلوة سهم ان كانت الارض حرة بكونها الزاوية الممتدة خلف السهولة هي المسئلة على نحو الاشجار والاشجار والعلو والجبل واصل التحديد
 بالغلوة والعلو من في الحرة والسهولة هو المشهور بين الاصحاب بل في الغلبة وعن اشراف الجعفرية الاجماع عليه كما في كثر نسبة الى علماء فاقى السراة فلو توار
 به الفل وهو نجي مضاعف الى خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن ابي عن علي قال يطلب الماء في السراة كانت حرة فغلوة وان كانت سهلة فغلوتين لا يطلب
 من ذلك وضعها لا يمنع من العمل بها بعد اضدادها ما عرف كما ان عدم ظفره فظفره اعلانه في المسمى بغيرها لا يفتقر في دعوى التوار من ارا ذرير وكذا اطلاق
 الشيخ في مسئلته ومن نهائية ايجاب اربعة اربعة من غير فصل بين الحرة والسهولة مع امكان تزيده على ذلك لا يفتقر في دعوى الاجماع المقدم كاطلالة في
 والخلاف وان بعد في الجماع مع ايجاب الطلب للماء والمرفوع في جملة ايجاب الطلب الاجماع في تحصيله مع احتمال الجميع ما ذكرنا اذ لا يفتقر في تحقيق ما به الطلب في
 بالعدل المذكور في فاقى الحسن كما اوضح عن احداهما اذ لم يجد الماء يطلب ما دام في الوقت فاذا خشي ان يفتقر في الوقت طلبه واصل فاصرع من معارضته ما تقدم
 من وجوه لا تخفى بما بعد معارضتها ما دل على جوار التمسك مع السعة بما دل على النهي عن الطلب من الاخبار السابقة وما حكا في الواقع في بعض النسخ طلبه بل
 فطلبه في كرخ اذ اذنت بذلك جميعاً بين النسخين والادلة وما في جامع المقاصد وغيره من ان الله لا يفتقر بد زمان الطلب قبل الوقت لا يجوز لعدم ترجيح الخطأ
 فلا يردح استصحاب الوقت بالطلب كل ذلك مع ان لم يعرف فاما لا يها بالنسبة الى ذلك سوفا في المستان رواية زائدة تدل على انه يطلب انما ما دام في الوقت
 حق بخشي الفوات وهو حسن والرواية واضحة السند المعنى انتهى مع انه قال في ذلك لا يفضل بعد ان تضعف لبل المشهور الوجه انه يطلب من كل جهة يرجو
 الاصابة ولا يكلف البناء عليها بشئ ولا يفتقر في ثمانية اذ لم يستوعب الوقت ولذا اعتد في استحقاقه في المعتبر وحمل خبره في ان لا يستحب ايقافه
 عرفه ان كان لا بأس بحمله الجرح المذكور ولعله اولى فاقى الحدائق من الجمع بينهما في خبر السكوني بحملها على بناء السكوني في خبر السكوني في خبر السكوني
 من دون ظن اذ هو مع انه لا يفتقر عليه من على وجوب الطلب ابدال الخصاص على الماء وفيه منع بل اطلاق الادلة السابقة يقتضي عطفه وان ظن لعدم
 الدليل على التقيد به مع انه هو نفسه لا يظهر بعد ذلك عدم احتساب الظن لا اطلاق خبر السكوني نعم انما يحيل الطلب انما مع العلم بعدم تناول الرواية فاقى جامع
 المقاصد في الرواية في خبرها من الخلق الظن به في ذلك حتى انما ظن في الاول لا يجوز من ظن بل من كالتعليل لعدم خصوصية التمسك به وهو علم بذكر المكن من

الارض

لو انما في وفتاح
بلاوسيل خصا
الماء وانما
مكسما بكن
اللب

و رفع مؤنثها

بالركبة وليس معه دلو ليس عليه ان يتركه ان يبالها هو رب الارض فليقيم نحوه قوله ايضا في خبر الجبل قال ايضا في صحيح الزبير بن عوف عن عبد الله بن
البراء بن عازب عن جده لو اولا شيئا نقر به فليم بالصبغ الطين رب الماء رب الصعيد ولا تقع البرق لا تصد هذه القوم ما هم ولا يخرج
الحركة الحاج اليها في تحصيله لكونه من انصفه وان لم يجد معانا ولو باجرة مقدرة الحكيم موجود في محل يخاف من السخا بطله ولم يزل
ما لم يحترم او يصنع او يرضى وهذا جعل في التكليف بالاطلاق وفي العشرة الحجج والبر في الدين مع عموم بدلية الزاب عن الماء وصداها
بالوجدان وعدمها بشرط الى بعضه اذ كان مضافا الى الاخبار والتاقيبة ايضا خبر السكوني عن جعفر عن ابنه عن علمه انه سئل عن رجل يكون في وسط الزمان
في جهة او يوم عرفة لا يظلم من كثرة الناس فاليتم ويصلى بهم وبعد اذ انصرف وادرك في ذلك في عبد الله الكوفي في السكوني في الصلاة وليس
عوماء فقال ان الماء جربنا فاطلب الماء وانما في وقت قال لا تطلب الماء ولكن قسم في اخاف عليك الخلف عن اصحابك فضل ما كانت السبع وبعين
سالم فليس لك باسباده من رجل لا يكون معه ماء والماء عن من الطريق غاوين او غوث قال لا امر ان يجر نفسه بغيره الا بوسع او غير ذلك فظهر
لنا في ما ذهبا ان من عدم العن اوبعض ما معه فهو كمن يعدم الماء في وجوه الهم وكذا ان وجهه بين يميني في الحالك هو فوى فضلا شاعرا في
المعتبر انما انما لا يحاط عليه كما شرح المفاتيح من غرق في ذلك في الحال والموجله من مكان محتاجا للفتنة فلم يجد عليه الشار فولا واحدا كما
في المنهي عنه ايضا الاتحاط بما لا يسنه الا وكاسه ما وافض عليه اي لا يخاف في الغيبة والوسيلة وعن الكافي من غير عرض الخبر بل عليه بعض
معتد لجامع الاول كما انه يعرف منه في الغائب في المنهي فاطلاقا من سعي في الجامع كمن الرضى ان يجاب الشراء وان كثر منه من له خبره ما ذكره فخطا بما
مع نحو التلف كما يشبهه جواز الهم مع نحو العطش والعن اولى فلا خلاف وان كان قد ظهر من المصنف في النافع والمعتبر في ذلك حيث جعله ما قولين بل مال
البشر في التناقض وجعل الشراء مطلقا لا يخاف على نفسه العطش كما طلاق ما دل على شرا به العن وان كثر من الاخبار والاثبة وهو مطلقا لانه لا يخاف في
الجملة وعدمه بتاديه مثل ذلك من الاخبار والواقعا ما تلقى في خبره في الحجج في الدين بما اذا استلزم ذلك سواء ولد له ولد له ولد له وسماها
مع عموم بدلية الزاب عن الماء واستقر ما لاهذه الواو في الواجبا الاصلية فضلا عما لو كان فجوز من باب الفتوى وله بذلك كله يخرج عن ذلك
الاطلاقات لو سلم تناولها واحتمال العكس بعد تسليم قول هذه السموات المضمرة لوجه لهما بعد جاز هذه جعل الاتحاط وغيرهم نعم قد اقر في
مقول تلك السموات لمثل المصالح منع كونه حراما فخرجوا لا يقع نظيره في الشرع من التحا وبذلك المال في الحج وغير ذلك بان المراد من هذا الضر والنهي
ان يضر لاحدا لا ما يحسن في نفسه عليه من الشك لان المراد بالحج المشقة التي لا يتحمل عادة وان كانت دون الطامة طان استقر له موارد سقوطها
المائة بشرط ما في الشارح الزاب مما قلنا من ذلك كما لا يخفى فعمل العشرة الحجج بخلاف النسبة والكتايف باعتبار المصالح المترتب عليها اما العشرة الحجج
في هذا النفوس فضلا عن اموال كالجهد لما يترتب عليها من المصالح العظيمة التي يهون ذلك النفوس على لها ومنها ما لا يكون كل مثل ما نحن فيه كما سنبينه
فما ولى الامر الامر بتركه في كثير من فظان اقل الضر ونعم قد يتامل اذ ذكره ولباب المقدم في بعض افراد الضر الذي يتحمل مثله عادة ولا يطلق الشراء بالعن الكثر
الزائد على من المثل ضرر كما ينفط عليه استدلال الاحكام في ابواب المعاملات على امثال البني الضر ونحوه ومنه انما يعتبر اخضر البسر في المعية وظاهره
محكى شيع البرهان على ما حكى منه كما انه قد يترتب فيما ذكره المصنف في الاعتبار للاحكام السابق خبرها قد ما يوجب خبره من ان اذا المجدل حتى يغير بعض المال للظفر
خوفا هذا الضر بالحق وساغ التعميم هذا الخبر فلهذا هنا بالقرينة بين وبين المصنف في النص فيه هنا لضعفه هنا كذلك لا يترتب في خوف الضر والضرر و
الاحكام وما في هذا الضر ونحوه من المصنف في قوله بعد جوازا ما لا يتحمل عادة بل قد يحد مثل الضاعة المال للشيء عند ما قبله ان العوض فيه هنا
الواب بخلافه في الضر لكن في كرى انه خال ضعيف لاننا انما نزل المال لا يضاء الما في كل فعل في خبر الواو فيه ان في بين الواو وبين ولعل مراد الحق والحق
اشرا اليه ما يفاضل ان هذا يشبهه ما امر الهم من جهة بغير قيام الزاب مقام الماء باقل من هذا في جواز المراد بالحال التي ليس وغير حال المكلف
هو صحيح كره وكري وجامع المقاصد وبهذا في اطلاق الضرر في كل الفع في كل حال والموضع في حال زمان لا يتجدد فيه ما يندفع به عادة لا شرا كما
في الادلة السابقة واستقر ما لا بد ما وقع من التكليف للضر ونحوه في الامر الهم عند خوف العطش والعن الذي هو بدل الماء اولى في كل مكان من غير
بل قبل انظر المتن من اعادة الزمان الى عدم العلم بالبقاء الى وقت لا مكان هو ما لا ينفصل على قدره البقاء ولا انقضاء الضرر ضعيف جدا كدليله لو
بعد الزمان التوقف في مرتبة لا يخرج عن مثالي العادات لم يعتبر بعد عدم مثل من الضرر في هذا كما في اذا ضرر ان لم يكن مضرا اليه ولو من حيث الاحكام
لزمه شرا ولا اذا كان بين المثل انفا فحصل لا ينفك لاصدا الوجدان والفتنة بل وكذا لو كان باضعا في ثمة المعتاد لاجاءا في كل طرف ونحوه
فمنه ما وعنه المذهب الباع بل عليه من ذلك بغير معتد لجامع الغيبة وعلى كل حال فهو في فضل الضد الوجدان مع طلاقه والجمع والجمع
اما الحسن من رجل يتسارع الى الوضوء للصلاة وهو لا يقد على الماء فيصعد يدعا بوضا به ثمة ودها والف زهر وهو لوجدان بشرى وتوضا اذ
قال لا بشرى في الاضيق مثل هذا فاشرب وتوضا وما بشرى بذلك في خبره في بين خطه المصنف في نصيب العياشي فلا شك في عبد الله بن جعفر
قوله لا يضره رجل ولا شاة فليجوز ما لم يمتدح اصعبا كحيثما اخذ ذلك فان لم يجد ابشرا او بغير شرا ان وجد فوضو بانه الفرك لم ينع
على طه بجملة فمما نحن في الاسلام في شرح الارشاد ان الضر اشترى وضو بانه وبنار وما عاين الاسلام الى ان قالوا في الشايع الما بين
قال ان بشرى اذا كان ولما الف ضد صده الا ان يكون في ضد العن في الضد التالفان هذا الخط لا بشرى فيهم بالصعيد ويضد فاعين
البشرى من عدم اجاب الشرا اذا كان فالبالو لكن اصحلا عادة اذا وجد الماء ضعيفا لم يضر في نفسه فندفع عن قوله لا يضر لانه المراد بما كان به
ذلك في دفعه لانه النسبة الى ما عليه الناس لسقوط التوضا والخوف على من من الدوه ومذموم بما عرف كما انه لا يعرف الضر فيه وبين الخوف في الضر

وہی ہے جس نے


وغيره لا ينبغي الاشكال في وجوب ذلك كما انه لا اشكال عندهم بل ولا خلاف بل في ذلك ان نسبة الى الاحتياط وجوب القول عليه والى البناء
 ذلك على المسامحة فلا منه ولا ضرر لكنه لا يخرج من امل الاحتياط فبما خلت الاشياء من رغبته وضعفه ولا منه ولا امكانه وعليه طوبى والحال المند بطل
 مادام الماء المند بطل فاما كما صرح به غيره لحد فكذا في نظائره واما لو بدله الثمن في البسوة والمنهي فلو كان في وجوب القول عليه المصلحة المقتضية العذر في
 وشوا اخره فله في محل المنة واستشكل في الاعتبار من جهة منة في العادة ولا يجب المنة واختاره في جامع المقاصد قال لان هبة الى الله تعالى في العادة يحصل
 به القصر فضا واستهان به وذلك من اشد انواع الضرر على نفوس الارواح ولا ازاله في ذلك لعدم انضباط احوال الناس من باب ايد الطليل كثيرا بل مناط الحكم كونه
 الجبر بما عجز به عاده كما لا يفرق بين فلة الماء وكثرته في وجوب القول اعتبارا بالجنس انتهى وفيه ان الساق فقلل الاولى فانه الحكم بذلك لا خلاف ولا اعتبار
 بالجنس الذي ذكره اذ منشا عدم تحمل المنة انما هو الخرج الكد لا يخل فيكون كالضرر المتقدم في الثمن في ذلك الحكم مداره وجوده وعدمه من غير مدخله الجبر بل
 وكذا الكلام في الاستنباط الاكساف في الناس مختلفه بذات الاشياء خلافا وظاهرهم هنا عدم الفرق بين الهبة والى باحة وهو كونه عند الله ولو بدله
 له الماء والتمس له لعل يستطوع وفائه وتجر عليه القول كما صرح به جماعة بل قد يشترط في الخرافة الى حصول الشافعي في احد قوله المعنى قوله الهبة وتخفف
 بعده ببناء لكن عن ان فهذا من حكمي بعض شايخ القول بالعدول لانه نفس شغل المنة مع احتمال عوارض عدم الوفاء به من وهو ضعيف
 باذن فامل تعقير جريان جميع ما تقدم من الكلام في الماء ونحوه الاله ولذا قال المصنف وكذا القول في الاله حتى الكلام بالنسبة الى وجوب قولها لو ثبت
 وعدمه كالتمس فلا حاجة لاعادة والطول **السبب الثالث** الخوف على النفس والمال وان وصل الى الماء من المصل او الفضل او الخرج او الاله
 التي لا تحتاج عادة من غير خلاف احده بل حكمي الاجماع عليه على شأنا جماعة مع اختلاف معقده في القضية عليه من العذر وفي صحيح الاعتبار وظاهره عليه
 او على اهله واما له من المصل السبع في المنهي على نفسه واما من السبع والعدول والخير في الخلف عن الرفعة وما اشبهها ثم قال لا تعرف في خلافه وفي كنف
 اللام شارحا لعبارة القواعد الخوف من تحصيله واستعماله على النفس والمال ولو لم يجر مع الاحترام من نص اوسع بالاجماع والضوء وتقولوا انفسكم
 الخ وفي لفظ شرح عبارة المصنف الى قوله واضبع مال هذا الحكم مجمع عليه من الاحتياط على ما قلناه في غير ذلك كما لا يخفى على المتبحر ومن ذلك وجوب
 الخط ونفي العسر والخرج وارادة البسر التي عن فعل النفس لا لبقاء الى التهلكة وما يترتب بمقويين سام وداود الرقي المتقدمين كان في فرق في جواب الهم
 بين ان يخاف اوصا او سبعا او يخاف ضباع مالا لكن اشكل الحال على صاحب الحديث بالنسبة للخوف على المال بعد اعترافه بانفاق الاحتياط عليه لعد الدليل
 لظهور الروايتين في الخوف على النفس معاصرة نفي الخرج وجوب حفظ المال بما دل على وجوب الوضوء والغسل بل هي واضحة فليحكم عليها ولو سلم فيها ما عارض
 العتوم من وجوب تحكيم ذلك ليس اولى من العكس وفيه بعد الاجماع بقسميه على خلافه سيما فيما تضمنه بلفظه ومنع ظهوره بغيره في الخوف بالنفس لو جاز في
 اللص الظن في الخوف منه على المال كما يشهد له فاهم الاحتياط من ذلك لا ينافيه لفظ النفس فيه وظهوره واستقره اخبار النهم في سقوط الماسة باطل من ذلك
 من الوجبات الاصلية فضلا عما مع ان اصل مشروعية النهم ليس اذلة العسر والخرج غير باهية للتخصيص بل هو رها ان ليس في الدين ما فيه شرح فليست
 هي من قبيل الاصل كما بين في محله بعد التسليم في ارجح من جوده عندنا لا تخفى نعم قد ناقش في كون بعض افرادها هذا المال هنا عسر وخرجاً لكن اطلاق
 الاجماع المحكي وغيره كاف في ثبوت الحكم به ومنع قبول النص السابق صرح به واحد من الاحتياط بل بسبب الهم في لسان جماعة مشعرين بدعوى الاجماع عليه
 ان لم يكن محصلا لعدم الفرق بين الماء الطليل والكثير وهو القادر بينه وبين بدل المال وان كثر في الشراء فضلا الى ما في اغصان والمال من القضاة الى
 تحمل عادة بل قد يجوز بعض الناس نفسه ونهاجها في البذل بالاجتماع كما اشترى اليه سابقا بل صرح في جامع المقاصد بغيره لافرق بين ما رواه غيره
 لكنه لا يخرج من امل فيما لا يجب حفظه عليه من اموال الغير ان لم يكن في تسلط المصطفى عليهم مخصصا عليه من عاله ونحوه الاستحسان به الا في غير ذلك الدليل
 الذي يقطع باب المقدمة نعم قد يتجه ذلك في النفس لا يفرق بين الخوف على نفسه ونفس غيره وان كانت محترمة مع الخوف عليها من السبع ونحوه كما لا يفرق
 بين المال والعرض بل هو اولى منه وان لم ينص عليه في الخبر لظهور ارادة التمثيل منه ونفي الخرج وغيرها في الخاف عرض غيره مع عدم الغلابة وتكون جهة
 الاحتياط ونحوها اشكال ومن الخوف الخوف من الجبر ظنا وكذا المطالبة بحق عاجز عن ادائه اما لعدم تمكنه من اثبات الحق او لغلط المطالب بل في جامع المقاصد
 ان لو خاف الفضل فضا صامع وجاه العفو بالاجماع اما بالدية او بما كان حفظ النفس مطلوب فيه فاهم الاحتياط من جبر كخوف عن غيره كما صرح به المصنف
 والعلامة في بعض كتبه وغيرهم بل اعلم اقوى اذ قد يؤدى الى هذا بالعقل والتكليف معه مشقة لا يخل خلافا للغير فلم يعتبره وتوقف فيه في المنهي وهو
 الاية لا يلبس الشعة في التكليف معه ثم انه لا يفرق فيما ذكرنا من الخوف بين حصوله في طريقه او ما يخلف له من الاموال ونحوها بعدد هابه اليه كما هو اوضح
 وكذا اي الخوف من السبع والضرر لو خشي حصول المرض الشديدا في استعماله او ما يخشى من كثره بل لا خلاف في جبره بل هو الجاعي يتماخض التلف معه لفظ
 العسر والخرج والضرر وارادة البسر مع الحقة وصلاحها اوسع مما بين السماء والارض والهي عن فعل النفس لا لبقاء الى التهلكة فالامم النهم عند خوف
 البرد على نفسي صحيح البرد على الرضام وخرجوا ودين سرحان ونحوه الامم من نحو الشئ فكذلك الامم في حال المرض في اداة او بطونه او عسر عليه والتلف
 كما بان من خصوص ما مثل ما ورد في ذي الفرج والخرج والمكوى والمطون من الاحتياط والكثرة وفيها الصريح خبره واجماعه صلا ومنقولا
 في الخلاف على المجهود والخرج ومن يشبههما من مرض مخوف علما خوفا الزيادة في العلة وان لم ينف التلف في العلة وكثرة المرض الذي يخاف
 التلف بل وفي انهما ان مذهبنا النهم عند خوف الزيادة في العلة بطونها وفي الغية عند حصول الخوف في استعمال المرض اشد برودة في المنهي **السبب**
المرض الجريح فما اشبهه ما قلناه في الجمع الى ان ذلك خاف على نفسه من استعمال الماء طه النهم في جمع البرهان لا شك في وجوب النهم
 عند استعماله الماء للرض الذي جبر استعماله ضررا يباحث يقال عرفه انه ضار لاله ولا خبا ولا اجماع والخرج الى غير ذلك نعم قد يشكل على الجمع الوضو

عاقبة
 الخوف من السبع

والشبه

عند خوف

السبب

[illegible]

وہی ہے جس نے

الخلاف

میں نے اس کو

تعلیم

لا ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور
 الى خرجه عن سماها بالاحراق كما اخبره المصنف في الاعتبار بعد ان نسب الى ابن الجندب قال ولا يحد ارض النجم عليه لانه لا يجوز النجم عن نفس ارضه كالكاغذ
 انشور قد يورده عليه بمنع خرجه عن اسم الارض وان خرج عن اسم التراب بل هو اولى من الحجر لقوة استسكانه وادسا والشوى من مع اختلاف اسم النجم
 الشامل له علامه من كنهه لا يناس من الوصف فيه وان النجم عدم جواز النجم عليه لو سلم خرجه عن معنى الارض لانه جواز اهلها وانما هذا لا يكو
 والملبوس فجاز النجم عليه كما اوضح به الخصم شاهد النجم به ولذلك كله ان خبره كره وكري وجامع المفاصل فيها النجم والعلل الاقوى لما عرفت وان
 استشكل في المنهى كما ان المدد من الوصف فيه ولقوله في العليل في خبر السكوني وعمر الرازي لانه النجم بالرماد بانهم يخرج من الارض بخلاف البحر
 والنور كما سمعته فمما لا يستحق عدم خرجه عن السطح والحق كما قيل الاخرق ولا يبارضه استحقاق الشغل للوقوف بين البراءة عنه على النجم بنور
 لوروده عليه الفاضل بقدمه ويحكمه كافي نظاره من استحقاق طهارة الماد فيه ويخرج يحصل بين البراءة والرماد الا من الشرعي قطعاً ومن ذلك ظهر سقوط
 مافي الرازي من الميل الى العدم لا مافي المصنف بل للثبوت في الخروج وقد معارضة استحقاق الجواز بمثل في قضا العبادة فبقى لزمه مشغولها بالاول
 التلبه مما يصلح للمعارضه او لبعض عاينه وتسلم حصول الشك في جواز النجم فتم جبراً ولا فرق بين الخرفه صحفه في جواز النجم به والحق بالثبوت
 كالحج وبقية بقية والحق بالفرق بصيرة ترايح ضعيف بل قد قطعاً عدم صلا التراب ان صلا الارض كما ذكرنا فانما يخرج الجواز فيها ذلك بل لا يجوز
 النجم بالكل والخرنج ونحوها من المعاد كما في النسيه ويخرج المشي وظاهره من الخلاف ان لا يخرج صلا الخروج عن اسم الارض قطعاً بل
 خ فاسمعه سابقاً لانه على عدم جواز النجم بنورها فافهم ان ابن عقيل من جواز الارض بكل ما كان من جنسها كالكحل والخرنج ضعيفاً لغيره لانه
 شاهد عليه ان كان ذلك منه لعدم الخروج وفاسد يخرج باعتراف ان كان مراده الجواز بذلك وان خرج عن معنى الارض ومعهم القليل في خبر السكوني
 وعمر الرازي المنه من الجواز في المقام بل مع منعه من النسبة الى ذلك بل لا احتمالاً سمع من الاجماع السابقه لكن قد ظهر ان من معنى المقام
 عند الاستحقاق الخروج عن اسم الارض كما يظهر من اسناد لا لم عليه بل جعل بعضهم الحكم فيها اذا مراده من غير الخارج عن ذلك منها لو كان يخرج فيه الجواز
 احتمال ما عرفت نفس المندنية وان لم يخرج مستكافاً باطلاً معقد الاجماع المحكي في غاية التضعيف لقول البروم الخروج عن الارض بعد انما استمر في
 تحقيق معنى الحديث باب النجوم ان شاء الله وكان النجم بالرماد لاجل اعاد كل المشي فخير السكوني عن جعفر عن ابنه عن علي انه سئل عن النجم بالبحر
 فقال نعم قبل بالرماد قال لا اخرج من الارض انما يخرج من النجم بالرماد عن الرازي بسند عن علي انه سئل عن النجم بالبحر والنور ولا يجوز بالرماد
 لانهم يخرج من الارض كغيرها من الارض دون خلاف معقد الاجماع المنهى بل بما فهم من العليل فيها الجواز به ولعله لا اودع
 عدم الخروج جونه في كفاي كاهن به اية الاحكام في كرهه تعلق عدم الجواز على الخروج فخره في الرازي وهو جبراً لا حكم منه بالخروج وعده هو المشي
 الهل لا ان يكون المراد انه يخرج اذ لا يخرج اخرى لا انا لا قوى الخروج من موقد عليه الرماذ كما هو الفرض في جبراً ولا يثبت المشي كذا في الاستاذ والحق
 ونحوها مما اشبه التراب بنوعه ونحوها لكن لا يثبت عليه اسم الارض والراب لاجل حصوله وسقوطه لا يثبت عليه اسم الارض ولا يثبت عليه اسم الارض ولا يثبت عليه اسم الارض
 جواز به لارض كاهن وخبره يدين نذارة عن الصادقة بعد ان شاع من الدقيق بوضاً بصال لا باس بل بوضاً محمول على ما ذكره الشيخ بت من اذ
 النطق والظهر من الامر كما قد يكشف عنه صحيح ابن الحاج مثل الصادقة عن الرجل يطل في النور فيحصل الرجوع بالربط بل بوضاً بصل به بعد النور
 لقطع بوضاً بالارباب بل هو اولى من اذ النجم من الوضوح حتى يعارض تقدم مع انه على تقديره في غاية القصور بوضاً بصل به بعد النور كما لا يخفى
 النجم بارض البحر والنور انما اعلم الله تعالى وتخلصا عن جمع البرهان انه ينبغي ان يكون لا نزاع فيه بل لاجل خلافه الا في نهاية الشيخ في
 هذا التراب من المنع للمنع مع انه لا يجد ذلك في الجواز بل في الجواز ولا يجوز النجم بجميع المعادن وتعدادها بطول وقد اجاب قوم من اصحاب النجم
 بالنور والصحيح الاول ومع عدم ذكره الارض البحر محتمل بل ظاهره النور بعد الاخرق لا ارضها وادلح كما في كرهه في النور فخصه بالخلاف
 في الاول وان كان ربما يقال انه والعدم لا يتم نفس التصديدا لراب سيما بعد ما في كشف اللام ان ارض النور ليست من البحر على ما عرفت الكلا
 فيه الا انهم يجتنب عن احدهما ههنا بل في المقصود الصحيح بل يجوز فيها بدون التصديق للتراب هو من ضل التصديق بل كيف كان فلا اشكال في
 الحكم بناء على هذا واصل اسم الارض احتمال المندنية مع ضعفه في نفسه فظهر عدم منعه مع التصديق نعم هو لا يثبت بناء على تفسير التراب لا لا يثبت
 بالاختيار والاضطراد اسناداً عليه بعضهم مضادة الى ضل الارض بخبر السكوني والرازي المقتضى من وفيه انما في البحر النور لا ارضها ولا يثبت
 او ادونها منها لا شاهد له والا لولونه انما تقع لو سلم العمل فيها فيها نعم فلا يثبت العليل فيها بما بالطلوب لا من عمل اظهره انما في فيه منها كما انه قد
 في خبره ان المصنف النجم بضر البحر والنور وقال لا اكثر في الثاني وجماعة في الاول الخروج لآخرق لا اقل من الشك مع معارضة استحقاق الجواز
 والباله على الارضه باصالة الشغل فبقى الارض من المعاد في سلمه ولا جاز للخرين السابقين وخلافه اصح بعضه في خرجه منه بهما الخبرين في
 الخروج والاستحقاق الحاكم على احواله الشغل المفضل بغير البراءة شرحه الا واما سلمه لو سلم مغايرتها الامر الشغل الذي قد ذكره النجم استحقاق
 هو جبراً بل بطريق عدم الصادقة هذا كله بناء على كراهية وجه الارض ولا يثبت التراب فليست طهارة اصله لا ان يثبت في حال الاضطرار كافي في
 فيه النجم من ان يثبت عليها اذع الخروج لا يجوز ولو اضطرار للاجماع الحكم على عدم جواز بهها ولو لم يطرأ كما عرفت فتم جبراً فكذا يجوز النجم
 بتراب القصور لغيره وان نفس بل فان كرهه مالم يعلم بحاسن بالذوال السبل المصاحبة لوجه الاجتماع معناه المبتدئ ونحوها لصل الصنف
 بل الطب لظاهرة شرعاً او الصنف مع عدم الدوام في المبتدئ الظاهر في السبل طاهر لا يصدق اخلاطه مع استعماله كافي في كرهه من ان لو لم يطرأ لصل الصنف

على ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور

على ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور

على ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور

على ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور

على ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور ما ينبغي ان يترك الاشكال في جهة النجم والمحجور

1224

الفصل

مِلَّةٌ

مختار

செய்துள்ளதற்கு

باب فی التعلیم

کتاب الصلوة

الان يريدوا بما يشبهها انما الاصل ما سبق لهم كما يشهد له بعض الامارات فتوافق مع ما في النافع وكري والمعتبر وكذا دفعها من الغلب على اعتبارها
 معقلا والجميع الاخير من حيث حلقا الانتقال المذكور على هذا الصعد ثم تنبأ الى طبعها والنهاية والوسيلة والسر والخرى وعن بعض النصوص تاريخ
 البحر ويعبر منه على جميع الفاضل والحق والمدارك فمهم بغير ان يولد سرجه اصفى في انبساطه واما الاجتماع المحكي في الاعتبار فيمكن حصوله الا اذا
 لم يقدر فانه يجب التمسك به في بلا خلافنا حده فيه بل بالمعتبر والجار وكشف الشام وكذا الاجتماع عليه الامن في كل المرتفع سواء مع التراب مع اعتبار تلك
 المكانة من الطهو وحصل ما تقدم في كلام سلا ولاري في ضعفه بغيره في بعد قول الباقية في صحيح زوائد ان كان اصلها الطلح فليظن له سرجه
 فيهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة ان في صحيحه كل ما اشتغفها من الاخبار به وانما احتمال التمسك لما ان التماسك خفة وانما يخرج
 من الارض لا نه كان مجاولة فانه ينفذ الى اصله ومنازرا باكم به فانه محل البحث في غير الجاهل للشرائط من ان الاستيعاب نحو ما هو في حال الاطلاق
 فرض كون في حال كل ما ينفذ او غيره فلا اشكال في مساوئته ثم قد يشكك في احتمال ان ينفذها الخليل من التراب عليه مع عدم صلاحية الاستيعاب واصل
 الاقوى في فهمهم انهم اقرها ما اشارت اليه مباشرة للبدن مع احتمال تقدم التراب كسب ما بعد في التمسك والميل من عدم تسمية التماسك في الاول لان فهم
 هو التراب لساكن الثابت ان كان ذلك ضعفه بل منوطا بهما كذا في الثاني في تقدمه على الوصول مع التمسك بقوله ان الاستيعاب لا يكون بذلك وان
 ظاهرهم الاجتماع وتسميته في الشيء الى انما اثارها في رتبة مع شهادة التمسك لها اذا لم يكن من احد خلافا في ذلك الا من الميكنة فانه ينفذ الوصل
 ولا يفي في ضعفه بعد قول الصادقة في خبري بصير اذا كنت في حال لا تشدد الا على الطين فمهم به فان الله اولى بالاعتداد اذ الم يكن عليه ثوبه وان يولد
 فذلك ان ينفذون به وبانجباره بما تضمنه مع المناقشة في قوله لو كانت في قول الباقية في صحيح زوائد ان كان اصلها الطلح فليظن له سرجه فمهم
 خالفا او من شخصه فانه كان في حال لا يجد الا الطين فلا باس كقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 مجده فمهم به فان ذلك توسيع من الله عز وجل قال فان كان في طين فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 فمهم منه والمناقشة فيها بالاختصاص في حال الشلح المانع من الوصول الى الارض لا يوجبها اذ الاستدلال بغيره قوله وانما هو حق وانما لا يستعان بها كذا يشهد
 له الاقوى عليه خاصة في صحيحه زوائد الاخرى عن الباقية وهي دليل اخر كونه في الغيرة ان كانت الارض مبتلة وليس فيها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 مجده فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 بعد ان مثل من جعل دخل الاجرة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصفه فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 على نفسه من سنج او غيره وضاع فوات الوقت فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 كما ان العمل فيها انما الى ذلك بل في الشيء انما انما عرض فيه لقي الماء ودون التراب حتى في قوله وفيها طين ما يصفه فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 ما للصيغة براد بانه كان صعبا كما يشهد اليه ما في اخر نصه في طين ما يصفه فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 فيها في التماسك والمثل هو دليل السجدة خلافا لامن الشيخ في النهاية فرب بين عرف الدابة وليس سرجه من التوسيع مع عدم صراحي في ذلك بل هو محتمل
 ما في الشيء من ان ذلك كثره حتى ليجزله التراب في ذابته وفي قوله في التراب ابن ادريس في السر ذكره فهاضفها من ثم يعني تحري لا كثره لا كثره ومن ثم في الشيء
 او كانا خصلتها ما مظنة في حاجة الى اجابته وهو لا يتبع من قوله كما ان الظن بها انهم ويستخرج جماعة كون التماسك في التراب وهو لا غبار الا ان كان وهو يوجب
 الاجاعات السابقة على عدم جوازها في الارض بل ولا المخرج منها ذلك ان يظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 وما معنى من الاخبار السابقة وفيها صواب اخر في بصير كيفية التمسك بالتمسك بكونها ما كان عليه منها بالتمسك ثم يجمع من غير فضل احد قبل ان ينفذ الى الغالب بما
 في السؤل عنها في الاخبار السابقة وفيها صواب اخر في بصير كيفية التمسك بالتمسك بكونها ما كان عليه منها بالتمسك ثم يجمع من غير فضل احد قبل ان ينفذ الى الغالب بما
 وبهم يصل لكن في الضقة والنهاية والميل والتمسك في الشيء انما انما عرض فيه لقي الماء ودون التراب حتى في قوله وفيها طين ما يصفه فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 ما لو امكن استخراج تراب من نجوح ذلك وهو متجه مع امكانه لانقاء الضرورة وطاولة الاختلاف حتى الى غلبة عدم تسميته بل في ذلك سببا في مثل الشيء فيها
 الا في ذلك لسبب اخر فيها انه قد يتجه في اللغة وما سلك ان يرد بها النفس فيها ما ذكره في كرمي وجامع المفاصل والحق في خبرها من ان ينفذ في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 التماسك بغيره الا ان يتلوا في نفسهم على التمسك عليه قلت حتى ينفذون ويكون التمسك على التماسك في الجاهل بل هو محتمل
 من اعتبار في الشيء انما في حال لا يشك في المدرك او بانه ينفذ في جميعه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 وعام الخلق ما في خبري بصير اذا كنت في حال لا تشدد الا على الطين فمهم به فان الله اولى بالاعتداد اذ الم يكن عليه ثوبه وان يولد
 من الاجتماع خلافا ومناقشة للتوسعة التي هي شامسة وجهه هذا الحكم امل في نظر ضده على اذلة الاجزاء بذلك فيجوز به او على ما سمعته في كلام سلا ولاري
 نحو ذلك الا الاقوى عدم التصديق في من ذلك الاجزاء بالمعتبر على اجتهادها الغيرة ان كان والا فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 التماسك الى المحكي كما قد يفي الميعول الباقية في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 فيها خاتمة جدد على كل حال فانه ينفذ في الشيء انما في حال لا يشك في المدرك او بانه ينفذ في جميعه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 وضوحها في عدم ساقطها منها الا مع ضده فانه ينفذ في الشيء انما في حال لا يشك في المدرك او بانه ينفذ في جميعه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 والادب كان مساويا للتراب في اللغة فليظن له سرجه فمهم من غبار او من ثوبه وقول الصادقة في صحيحه فانه اذا كانت الارض مبتلة فبها تراب لا ماء فانه ينفذ في صحيح
 بل قد يشك في رتبة السابو بطلانها ما يمكن من الضيق ان لم يصل الى التمسك في حال المناقشة في خبره في مثل هذه الميكنة التي هي شبهة في خبره

10

میں نے اپنے

مع سحر الی

فخا لوفت

مع ملاحظة ما في الرواية ان ابنه علي بن الفارح حصل الى سجن خاص.

ذکر آن خافضی احسان طهارت و اصلاح و

بالأخير

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

باب طریقی غیبی
ح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

علاء الدين محمد بن عبد الله

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فِي الْمَدِينَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
 مِنْ طِينٍ ثُمَّ عَلَّمَهُ
 الْقُرْآنَ بِالْقَلَمِ ثُمَّ
 عَلَّمَهُ مَا شَاءَ وَهُوَ
 الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

مثل هذا أوضح من
الجميع ظاهرنا واليد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملاحظة

لكن قد ناقش في هذا المذهب انما اولا بان المراد بضيء الوقت انه عند من اعتبره هو علمه فبادرته من الصلوة وشروطها التي من اجلها التيمم فادله النقص
والاطلاق على وجوب التيمم عن شرط الصلوة من الاستسار ونحوه وثاننا بطلان اعادة الضيق الذي لا ينافي في وقت في بعض الاحوال
والامم التيمم في موضع جالس فيقتل عنه الى صلاة بل لا فصل الاذن والافاقية ونحوهما مما يقتضي السيرة بخلافه نعم قد يقال بان شرط التقدم نحو الاستسار
في صفة بناء على شرط الوقت والوضوء لبداهة لكن قد عرفت ضعفها سابقا كما عرفت عدم اعتبار المضايق في التيمم عندنا فلا يوجبها الصبح فاذا ذكره لبعض من اصلا
لعل جازية هنا لغير ما جاز به الضيق وان كان قد ندد فيها ماضي
الطرف الرابع في حكم التيمم في عشرة الاول من يوم الجمعة
بعد ما صلا خارج الوقت ووجد الماء الاصل فعادة الاجزاء مع احتياج الفضة الى امر جديد وليس في البداهة سماع قول النبي با اباذ بكعبك الصبي
سنتين والاجماع المنقول في الخلاف والمعتبر في الخبر وذكر في المتن ما يدل من غير ما صلا طوافين وفرض خلافه كما عرفت في الصدق في الاما الى نسبة الدين الامامية
المعتبرة المستفظة منها ما في حسن زادة او من احداهما فاذ اختلفا في وقت التيمم فليعلم وليجوز في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه ولو تضايقا فيقتل
وصحيح يقتضي بطلان من التيمم بعد ان مثل عن تيمم وصلى فاصلا الماء ابتوضا ووجد الماء جازت صلوة فلو اذا وجد الماء قبل ان يضيء الوقت وضوا واحاد
فان مضي الوقت فلا اعادة عليه ومنها الخلق الصادرة في حسن الجواب فيجب ان يشأ اذا لم يجد الرجل المهورا وكان خبا ظلم من الارض يضل فاذا وجد الماء
فليقتل ولا يجرئه صلوة الوقت كسحق الجواب لبعض من عدهم مع من فادته ان الاستساقا فيها بل في الاخرى فليقتل عدم الاعادة بان ذلك الماء في
الصبي قد فعل احد الطهورين مضاعفا الى اخرى ما دل على عدم الاعادة الواجب لما في الوقت كسحق زادة قال ذلك في خبره فان اصحاب الماء وقد صلى تيمم
وهو في وقت قال تمت صلوة ولا اعادة عليه اني بصرفه لسلنا واخذنا الله من رجل تيمم وصلى في الموضع الا قبل ان يخرج الوقت قال لبعض من اعادة الصلوة
كالوقت عند التيمم بخبرين مع زيادة التعليل بان ذلك الماء هو با الصبي فقام مع الطلاق الا في سماع غلبة طلاق الاعادة على ما في الوقت والبداهة فعادة
الاجتزاء والطلاق اجماع الخبر بل كما يكون صريحا قبل هو صريح اطلاق معقد ما عاين الا ما في من النسبة الى دين الامامية واجماع كره بغيره لطلاق المص
عند الاعادة في الوقت وخاصة كما هو المعروف بين الفقهاء بل بالمواسعة بل اصل الفقهاء في المضايق مع اجمع الرجال كره بشرط فرض صحة التيمم اما ان
يكون متبعا سابقا او لا فانه يجوز في الدخول في الفرض او كان مع طين الضيق وغير ذلك مع الا انه لم يفتوا في القول فيه بينهم وان كان بينهم ذلك من
مطاردى كمالهم وان اختلفوا البطلان على المضايقة لكن حالوه بان سائر ايام الفرض وقوم في السعة وقد عرفت مكان الضيق عليه بما ذكرنا وبعد التسليم في
خارج ماضيه لعدم صحة التيمم عندهم لانه صحيح مع ذلك بكلف الاعادة لو وجد الماء فظهر اتفاق الفريقين ح على عدم الاعادة لذلك مع الحكم بالحق
فما عاين ابو الجند على جعل من القول بها في هذا الحال كانه خرق الاجماع المركبان لم يكن السبب لخصوا قلنا ان ذلك منهما على جهة الكف بمعنى جواز التيمم في السعة
الا انه لم يرد على عدم جواز الماء في الوقت كما هو ظاهر في الحكم من عطله فطاف وورد في الفاسم بن محمد ومكحول وابن يمين والزهرى ورجعوا حيث جواز التيمم في السعة
واوجبوا الاعادة مع الوجدان في الوقت كالقديمين من ايامهم فليست مستندة سوى اصابة التكليف بالمائة فهو مع انه لا يارض ما تقدم من وجوب هذا وجوب بغير
المشتمل ونوقض من وجوب زمان من اصادق في رجل تيمم وضأ بالماء فقال اما ان كان تيمم وضأ واحدا وهما مع موافقة الماء ما استغنى وضوءهما عن خارصه فاعترف
من وجوبه وعدم النصير في الثاني يكون الاجابة في الوقت يجوز ان على التيمم كما صرح ببعضهم بتمام استغناء الثاني بدونهما لغيره فليعلم ان ذلك لا يوجب ولا كان
في الوقت وخاصة كما انه ان كل سواء كان تيمم في سفر او حضر او في حاله واحدة الا ما حكى عن المصنف في شرح الرسالة انما اذا اضطر من وجوب الاعادة على التيمم
اذ اتمم قضاء الماء ثم صعبه بل عن التفتيح حكاية عن الشيخ وبعض الاحتجاج الا انه لم يفتي بل في الحالات التي يصح بعد الاعادة بل في كراهية الاجماع كما ان هذه الاجماع
على سادة الحكم والسفر في ذلك هو مع الطلاق لاجتماعات السابعة فيجبها على المرتضى بما لو اورد بالاعادة ما قبله والاضمار انما لم يفرقه مستندا كما
اعتبره خبر واحد الامامية بغير سبيل الكوفي الوارد في الزيادة وسفره عابدة وهو اصادك التكليف بالمائة والزانية انما تجزى من التكليف بما لا يجرها كما ان
عدم الاعادة انما يقتضي تيمم لثبته ضد مثله لاسماع مع ذلك المروى العوي كما عرفت وفيه مع منع اصله عليه هذا فاضطره بعد التسليم بان تقدم معنا فانه
لقاعد الاجزاء الصلوة في وقتها في المقام انما دل على تيمم الزيادة في الماء وان دعا واحد وان احد الطهورين ونحوها فاشنا والجمع والاشك في اصل
لنوع التيمم في الاعادة وخاصة ومن الواضح عندنا بطلان ما تقدم في اول موقوف التيمم كما انه قد وضع لنا لان بطلان الحكم من المرتضى مع انهم يفرقون بينه وبين
من بعض المناظرين نعم قبل عن بيت والكنسج والنهاية والمبشور والاصح ودور الجنا من بعد الحجاب وخشوع على نفسه من استعمال الماء بهتم ويصلي بعد سقوط
الصلوة بحال وهو موم والطلاق الامم التيمم عند الخوف على المصطفى فخص من الجنب عند عدم التمكن ثم بعد عدم العلم باجزاء التيمم منها ما ساجا بطلان
من التشديد عليه بافتكا وان تالم من البرد كما مر سابقا والبريد في الكافي حجب ولا ينبغي في احد طريقه بما بل والاختراية لانه عن جده من ثناء او خبره عن
الصادق به عن رجل اصحابه في ليلة باردة فحان على نفسه الثلث في فضل قال بهتم فاذا من البرد واعتدل واحد الصلوة نعم هو في الفقه صحيح لانه قال مثل
عندهم زنا ابا عبد الله الى اخره وطريقه اليه صحيح في السفر والجماع فنبهته الى رواية لكن في الاول عدم العمل بها وجمع معان فنبهته على امر مثله بالافتكا
على كل حال حتى في الشيخ في الخلاف لاجماع عليه عن تقدم سابقا مع ذلك عليه ومعنا فانه لقاعدة الاجزاء التي هي هنا كاذبة تكون صريح الاول في خصوص ابدال
منها على تيمم الزيادة في الماء او كونه احد الطهورين فان دعا واحد بل في خبر الكوفي عن الصادقة عن ابائها ان النبي قال لا في وقتها سماع على جدها بكعبك
الصبي قد عرفت من ان قد يستظهر من الاجمالمطوب كما انه يستظهر اجزاء تقدم من اعتبار الطهارة على عدم الاعادة مطلقا خصوصا المشغل منها على عدم اعادتها
اذ هي وان كانت ظاهرة في فاعلم الماء ثم اصحابه لا ماضيه بل يمكن مع امكان وهو المسألة بينهما اثر بلا اللبس الشبهة في منع العقل بما ساعد عدم حرجه في الجماع
كما ذكرناه سابقا فاشتمل بنفسها على القليل الشامل له كفيين من مسلم مثل الصادقة عن رجل اجنب في التيمم الصبي قد صلى ثم وجد الماء فقال لا يبعد ان ذلك

كتاب الصلاة

الصعيد فسد فعل أحد الطهوين ونحوه غيره في ذلك خصوصاً مع اعتضاده بالأصل وظهور الأدلة في اتحاد الصلوة المأمورة بها وإن اختلفت طهارتها
وزايتها واحتياج القضاء إلى مجرد بدل وليس إلى الإعادة هنا بقية إذ هو مكلف بصلواتين فيما تقدم سابقاً من إطلاق بعض ملحق من الإجماع على
عدم الإعادة على من صلى بالنيم الصحيح خصوصاً بالنسبة للقضاء والتمتع بين متاخرى لا احتياطاً بل لعمل خبرهم كذا لم يقل إلا عن وقت مع عدم صلوة الأولى
في الحكم بينهما ولم يحضر في الباقي وليس الفصل كالبيان في غيره لثبوت لاهوته بل لا طهوتي في الخبرين في التعديل فبظهر منه الحكم مثلاً مع أدلة الأولى وقد
مروا بالحكمة الجارية بالوجوب فله على التردد بين أو القسمة لكونه منهجاً في بؤس وجعل الشافعي وأصحاب الرواية من أجل ذلك قدوة في السبيل الثالث من
سواء النيم ما لم يقع في المقام خصوصاً ما يتعلق بعمل بعد الحائض لثبوت حقه بعد الوقت لا في خصوص ما لو كان متمكناً من الوضوء في المشي غير ولو وجب الطهارة
المائية عليه كما تقدم كله مفصلاً كما أنه قد مر في السبيل الأول من السوء ما ضعف القول بوجوب النيم غير من إذا كان الماء في الوقت ثم الإعادة وإن ذهب إليه العلامة وغيره
فلا يمتحى ما قبل هذا البعد أن المراد بعمل الحائض في نحو المن قبل الوقت لا بعده ولا كراهة الماء بعده على أنه قد مر مع الفارق عند ذلك إذ لم يجد شيئاً من الماء الكافي
فوضوح التراب فلا يغتسل فيه الأصغر والأكبر فلا يلاحظ وتامل فكذلك في الوضوء والجماع من الضيق والهاية والمبسو والمهذب فمن بعدهم فحاصل الجمعة من الحج
حق فواتها مثل ذلك الذي يتم بصلو الصلاة لاجده فيه هاتين من بعض من أن يكون الضيق والمهذب في بينهما من حيث ما يغني الرخا هنا لا الضيق
مجرداً فله على عموماً التيمم بغيره لثبوت في آخرتها من المائية ولو وثق بمادة من الصلوة من غير أن يكون عليه أنه سئل عن رجل يكون في قسط الزمان يوم الجمعة
أو يوم غيره فحدث ما ذكره أنه على غير وضوء ولا يسطيع الخروج عن المسجد من كثرة الزحام فالتيمم بصلو معهم وبعد إذا انصرف كحجر السكون في بقائه لا يفتد
في المراد بل لا أقوى فيه عدم الإعادة بقية وفافاً للفاضلين والتسديد والخوض الثاني في خبرهم من متاخرى للمتأخرين بل لعله لا خلاف فيه بينهم في الأصل
الأجزاء والبدلية والتعليل السابق له باضداداً وتمازياً وكونه أحد الطهوين فكيف إمامنا من إمامنا من إطلاق معقد الإجماع عدم الإعادة وغيره فلا شك في الإخراج
بعد ذلك ولا قوة للخبرين على التخصيص إن كان أحدهما موثقاً والآخر من الشيوخ فلهذا الإجماع على العمل بما رويته لكم بما مع ما سمعت طاهر في أدلة الصلوة
مع العامة ستم أو المعروف في ذلك إن كان اعتقادهم وإشمال سؤالها على عدم مع ظهور الجواب عن الجمعة خاصة لا ينافي في ذلك ففتح الإعادة لعدم
أجزاء تلك الصلوة في حقه لو كانت بطهارة مائية فضلاً عن الزاوية بل تكلف صلواتها طهرها والفرق أنه يمكن من ذلك لا شاع الوقت وانقضاء الزمان بعد
الضيق من الجمعة وإشمال آخرتها العفو أو امر القسمة وإن كان متمكناً منها ظهر اضيق في كشف اللثام بعد ذكره الخبرين هما وانضغفاً إلا أن في أجزاء هذه
الصلوة وهذا النيم نظراً للإعادة أقوى من غير أن أراد ما ذكرناه ولا كان محلاً للثبوت والمنع لما عرفنا اللهم إلا أن يرد أنه يشك مع عدم تمكنه من المائية في
وجوب الصلوة جمعة عليه وإن لم يكن نية لأن لها بدلاً مع تعدد ما هو وصلواتها ظاهر ألا يكون خوف فواتها مع سقوطها التيمم ولعله لا غل في حاله المذهب
البيان لو كان المانع من الطهارة خوف فوات الجمعة مع التمكن من الخروج من الجماع لسهولة الزحام وضيق الوقت في حجر التيمم لجماع النيم فبذلك لا
لثبوت في ذلك بعد فرض عينة الجمعة عليه وإن كان لها بدل اضطراري على من ليس له إحصاء بل هو تكليف آخر يثبت بعد تقدير الأول عليه لا يفتد
مع إقامة الشارع الزاوية مقام الماء واجماع المهذب مع أنه ليس واضح فيه لكون المانع هنا الزحام فعدم عليه حيث تكون الجمعة واجبة عليه نعم ما يفتد ما ذكر
في نحو من الغيبة بناء على الوجوب الخيري بهما وبين الظاهر عدم بؤس عتق فوات أحد فردي الوجه الخبر التيمم لعل يتبين في الغرض الآخر الطهارة المائية وكذا
ملحق فيه من الزحام فلا يشرع التيمم إلا أنه يشرع ويصدق مع أنه لزم فيه حال لكن الاحتياط لا ينبغي أن يترك الاحتياط في الجملة وعمل من
عرف بهما من الاحتياط كذا ما قبل كالحائض في النهاية والمبسو فبين كان على يديها الذي لا يمكن من تركه بل وجد لا دونه وإن أقصر عليه فيها خاصة لا
يعفي عنها ولم يكن معه ماء لأن النية التيمم لم يرد له ثم بعد ذلك التمكن في غسلها للوثوق من الضادقة بعد أن سئل عن رجل ليس عليه الاثابة لأجل الضيق
فيه وليس يجد ماء يغسله كيف يصنع قال يتم بصلو وإذا أصاب ماء يغسله لمعاداً الصلوة وفيه مع فوضوه عن معارضته غير من الأصل وفافاً في الأجزاء
والتعليل السابق وإطلاق ما ذكره على عدم الإعادة من الاحتياط ومعقد الإجماع وغيره خصوصاً لو أراد التكسب منها ما يشك في القضاء سيما بعد حصول الأعراس
من عدله من الاحتياط عنه فضا وظاهر بل منه بقية في الخلاف فلهذا الإجماع على عدم الإعادة حيث صانته إلى مدتها بل لا يمكن في المشقة
الإعادة ابتداءً لكن بالنسبة إلى الحائض البدنية وبطلان إطلاق التوضي من غير تقدير بعدم التمكن من تركه لاهوته خاصة ما عني في الاحتياط لكون ذلك من التكاثر
الحائض حتى لو كان منظرها بالماء بل في كشف اللثام أنه الظاهر كما أنه استظهر في الشئ من الشئ أن الإعادة يجوز تمكنه من غسلها خاصة وإن لم يتمكن من الغسل
المائية لتعلقه بالإعادة على عدم الفصل لأن المورث هو فافاً في ذلك وإن اعتضد في جامع المقاصد بأنه لا دلالة في عبارة الشئ على الإعادة بل ذكره لها في
ما بالمعنى وعدم تركه لذلك في أحكام الحائض واستدل لا يجد عمار للضمم النيم للسفر بكون الإعادة للأمرين لا الحائض خصوصاً في خلافه لكن قد يمنع ذلك
كله عليه ومن هنا الضيق أن الظاهر عدم الإعادة في جميع ما تقدم وإن الاحتياط لا ينبغي أن يترك كما أنه قد مر سابقاً ما ذكره المحقق بقوله **الشافعي**
الماء فإن احتياطاً طلب حصوله من وجه الماء في غسله أو مع احتياطاً بغيره في اتحاد الصلوة نعم إنما البحث في الثالث وهو من عدم الماء وما بينهم باختلافه أو
اضطراً لغيره وجب في موضع شخص فطلبنا عدم حواز النيم به وغيره لك حتى كرهه وعن القاضي أنه قبل بصلو بعد إذا تمكن لكنا لم نعرف ذلك اعترافاً ببعضهم
وإن نسبة الأول إلى احتياط الشئ في المبسو والهاية إلا أن الحكم بينهما الخبر بين آخر الصلوة أو الصلوة ثم الإعادة وهو غير ذلك كالحكم عن جملتهم في
وجوب الإعادة دون القضاء على أنه لم يثبت ولذا في جامع المقاصد أن سقوط الإعادة في مذهب الاحتياط في الرض ظاهر الاحتياط لا يعلم فيه مخالفاً للملأ
أنه مذهب الاحتياط لا يعلم فيه مخالفاً فافاً في ذلك هو كذا لا نقاء المشروط بانقضاء شرطه واحتياطاً لخصاً من شرطه في سؤره التمكن خاصة كإرشاد الصلوة من
السنة والقبلة وغيرهما بل والأجزاء لم يرد على وجوب الصلوة وإنما لا ينقطع حال لأنه لو انقضى وجوبها ما يفتد لكنا الطهارة مقدرة وبجواز وجوده وهو

طهين

مناجاة

كتاب الصلاة

۱۰۰

[illegible]

واما خبر ابن حمران فهو مما في سنده من اشترى النسيء بمائة و... من الغنم وغيره محفل لان يارد بالدخول في الصلوة فيه الدخول بالركوع منها اذ هو النسيء
الكامل بما مع ملاحظة ما ورد ان الواكركوع وان الصلوة ثلاث طلوع وثلاث ركوع وثلاث سجود وان ادركت الركعة باوالتا الركوع المخرجة فانه يقرأ ما في
دعوى من احده او ظهوره بما قبل الركوع ولو سلم لا يمكن حمله على سبق الوقوف عن القطع والطهارة كما يشعر به ذيله فيخرج عن محل النزاع و لو سلم حمله فهاذا
فلا بد ان يكون في باب والكتاب ما يوجب صحة الصلاة لا يفسد من غير طهارة ولا بدالة التعبد بخبرين خاصين لم يروى فيهما ومن طرقت السراية
بل في الاول منهما بغير دليل من الطرق بل يمكن تحصيلها من الخبرين خاصة عند الدلالة عند الله وان ذكرنا خبرا عدله منه وبما تقدم من اتفاقنا
الشغل ما دل على التخصيص بوجدان ما اذا ورد من زيادة التاكيد على الطهارة الماشية حتى يقرأ ماءها باصفاة وان التيمم طهارة اضطرارية بل بما عليه
هلا لا الدين الى غير ذلك من الاموال الكثيرة اخرى وارجح قطعنا عن مواضع خبر ابن حمران لقوى كثير من العامة كالشافعي وادود والحدادي وداية ابن قزوين
المستد بالان في رواية الفصل فانها لم يزل عن احد منهم القول بها والارشاد في خلافهم ومن ذلك كله يظهر لك ما في وهو العكس كما سمعته من المعتزليين
قد عتد عندنا بانه لم يطلع على صحة زان ولذا لم يقرضها اصلا في نسخة ذلك على غير ما كان في نسخنا واما في ذلك كله بالثمة بل انقراض الخلاف في خطنا
مع الاجماع السابق من السرا والرضوية بعد تسليم صلاحيته مثل هذه التهمة لان عدم ثبوتها بل المسلم منها اكثرية في الجملة فلهذا قسنا بها
بعد قطعها ايضا في محل النزاع وهو ما لو وسع الوقف للقطع والطهارة لاحتمال الكلام كثير في الجملة فان عدم جواز القطع للنساء منهم على التيمم على الصحيح
الذي لا يصح معه ذلك والافق السعة بغيرهم ما طناه كما صرح في باب والاستصاف في صحة كالمختلف بعبه كلام ابن زهره بل في السرا كما عن الواسطة
انهم لم يعللوا التخرج عندهم جواز القطع ولو تجوز الركوع بل في تمام الصلوة لا يولونه من الاعادة بعد الفراغ لو ظهر في السعة المصحح بها في كلام جماعة منهم
ظهر من حكمهم ههنا بعد جواز الايض فان كان منها ما عانت الضيق في التيمم لم يكن من محل النزاع في شيء بل يخص في القول بجواز في السعة وفي الضيق
عني لا يباح فيه مثل ذلك وبما لا يتجوز الاعادة مع ولو تفق السعة كما هو اقوى القولين على القول بالضييق واما اجماع السرا فهو مع امكانه عليه
لمعرفة الخلاف في المسئلة بل هو متفق عليها الاقوال ههنا لم يقطع بولده ما ولا ادعى اجماعا وان اخذنا القول بالضييق محتمل بل في غير ما عرفت وان كان رجا
بوجه في ادى الراي ظاهره بان ذلك كنه بعد التام لم يعلم ان مراده عدم جواز قطع الصلوة للتيمم بوجدان الماء في الجملة للاجماع لا للاستصحاب ولا حظ
نامل على ان يثبت ان يكون ذلك منه بناء على الضيق في التيمم كما هو محتمل بل ظاهره الاجماع عليه واما الرخصة لاحتالة ذلك ايضا لم يثبت عندنا فافض لك
من ذلك كله بعد هذا ان اظهر التوجع قبل الركوع وعده بعده وان كان لا يثبت مع السعة بالانعام مطلقا ثم الاعادة لا ينبغي تركه بل لو كان اصابته الماء بعد
الركوع ايضا فخرجنا عن شبهة الخلاف المحكي عن ابن الجهم في ان جسد الماء بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع الركعة الثانية فان تركها مضى في صلوة في
صحة بعد الركعة الاولى وخاف من سبق الوقوف يخرج انقطع ويجوز ان يجزى ان لا يقطع صلوة اما قبل فلا بد من قطعها مع جسد الماء انتهى وان لم يشر على
ما يشهد لانما دعواه حتى صحيح رارة وابن مسلم المتقدم سابقا وان ظن بل فيه ما يشهد بخلافه نعم فلا يشهد لبعضها خبر الضيق بل ظلت لا يشهد الله رجل
تيمم ثم قام فريه وقد حلت وكذا قال في غسله يستقبل الصلوة فقلت انه قد صلى صلوة كلها قال لا يشهد مع الفرض في سنده وعده نصه على القطع
واستقبال الصلوة وحتما لا يفتل ما يرد من الصلوة بعد ذلك ان المراد بقوله ركعة صلوة ولا بنا فيه قوله فانا انه قد صلى صلوة كلها الجواز ان تكرر
السؤال الاول تكرر بما يرد وان المراد صلى صلوة التيمم كلها ومعارضة خبر زان عن الباقين في خصوص الركعة فانه سئل عن رجل صلى ركعة في تيمم ثم
جاءه رجل فعرض بان قال يقطع الصلوة ويتوضأ ثم يسبق على واحدة الحديث صرح معارضته بما تقدم من جزمه في محل العمل على التمسك بواضحة المحكي عن الثوري
وابن حنبل في احد في حديثه من القول بالرجوع معه ولعل ذلك اول من حمله على الاستصحاب وان لم يثبت الاستصحاب لظهوره عن اذنه ههنا وان ظنا باننا
فيه تخالفنا لما دل على حرمة القطع التي هي العدة في الانعام بالتيمم والالتجاء للقطع لم يثبت الاضطرار الذي هو شرط صحة التيمم ابتداء واستدانة ثم وكذا
لم يشر على ما يشهد المحكي عن سائر ان يفيض التيمم بجسد الماء مع التمسك من استعماله لان سجدة وفقد حله في صلوة وقراءة وان ضربة مائة بانح ان يكرر
من السنة والقيام والتكبير واكثر الاصل الذي التامة واخرى باعتبار متى الصلوة لكنه كارتى كالحكي ايضا في كرى عن ابن حزم في الواسطة من القول باننا
صحب الماء بعد الشروع وقبل على ظنه عدم سبق الوقوف وظهر وجوبه ذلك ان لم يمكن ذلك بقطعهما اذ اكره قبل يقطع ما لم يركع وهو محمول على
الاستصحاب انتهى واستغنى في كرى ولعله لا يلزم من احد من اجابنا بالجلو في القطع معكم بل في نهاية الاحكام الاجماع على تمام الصلوة لو كان جسد الماء بعد الركوع
الثانية فكانت في ان مراد ابن الجهم فافهم من الركعة الركوع فقلت لكن قد يقال ما ذكره في الواسطة مع ان ضربة ساريت والغنية وغيرها لا يلزم لكل من وجب التيمم
عند الصلوة والاعادة مع طهر السعة كما اشترى الى ذلك اتفاقا ههنا على ان منها ما حدهم طهر فشا التيمم فلا ينبغي استغناء فصل من مجموع ما
ذكرنا ان الاقوال الخمسة بل بما عدا في الموضع المحامي من الفرق بين الصلوة المسقط للفضاء ومطلقة بناء على ثبوتها في بعض الصلوات كالتميم الزحام
او بعد الماء في حنة الوقوف مخوفة ذلك فلا يقطع الا في تيمم التمسك في الثانية بقطعهما مع كون اولي من الاعادة سادسا واستحو في كرى كما عن
القدس ان لا يتركه بل في كرى فافهم من شؤنا الاعادة او الفضاء في المسائل السابقة ثمنا مطلقا يمكن المنع بناء عليه ان يفيض التيمم عن ابطال العمل
وضع طهر بطلانها بل ذلك نعم قد يقال بالبطالان في نحو صلوة فاذا طهرت من بناء على وجوب الاداء عليه الفرق بينهما وبين الصلوة بالتيمم في المسائل
السابقة وان اشترى كما يجوز الاعادة والقضاء مع الوجوبان على انه لا يخرج من حيث جسد الماء ان يربا وعلى المختار من الانعام لو كان قد جسد الماء بعد الركوع
او مع على المشهور في فصل ينقض قهرا بالنسبة الى غيرها من الصلوات لو فقد قبل الفرائض او بعده قبل التمسك او لا دجها بل في قولنا اقوالها الثاني وقفا
لادعوا والشبه والحق الثاني في قطعها بل اعترفت على خلاف صحيح الاما ينقل عن المبشر ولو خرج مع اننا في الثاني كالحكي عن عيانة الاول لا صراحتها بل

كتاب الصلاة
باب ما يجب في ركعة

فولم يستلها ابتياح بالمائة كما صرح به جماعة منهم الشهدان والمحقق الثاني والادبيلي وغيرهم بل في الحدائق انه الشهود بين الاستحسان من جهة خلافه
 برغمه من كسب الناس الا كان من غير المحققين ان كل فاية منع الحدث اصغرا واكثر من استباحها بل ولو كان الماء بارغ ذلك المنع فليس يفهم من مقتضى
 يجب لوجوب تلك الغاية ويبدلها حتى يكون على الطهارة ثم قد يستثنى من ذلك الماء الغرضية كما اقتصر على استثنائها في المفاتيح وقد تقدم الكلام فيه سابقا
 البحث على عدم جواز التيمم قبل الوقت واما ما عاده فيجوز حق التيمم كما عن المعبر والمنقذ والجامع القليلة الضرعية وان حكم من نهاية الاحكام والبيات الاستحباب لكن
 الاول على ان لا يشارك مع الوضوء في العلة والحق السكوني لا يمنع بالتيمم الاصلوة واحدا وظاهرا وادبها من الرضا تيمم كل حتى يوجد الماء بل لا يظهر من الشهود الاستحباب
 على ما ذكره من جواز الاستحبابات المأثورة حيث لا يمنع جواز التيمم لكل ما يظهر من فرضية وظاهرا ومن مقتضى غير انما ومن دخله المصلحة بها لم يفل من خلا
 الا عن ادعية فله يجوز في الاستحباب واللاذني فذكره ان من المصلحة كما انه قد يفتقر فالتيمم مشرووع لكل ما ينشأ من طهارة الطهارة الاصلوة الجازية وافتقر على نقل الا
 عن بعض العامة في صلوة الجازية بل في المعبر دعواه في صاحب قال يجوز التيمم لكل من وجبه عليه الفل اذا اعدم الماء وكذلك لكل من وجبه عليه الوضوء وهو لا يخفى هل
 الاسلام انتهى عن ذكره بعد ان مضى على الجمع بين واحد بين صلوة وطواف وصلواتين وطوافين قال لا خلاف انه اذا تيمم الفل بقي من الصلوة استباح من المصحف
 قرأه القرآن ان كان تيمم من جنابة وقال به ولو لم يمتدح من المصحف والنجبة لقراءة القرآن استباح فاقصده كما ان عندي في النهاية الضرعية جواز لكل ما يمتدح له
 من فرضية وظاهرا ومن مقتضى قرأه فقام ودخله المصلحة بها وقد تقدم ما عن المشهور ان تيمم كان يفعل جميع ما يحتاج في فعله الى الطهارة مثل دخول المصحف
 ويجوز اللذان ومن المصلحة في الصلوة على النجاسة وفيه ذلك الى غير ذلك من عبارات الاحصاء بالظاهرة فاما ما افتقر لكون المراد من ذلك الصلوة انه يستباح
 بكل تيمم شرع بدلا من المائة ما يستباح بها فلا بد على عموم مشروعية لكل ما ذكره المائتين بعد بل لا يخلو فطعا كحتم لكون المراد انه يستباح ما يستباح به
 المائتين من صلوة وطواف حتى يجوز ان يصلي ويصلي بغيره فله عدة منها فرائض ونوافل خلافا لبعض العامة وكذا احتمال كون المراد بمقتضى الجماع المعبر المقدم الذي
 هو كعبارة الاشارة ويجب التيمم لما يجب الطهارة فان استباح الطهارة بين الاطرافها اذ مع قسوة العادة عن ذلك يستعني بها ما ذكر من ان ينقص التيمم كماله ينقص الطهارة
 لا تخادها مع فح على ان ما ذكره من قيام التيمم مقام طهارة المائتين مع انه المصريح في كلمات جملة من الاحصاء هو الوافق لظاهر الادلة من قوله تعالى وما يغنيان
 التيمم ولكن يريد بطهرهما وعن خبر السكوني بكعب الصبي عشرين وفي خبر اخر الصبي الطيب طهره بالماء عشرين وفي الثالث التراب
 طهره بالماء ولو اثنى عشر وقولنا في جعفر في الصحيح لزيادة التيمم لحد الطهارة والصادق في صحيحه طهره بمائة الماء وفي الصحيحين لحد جمران وجبل ان
 الله جعل التراب طهورا ولا حائل الماء طهورا وله امة فمن يكون الماء في السفر فحاشا فله تيمم بالصبي ويستبقى الماء فان الله جعلها طهورا الماء الصبي
 الى غير ذلك في الفقه الرضا والتيمم غسل المضر وهو فاعسا يظهر من القنابات والفتاوى كونه ونهاية الاحكام من عدم وجوب التيمم الا للصلوة والخروج عن
 المسجد بل في هذه القواعد وعن الخبر والاشارة ان مع زيادة الطواف فيها ما يحل بل لا يكون صريح المشهور في ذلك كالحكم من عبادته نهاية الشيخ بل عن الخبر ان
 لا يجوز التيمم من الحد ما اكبر للطواف كما في القرآن انتهى بل في المتن على عدم مشروعية التيمم اصولا لحد الطهارة المستحاضة كما عندها بالاشكال
 فيها كالتيمم كثر بالنسبة الى صوت الجنب وعلى النجاسة بعد انقطاع الحيض لكن عندي لا فيه الملبس المالك في الاول وفي الدوس اسبق بالتيمم في الثاني
 لروا الحرة او لكر اهتكا انه لحد في المنهي لكن عندي في النهاية الحزم بجواز ولعله لقول الصادقة نعم يبدان شل عن المرة اذا تيمم من الحيض لم يخل بركتها
 وطهورها وخبرها جيدة سئل عنها ترى الطهر في السفر وليس معها ماء ما يكفيها غسلها وقد خصصت الصلوة قال اذا كان معها فسد ما غسل به فربها
 تيممهم ويصل قال فبانها وجب في ذلك الحال قال نعم اذا غسل فربها وتيمم ربا يظهر منها عدم الاحتياج الى التيمم بالصلوة لكل وطى كما عن النهاية الفصل
 وان وجبنا الفصل قبل لان الجنب لا يمنع الوطى فلا ينقض التيمم المسج له طهركم في كل ما ينقض التيمم بكل ما ينقض الطهارة ولو حده اصغرا بالنسبة
 الى ما هو بدلا لا كبر ومن ذلك يظهر من عدم مشروعية التيمم لعدم تأثيره في التيمم لا سيما في خصوص المقام الا ان لا مرعده فاسهل
 لعدم اثره الوطى الفصل كما مر في محله جدا كونه لا يخرج من نظرنا من مناف لما سمعته من اطلاق الادلة بل ولا ذكره في طيات التيمم ولا لفظ المفاهيم وكذا ما يحكم
 عن غير المحققين في الاضاح من منع مشروعية التيمم لحد الجنب لحد الجنب واللبث في المساحد من كتابة القرآن وقراءة الاسماء في كسها لفظا بل في كل ما كان التيمم
 لرفع الحدث فيه الاحترام مثل شأ الله ثم وقراءة العزائم والوضوء في السجدة والوقوف على التيمم على قول الفخر ضعفت بالنسبة الى الطواف لا سئلوا من دخول المسجد كما
 حكى عنه النضر صرح في شرح الارشاد حيث لا يطع التيمم الصلوة من كل حال والطواف من الاصغر خاصة ولا يبيع من الاكبر الا الصلوة يخرج من المسجد ومنه يفهم
 انه يفهم ذلك الى حد حدث الجنب والاستحاضة ونحوها ومنه مناف لما سمعته فامنع من ذلك لعل ذلك مقتضى ما حكى عنه من قوله لا يخلو ولا حائل الا ان
 تسبل حتى يغسل الوجه الغاية الاضاح وهو مع قسوة عن افادة تمام المقدار بعد الغسل بالفضل وقد يمنع وبسببه على كون المراد بالصلوة في ذلك هو ما
 كما انه عليه بعض الاخبار وفيه بحث وادودود الفاعل لا يكون حجة على انه يجرى جرحه بما دل على البدلية من الادلة التامة في الاية فيها حيث قال فيها
 ذلك فان لم يجد ماء الى اخره الظاهر في قوله تمام ما تقدم بل قد يشعروى التيمم يخرج من المسجد بذلك استظهرت من ضعفه كضعفه على المدلول في
 معش الغابات وقد مرهنا في الخط لا في قيامه مقام كل طهارة مائتين بالنسبة الى جميع الغابات علما ما عرفت من خبر في بين نهاية رفع حدث خاص في
 الاحداث كل ذلك لادلة السابقة من الاخبار وغيرها بل قد يظهر من اطلاق بعضها في مقام غير الرضخ من المائتين التيمم كوضوء الحائض والجنب في
 الاعمال المنقوبة كما نضر عليه في جميع الرضا في الغرض كسئل الزبارة ونحوه كالمفاتيح وقدره الاستثاني في كسها لفظا لكن قال ان خلافا اقرب عن المشوق
 القواعد الضرعية على انه من غسل الاحرام كجامع المقاصد الضرعية في اول كتابه بالنسبة الى ذكرها بعض الغاية لا اشكال في استحباب التيمم اذا كان الملبس راضا
 او مباحا اما الاشكال في سوى ذلك والحق ان ما دل عليه الضرعية من وجوبه من الاستحباب كالتيمم بالان من وضوء الحائض بها التيمم ما عاده فله النفع

بالفسيه

الان ثبت ما قبل ذلك من ان الدليل على السماع والاولوية من دفع الحديث واستصحابه استصحابا صحيحا لا يمكن فيه خلاف ولا ينقض
 الادلة السابقة فثبت ان السماع من الصادق ولو متعديا وجب مع ما هو من الماء ما يكفي ان كان ملكا لا مستحق من غيره من سواك
 لان كان الميت وان وجد وان شجر ماء الفصل من اصل الماء انما يجوز على كل من لا يخبر به بل لا يضر مع تحقق الخطاب باستصحابه بل وسهله مع
 الرجاء فيه بل ومع الرجاء الم يعلم المكنت في وجه تقديمها انما يكون لا يجب على كل من لا يخبر به بل لا يضر مع تحقق الخطاب باستصحابه بل وسهله مع
 ما تقدم سابقا من وجوب ثبوت القهر في ما لو انما لا يجب على احد من سواك ان كان الماء ملكا لهم جميعا وكان لا يفي حصص كل منهم انما المطالب في العلم
 المكنت ما يملكها وانما لا يعدم وجوب تمكن من افعال الميت او يفر من عدم امكان ذلك وان امكن فليس بضر لاخر له لكن لا يضره بغير فضل الجناية او كان الماء
 مباحا لا ملكا له ولا شرا فيه للميت والميت عينا واثباتها بهما عليه دفعة واحدة او مع ضربها اذ يضرب ولو يملك فمهر الاخر كما بقا وكان مع ما
 لم يبق من الماء لا فضل تخصيص الجنب به اي الماء المبدل والاشترط فيه وبين الحديث لعظم حد الجناية ولا نفاة فضل الطاعات كما مله جلا في فضل
 الميت فانما التفت مع ان سنده فضل الجناية فريضة فقدم عليه لانه امر به كما استغنى عن الجنب ان يخرج من الماء في فريضة فلا يفتح ان لا ياتي
 مثل ما الحسن يوصي من ثلثة نفر كما نواي سفر احداهم جنة الثاني ميت الثالث على غير وضوء وحضرت لصلوة ومعهم من الماء فله ما يفي لحدهم من
 الماء فكيف يضمنون قال بفضل الجنب بغير الميت ويتم الذي هو على غير وضوء لان الفضل من الجناية فريضة وفضل الميت سنة والتم والتم والتم
 القليل من مثل ما الحسن من ميت جنة جمعها ومعهما ما يكفي احدهما ايها الميت اذا تمت سنة فريضة بل لا يضر من كسر الميت النظر في دفع
 عزيت والعلل والعون قال سئل ان الحسن الرضا عن القوم ويكفون في السفر فوفيت ميت معهم جنة معهم ما طيل فلهما ما يفي احدهما ايها الميت
 قال بفضل الجنب بترك الميت لان هذا فريضة وهذا سنة الحديث فثبت ان لا يضر فانه كما لو كان ميتا فذلك بعضه من الميت يكون فضل طاعة لهما فيه
 لان من غايته ايضا نظام الميت ورضي عنه ما لا يقوم التيم بما قامه ولا ان الموت جناية فقدم على الحديث والميت من الصادق قال فله الميت الذي يفي
 في مكان لا يكون الماء الا بقية ما يفي احدهما ايها اولي ان يحصل الماء له ما يتم الجنب بفضل الميت والميت من هنا قال الميت من ذلك تردد وان لا يضر
 في منعه لانه من ماء ذكر من الاغتيا بمثل وقصود لم يسله بالنسبة للصحيح المقتضى العتد بالخير وبما فيه من الغلب على الشهوة من الاخطاب قول اولي الرواية
 رواية وان كان دابر المرسل واما جلا في خبره قال سئل انما من قوم كانوا في سفر فاصاب بعضهم جناية وليس معهم من الماء الا ما يفي الجنب
 لفضل يتوزونهم افضل او يعطون الجنب فيقتل وهم لا يوضونهم ولا يوضونهم ويتم الجنب فيمكن حمله على كون الماء لهم او كون حصته كل منهم من
 لوضوء مع انهم يعلمون من حاله بالنسبة الا ذلك بل ظاهرهم الا ان كانا قاتلا على تقديم الجنب عليه والميت لو كان بل في الحكم عن النفع الاجماع على تقديم
 سائر انواع الاكر عليه ومن ذلك كله يظهر ضعف ما في الخلاف من المشروط لكن ابدل الحديث بالخاصة فيها من المقتول الجنب ومقتل اولي الاول بانها فريضة
 اجتمعت ليس فيها اولى من بعض فغير الخبر لان الروايات تختلف على وجه لا يخرج فثبت عليه ما عرفت من ظهور الرجحان ولعل مراد الشيخ في الاول
 الا ان امة لا تندبه فلا يكون حقا لافعال في المعتبر وما ذكره الشيخ ليس موضع الجنب في الاختلاف انما هم الجنب لكن البحث في الاول والاولوية لا ينافي لزوم
 لغيره وصريح كبري بعض ما عرفت ان محل النزاع في الافضلية بل قد تفرع جارية بالاجماع على عدم الوجوب وبه يوهن احتمال الاخذ بظاهر امر في الاختيار
 السابقة والخروج بذلك عما انقضى اصول المذهب قواعد من ساد الناس على اموالهم بعد تسلط احد منهم على احدى ذلك فله هو حصة في الشرايط
 المبدل لاصالة البراءة والمنة وغيرهما من يقين ذلك على ملاك بل لعل الاختيار لا يشتملها كما استغنى ما لو كان الماء مباحا اصلا او من ذلك على جهة الاطلاق
 من غير يقين ودار الامر بين ارض الجناية وتفضل الميت مع وجوبهما معا عليه وقبيلهما في جواز تغيب الميت والتم الجنايات اذ احاطت بملكها لظن العنبر
 السابقة واصدا اسم الجنايات واختار فضل الميت عليه مع ترجيح الشارع في الجناية لا بقاءه ولعله لما كان ظالم المجرى وجب تقديم الجنب فيه كما انه قدنا
 في الاطلاق في هذه الجناية مع ان الجنب وجوب تقديم التغيب في حال عدم وجوبها كما لو كان قبل الوقت كذا النامل فثبت ثبوتها من جهة المصطفى
 من استصحابا تخصيص الجنب بالماء المباح ان لا يبدل ذلك عدم ترجيح الحديث الجنايات اذ الجنب وجوب المباداة على كل منهما فلهما ما واجب من الطهارة عليه
 وكذا يفي في المراد من الاستصحابا اهل هو تكليف يحتاج الى مخاطبة ولو الجنب نفسه فلا يثبت في مال الشرايط لو كان طفلا ونحوه او مالى كما استصحابا الجنب
 وذكره ما لا الطفل ظاهر بعض الاخطاب الاول ولعل في الروايات الثاني وكان منشا الاجمال وهذا الفصل في هذه الاختصاص ظهور النول فيها باشرط ان لا
 بين اليقين وعدم المداومة في احوالها وبناء على الشارع منه وعلى المتعارف في ذلك ان زمان من عدم اختصاص كل شخص من المسافرين بما على حد بل كان يجمع
 كل حاجة منهم ما يحتاجون اليه من الماء في مكان واحد لا يقصد من جازة الاختصاص والمالكية لعدون حقا ولا ياتي بعضهم بعضا بالنسبة الى كل واحد
 معه ولما لم ينفع الاشارة في شيء من هذه الاختيار الى تعرض لتلك المواضع فثبت ان الجنب عليه تغيبه وان لم يمت عدم حق وطهارة لعل الماء كذا في
 الاختيار في تلك الروايات سواء الاوجوب بل وبما عرفت ظاهرها اصول المذهب قوله لعله عرض فيها ابن ادرس في سريته حيث قال بعد ان نسب عليه الجنب
 الرواية والصحيح في هذا الماء ان كان مملوكا لاحد منهم فهو لغيره ولا يجوز عليه لظواهره لغيره ولا يجوز لغيره احدا منه بغيره وان كان مملوكا مباحا لكل
 من جاز فهو لغيره وان يقين عليه ان تغيب الميت لم يقين اداء الصلوة فيكون فوائدها وضوءها فلهما ان يفسد الماء الموحى وان خاف فوات الصلوة فلهما
 يستعملان الماء فان امكن جمعه ولم يتحاطر بخاسه جنيته فيفسد به على ما يباينه من قبل في الماء المستعمل في الطهارة الصغرى على التحسين في الميت انتهى في كذا
 الا انما في ذلك منه ليس لغيره الاختيار المشهور بل في كل ما لا يبعد عنها ولا يابا الشرح والاختيار في ان لا يفهم اكثر الاختصاص على خلافه ان لم نقل هو المروءة
 منه ابتداء وصحة نعم ما اشار اليه في كل امر من جميع المستعمل مع امكانه وتفضل الميت به مثلا ان امكن جنيته وفقدان عليه بغض الاختصاص على الشرايط

هذا هو الوجه في
 ما تقدم سابقا من وجوب ثبوت القهر في ما لو انما لا يجب على احد من سواك ان كان الماء ملكا لهم جميعا وكان لا يفي حصص كل منهم انما المطالب في العلم
 المكنت ما يملكها وانما لا يعدم وجوب تمكن من افعال الميت او يفر من عدم امكان ذلك وان امكن فليس بضر لاخر له لكن لا يضره بغير فضل الجناية او كان الماء
 مباحا لا ملكا له ولا شرا فيه للميت والميت عينا واثباتها بهما عليه دفعة واحدة او مع ضربها اذ يضرب ولو يملك فمهر الاخر كما بقا وكان مع ما
 لم يبق من الماء لا فضل تخصيص الجنب به اي الماء المبدل والاشترط فيه وبين الحديث لعظم حد الجناية ولا نفاة فضل الطاعات كما مله جلا في فضل
 الميت فانما التفت مع ان سنده فضل الجناية فريضة فقدم عليه لانه امر به كما استغنى عن الجنب ان يخرج من الماء في فريضة فلا يفتح ان لا ياتي
 مثل ما الحسن يوصي من ثلثة نفر كما نواي سفر احداهم جنة الثاني ميت الثالث على غير وضوء وحضرت لصلوة ومعهم من الماء فله ما يفي لحدهم من
 الماء فكيف يضمنون قال بفضل الجنب بغير الميت ويتم الذي هو على غير وضوء لان الفضل من الجناية فريضة وفضل الميت سنة والتم والتم والتم
 القليل من مثل ما الحسن من ميت جنة جمعها ومعهما ما يكفي احدهما ايها الميت اذا تمت سنة فريضة بل لا يضر من كسر الميت النظر في دفع
 عزيت والعلل والعون قال سئل ان الحسن الرضا عن القوم ويكفون في السفر فوفيت ميت معهم جنة معهم ما طيل فلهما ما يفي احدهما ايها الميت
 قال بفضل الجنب بترك الميت لان هذا فريضة وهذا سنة الحديث فثبت ان لا يضر فانه كما لو كان ميتا فذلك بعضه من الميت يكون فضل طاعة لهما فيه
 لان من غايته ايضا نظام الميت ورضي عنه ما لا يقوم التيم بما قامه ولا ان الموت جناية فقدم على الحديث والميت من الصادق قال فله الميت الذي يفي
 في مكان لا يكون الماء الا بقية ما يفي احدهما ايها اولي ان يحصل الماء له ما يتم الجنب بفضل الميت والميت من هنا قال الميت من ذلك تردد وان لا يضر
 في منعه لانه من ماء ذكر من الاغتيا بمثل وقصود لم يسله بالنسبة للصحيح المقتضى العتد بالخير وبما فيه من الغلب على الشهوة من الاخطاب قول اولي الرواية
 رواية وان كان دابر المرسل واما جلا في خبره قال سئل انما من قوم كانوا في سفر فاصاب بعضهم جناية وليس معهم من الماء الا ما يفي الجنب
 لفضل يتوزونهم افضل او يعطون الجنب فيقتل وهم لا يوضونهم ولا يوضونهم ويتم الجنب فيمكن حمله على كون الماء لهم او كون حصته كل منهم من
 لوضوء مع انهم يعلمون من حاله بالنسبة الا ذلك بل ظاهرهم الا ان كانا قاتلا على تقديم الجنب عليه والميت لو كان بل في الحكم عن النفع الاجماع على تقديم
 سائر انواع الاكر عليه ومن ذلك كله يظهر ضعف ما في الخلاف من المشروط لكن ابدل الحديث بالخاصة فيها من المقتول الجنب ومقتل اولي الاول بانها فريضة
 اجتمعت ليس فيها اولى من بعض فغير الخبر لان الروايات تختلف على وجه لا يخرج فثبت عليه ما عرفت من ظهور الرجحان ولعل مراد الشيخ في الاول
 الا ان امة لا تندبه فلا يكون حقا لافعال في المعتبر وما ذكره الشيخ ليس موضع الجنب في الاختلاف انما هم الجنب لكن البحث في الاول والاولوية لا ينافي لزوم
 لغيره وصريح كبري بعض ما عرفت ان محل النزاع في الافضلية بل قد تفرع جارية بالاجماع على عدم الوجوب وبه يوهن احتمال الاخذ بظاهر امر في الاختيار
 السابقة والخروج بذلك عما انقضى اصول المذهب قواعد من ساد الناس على اموالهم بعد تسلط احد منهم على احدى ذلك فله هو حصة في الشرايط
 المبدل لاصالة البراءة والمنة وغيرهما من يقين ذلك على ملاك بل لعل الاختيار لا يشتملها كما استغنى ما لو كان الماء مباحا اصلا او من ذلك على جهة الاطلاق
 من غير يقين ودار الامر بين ارض الجناية وتفضل الميت مع وجوبهما معا عليه وقبيلهما في جواز تغيب الميت والتم الجنايات اذ احاطت بملكها لظن العنبر
 السابقة واصدا اسم الجنايات واختار فضل الميت عليه مع ترجيح الشارع في الجناية لا بقاءه ولعله لما كان ظالم المجرى وجب تقديم الجنب فيه كما انه قدنا
 في الاطلاق في هذه الجناية مع ان الجنب وجوب تقديم التغيب في حال عدم وجوبها كما لو كان قبل الوقت كذا النامل فثبت ثبوتها من جهة المصطفى
 من استصحابا تخصيص الجنب بالماء المباح ان لا يبدل ذلك عدم ترجيح الحديث الجنايات اذ الجنب وجوب المباداة على كل منهما فلهما ما واجب من الطهارة عليه
 وكذا يفي في المراد من الاستصحابا اهل هو تكليف يحتاج الى مخاطبة ولو الجنب نفسه فلا يثبت في مال الشرايط لو كان طفلا ونحوه او مالى كما استصحابا الجنب
 وذكره ما لا الطفل ظاهر بعض الاخطاب الاول ولعل في الروايات الثاني وكان منشا الاجمال وهذا الفصل في هذه الاختصاص ظهور النول فيها باشرط ان لا

في الميتة

وہی ہے جس نے

خبر

10

[illegible]

بیت

فكره صريح في خلاف

برخی از اینها را در کتاب

انہ ذکیان

وَجَاءَ بِهَا

5

فقیہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہابیہ کا فلسفہ

ولا عبادة من دلائل راحة

مطابق

المسقط

சர்க்கார்

مع فصل المسبح كالقوله
 الخاف بناء على عدم
 الظاهر بذلك لومى
 لاطراف الجوفية لا الظاهر
 مثلاً من الزاد
 في الجوفية

کتاب الطہارۃ

[illegible]

স্বাধীনতা

كتاب
المنهاج

الكل لكن قال كرى ولا تفهم ظاهرة من البنية والذوق من أكل الخل وهو مشكل إلا أن يبدأ لكل النى لا يشاء وكنت كان فالتفهم من خصلها من
 ملائمة طبعها للبينة فالصريح من الشهادتين في بعض فوائده وبما يعطينا ما مضى من المنهج في البين بخلاف الدلائل والظاهر من المنهج
 لتبنيها بما كان في القواعد في كل ما لا يتجسار وطوبى واحتمال استثناء الاقضية لا تلازم على طهراتها من اجتماع عدم ذكر الأكثر وجوب الفصل وقد
 نصوا على مثل الصواب المقارن في ظاهره وبما تلك المطلقات في إرادة علم الجاهل الذائبة كما في أجزاء المبينة ولعل عدم بعض الاقضية انكشافا لا منه على
 القاعدة ومن الجب طاعتها بظهر من جمع البرهان من نحو الاجتماع على الظاهر والاختيار على استثناء الاقضية من تلك الكلية ولعله لا يريد ذلك بل يريد هذا الجاهل
 القابلية كما عايناه في ذكره وذلك في الاستدلال على طهراته البين فالخطوة من ثمة لا بنا في القول بحصول الاقضية فليس لها العمل باختيارها فالبينة
 البين للظهور كما ان في بعض الظهور ما سمع من نصيرها على كل التقديرين في قابليتها لذلك من جهة ما لا يستلزم من البين في الحدائق وحكمها من الظاهر
 من كون الاقضية شاملا ما في نحو القاعدة بناء على القسمة الأولى لا يتج من ما لم يكن طبعه في نحو الفصل كما ان في نحو وهو استثناء لمن في نحو
 الملائمة مع الرطوبة بما دل على طهراتها والله اعلم واما الثالث وهو البين فلا قوى في الظهور في الشئ وفي غيره وحرارة وكشفي الرطوبة والسا والندى
 والمنظومة وجماعة من مناهج المناظرين وعن الصنع والمفيدا القاضى عنهم بل هو المحكى عن الأكثر في كنف الشام ولا شجر عن الكفاية وأكر المفسدين في
 وجع من المناظرين عن المسالك في الصدوق والشئ وكثير من الاقضية في الدخلة في البينة ان في قول مشهور بل عن الدوسر ان القائل بخلاف ما دلل الاصل
 والعوائت السالمة عن معارضته ما دل على نجاسة البينة الا بقاعدة نجاسة الملائمة مع الرطوبة التي يجب الخروج عنها هنا اجتماع الخلاف على طهراته ما في غير
 الشاة المبينة من البين ولجماع القسمة على جوان لا تنفع بل من مبينة ما يقع النكاة عليه وبصريح زيادة ذلك البين يكون في صنع الشاة وظلمات في
 لا بأس به فحسنه من الصادقة انه في الزيادة ومحمد بن مسلم البين واللبا والبينة الى ان قال فهو في خبر الحسن بن دوان او نحوه لا كثر
 ان في رواية في نسخة من السنن والبين والبينة الى ان قال فقال كل هذا في ومسلم الصدوق في الصادقة قال عشرة اشياء ذكره وعندها البين
 بل قال اني وجدت في نسخة من سندنا ونحو ما دل على طهراته الاقضية بناء على القسمة الأولى بجمع القليل فخير القائل المتقدم اتفاقا والمناقضة في هذا
 الاقضية بعد اعادة تمام المدعى في بعض عدم الجحيم في اخرها معارضتها بخبره من جهة ان طهراته من شاة ما شغلها فيها البين فقال ذلك كما
 ومكانة القسمة من بدل الجحيم في اما الحسن بن سعيد عن جاري المبينة فكذلك لا تنفع من البينة ما لها ولا حصص كلها كان من النسخ من الصواب وجزء الشر والبر
 والاقضية والقرن ولا يتعدك لغيرها مضافا الى قاعدة الجاهل والملائمة وهو المنهج في الانتفاع بشئ من البينة مع عدم جريان بعضها في بعضها مدعى في الاول
 بعدم القول بالفصل كما يستغنى عن الثاني بالاحتجاج بما عرفت في الثالث بعدم صلاحية المعارضة للشئ في الاستنباط وعلا الملائمة من الحرية والحقا
 ولا طعن في وجهه ما عاين كدليل من غير زيادة ان له من جعفر بن محمد احاديث كلها لا يوفق بها ذلك وهذا منها بجمع موافقة الفتوى والشافعي والراجح
 بالضعف في السند وظهور القطع من الجحيم كما عن بعض المحققين الاعتراف بحديث في هذا اوجه الحديث في نفي الكافي في الاستنباط وكما سلفه في
 ذلك فليس كذلك الجحيم مع ذلك فهو عام يجب الخروج عنه بتلك الأدلة كقاعدة وعموم النهي او سلم شمول الاخير المص من فظهرت بحمد الله تعالى
 القول بالطهارة ولا لا استنباط في ذلك على الشائع وان اطلاق الاشياء الاكبر في شرح المفاتيح في معادلة لانها البينة فلا مكانة بخلافه لا يرد
 والعلامة والحق في الثاني وغيرهم من الحكم بالجائز ولعله لا كتابها ما في بل في المنهج جامع المقاصد انه المشهور والبرهان من غير خلاف
 عند المتصلين من اصحابنا لا نه مانع في مبينة ملامسها قال بما اوردته شيخنا في هاتين روايتي شاذة مخالفة لاصول المذهب لا يفسد ما كانت لاسنة
 منقطع بها ولا اجتماع ولا يتحقق ذلك ما في دعوى الشهرة هنا فضلا عن نفي الخلاف كما لا يتحقق عليك ما في نسبة رواية الطهارة للشئ وقد وجدنا
 البون في كنف الروم وحيث قال بعد ان حكى عن الحل ما سمعته في كنف محضره في الاستدلال بضعف ما اورد فلان الشئ في القوه والمرضى في
 انباء جبر طاعتين به في العرف من يجمع من المتصلين واما الثاني فلا يمنع ان كل ما يقع في المبينة على اي صفة كان فذلك على نفي ذلك على من الجب
 من ثمة استنباط هذا الحكم هنا مع قوله بعد تعديتها ما يجرى في الاقضية المبينة بل لعل قوله هنا ببيان البين القم في التعديتها لكن به في النسخ ان
 حكمه على الظاهر بعدم التعديتها هو في خصوص الاشياء المطلق المبينة ثم ان خصبة اطلاق كثير من النصوص السابقة ككثير من الفتاوى عدم الفرق في
 الحكم بطهارة البين فيكون من مبينة جوان قابل للندبة وهذا كالمرة ونحوها مع مرض طهراته الجوان فاعاين بظهر من الشئ ان محل النزاع في الاول ولا
 فالثاني لا اشكال في نجاسته ليس في محله من ان كلامه ليس في نجاسته في ذلك ان افسر في العرض الاول خاصة كعدم اجتماع القسمة لكن الاحتياط لا ينبغي تركه
 وهو متبادر الاحتياط السابق في الاول وان كان واضح المنع بقرينة الاشياء في غيره من الشر بخلافه لظهور الفرق بين افراد الجوان في ذلك في جميع
 ما تقدم من الاجزاء التي لا تخلها الجحوة الا ان يكون حينئذ في كنف الجحيم والكافرة لا يشق من شئ على الاظهر لا شهر بل الشهرة كدلت كون
 الجاهل بل هو كل اذ لم يجد بل ولم يجد فيه خلاف من استدل من المرض في النسخة في طهارة شعر الكلب الحشر فيهما بل ظاهرة ذلك فكل ما لا يخل
 الجحوة منه لا مانعنا بظهر من المبدأ من المبدأ الطهارة ما لا يخلها الجحوة من خصوص الكافر وما عرفت وجب في الاجتماع المقول فضلا عن المتصل على
 انه لا يستلزم ان يكون على البينة من الظاهر هو في بل مع الفارق وسواء الاصل والعموم المقطوعين في ما دل على نجاسته لثلاثة اشياء لم يكن كل واحد
 الجحيم ان امله بل فيها وما هو كما اصبح في خصوص نجاسته شعر الا ولين غلبة الاصابة بل هو صحيح في الثاني كغيره بل ان لا يفسد في الاستنباط
 انه من شعر الحشر في نجاسته قال لا بأس لكن يفسد به اذا اورد ان يفسد في غيره لا اسكال في شئ صحيح بل في سائر الصادقة من الجبل يكون من شعر
 الحشر يفسد في الماء من البينة وضا من ذلك الماء فلا بأس به وهو مع الفارق مع المقام انما لو كان الاشارة الى الماء الذي استقى كان طهالا

كاستنباط

في نسخة
انتهى

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم من عباده الصالحين

۱۔ من عبا

دون موضع

كبرها بدم وجوب في من العظم المجرى من حي كان او ميت كما عن كره والتمني في نهاية الاحكام والغير وحشية المسمى الضيق به واستحسان الطهارة من الشئ
 السابق المعارض لنا تقدم سابقا ما استفاد منه اشترط اخصل السر في الجملة وان لم يصححنا بخصوص ما بشر ما صمد باسلم من الاجرة للقاء
 العضوة الحاصلة من الملائكة لو طابها اذا لموا الحاشية الذائبة على فانفسه فيظهر من العظام ولا قابلها لفصل وغير ذلك مما يظهر النام فيها انك ولعله
 الاقوى لكن في غير عظم يفر من صلبه من الميت بمس بل ينبغي القطع في مثل السر والظفر ونحوها سواء كان من حي او ميت السرة الفاطمة بل وما يدعي ذلك
 اجزاءها اصلها اطلب الا كما صرح بالاشارة في كشف الغطاء في السن بل قد يمنع شمول ذلك الدلالة السابقة لثبوت ذلك في الاصل لما وعدوه علمه وان
 المتكسب هنا الرجوع الثالث في طابع العبادة به فيها بعد منعا في غيرها على الاصح عندنا من جريان الاصل في الشرائط والمواضع ان الاستحسان استحقاق
 الطهارة دليل شرعي في بيان العبادة ورفع الجمال الموجه للاختصاص في ثبوت الموتى وعن الرد من خواص الشرايع والمساكن من ثبوت
 الفصل عبر العظم المجرى كقطعة المشقة عليه لا يخرج من نظر بل منع كسندهم من دوران الحكم مدله وجود اصله او مثله لا يصلح لان يكون من كذا كثر في
 نعم قد يتجمل بالاستحسان في خصوص المشقة من الميت ومنه في غير العظم بل الفصل وهو كما ترى كيف كان لغرضهم قطعاً عن السر ونحو وجوب في كثر
 هناك وقع فيها ما فيه نظير من جوه من هذه الجهة فخطوا في هذا وفي الفقيه وعن الفسخ لا يربح من عظم الميت اذا جاز في سنة وهو مضمون خبر
 الجني مثل الصادقة عن عظم الميت لا اذا جاز في سنة وكانه مضمون عدم وقوع الفصل بمس كما قال ابو علي في صحيحه من قطعت ميتة من حي ما فيه وعن سنة
 عدم وجوب الفصل بالفتح وعلى الاول يعطى مساواة العظم للقطعة في العظم فيجب ان الفصل لكن الى سنة وعدم اغتباثه للمذكور واستفادنا من
 عدم اغتباث ما فيه من الشرط والجمال السؤال بل جوابه يمنع من العمل بالفتاوى السبع بحالها في الوسائل ان العظم قبل سنة لا يكاد يتخلو من اجزاء اللحم او عظمها
 للفصل في النفي ان في التقيد بالسنة نظر او يمكن ان يقال ان العظم لا ينفك من بقايا الاجزاء وملافاً لاجزاء الميتة بخلافه ان لم يكن رطبة اما اذا جاز عليه
 سنة فان الاجزاء الميتة من رطله فيبقى العظم خاصه وهو ليس بجسم لان جسم العظم انتهى في سنة ما فيه ثم انه وان طابا بوجوب الفصل بالضم بمس مثل الجني في
 منه في مقابر المسلمين المخصصة بهم يحكم بالظاهر المعضد بالسيرة فدعاة البقيت على الاصل ويصح في الرد من الموت والحلاق كما هو عهدها بل صرح
 في الاولين بسقوطها في المشقة كبريهم ومن الحكم المشقة عليها العرفان في دعائهم لقاعدة البقيت كذا لا يخرج من اشكالها في الحدائق لا قطعها
 باستحسان عدم الفصل في المسوسين واراد عليها كما فطما في الطهارة من الحيض بمسح الحاشية لا ان قد يقال بعد حجة جريان اصله في الفصل ما يبعد
 القطع بانقطاعها في الجملة القاضي بطرفه صفة الاستبنا والابهام على هذه الافراد الخطا في كماله موضع التي لا يقطع مناشئ احد افراجهما المحض كما اذا
 استحب الطهارة الغير من الوضوء الا من عزم على طهارة كبريهم في حكمة بعد الفصل في الفرض المذكور نعم لو كان العظم في مقبرة الحكم المخصصة لهم لوجب الحكم بوجوب
 كما هو صوابه ووجهها بل ينبغي القطع في المعلوم كونه من الكافر بعد حجة غسله بل قد اصرح احتمال كونه من مسلم بناء على عدم الاصل البقيت مقابل ذلك الظهور
 كما لا ينبغي التخليق جريان ما في احكام الكفار في مثاله الا ما خرج بالدليل ولذا كانا في الحاشية الحاق المقبرة بالدار مع الجهل بها لا في الفرضين اما العظم المطروح
 في فلاة او طريق فقد اطلق في الموتى وجوب الفصل بمس كما عن الرد من دفعه الياس في كشف التباسه كانه لاصلا في عدم الفصل كذا لا يخرج من نظر اذا كان
 في فلاة المسلمين واضمهم الحكم باسلا في كماله لو كان حيا فدعاة البقيت بحجة فيه ان ذلك لا يقضو بانه قد يقع عليه الفصل السقط ولو حوّل المس
 لعدم افراده بشا هداحل كالدفع ونحوه او قد يكون من لم يعرفه عليه مسلم بان كان اكمل سبع مثالا ومجزة عليه خبره لا يصلح كونه فاطما الاصل نعم لو اقرن
 ذلك بظاهره لمسلم ترتب على الفصل اجرة السقوط وما ذكرنا بظهر الحاشية في المقتضب والقطعة المتباعدة ذات العظم ووجهها بالنسبة الى جريانها
 ما تقدم اذ ملأ بالجمع على الظهور المعتمد في قطع الاصل لاستفادة حجة من الشرع والافقولا بقد علم الاصل بدفع ذلك في حجاب السقط بعد ما وجب
 الروح كبريهم بمس الفصل قطعاً لتناول الدلالة ولو جهل بعد تمام اربعة اشهر اما قبل الولوج بان كان دون الاربعة من المبتدئة لا يجوز الفصل بمس وقواني في
 المنتهي فالهبة لا نه لا يوجب اذا الموت بما يكون من جوه سابقه وهو ما يوجب ما يربعة اشهر فيجب غسل البدن في ذلك هو جند لكن قد ينشك بان الحجة
 الحكم بطهارة وان نفى الخلاف في نجاسة النواقي في الوامعة بعد تناول اسم الميتة فلا يوجب غسل البدن من اللحم لان يقال ان نجاسة لاحد الميتة بل لا يوجب
 قطعة الميتة من حي ومنه مع بعد في نفسه وقد انصرف لبل القطعة الى مثله وكونه على هذا القدر من اجزاء الحي التي لا يملكها الجوه الا على الميتة
 انه لا يصح الاطلاق القول بعدم وجوب الفصل بمس على ذلك بل الصحيح الفصل بين المشقة على العظم منه وقد كالتقطعة المتباعدة من حي والقول بحد اشياء التي
 على عظم الاصل قبل الولوج الزم حق الراس غير ثابت بل لعل الثابت تعادل على تمام خلفه قبل الولوج الروح خلافاً واقفا علم ويجب غسل اليد مثلاً دون الفصل
 مثلاً دون الفصل بالضم على من مس الا عظم منه من القطعة المتباعدة ما تقدم استثناءه من الشئ والناول ونحوها اما الفصل من الحي او من ميتة من مس
 سالمة من غير الناس ما عدم وجوبه بالضم فيها فلا يصح خلافه كما اعترف في المنتهى في الثاني ونسبه الى اخر الاحتيا في الاول كما في كشف اللثام ذلك
 فيما هو الوجه بعد الاصل ومس ابو بن نوح السابق في الاول ويصح ان مسلم عن احدهما والحي من الصادقة في الثاني عن الرجل من الميتة فينبغي ان
 يغسل قال لا يمان ذلك لان الاشياء كغير معوية مما قاله الصادقة اليها ثم والطراد اسمها عليه غسل قال لا يبر هذا كالا شاة وبذلك يخرج من غسل
 بعض ما قد مناه في ذات العظم من الدلالة الجردة منه واما الفصل بالفتح فلا يصح خلافه مع الرطوبة وكون المسوس غير معروف طهارة من الاجزاء المتباعدة
 كغسله لانما له لعل لاجل ذلك بل هو كالمقتضى لادل على نجاسة الميتة من الادوية غير نجاسة القطعة المتباعدة منها المقتضى لاجل ذلك مع الرطوبة بل لعله
 في الجاهل من دى ومن فضله ان كونه لاجل ما بين المسلمين كما انه يمكن دعوى توازن الاستحسان بمعنى بل خطه ما تقدم من الاحتياط ووجهها كرسول بؤس رغب
 الرحمن عن الصادقة مثله هل يجوز ان يمس الخلق لا يمس شئ من السباع حياً او ميتاً بل لا يصح لكن يغسل به الميتة وقد تقدم فيما مضى انك

كتاب الطهارة
 في غسل الميت

كتاب الطهارة
 في غسل الميت

كتاب الطهارة
 في غسل الميت

وقال الله الطاهر على مذهب أهل البيت من غير خلاف يعرف فيه بينهم دم التمتع والبراءة البقية ما شبه ذلك بالبرء من سفوح وكفيل الخلف
 طهارة الخلف في الذبيحة بقاء المقتضى للقبول هو السمع وهذا عرف في الحديث بأنهم هذا الغلب في ذلك كعبا المنهوي وقال أن فضيلة طهارة غير
 المسفوح كدم الشوك ونحوها من ذي النفس طم الا ان الظاهر الاحتياط على نجاسة في الجذابة بنوهم من عبادة بغير الاحتياط طهارة غير المسفوح وما له
 كونه وانصب من دم في القصر وهو ضعف بل الاحتياط على نجاسة كما انه في المطام اعرفت اية من جملة من جارات العلامة تنص على المنهوي فلو كان
 الاقوى الاول نجاسة مقدم ذي القتل بالنسبة للاختلاف السابق في العبد المعصية في خلاف في كونه الظاهر فيها بين المسلمين وبصريح الاجتماع او
 في كونه والرضى كظم الحاد والحادثي المؤيد بالافتقار الفناوى بتمامه النص على طهارة ثوب من دماء ذي الفؤوس علا الخلف بل يمكن في كونه
 في حق من يمتنع كما اذا زاد من مطلق الخارج من المسفوح كما في اوبالان جميع دم ما في النفس في غروف وان كانت دفقا او بقا لان فبذلك
 بالمسفوح لا يخرج الخلف في الذبيحة خاصة لا يخرج في جارات العلامة ونحوي اليها حكم حتى النهاية انه قد بدلت فيها ولم يرد عند المشتبه
 من الدم على ما عند الاحتياط وان ايت عن ذلك كله فقد عرفنا ان الاقوى الاول لا ينافي والمنفعة من المسفوح من الاحتياط او المسواتر نجاسة مقدم الرضا
 وما يسل من الانف بناء على منع لزوم المسفوح في جميع افراد مضمونها خبر من مسلم عن ابيهم في الرجل يمس انفه في دما كلف مضمونها
 فقال ان كان بابا فربما به ولا بأس قد يدعى طهارة في غير المسفوح كخروج على بن جعفر من اخيه ثم سئل عن الرجل يكون به الشايل بل طهر هل يصلح
 لان يقطع الشايل وهو في صلوة او ينفذ بعض من ذلك يخرج ويظهره فقال ان لم يخوف ان يسيل الدم فلا بأس ان يخوف ان يسيل الدم فلا يفعل كونه
 الاخر اية الترك في لفه عن الرجل يمس بعض اشارة وهو في الصلوة بل يترجمه فقال ان كان لا يدينه فليترجمه وان كان يدينه فليطهره ووضح منها خبر الشيخ
 بن عبد السلام عن الصادق اني حكيت جلد في فخرج منه دم فقال اذا اجتمع قدما المحضة فغسله والا فلا اذا ارادة المسفوح منه بغيره ولو بغيره
 وفيه مع امكان حمل على اية الفهر والعفو في الصلوة لا النجاسة والطهارة لا ينافي الاستدلال بما يقتضيه على المطلوب للاستفادة اية من العبرة
 وجد من نجاسة دم المرح والدمامل ونحوها اذ دعوى المستحق بالمعنى السابق في جميع افرادها كما ترى فلا حائل النجاسة دم المرح والدمامل ونحوها
 او دقها الدماء واصنافها الاستفادة من اطلاق قول الصادق في ثوبه عن ابي عبد الله سئل عن ثوبه ما اذا وصقها فحقا كل ثوب من الطيرة وضابها
 بشرها لان ترى في منقلبه دما ومن تركه لا يستفاد السؤل عن الدم الذي احبب الثوب فوضه فسلوا لم يعلم بوضه في الاحتياط الكثرة الشارة
 عن حد الاحتياط كونه اية بعد غير هذا القسم من السؤل في اخبار عدة منها ما انفرد في البرء من الماء الغلب ونحوها عذر ذلك ان المحدث في ثوب من سائر
 هذه الاحتياط على ما كان العرف الاصل من السؤل عن نجاسة الدم لكان تردد السائل في بعض الافراد حتى يكون ترك الاستفاد اية العفو بالنسبة الى
 ذلك بل انما اكثرها علم السائل بنجاسة بل اعله المنق من اطلاق لفظ الدم الا انهم يعلم حكم الصلوة به مع الجهل به او النسيان او الغلة او الكثرة مع مشقة التردد
 عنه لو خذ ذلك كما ان المحدث على خبره من طرق الحكم فيه بالنجاسة ولا ينافي ما روي به بيان حكمها وموضع لفظ الدم ونحوه مما يستفاد منه حكم الطابع فضلا
 عن عموم فوائد الاستفادة الاصل المذكور الذي هو العلة في اثبات النجاسة في كثير من افراد هذا القسم من مثل ما تقدم في كونه من نظره ما لم وان كان هو الاشياء
 في شرح المفاتيح والعلامة الطائفة في المنظومة وغيرها وعليه فيخرج الاستفادة اية بالنسبة لما شئت في موضوعي لم يعلم انه من النجاسة الطاهرة اذا كان
 ترك الاستفاد في ثلاث اخبار عن انواع الدماء واصنافها واطلاق في خبرها وانما يعلم بالنجاسة كل ترك اية واطلاق بالنسبة الى موضوعها فبغيره ان يعلم ثوب
 الحكم بالنجاسة حتى يظهر له من الظاهر وكذا الكلام في موثقتنا السابقة ونحوها بل لم يعرف خبرا خص به الا من الثاني وهو كونه في الظاهر فلا يشاء
 في الموضوع من جهة ما لا يصدق ترك الاستفاد فيها بخلاف انواع الدم ممنوعة بتمام مع معرفة دم البراءة والتمتع في ذلك انما كان بل كونه
 ظهور بعض الاخبار في الحكم بالنجاسة مع اشتباه الموضوع لترك الاستفاد في غير ذلك الاشياء في شرح المفاتيح الترام اشارة النجاسة في مشبه النوع
 ليجد في حال الدم الذي لم يدعى ظهوره موثقتنا السابقة في مشبه الموضوع ليجد في حال الدم الذي هو في مقدار الطهر كبر ابن مسلم عن ابيهم
 عن الرجل يرى في ثوبه نجاسة وهو يصولي قال لا يؤذنه حتى يصر ولا انه قد بقا العمل الذي فيه من الاحكام لكان احتمال طهارة الدم كالامر بالانعام في خبر
 طوسين سجان عن الصادق في الرجل يصولي بغير ثوبه دما لم يتم فليطهر ثم في ذلك خبر ابن ابي جعفر عن الصادق عن الرجل يكون في ثوبه نجاسة لا
 يعلم فيتم يعلم فينبغي ان يمسح بصل في يده كبريد ما صلي بعد صلوة قال يمسح ولا بعد صلوة الا ان يكون مقفلا لا يراه الخريف مع احتمال كون السؤل
 فيه ما هو الحكم بالنسبة او الاحتياط في صلوة السائل ومن هنا حكم في المنهوي وكذا في الدوس في الموح وشبهه ذلك والحديث في الطهارة في الثاني ثوب
 الموضوع كانه نهاية الاحكام بل في اخره لا خلاف بين الاحتياط الاصل في الملاق والملاق في الفم كافي سائر ما كان من هذا القبيل وهو خروج الدم من
 بينها مع ضعف الاطلاق في ثوبها كما ترى بل قد عرفت القائل في ثوب الاطلاقات والعتوث بالنسبة الى اية من الحكم وان استدل بها بعضهم
 في نجاسة العلق والدم في البنية ونحوها ولعل جاد كاشف الاشياء في منع دقها العو على مدحها اللهم الا ان يستدل في اشارة الى مقتضى الجماع العبرة انما
 المؤيد بما عساهم من خبر التكون عن جعفر عن اية ان عليه ان كان لا يرى ما يملكه يكون في الثوب فيصل في الرجل يمس دم العمل على ثوبه
 في غير ذلك مما عساهم من مكانة ابن الرمان الى الرجل هل يجري دم البق يجري دم البراءة هل يجوز لحدان يقبض به البق على البراءة فيصل فيه
 ولن يقبض على نحو هذا فيعمل به فوقع مخرج الصلوة والطهارة فصل بل قد يظهر منه معرفة النجاسة في سائر الدماء في تلك الاوقات ولما رواه في الجماع دما
 الاسلام عن الباقر والصادق انهما قالوا في الدم يصيب الثوب فيسأل النجاسة في موضع من سائر النجاسة مثل دم البراءة
 واشباهه في ذلك فاعلم من قبل الى اخره من حيث يعلق الحكم على طهارة الدم والمرفى في كتاب المرح والخطا وان لم يجد من طهارة بل نفي ما غافى بل

فيكون

المتنوع فيه فالتام بفصل الثوب من البول والمخ والدم في غير ذلك مما يمكن استفاضة من الاختلاف لكن الجمع كما ترى حتى لا يجمع العترة مما يمكن من ذلك
منها بقرينة استثناء ابن الجوزي عنه إنما هو الاتفاق فلا تغفل من قبل المصنف وما مائل في حجة مثله لا يخرج الاقتصار في الخاصة على دم واحد والقتل
خاصة بوضوح الادلة فيها من الاجتماع وغيرها بل يظهر من الآية الشريفة طهارة من قبل المصنف منها باعتبار انزهاها لا باخذ لاكل الاستفادة من العترة
فظهر من الادلة السابقة على ما مر دم ذى النفس منقوت وغيره الحاكمة على المفهوم من الاختيار والاجماع الذي لا يفتح فيه ما حكى في ابن الجوزي من طهارة
ما كان من دون سعة الذم الذي يبعثه كقوله لا يها من الدم لو من غير من الخبائث كما يظهر من حجة الحكيم عنه اضعف جدار في فكره وفيها
الاجماع على خلافه كما انهم يستثنون بعض من حكم الاجماع ايقع تنزيه كل دم على العقوبة في خصوص اصله سبحانه على المعروف من حكمه بخلافه في
الدم خاصة فلا يكون في هذا القاصد الحق من المصدق من طهارة مقدار الحصنة على ارادة العفو عنه بل اعلم الظاهر من ذلك انما تقدم من الشرح في
باب الاستدلال من عدم نجاسة السنين من الدم وغيره من الخبائث بالنسبة لنا وغيره في اصل الاختصاصات السابقة هناك لوضوح ضعفها جميعا ان
انفراجها اذ قد استقر المذهب الا ان على نجاسة دم ذى النفس السالمه مطحون فلنعم فغيره عدم عمو في الادلة السابقة يستفاد منها اصالة النجاسة في الدم
بجانبه بل غيره فالعلقة اي الدم السجل من النطفة بحد الحكم في العلقه بطهارة نواتها على منع اندماجها في دم ذى النفس كما في كرمي وغيرها ولذا اذا
المصنف في المعبر ومحمد توكيها فيه لا يقتضي نعم فلا يفتى في النظر بالنجاسة والاجماع في الخلاف معتصدا بالحكم في فتوى جماعة من الاجماع منهم الفاضل
الحلي والمجرب سبيل العالم والاي غيرهم بل المعروف من جرم والطهارة الا الحديث في الحدائق فيما مل فيها في كرمي وكشف اللثام بل فيه وهو الشرح
وبندج في معتقده على النظر طهارة البضة لا طهارة واختمال الخصاصة في السجل من نطفة الا في كرمي كما عايناه في حجة العترة بضعفها ما مر وجد
في البضة من الدم ما ليس بعلقه او لم يعلم فالحجج بنا على ما ذكرنا الطهارة الاصل مع عدم وضوح العارض كما ان الحق النجاسة لا اول بناء على اصالتها
هنا في شبه الحكم من الدم وفيه من الشك ان طهارة البضة في شبه الموضوع الدم لان يقال بعدم تناوله ما دل عليه المثل هذه الافراد فلا يستلزم
مع الحكم بها القول بالنجاسة هناك وقد اختلف في باقي الدماء التي لا ترجع الى ذى النفس ولم يعلم حكمها بالخصوص من الشارع كالحلق او لبوسه في غير ذلك
لفضل سيد شهاب اهل الجناح ونحوها اما ما ينطبق في بعض الاشياء والنسائات ما هو بوزن الدم فطهر من الدم وان اطلق اهل العرف شبهتها على ذلك
مع عدم العلم بحالها والوفاة من ضيق اسم الدم من غلبه بقا العلم بحالها لاحتجاجنا بالنجاسة السابقة فيه بقرينة هو لا يجرى في دم ما لا يجرى في من الجوزي بل
خروج دمها من كرمي كدم النمل في شبهه الشرح في حجة الاستدلال في طهارة خصوصية النمل الاصل وطهارة الميتة من غير الاستدلال
ومكاتبه ابن الرضا السابقين وغيرها من النصوص التيمم ولا يها على تمام المطلوب بعدم القول بالفصل كالعسر الحرج المستوفى ونحوه الاكل الحلال
منقولة من عايناه بظهور من المراسم والوسيلة كالحل في طهارة الجوزي في هذه الدماء الا انه لا يجرى انما يطلبها لو كانت كرمي في جميع ما عرفنا منقول
وفي حكم هذا الدم بالطهارة الدم النجس من ما كرمي في هذه الدماء الا انه لا يجرى انما يطلبها لو كانت كرمي في جميع ما عرفنا منقول
بل ظاهرها كرميها دعوى الاجماع عليه بل في كرمي العرف والحدائق وعزائم الجواز دعواه صريح الكرمي في اول النجس في عرق الجوزي الثاني بل
الثالث في نضاب الملم والاولى في حكم طهارة الجوزي كما هو صريح معتقدي خلاف كشمس اللثام وظاهره سابقا في غيرها كالبطن وغيره مما عايناه
الحكم كالحال كما هو معتقد ما في شرح النجس من اجماع الاجتهاد على طهارة ذلك كله واما الحال هنا من جميع المقاصد والرضى نجاسة دم
لعنوم ولها من ذى النفس كرمي وقهنا مائل الى جواز الخروج من الاول بما عايناه بظهوره في كليهما من الاتفاق على طهارة ما عدا المصنف من دم
النجس وعلى انه لو غسل الذبح لوانه قطع من اسفل بعد الذبح ليرتقي فيها شئ يفسد اصلا وقول بعض الاجتهاد في النجس في اللحم يندب الحال وما يندب الحال
والاولى في طهارة الكرمي ونحوه وحرمته الاكل لا تستلزم النجاسة قطعا وحقائق الصلة في طهارة النجس انما هو باجته الاكل المستلزمه لا يجرى
خلا جدا القول بالطهارة في كرمي اجزاء المأكولة بل الظاهر في بعض معاني الاجامات التي امكن كان في طهارة النجس في غير اللحم لمعرفته
الاجماع المقتضى ما سمعنا من المستند من مفهوم قوله مستفوا من اجتهاد الاكل المستلزمه للطهارة والعسر الحرج والسيرة المستمرة في
الاقتصار والامتناع على اكل اللحم مع عدم انفكاكه عن الدم كقوله في ما دل على اجتهاد اكل النجس ويدل ذلك على بعضه في علي بن الجوزي من
النفس كان على المصنف استثناءه منه ولعله تركه لعلو سبيل بنقي القطع بين طهارة المصنف خلافاً للحكمي عن ابي علي استثناء السجل من الشرح
مستوفى وحل من سلاطين اطلاقهم بطلان عدلنا لا يقتضي لسانا او يقال كجاءنا بظهوره من جماعة ان مرادهم من الدم الحكمي نجاسة من ذى النفس اهو الشرح
دون غيره فلا يباحح الاستثناء من هنا عند بعضنا في طهارة النجس لا فصل كذا في غير سلبا ما في وان الادلة عامته لا تادم ذى النفس ولا
خ من استثناء خصوص هذا الدم من ذلك العرف ما بل لا بد من الاقتصار على المنطبق منه وهو النجس في جميع ما عدا ما يبقية المذبح لا يجرى
كالذبح مثلا في ارض محددة وداسه اعل لم يصدق في الجانبين انفس من الدم المصنف وزيادة على المعاد فان هذا النجس خاصة بغيره في الادلة
السابقة من غير وجهين فخلق في البطن وغيرها الاخر من الكائن في اللحم ونحوه فالمركن من شأنه ان يندف في جميعه بخلطه مع كرمي النجس في
الذبح او بعد الذبح قبل غسلها ما شاء المراد بالنجس في معقلا اجزاء طاهات مطلقا كذا في شريعة قطعنا من غير وجهين بين الذبح والذبح
بل لا بعد الحان ما حكم الشارع بذلك في كرمي من جميع ما في الدم على شكل ان لم يفسد بغيره ما يستحق النجاسة شرعا من سلاطين وبلو
نحوها وعلت في الميتة بغيره ان ذمها في الادلة او قبل المدعى في جرم دم الدم المصنف كاهو واضح هذا كذا في ما عايناه في كرمي من ما كرمي اللحم
نحوه ما لم يفسد منه على الظاهر ما يكره في كرمي اللحم او شرح الحوائث في الحدائق وشرح الاستدلال في ظاهر الاجامات خاصة في ملة

منها ما لا يشهد

من الأختار والعصر والخرج في الغيب عن الآخر في حق الثالث وما سمعته سابقا ما دل على طهارة منته خذوا الفرس منه الوزع من الإجماع وغيره بل قد عرفنا
هنا ما يشهد بالطهارة من غير هذه الجهة كما أنه قد تقدم في باب الاستئذان والبراءة هو كذا في الخط فامل من مرسل بون من الصادقة فالسنة هاهنا
بمن المصلحة لا ينشأ من السماع جبالا وإنما في الإضره ولكن يغسل يده ويصحب على يمينه من أخيه ثم يمسح من الغارة الرطبة فادع في الله ثم يمسح على يمينه
انصلي بها فلا يغسل ما لم يمسح من إضماره ثم يمسح باليمين الكسيرة الأخرى من الغارة والكسيرة الأخرى من الغارة أو كل من الخمر يمسح به أو كل من الماء ويؤكل ما
بقى ويؤخذ من الأخرى من مرقه لا يشاء غيرها والسماط من الصادقة مع زيادة السؤال في الثاني من العطاية تقع في اللبن قال ابنه الله كقول
ابن خزيمة عن الغزوي بعد أن شرب من الغارة والعرب والشاة ما دل على منع في المأخوذ هل يشرب من ذلك لانه وبه وضاع لا يكسب مثل ذلك
وكثيرا يشرب من واحدة ثم يشرب من غير الوزع فانه لا ينفع منه إلى غير ذلك كما لا يبرح ذلك لانه للغارة والوزع في خبره عوية ابن عتار ما وافق فيه
الوزع والغارة من الماء في الرطوبة مضاف إلى الإجماع في الغيبة على نجاسة أول الأربعة لكن مع ذلك فلا يشهد لأظهر الطهارة بل هو الذي استقر عليه
المذهب من زمن الحلي إلى يومنا بل لعل الخالف قبل ذلك ابنة نادوان المصنف وان حكى في موضع من الجبال ما يقضي بنجاسة الأربعة لكن في موضع
آخر منه قال لا بأس بأشباح حشرات الأرض وسباع ذوات الأربع إلا أن يكون كلبا أو خنزيرا فذكر مراده بالكلية كونه في موضع من الجبال المصنف في موضع
منه ولو لم يعلم قوله الشاذل كونه بقرته ذكره ذلك بخصوص الجلود وعن الصادق وان حكى في موضع من الفقيه المصنف الغزوي بمصنف في موضع
على نجاسة الغارة الرطبة لكن في موضع آخر منها قال ان وقتها في جرة من خمر قبل ان يموت فلا بأس بأن يشرب منه سباع من سائر طعمه
بهذا الأول لا بأس بالوجوه قبل في خصوص ذلك لا نجاسة والشيخ وان حكى في موضع من المبسوط والنهاية ان الأربعة كالكلية ويجوز غسل ما
برطوبة ودش ما منه برطوبة بغيره لكن في موضع آخر من الأول انه يكره ما منه الوزع والفسخ من الثاني انه لا بأس بما شرب منه غارة فذكر يدين
الأول ان الذي في خصوص ذلك يقيد كما سمع سابقا في الاستئذان القول بوجوب نجاسة سور بعض الجوان طاهر لكن عن كشف الروايات الشيخ في موضع
من يت على نجاسة كل ما لا يؤكل لحمه واستثنى في الاستئذان ما لم يكن الخمر عنه انتهى وهو غريب لا ان لم اجد في الكف فقل الناظر عنه أشبه
بكرهه الاستئذان وابن حزم في الوضوء وان قال في موضع منها في خصوص الوزع ما سمع من المبسوط والنهاية أولا بل في آخره استئذان من الطهارة
منته غزوي النفس لكنه صرح في موضع آخر منها بكرهه الاستئذان ما يشره ولعله ان ذلك في الخلاف يستثنى السر عن طهارة المستطهر في وجوبها
وحكي الإجماع على طهارة منته غزوي النفس من الوزع ويؤخذ الغارة والمستثنى في حال الخمر لا في بعد ان حكى عن بعض أصحابنا في كتاب ما يأت
ذلك مكانه او اداب من غير منته ما قلنا من العبادات فلك كما أنه لا يخطأ ولا يعيب ما في الفقيه وعن أبي الصلاح والمفتي في باب ما يصلح وما كان منها
من الفقيه على نجاسة الأربعة بل في الأول الإجماع عليه كذا في لقاص من الجبال في غسل ما أصابها والوزع وعن المراسم ان الغارة والوزع كالكلية في الخمر
في رش ما منها بغيره كما لا يفتي مع زيادة غسل ما مشا برطوبة مضاف إلى ما تقدم لكن لا ينبغي عليه ضعف الجمع بعد ظهر منته ما سمع في وجوب
مع قصو أكثره سند ضعيفة لانه واقعا العن ظاهر يظهر خلافا للجمع عليه معارض بما هو أقوى منه مما عرف من وجوه عديدة واحتمال الجمع في
النسبة بينه وبينه من غير ما يشره لا محالة بل بعض المتقدمين مع عدم الصراحة بالنجاسة في كلام جماعة منها لا يصح في الاستئذان من أجل الأمر
على التذلل والغيبة في بعض والنهي على الكراهة وقد مر في الاستئذان من نجاسة منته غزوي النفس ما يقع في المقام والله اعلم **الكتاب الثاني** في المسكرات والنجاسة
كالحمر وغيره وفي نجاستها خلاف بين الأصحاب ولكن لا يظهر في المشهور ونظائرها من نجاستها بغيرها منته غزوي النفس كادت تكون إجماعا على ذلك
النجاسة بل لا يقتضي المبسوط ولا خلاف ولا طهارة إلا بوضوح بالنسبة للخمر في نجاستها من غير استئذان بل ظاهر الأولين او صريحهما بين المسلمين كقول
الناسير باظهار الغيبة مع زيادة الأمر لا يقتضي بغيره في السر بعد ان في الخلاف عن نجاسته الخمر حكى عن بعض أصحابنا ما يقتضي الطهارة
ثم قال وهو مخالف للإجماع المسكين فضلا عن الطائفة في الخمر يحسب كالحكم من تركه يحسب سعيد من القول بطهارة الخمر خلاف الإجماع وفي
الذكر ان القائل بالطهارة تسلك لحادث لا لغرض القطع في غير ذلك من الإجماع المستفيض في كلام الأصحاب المحضد بما انتهت عنه بعض الفقهاء
وفي كل مسكر بل هو خارج عن قسم الأحاد ودخل في القطعي أو المتوازن منه ولقد اجاد الإمام في الجبل المنين بقوله أطبق علمنا الخاص والعلم
على نجاسته الخمر الا شرفه منا ومنهم لا يعتدوا لغيرها بما في الفقيه بعد ذلك كله وغيره في شكل لا يدل على نجاسته والحوائث في النجاسة
للصدق والحكمي من طهارة في التمسك بالحكمي من القول بالطهارة مع عذوبة ذلك عن الثاني بل انكر بعض الساطين عدم صراحة الأول
فيه اجماع سماع الخط ما نقل عنه من إجماع نزع البر من عدم معرفته حكاه عن الجمني في كثير من كتب الاخطاب كالعلامة وغيره نعم حكاه في الذكر في
بعض من آخره وكيفية كذا في فرض الخلاف واستقر المذهب على النجاسة فيه وفي كل جامع مسكر وفي الغيبة كل شراب مسكر في الفقه على الإجماع
كأن الخلاف وشرح الرسالة للشهد الثاني الإجماع اجماع لكن مع استثناء من شذذ في الثاني وفي الصالح حكم سائر المسكرات حكم الخمر كآخر المعتزلة الا ان
المسكر عندنا في الغيب كالحمر وفي الخمر على ذلك على الإجماع وفي العالم لا تعرف من خلافا في ذلك ان قطع به الاحتجاج بل يستدل بالمرئونة فيها كذا
عنه بالخلاف في المقام فضلا عن الشراب الذي يكثر كونه كل من قال انه حرم الشراب في الجمني ان يحسب كالحمر وانما يذهب إلى طهارة من ههنا إلى بابه شربه وقد دلل
الأدلة الواضحة على حرم كل شراب مسكر كغيره من النجاسة لا خلاف في ان نجاسته نابعة من غير شربه انتهى في المعلوم ان حرمة شراب المسكر
في منه من المسكرات بل الضرر في من غير من قبله لا كونه الطبع والنجاسة من العيب عنه كالقبح من الزبيد البند من التمر والمسكر من
الرطوبة الفصح من البسوس والنجس من الشربة والمر من الدرة وغيرهما من الاشربة المسكرة ولو كسبها بل عن الشافعي ولحمه والذئب واللبثين

وبه وضاع

سواء الغارة والسماط

في المسكرات والنجاسة

وجنهور العامة وما قد ناس في ذلك اسم حتى عن بجهة وصاحب جلال ذلك فاباح الاول المسكر بقوله لا سكران فلو شره عشرة وسكر بالفاشر لخطر الحرة
 مخوف في ذلك كله صاحب الا ان الشيا في منها فاشروط في حل الشاة الطهارة على الثالث وقد وافق ذلك الكتاب السنن بل وما فهم من القياس مع كونهما
 نهيها وطلبها لرحمة ولعلها قبل ان يفسد علمهم في علمه العامة فضلا عن الخاصة والشاغل في تحقيق ذلك خبرهم بعد ما عرفت فكان المرفوع لم يثبت
 بخلاف المصدق ومن تقدمه والا فهم من يقولوا بحرمه دون الجحاش ولحقا لخصيص كلامهم في الحز دون غيره باطل قطعاً من جهة دعوا الاجماع المركب بمول كل
 من قال بجحاشه الحز قال بجحاشه سائر الاشربة المسكرة ومن قال بطهارة قال بطهارة انها فخرج بالاستدلال عليها بكل ما دل على جحاش الحز من الاجماع الشا
 نعيها كالاية بناء على كون الرجز فيها معنى الجحاش بالالفظة كافي للذكر والمنهي بل يمكن في الثاني عن الطحاح والجلان ان الرجز الكبر المذلة وفي خصوص
 المقام النفي الشفيق بعبه الخلاف بل في المصانيع انصرف عليه الفقه واوحى الشيخ عليه الاجماع ولعله لا ينافيه وقوم مع ذلك خبره عن الانصاف والازلام
 لا يمكن ان يرد به بالنسبة اليهما المستفاد عقلاً من ما يعمى الحجاز على انه يمكن بل هو الظاهر دعوى كونه خبراً عن الخاصة فيقتضيه لها خبر ولا يجب طاعة المصنف
 والمؤخر وان كان الا عليه كافي عطف المستفاد على الواجب بعبه واحدة فتعين كون الرجز معنى الجحاش وبوجه مضاف الى الطلاق الامر بالاجتناب
 عنق الاية بناء على جعل الضمة فيه للرجز والحز والسما في السنة بدل في الكتاب نحو مخو خبره عن الحاد المرفوع في الكافي وبذلك الاستصحاب
 ليس فيها من يوقف في شأنه الا سهل في بادىء كفاي الى الرجل استدلاله عن الثوب بعبه الحز فمخرج الخبر باصلي فيه ام لا فانما جحاشه لاختلاف افعال بعضهم صل
 في فان الله امارهم شر بها وقال بعضهم لا اتصل فيه فكذلك لا اتصل فيه فانه رخص وهو مع شهادة لقوة دلالة الاية دال على المصنف نفسه كغيره من العشرة
 الظاهرة بل الصريح في جحاش التعم ولا لها على غيره من الشكرات بعد القول بالفضل كما عرفت ان لم نقل بكون الحز انتم لما يجوز العقل الشامل لكل مسكر كما هو
 في الصريح المبرر وهو بل في الغريبين المرفوع في الضمة الاية الحز لما على العقل والعلل وهو العقل ستر وهو مسكر من الشرايط من العاموس الحز ما اسكر من غيره
 العنق عام كالحز وقد ذكرنا الصواب لا ناهيهم منوما بالمتن فخرج عما كان مشربهم الا البقرة القرية ذكر وجه التتمية بالحز وعن المسكيات البقرة الحرة بقا
 هي اسم لكل ما خامر العقل ومغناه وعن مجمع البحرين الحز معروف وعن ابن الاعراب انما سمي حزا لانها تكتف في خمرت فطقتا انها تفسد بها الى ان قال والحز حرام
 بينهم كل شراب سكر ولا يفسد بعضه البعض الى اخره بل يشهد له جملة من الاخبار كخبر عن الحاج عن الصادقة الحز من خسه اشياء العنق من الكرم والنفيع من
 الزينة التبع من العسل والمزمن الشربة البند من التمر وهو خبر على ما يحتاج الى التام في وقرب منه ما خمر الخمران يشرب كمن يشرب في سجنها التمسك المرق اوها
 عن الامالي وناها عن الكافي فينا لها عن فضل العنق في خبره طاب من سبارة عن الباصرة قال بسؤال الله كل مسكر كقوله في خبره الحار والمرفوع في نفسه على
 بر ابراهيم وهو طويل بل اما الحز فكل مسكر من الشراب فهو حرام بل فيه انه لما نزل خبرها انما كان الحز بالمدنية ففصح التمر والبس فخرج وسؤال الله وعي بالاولى فكذلكها
 وفي هذه كلها خبر ولا اعلم ان كفي يوشد من خبر القصة الا اناء ولقد كان منه في ذبيح من جرحها فاما عصب فلم يكن يوشد بالمدنية منه في الى خبره ذلك من اخبار
 الدالة على عمو الحز لكل مسكر ولا يثبت في وضوحها في الموضع لو قلنا ان يكون المتفاد منها ان الحز حقيقة شرعية في كل مسكر كما ذهب اليه الجرجاني في حديثه بل
 وان لم نقل بذلك كان من المرفوع الشري بل فيه شك بها حتى لو اريد التشبيه منها والمثلية اللهم الا ان يدعى انصرفها الى الحز ومنه منع على ان يفسد لاشياء
 فذلك على قول لفظ الحز في الاية لكل مسكر وقد ظهر ان سابقا لا دلالة الاية على الخش كل ذلك بعد لا خفاها استفاضة منجاسة مطم المسكر والتبذير
 المعتبر المستفاد الباقية هي مع ما ورد في جحاش الحز لا استفاضة ان لم تكن مؤثرة اذ هي قريب من شره خبرها فيها التبع والموت وغيرها الدالة بانواع
 الدالة كالامر الغسل واعادة الصلوة وغيرها بل في بعضها الامر بالغسل شعاعاً في ثلث اشرب فيها الصبر في الجحاش كجبري الحار ود وهو طويل عن التبذير
 وسؤال ام خال العبدية عن التذكرة فقال ما سئل السبل من يجرى جاز من ماء يقول ما كان ان فيها المشتمل على القسم بالله على ذلك كجبري عن خطه في قوله
 للصناديق ما نرى في فلاح من سكر عليه الماء حتى ينهض عليه وسكره فقال لا والله ولا فطرة بقطره في حبل الا امره في ذلك الماء كقول الحلبي لانه
 عن قوله يعني بالحز فقال والله ما احسن انظر اليه فكيف اذا دوى به انه بمنزلة عجم الحز في خبره من بن حمره عنه ايتم انه بمنزلة المنيعة الى غيره ذلك مضاف الى
 تقدم من الاجتناب المعتبر في ربح البرهنة وهو ان كان في مقابلها اجتناب نذل على الطهارة في الحز والتبذير بل طم المذكر كجبري الحسين الى سارة عن الصادقة
 ارضا في ثوب من الحز اصلي فيه قبل ان اغسله قال لا بأس ان الثوب لا يكر ويصحب على ان يبعثه اصبر عن الحز والتبذير المسكر بعبه في الغسل واصلي يقول
 صل في الاية ففصل من موضع الا ان الله تعالى امارهم شر بها وموتوا ان يكرهه بعبه سئل عن رجل وان اعنه عن المسكر والتبذير نصيب التوفيق
 به فالاباس خبر الحسين بن موسى الجناط عنه عن الرجل يشرب الحز فيجرب فيه فيصيب ثوبه فقال لا بأس الى خبره لك لكتها اقل عددها سدا ومخالفة الكتاب
 والجمع عليه بين الاخطاء فلا بد من ما قبلها او طرحها والامر عن عاتبها سدا بعد ما لرجل في خبره عن الحاد ما لكتها هو كتابة على ما قبل عن ابي جعفر الثاني في
 الحز انما لم يثبت على من هذا المرفوع في الكافي وكذا الاجتناب بطرق متعددة فالمرات في كتاب الاجتناب عند الله بن محمد الى ابي الحسن ثم جلد ذلك
 يعني ندان عن ابي جعفر وان عبد الله بن محمد في الحز يصيب ثوب الرجل انما قال لا بأس ان يصل فيه انه يشر شرباً ودوى عرقه عن الصادقة في قوله
 اصلي في ثوب من الحز اصلي فيه قبل ان اغسله وان صلي فيه فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك
 عن قول ابنه والامثلة القولين قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك فلو لم يخذل في قوله فاعيد صلاتك
 كما لا يخفى على العارفين بالابحاث الكلام في شأنا على الاغراض من تلك الاخبار الدالة على الجحاش لكل دالة لا طعنها مع علو سندها ونقد طريقتها
 عن الامام الا لاحق وحاشا على الاجتناب المرفوع من قبله وليس في ذلك اجتناباً ما يناديها في ثوبها سدا بعد ما لرجل في خبره عن الحاد ما لكتها هو كتابة على ما قبل عن ابي جعفر الثاني في
 في المنقح على ما نقل عن جعفر بن محمد في قوله الجحاش وفيها تصديق لما رواه الشيخ في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن الذي هو من لجمت العطاء على

هذا الخبر لا يثبت في الكافي
 بل في الصحيحين
 بل في صحيحين
 بل في صحيحين

هذا الخبر لا يثبت في الكافي
 بل في صحيحين
 بل في صحيحين

[illegible]

30

[illegible]

برای این که

حنا، الكمية خالصة ليس هناك زيادة في الشفاء

كَا الصَّ

اجتمع ومن هنا يظهر ان لا وجه للاستدلال بها على ما نحن فيه من غير ان المثلث المثلث على النار ونحوها او وضوح عدم التماثل في معنى ما تقدم ذكره فظاهره في
 حرمة ما قلناه من التسمية اذا نشأ فعلا بنفسه وخرج منه ولو بطول المكث ولا ينافيه ما دل على اجتناب السكر اذ لكل كلمة كذا في الموضع هذا الصديق كما هو
 الظاهر من الاشارة اليه وكذا في اجابات جملة من الاصحاب بظاهره فبان ان لم تكن صفة منها عبارة الشئ الناهية لا باس بشرط التسمية بالسكر وهو ان يقع
 التمر والزبيب بشرط وهو حلو قبل ان يتغير حاله ويجوز ان يعمل الانسان الغيرة لا يشرب من التمر والزبيب اصل وغيرة لك وادخل حلبة الخمر وما سلبها
 اليه قبل تغيرها اذ قد اكتفى في تحقق الباس بحرق الغيرة منه ما ذكرنا قطعاً ما في الوسيلة ان النبيذ هو ان يطرح ثوب من التمر والزبيب في الماء فينقع
 كان في حكم الخمر وان لم يتغير حاله وشربه والنحو منه ما لم يسلبه اطلاق اسم الماء كالذي في المهدم يجوز شربه النبيذ الذي لا يسكر قبل ان يلقى التمر
 او الزبيب في الماء المر والمالح وينقع فيه الى ان يحلوفان تغير لونهما وشربه وفي السرقة ما عصب النبيذ لا باس بشرطه ما لم يمتدشش بنفسه من جهة طبعه قبل
 شربه حتى يذهب لثامه ويبقى لتحلل شراب الثلث الباقي فان لم يذهب لثامه ويبقى لتحلل شراب الثلث الباقي فان لم يذهب لثامه ويبقى لتحلل شراب الثلث الباقي فان لم يذهب لثامه
 من الاضغاث في جوان شرابه يتغير في نفسه بالتشيش لم يشرب وفي المدحس لا يحرم من الزبيب ان يحصل فيه تشيش فيحل طبع الزبيب على الاضغاث كما
 ثلثة بالتمسك بالادوية ونحوه يسمى العنب حرمة بعض مشايخنا المتأخرين الى آخره بل في آخر كلامه ما هو كما اصبح في ضرورة ذلك فقاموا بنظرهم في
 اللغة كهدد الكتاب القواعد والخرق والاشاد وغيرها انفسا لا سكار عن الغالبات بنفسه نحوه ولما جعلوا مدار الحجة على الاول دون الثاني
 الا اننا قد عرفت ظهور الاختصاص في حرمة بالثاني ولعله ليقول الاستدلال في حق فيه ولو بالكثير بل ينوي في النظر كما علة الظاهر من عبارة الزبيب
 وعبرها علم بل لا يبعد ذلك بذهاب الثلثين ثم يحل بصيرته خلا كما يجوز كما يوجب التجرس ما لا يوجب المقدم سابقا في الاستدلال لا ينحصر ذكرها
 بل قد يظهر من السرا والمحكم من عبارة والدا الصدوق لوجه ذلك بالنسبة الى عصر العنب اذا نشأ بنفسه كما هو صريح الوسيلة فاحله بذهاب الثلثين
 لكن اطلاق الاصحاب كالنصوص محل بذهابها بما فيه اللام الا ان ينزل ذلك على خصوص المثلث على النار مثلاً لا بنفسه لتحويله في الحق فلا يظهر
 به الا ان صريح جماعة وكما اصبح عدم الفرق في الحد بين الغالبين بالنار ونفسه كمن كان قد ظهر لك ضعف الحسب باختصاص النبيذ على ما عر
 فيه كالتسليم بغيره في الالبس من حواء اطعام التمر والكرم بل اعل ما له بشهد للطلوب والخط فاما ذلك فظاهر ما قدمناه سابقاً ما في الدعوى الاخرى
 من احتمال تحقق الاستدلال في المثلث في عصر التمر قبل ذهاب الثلثين فان الوجوه وغيرها شاهد امدل على بقية اللام الا ان يذهب بالكثر ما يشترط
 على الموت وهو كما ترى فثبتاً بحمد الله حل عصر التمر المثلث بالنار فان لم يذهب لثامه من جرف بين الرطبة والتمر وان حكم عن غلبة المراد من قبل
 الاول خاصة كما انبأ ان لم يضره لم اخذنا سكو ما سمعنا من العلل محل عصر الزبيب بانه قد ذهب لثامه بالنفس هو كما ترى خلافاً لفظ الشيخ في محفل
 السرا وظاهرها وعن صريح الشيخ سلمان بن عبد الله الجعفي والسيد بن محمد الله ومولانا ابى الحسن والاشا الا كبر وغيرهم فاعتبروا في حل التمر ذهاب الثلثين
 كالعنب منظره الا لا يخرج من الصدوق والكنية اي بل من غيرهم بل قد يعطى بعض كلماته دعوى لا اتفاق عليه قبل من الفاضلين لكنه ليس كذلك على الظن
 لعله اخذه من نصه على حرمة النبيذ فغيره ان لا يشترط فيه او اطلاق بعضهم حرمة العصر فغيره ان لا يظن منه العنب فاستدل الله تعالى ان يوقض الاما
 الكلام وانها المرام في غير المقام وان كان قد وقع هذا الذكر المرام من الغرض في الارام على غير ما هي له واستعداد عدل التوكل على رب العباد من غير ضعف القول
 بخاتمة مع كضعف ما نسبته للزبيبي اي لا يصل والعوات وقرنا الاشارة في شيء من الاول اليه بما مع غم البكوبة وكثرة استعماله بل قد يوجب السامع في تركه
 في بعضها كما استدل منها كقصة عمله الى عدمه ودفع ذلك كله بكونه عنباً جفت الشمس فخرج عصره ح بناء عليه وبما سيجب احكامه حال هيبه وان غير الاسم
 بعد اقله الحقيقة الا لا يفسد فيما دل على حجة بعدم تغيره بل قد يثبت له حكمه الحظ والظن والطعن بعد صيرورة دفقا وعجبا وخرا وغيره لا يوقا
 ولينا بل مخزها ولجرا ولا ينافيه معرفته بتجته الاحكام للاسماء اذا المراد انتفاء الحكم من جهة الاسم بانقضاء الاسم في مقابلته بطلان القول بالقياس في القدر
 عن المعنى الجامع والقول بثبوت حكمه حاله سابقاً من احوال الماشية بثبوت في مخالفة اخرى لاحقة كغير المحصر بغير العنب او القول بثبوت مع بدل الحقيقة
 والماهية كالكتاب يصير خطا والادبيل المراد انتفاء الحكم بانقضاء التسمية معطى ولو بدليل اخر شرعي كانه واجماع الاستصحاب فان التخصيص بالذكر لا يقتضي
 ما الحكم الا بمفهوم القبل الذي ليس بحجة عندنا لا اسم ككف عن تعليق الحكم بالماهية الحقيقة التي لم تنف بانقضاء هنا بشهادة عدم طهر العنب في عصر
 بالزبيبي واضح انفسا اذا الاول قياس بل من الباطل منه او راجع الى الثاني بدفعه ولا منع عدم كون ما نحن فيه من بدل الحقيقة وعدم طهارة العنب الفضل الزبيب
 لعله لا لعدم انتفاء الحقيقة بل لعدم كون مدارها سائداً الاسم حتى يظهر بانقضاء انما هو كونه حياً لا في تجانها فخص بها والحقيقة لم تذهب الزبيبي قطعاً وكذا
 الحجة في طهارة كل مخبر بالاستحالة وثاناً بظاهره بقلوب الحكم على الاسم في دوارة على معنى ذلك الاسم لاحقة المعنوية عليها سبب لجوالها اسمها الحقيقة فان
 ذلك لم يوضع لها اللفظ فلا ينفاد حكمها منه والاشارة السابقة ما علم بعلق الحكم فيها على الحقيقة التي لم تنف بانقضاء الاسم ولذا ثبت الحكم فيها مع انتفاء عجل
 ما هنا فلم يثبت وليس من جهة مفهوم اللفظ في اولاد لا فيه على فخل الحكم من جهة المعنى بل هو محمول دالة الاصول وغيرها ومن هنا استشهدناهم بجهة الحكم للاسم
 وانه لا استصحاب مع تغير الموضوع بل كان جواز الاستصحاب في نحو ما نحن فيه دعوى مقولاً ان من منكرات اهل هذا الفن بل قد يندرج في قسم القياس المحرر
 لخال القول ان الاستصحاب انما هو لفظي لخال مدخلية بقاء معنى الاسم واما في الحكم بل الاستصحاب الا وهو لفظي الشك في اعتبار الحال الاول في العلم الثاني
 الحكم المستحب الا وهو لفظي الشك في بدفعه صريح الفرق بين الحال السفاد من تعليق الحكم على الاسم ونحوه وبين غيره فظهر دخوله في موضع الحكم محلاً
 ومن ذلك كله يظهر ان لا وجه للاستدلال بهذا الاستصحاب على حرمة عصبة في مقابلته العرف من القول بالحل بين الفاضلين ومن المخبر عنها وان اضداد العلل
 الخطاطيان في صانعيها في اخبارها انما بعد ان يتجشم ثبوت شهر القول بها من الاجتهاد او بين الضداء كقوله الحل بين المناظرين حتى انه انكر على من نسب الحكم الى



وانشا والمجتمعة وظاهرا في النكارة ومن المنطوق ومنها مؤيد بالحكم بحقيقة في العبرة المستفيدة التي كانت تبلغ النوار ولو كان على وجه الجواز بل في
هو الخمر فيها مصاناة الخمر في حيلة البصر قال كذا مع بولس بعد ادعاء اسحق في السوق فخرج صاحب الفخاخ فطاعه فطافوا بها بولس فزاد فطافهم لذلك
حتى قال الشمس فقلت يا ابا محمد لا تصلني قال ليس اريد ان يصلني حتى ارجع الى البيت فاصل هذا الخمر من شوي فقلت هذا في رواية اخرى وفيه قال اخبرني
الحكم انه سئل الصادق عن الفخاخ فقال لا تشبهه فان خمر مجهول فاذا استأثرتك فاصل بضعف سنده بعد الجواب فاعرفه فخرج فاح في المدالك من
الناظر والنوطة فبذلك في حيزه كالحكم من الخمر في بعض الفخاخ المستلزم لطهارة حتى يمكن تتركبه على خمر ما نحن فيه كما يؤول اليه ما في النكارة
انه فاد لا عورة به مع منع تبيين ما وضعه فطاعا انتهى والمخرج فيه كما مثاله الى العرف والعادة التي لم يعلم حدثها ولو بسبب العلم بحدوث خمرية فان
لكن في جميع الجوز انما في شرب الخمر ماء الشربة فقط وليس من شرب كاض المديات له شرب محمول من الشربة في الاضائة ان كان يعمل منه ومن القوم من قتل
الشهيد كان قد يابض من الشربة بالواضع حتى يحصل فيه الشرب والعقل وكان ان يتخذ من الزبيب يحصل فيه هانا ان الخاضعان فلك باب كذا
خرج بان حكم الفخاخ عليه من حيث الفخاخية بعدم تناول اطلاق الادلة وهذا انما هو الله بعد من احتياذ غيره سابقا فم حكم بجهل ساطعنا
لهما ساقا في العصبية التينة بعد العلم بالحق ولا يجهل وهو كما انها كاشفت عن وضع اللفظ القدر لثرك فذبا لا يفتح عدم محو هذا القدر
في ذلك الزمان لا شاهد عليها بل يدعي هذا الاشكال البقي في المشكوك في وجوده في ذلك ان مان للثب في تناول الاطلاق كبح بل اصالة بالثب
بقص عدم وجوده في المساق في وجوده سابقا بوجه اخر ارجع الى الاستصحاب العكس كالفصل في الاطلاق لاحقا وفيه معلوم الحديث ثانيا عليه
سابقا واصالة الحقيقة منصفة الى العلم الاثر والافضل لاصالة الحقيقة في اثبات ما نحن فيه فوجدنا ان المقام من المشكلات مع انه كثير الثمرات وكذا في كل
ما في جامع المقاصد وكذا في الروض من ان الملاءمة الفخاخ المخذ من ماء الشربة كما ذكره المرضي كما يوجب في اسواق اهل السنن حكم بجهل اذ لم يعلم اصالة
باطلاق التينة انتهى ان اطلاق التينة بعد فرض تحقق القدر الطاهر والضرر لا يجرى في تخمين شربة الطاهر بل ولا خصوص الفخاخ اذ هو في
ح واصله الحقيقة بعد تسليم جريانها هنا لا مدخلية لها فيما نحن فيه فكذا في كل اطلاق اطلاقه بجهل الفخاخ وحرمته في جريانها من غير علم كان جعل
الحسن الفخاخ في منزلة قال محمد بن احمد قال ابو احمد بن ابي جعفر لم يعمل فطاع بغلي وجهه فان قال كتب عبد الله بن محمد الرازي الى الجعفر الثاني لو ان
نفسك الفخاخ فانه قد اشتهر علينا امكروه هو بعد علمنا انه قبله فكيف لا يفرى الفخاخ امام انصر وانه وكان جديدا فاعاد الكتاب المبرأ كتبنا من
الفخاخ ما لم يعمل فان ان اشتهر ما كان في انا عجز بد وغيره فادوم اعرف هذا الضرورة والحمد لله يسئل ان يفرى لك وهل يجوز شرب ما جعل في القطان
والزجاج الخشب فوه من الاواني فكيف يفصل الفخاخ في الزجاج وفي القفا والجدي بالي فذلك عمالات لا شدة منه بعد تلك عمالات الا في جدي
والخشب في ذلك الحديث حيث انما من جهة بعض افراد الفخاخ فلك من قد يدعي منع تبيين في ذلك فطاعا حقيقة لا طبع التينة والفقران بنفسه في
معه كما انه قد منع صدقة على ما يستعمله الاطباء في ثباتها من ماء الشربة لعدم وجود خاصية على الظاهر ثم انه لا يخفى عدم دوران الحكم بجهل حرمته
الاكثر كما صرح به بعضهم وبعبارة اخرى ان اطلاق الادلة في الاستصحاب فيها ساقا بعد الاستصحاب عنها التينة ثم لا بعد كون ذلك منشاها
عند الشارع ولو لا الكثير في بعض الاحوال فاعلم **الحاشية** في الكافر لاجل ابي الهيثم في الاستصحاب او غيره والشر والتينة وغيرها فطاهر النكارة
بل في الاول من المسلمين لكن اهلها بها في الجملة لضرر الالة الشريعة وان كانت العامة بالكونها بالحكمة لا العبدية ثم هو كذا عندنا من خرق بين الهوى
والنضاي وغيرهما كما هو صريح في مقتضى اجماع المرضي وظاهره بل هو في ذلك من الشرع ولا بين الشرع وغيره ولا بين الاصل والمزيد ولعل ما نحن فيه من المبتدئين
في خصوص الهوى والتكابر بها الحكمة كما يؤيده اخبارها لها في كذا كتب على ما قبل لعدم معرفة حكمها في كذا كذا الاجماع من الامم من
الموس لم يذهب ما نحن في موضع من نهاية الشيخ فكم ان يدعو الا ان احدا من الكفار لا يطعمه فكل معه فان دغوا فطاهر بصل به ثم باكل ملة
محلي كاهن نكاح المص على الواكلة بالباب في الضرورة وفصل البدن واللاستغناء والنقطة التي بعض من ملاقات الفخاخة وعلى ما ذكره ابن ابي رزق
الشر من انه اورد الرواية الشاذة ايراد الا اعتقاد ابو يونس ما مضى الى في الخلاف بيننا في جهلنا الهوى والنضاي من المص في العبرة وغيره
قبل ذلك فيما قبل في غير موضع منها بجهل الكفار في اختلاف ملهم وامامنا من محض ان الجند من ان لو تجب من كل ما سنده اهل الكفاية
في انهم لم يذهب في ذلك ما وضع في اواني فحصل المبتدعوا كلهم ما لم يبق في طهارة او انهم وادبهم كان لا يخطئ فهو مع عدم حرمته ابق بل لا طهر في
الذخيرة مع جهلنا كذا بعد من فضيلة احواله عندنا لما قبل من جهلنا القياس كالحكم من ان يحصل من عدم بجهلنا سورا الهوى والنضاي مع انه لم يذهب
الليل عندنا بالملاماة اذا سوره عند الفقه على ما قبل الماء القليل الذي لا فاه ثم جواز اوجبه بل قد يشترط بجهلنا الفخاخة بالسور بوجه
فيها في غير ذلك خلاف ح بجهلنا في الحكم المزبور بل اعله من خسر ويات مذهبنا ولقد ابا الاستاذ الا كره يقول ان ذلك شرط والشربة بغير ضام
علماء العامة وعوامهم وفتاواهم ضابطا فيهم بل اهل الكفاية ضابطا فيهم والخصم في الشربة فطهر او اذلة الاصطلاح فينا ولو في القران الكثيرة التي فيها نزع علة في
لفظ الخمر الذي لم يعلم اذلة المعنى الاصطلاح فينا والخصم في الشربة فطهر او اذلة الاصطلاح فينا ولو في القران الكثيرة التي فيها نزع علة في
الساحل الذي لا يجهل الا عليه على الفخاخة الفوضي مع منع تخفيفها في المسوق من المبتدئين من الوطائف لربا في اذلة اذلة الحب الباطن في الفخاخ
كالخضار بعض الناس من لا يقبل في هذا الفقه بجهلنا العامة العباسية وكذا الفخاخ انها التينة من الخاني الهوى المرفوعة للفظ التينة بعد العلم
بالفضل بين الشرع وغيره منهم كالحكم في العبرة والراي ان لفضل سجاد مطلق الكافر من الشرع اما بثل الهوى والنضاي هو قوله فان الهوى
غير ان اقل في قوله علة بذكر كون ولا تشبه قوله بجهلنا التينة انت قلت ان الناس ليجز في ابي الحسن من شرهم انهم ولهم اية انه قال في الشربة بجهلنا

كتاب الطب

اليهوداني اشين وغيره ذلك لان الجوس لما قبل انهم يقولون بالهبة بزوان والنور والظلمة كقوله ما دل على نجاسة الجوس من البقرة من المعتبر من مخرج على ب
 جعفر بن محمد بن مسلم وموثق بعد الامحاج وغيرهما ما دل على نجاسة خصوص اليهود والنصارى من المعتبر وهو ان كان في مقابلها الخبثاء على الطهارة وبها
 الضميمة غيره بل هو اوضح من ذلك لانه لا يلزم لا معاوية الحكم بل لا ما فيه وظهوره في القبة لانه العمل بها لكن لا ينبغي ان يصح الهياكل ما يلزم ما تقدم وان
 الطب بعض الاحكام في الجحيم منها ويحتمل على ما راجح الطهور عليها فضلا عن النجاسة كما انه لا ينبغي الاضغاث الاسناد لعل الطهارة اية بقوله وقطعا الذين اؤوا
 الكتاب حل لكم مطعامكم حل لهم بعد ذلك الاخبار والمعتبر فيها الصحيح والموثق وجعلها اباردة العسل والحجوب والبقول من الطعام يتامع ما بينها بالحق الجبا
 المتروا والخلق اهل الخبز الطعام عنوا به الى خاصه وما عن المضر بان الطعام اسم ابواب كل قد قلب على البري لان ان لا يخرج من الخليل ان العالب في كلام العرب البر
 خاصا لا يخرج من كونهما مما يقتضيه خصوصاً بالبر وقد شهد له عند ابن عبد كاشح الصلة الفطرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شعيرتين قد باق في ذلك
 الطما الى الذين اؤوا الكتاب من هنا كان حل الطما في الآية الكريمة على مضمون الاخبار السابقة فيها بل لا بعد اعادة طعامهم المتروا عليهم كما في التكو
 والذي على اقله موقوف بان نفسه الارض لهم من العسل من الغوم ونحوها وكيف كان فطوبى الجحيم في المقام نصيبه للايام في خبر ما اعده له الملك اعلام بلقي
 بالكم ما تولد منه كافي في المخرج وصحيح التذكرة وكري وكشف الانبساط وشرح الفاتح الاسناد ومنطومة الطباطباتي وعن المنسوط والابيضات نهاية الاما
 بل لا ينبغي خلافه بل في شرح الاسناد نسبة للاصحاب شعرا يدعى الاجماع عليه حق ولو بلغ نحو ما هو في نسخة: انتم في قطع الاصول والعوالت ولعله كذلك كما
 بولي الله في شأهم على نحو من احكام النجاسة فيه في ذلك المسلم كما لا سرف لا سرف في نصوصها كذا كالحكم به هنا من غير خبره على جهة التحريم والقطع من غير تردد
 واسكال كافي السائل المسئلة هذا العلامة في النهاية فقال لا قرب النجاسة ما يشرب بعد قطعه الحكم عند ولعله لا وسور فيه بعض ما خفي للناظرين الا
 انه في غير محله لعدم دلالة في القطع بالنجاسة المذكورة المستفاد مما عرفت بل في النصيحة اشارة اليه كصحيح هذا بن سائل الصادق: عن اولاد
 المشركين بموتون قبل ان يسلموا الخبز قال كاهرا والله اعلم بما كانوا عاملون يدخلون مدخل ابا نهم وحريص بن عيسى بن جعفر بن محمد عن ابيه عن اولاد المشركين
 مع ابا نهم في النار واولاد المسلمين مع ابا نهم في الجنة كالمترسل من الكافي فاما اطفال المؤمنين فاما يلحقون ابا نهم واولاد المشركين يلحقون ابا نهم وهو
 قول الامام في بيان الخلفاء هم ذريتهم ولا ينافي ذلك ما ورد في خبر واحد من الاخبار من ابي جعفر النار للامام في يوم يقوم من بالدخول اليها يعرف
 المطيع منهم والفاصول ما كان حلالا كما في الحدائق بعد تسليم العمل بها المناقاة للطف لما قد يدعى القطع به من انقطاع التكليف في تلك الدار على كون
 الدار اطفال المؤمنين والمنسحبين اطفال الكفار او على تنزيهاها الاختصاص والامتنان لغير اولاد المشركين والمؤمنين بل هو لاطفال المؤمنين الذين
 يجاسون ابا نهم تاما اولئك يضافون الى الجنة والنار تبعاً لا ابا نهم من حيث جاسا كما مال النبي الخندق وعن ابي جعفر في هذا التحمل الا على الاحتياط في
 عالم البرزخ والثانية على عالم القبر وعلى كل حال فلا ينافي ذلك الاسناد لا ينافي على ما تقدم نعم هذا سابق في دلالة على المطلوب من جهة اخرى لا سيما
 ان العدة الاجماع السابق في اشياء الحكم المذكور ولا في الاسناد لعل به ذلك وبما في نسخة واحدة ما يستحق الاحتياط حال كونه نظفة ويقوله رقم لا يلدوا الا
 فاحرا كاهرا ونحوها كما ترى بما بعد قوله كل مولود يولد على الفطرة ثم يمدح الاجماع المروي في التولد منها ما يغفل عن كمال الصحيح في حصة افضال على المؤمنين منه
 في قطع الاصول والعوالت ان كان لا يخلو من اشكال كما يمنع فيها لو كان احد ابوين مسلما النجاسة للاشراح بل في شرح الانشاء انه القائلهم للاسناد
 عنه من الاجماع والاختصاص انتهى لو جن بعد بلوغه حافلا في فسخه التطريق طهارة وجهان او هوها ثم لا يصل والعوى السالم من معارضة النجاسة بعد
 انقطاعها بالبلوغ حافلا فلا يستحق الحكم بل العمل استحقا الطهارة خرج مبناه على حصول فسخ النظر كما هو لا قوى الاصل لعدم صدق الكفار افضالاً
 من يخرج عن الاسلام بل يوصف غيره ولو لا ان نادى من اطفاله من كفر ما يعلم من الدين ضرورة كالحج واج والعلاء كافي الاسناد من ذكرى بن وهب والارز
 بل لا يجد في نسخة بل يفتق الكفر بالاولاد اجابى اضر وقد بل وبالثاني اية بناء على ان سببة الكفر لا سببا ما تكا والدين والافلا دليل على تحق الكفر
 به لنفسه من هذا الحكم بالكفر بانكار سبب الاسلام جعبد الداد ونحوها بل وكل من علم ان انكاره لشبهه بل قبل وكل من احتل وقوع الشبهة في حقه بعد بؤ
 الاسلام المذكور في حق منها الذي هو المدار في حصوله ولذا لو تحقق ولو بانكار غيره اضر وقد كالمطروح به بالنظر حكم بكفر منكره اية مع فرض قطع به
 لعل مرادهم بالضررى ما يشمل ذلك على اعادة البقي ولو بالبرهان وان تخصصهم الحكم بالضرر وما عينا الحكم الظاهري بكفره اذا كان ناشئا في بلاد الا
 مما لا يحتل الشبهة في حقه فيجوز ظهوره لا نكاحه حكم بكفره بخلاف النظر فلا يحكم بكفره مجرد ذلك حتى يعلم انه انكاحا كونه طاعة عليه بتر اطفالا ما
 عن التصلوة الروض الحكم بكفر منكر الجمع قلبه كالضرورى والى بعض ما ذكرنا بؤى فبعد كشف اللثام كفرن منكر الضرر قد بما اذا علم انه من ضرر ديانة كان خارج
 اكراهه فاقى جميع البرهان المراد بالضرر والى الذي بكفره منكره الذي ثبت عنده يقينا انه من الذين يلووا بالبهان وان لم يكن مجمعا عليه اذ الظاهر من قبل
 كراهه هو انكار الشبهة وانكاره صدق النيق مثالا في ذلك الامر مع ثبوته يقينا وليس كل من انكر جمعا عليه بكفر بل المدار على حصول العلم والانتكار وعنده الا انه
 لما كان حصوله في الضرر والى الباعل في ذلك المسدد وحكوا بانى ذلك قد يقال ان ذلك كله مناف لما عايناهم من الاجماع والتمسك بغيره خصوصاً في الاما
 منهم وان كان الظاهر اذ منته الجحيم من سبب انكار الضرر والى الكفر لنفسه حيث انما هو بحق فقل عن غير واحد منهم ظهوره الاجماع عليهم من غير اشارة منهم الى
 الاسلام المذكور بل في عطفهم اياه على السبب الاول للكفر بعد بل الضرر بعينه في مضابط اصل الكافر عليه لا نذراج الاول في عطفه الى غير ذلك السبب
 لكون مرادهم تشبيه الكفر بنفسه كما انه قد شهد له اية مكانة عبد الرحمن القضاة لصادقة المروية في باب الايمان والكفر ان كافي في اهلها لا يخرج الى السلم
 الى الكفر لا الجحيم ولا يستحال ان يقول لعل هذا حرام والحرام هذا حلال اعدان بذلك فخذلهما يكون خارجا عن الاسلام والايمان ودخلوا في الكفر كان منزلة
 دخل الحرم من دخل الكعبة وحديث في الكعبة حدثا فخرج عن الكعبة وعن الحرم فخرجت هذه الحديث فغشا الى اطلاق كثير من النصوص المرفوعة في الا بواجب ترك الاستصحاب

صاعا
طعام

وإن كان في نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

في جملته الحكم بغير منكره وري بغيره انكاره من غير بعض في خالقه لا يشهد ولا ومع ذلك كله فاعمل وحيد ان انكاره الصرور من لا ينفق خفاء الصرور
عليه كما لم يولد في بلاد الاسلام حتى شابه كان للشرعة والدين احتمالاً لا يشهد في حتم بل تخفيها بحيث علمنا انه لم يكن ذلك منه لا انكار النبي او الصانع غير هذا
هو في الحقيقة كمن اظهر انكار النبي بل شاعنا واكاد عندها يثبت بهجته لان انكاره ذلك الصرور وكمثلة قوله ان هذا الدين ليس بحق فلا يجوز اعتقاده
حينئذ يوجب ذلك حكمهم بغير الخوارج ونحوهم من هو مندوح في هذا القسم واستخفافهم الفصل وغيره من احكام النكاح ومع العلم باليقين ان من لم
لا يمكن جميعهم من ابدخله شاك في ما يوجب فضلاً عن انكاره لما يقبله فاعوان انكاره الصرور وكمثلة انكاره النبي مثلما افق
علم ان ذلك كان لشبهة ولا اعتقاده بالنبي مثلاً ثابت لم يحكم بغيره لا شاهد على ابي محالة في الاحتجاج وكان منشاها عدم وضوح دليل الكفر
بدونها على مدعيها وقد عرفنا ان ذلك لا انكار السنن في نفسه لا انكار ذلك الدين فان لم يكن كذلك لكان انكاره بدل لاسلام الاحتجاج على شواهد الكفر
به نعم لو كان انكاره بعد العلم بالاداء اسلام بحيث يمكن في حق خفاء الصرور ان يحكم بغيره مجرد ذلك لعلمه بغيره على التقدير السابق في كشف الشك
فلا ينافي في ما ذكرنا كما انه يحتمل ان يرد ما تقدم من جمع البرهان على ارادة لزوم انكار الصرور وري انكاره الشرع في نفسه معدلة وان لم يكن عند المنكر ظاهراً
ابصاراً كان احتمال ذلك في كلامه بعيداً بل متعدياً اما الواضحة بعد الظهور والاطلاع وان كان لشبهة الجأه اليحكم بغيره لعدم معدودة في ظهوره في نفسه
في وضع تلك الشبهة كمن انكر النبي مثلاً لانه في حقه اصل انه موافق كان الحكم المنكر في حقه فانه ضروري بان من ضروريات الدين ثبوت انكاره من اطلع على
ضروريات اهل الدين سواء كان ذلك لانكاره لثبوت الصانع عدا او ثبوتاً وحيداً ومنه يظهر الفرق بين الصرور وغيره من القطعي والجمع عليه ونحو
فانه لا يثبت الكفر بالتالي الا مع حصول العلم ثم لا انكار بخلاف الصرور وكمثلة انكاره كذلك وقد يوجب ذلك كله ما حكاه شيخنا في هذا
الكرهية قال وهذا كلام في ان يجوز الصرور كغيره في نفسه ولا يثبت عن انكاره النبوة مثلاً ظاهرهم الاول والاحتمال الثاني فالصلح بولس
ووقع الشبهة عليه يحكم بغيره الا ان الخرج من مذاق الاحتجاج بما لا ينفق ان النبي في حقه ثبوت هذا من اساده اعتراف بما ذكرناه من مراد الاحتجاج حتى انه ذكرنا
بصوره الاحتمال ثم كرهه ويؤيده قرآن كثيرة تشهد على ابدانهم ذلك ليس المقام بقصد اهلنا مع ملاحظة باب الكفر في حق الصرور هذا لانه يحصل
الارادة اما بالفعال واما بالقول كاللفظ الثالث الصرور على حقه علم ثبوت من دبر الاسلام ضرورية وعلى اعتقاده ما يحرم اعتقاده بالصرور من من جعل
سوا كان القول عدا او اعتقاده او اسامه الا اننا قد بينا في بعضنا هذا في بابها من يدعي القطع واليقين بان مراد الاحتجاج بانك الاحتجاج
لا ينعى كلاماً من احد ولا ريب ان ذلك كان منه بعد التامل في النظر في حقه ان يصدق الله اعلم وكيف كان فلا كلام في خطابه ما في
من الفرقين كما في جامع المقاصد وعن الدلائل بل عن الاخبار والرفض والاجماع عليها وكمثلة انما الذي ارجح فكرهم بانكارهم حملين الصرور في كلامهم
فقال انهم لم يثبتوه ومن مع من المسلمين وحكمهم بغيره يحكم بغيره في كل ما يجمع ما دل على نجاسة الكافرين من الاجماع وغيره ومع ذلك المراسل في
في وضعهم انهم يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمي كما عن الفصل دخل على ابي بصير رجل محضو عظم البطن فجلس معه على سريره فحبا وحدث فلما
قام قال هذا من الخوارج كما هو قال شارب قال مشرب واما الغلاة فهم الذين تجاوزوا الحد في الامتناع حتى ادعوا فيهم الربوبية قبل وقد يطلق الغلو
على من قال بالهبة احد من الناس في المصطلح كغيره من الاحتجاج ان كرههم بانكار الصرور وكمثلة ولعله لم يثبتهم اصل الالهية والصانع انما ادخلوا
ان انهم لم يثبتوه مثلاً هو الصانع ونكر ما علمه بطلانية بالضرورية من الذين جبال الالهة العظيمة والبراهين مما يحجب عنه شربه رب العالمين ما انصفه
وولسنا انهم لم يثبتوه لكن في كشف الغطاء للاسناد المعتبر لهم من الكافرين والدلت لانكارهم بعض الصروريات كاتاع مسئلة الكذابة فيهم خصوص
الصانع والنبي من النفاة ان اثبتوا في الجملية الربوبية والنبوة لغيره وجب في الثاني لا ينعى من امل في الاول ينفى عما تقدم لانه على كل حال لا كلاماً
في خطابه هم وكفرهم كما في جامع المقاصد وعن الدلائل بل عن الاخبار والرفض والاجماع فثبت ذلك هو كذا في بابها في كل ما دل على نجاسة الكافر
مضافاً الى ما عني الكشي في ترجمة فارس بن جاثم الغالي عن ابي الحسن ان قال يوفوا ما روي فيهم عندهم الا وثان والكاكبة والذهرة ونحوهم من نعم مثل
ذلك الصانع لما وانهم لم يثبتوه في الجملية نعم لو اثبتوا مع ذلك صانعاً منها كانوا من المشركين لان قبل الصلاة كانوا من المشركين لو اثبتوا مع علمهم بانها صانعها
كانوا من كره بانكار بعض الصروريات واطلق في المنهني والنفوس فظاهر القواعد وعن المبسوط والخروج في نجاسة الجحمة ونقصه عدم الفرق بين الجحمة
وهم الغائلون بكونه جساماً لا اجساماً وبين الجحمة بالتمية اي القائلين بانه جسام لا اجسام بل بصرح في جامع المقاصد كما انه كاد يكون صريحاً في
ايتم بل في اخر عبارة الاول لانه لا كلام في خطابه الجحمة وفي الثاني لان نجاسة القسم الاول منهم لكن قبله في الشيا والمسال في الحقيقة ونقصه
طهارة الجحمة بالتمية وهو الاقوى والاضل والعموت واستصحاب طهارة الملائق وما دل على طهارة الملائق ما دل على طهارة المسلمين المصنف
الاسلام باراز الشهادته من الشان معارضه ما يقتضي الكفر المنقح في دعواهم من انكر ضرورية الاعتقاده الجحمة وكل جسم محدث واضع المنع هنا
لعدم استلزام خصوص هذه الدعوى من الجحمة دلل عند المدي بل في ذلك النوع بل قبل اعتقادهم واقفون لاهل الحق في العقيدة واما يجوز في التسمية
كاطلاقاً ليدعوا به ما اشهر من نسبة ذلك الى هشام بن الحكم وهو من اجله اصحاباً وسككهم وعن المرتضى في الشان فاما ما روي في هشام بن الحكم
القول بالجحمة فالظن من الحكمة عند القول بجحمة كاجسام ولا خلاف في ان هذا القول ليس بقبيح ولا نافض لاصل ولا معترض على من يراه ظاهرياً
رجح في شائها وفيها الى اللغة واكثرها يقولون لانه اورد ذلك على سبيل المعارضة للضرورة فقال لهم اذا علمتم ان المديهم بقائه في كمال الشيا فقولوا
انهم كاجسام انتم في ثبوت بل قد منع كفرهم حتى لو سلم استلزم ذلك لدعوى الخرافة في نفس الامر لا انهم لم يثبتوا فيهم اذا المذاري في انكار
الضرورية الصريح بالضرورة الذي لم يثبت به الخصم منه يعرف فيه طهارة الجحمة ولو بالتحقق ايتم اذا لم يثبتوا بذلك للزم الاحتجاج في

في كل ما يجمع ما دل على نجاسة الكافرين من الاجماع وغيره ومع ذلك المراسل في

وحيات

القواعد

الاصول

المنفرد وحده المانع ولذا كان ظاهر المعنى المذكور بل كما يكون صريح التلخيص كناية الاحكام وكذا هو صريح الاخبار طهارة الجسم من غير تقيد بالتميز
 بل العمل بانفسهم من البياض والاسالك من القبيح بالحققة راجع الى ان يراود بهما شخص من الجسم القابلين بان كذا لا اجساد في الحقيقة ولوانها من الحيوان
 والافعال لا من بلزيم ذلك لم يمتدحرون واولئك لا كلام في كنههم عند الجميع لان حيث الحدوث والافتقار ونحوهما ما علم بطلان من الذين ضرورية وعلمها
 في جعل ما ورد بكثرة الشبهة كقول الرضا كل من قال بالشبهة والنجس فهو كافر في نفسه على جهة من الشبهة اذ هم على ما في قواعد المقابلة شرعها الذين قالوا ان الله تعالى
 حجة الحق ويمكن ان يرى كما ترى الاجسام وفقدان على نجاستهم في البياض وعن البسوة والخير والنهي لكن مع القبيح في البياض بالحقيقة كالجسم فيبقى من قال
 بالنجس والشبهة راجع دعوى الحدوث ونحوه على مقتضى اصيل الطهارة ونحوها وما دل على طهارة المسلم الا ان يهدى ان القول بما في نفسه واحدة
 من دون نظر الى ان من علم بطلان بالضرورية من الذين وفيه منع بما بعد قوله من ظهور الكتاب ايشة كقوله الرحمن على العرش استوى ونحوه او بعد ضرورة
 استلزام تلك الدعوى الحدوث ونحوه بحيث لا يمنع انكاره وفيه منع ايضاً وان كان دليلاً بما سمي من اطلاق كراهية الشبهة مع عدم معرفة اخرها فهم بما
 اورد عليهم من افضاء ذلك الحدوث ونحوه بل المعلوم منهم انكاره نعم جردوا امكان الرتبة ونحوها مما لم يكن ضرورياً بطلان الا انه في جعل ذلك على اداة
 الكفر في الاخرة لا الدنيا يحكم الما دل على حصول الاسلام بالشهادتين عليه موافقة لظاهر الاحكام من اختصاص سبب كراهية المسلم بانكار الضرورية والمفروض
 الاشارة هنا فيكون الما اخرج في كراهية الضرورية من المسلمين انما هو صريح التزام ما روي على مذهبهم مما علم بطلان بالضرورية من الذين او كانت نفس علومهم كذا
 حكم كبرهم والا فلا من غير فرق بين الجسمة وغيرهم والنظر من القسم والشبهة من حيثها الباطن ما علم بطلانها كذا في اما الحجة من المبطلات نجاستهم ودينها
 النبوة كذا في الاثام وهو لا يخلو من ضده لقول الرضا السابق كقول القائل بالنجاسة كذا في القائل بالنجاسة مشترك وقول الصادقة ايقن ان الناس في الغد على
 ثلثة اوجه جعل يزعم ان الله سبحانه اجعل الناس على الخاص في هذا الظاهر الذي في حكمه فهو كافر وجعل يزعم ان لا مفعول ايهم فهذا اداهن الله في طهارة فهو كافر
 الخير ولا يستغنى لابطال النبوة والتمسك بالفساد وابطال اكثر مما علم من الذين ضرورية فكفرهم اوضح من غيرهم الا ان يكونوا من الحق بحيث لا يفتنون لذلك
 فهم ليسوا من الناس في حق لقوله نعم وسبقوا الذين اشركوا الوثان اما اشركوا الا بالاثا والآخر من ان شئ كذلك كذب الذين من قبلهم حتى افوا باسناد اذ ذلك
 مذهبهم بمعية لكن قد بان في ضرورية بطلان نفس اذهبوا اليه بواضحة لكثير من ظهور الكتاب السنة بل قيل ودق بعض الاختلاف والادعية ان خالف الخبر
 والشرع بانفسه في العقل في ثبوت لا خبثا العبد بعده مع صعوبة ادراك ما ورد من الضرورية من الامرين لا من بل قبل ان ما ذكر في بيانه بنسج الى التجنيب واليقين
 كما انه قد بان في تكفيرهم استلزام مذهبهم انكار الضرورية وان لم يكن هو كذلك من ثمة بهتة عن الضيق والقصير غير بما يعرف من ان المدار على انكار
 صريحاً لا لزوماً لم يترفعه ذلك المسمى لا مؤخر بل علمها الا انه يعلم منه معرفة بطلانها وانتهى كراهية اعدادا والا وهو معترف بتلك اللوازم بالباطن
 هنا ضعف القول بالنجاسة في الشبهة وكذا مع المقاصد عن المعتد واستقرها الطهارة في فلكرة وية وعدا وصريحها بل موطأ المص في الاعتبار بل اجد
 موافقا صريحاً للشع على ذلك وبؤيده بعد الاصل والعمومات وما دل على طهارة المسلمين استقرا السيرة المظنية والعلوم انها في زمن المعصومين لم يعدم اجتناب
 سؤل الخالصين وان كان الحجة بل العمل جنهم فلا انقض في بعض الطبقات في تاريخ ما ورد بكفرهم على الاخرى والا فم على طهارة في الدنيا وهو لا يفتي ما لم يتروا
 ببعض ما يلزمونه مما هو صريح الضرورية الذين ومن ذلك كله يعلم الحال لا يغيضه لكن عن الاستناد ان ظاهراً الفقه طهارة انما وان كان في الاخبار صريح بشركهم
 فكفرهم انتهى ولعلك بعد الاطلاع على ما عرف من شقوق عن اطالة الكلام في احوال الفرق النخالة من المسلمين اذا الضابط في كفرهم انكار ضرورية الذين انما
 نضر على كفرهم منها نعم هو لا يندرج فيها سبب منهم للنسب والامام والفرق والهايات كحجة الاسلام بقول او قل ان لم يعرف من بض على نجاستهم هناك استخفا
 في كشف الغطاء وهو جيد في الثاني لما بان انهم يحقون الاندابة كاضر عليه ههنا في القاعدة لا يح من امل في تبادي النظر في الاول اذا فرض عدم مخرجه في
 الناصب خصوصاً في سبب الباقى لعل الدليل الصالح للقطع الاصول والعمومات وما دل على طهارة المسلمين واستقامة العمل كاضر عليه المص وغيره في الحق
 اعين الحكم بكفره السنن لم يجانسوا في علمه لكونه من اهل البيت وكما يغفل تركيب الكتاب في الثالث وعينه بل قد يظهر من القواعد بل والكتاب هنا لان ثلثة الامم
 لذكرها لعلها بعد الفتن مع عدم قولها في السابق الاندابة لكن قد يكون من جهة احكامهم في الهات كحجة الاسلام كما هو الظاهر بل ينبغي القطع بعندنا الطل
 فيكون كالسابق اوفي الناصب بناء على تحقق مسمى العداوة عرفاً بذلك دعماً اليهم بتبني المعصومين من الانبياء السابقين ولما لا يملكه المقربين واولئك
 من الضريبة الا هاتان والفضل هو في ذلك كذا لا يندرج في الضابط المذكور ومعناه خلاف الحق من فرق المسلمين كاحكامهم على انما المؤمنين وهو فتحه
 لان الاخرى طهارة من في مثل هذه الاعضاء وان كان عند طهارة صلاح الامر في اوى معاملهم معاملة الكفار كان الله سبحانه بياضهم كذا في بعض طهارة
 او ليجم ابدانهم وغافاً للشبهتين الاجتهاد استمساخا من نقله لا يتصل بل يمكن تحصيل الاجماع كما عرفت استناداً انه معلوم انهم يرون انهم يرون بل العمل ضرورية
 المذهب السيرة الفاطمية من سائر الفرق المصنفة في سائر الاعضاء والامساخ للقطع بها الطهارة الاثمة المصنفة واحكامهم لهم حق لوقتها وموسى مذهبهم
 على وجه يقطع بعد كونه للفتنة مع ان الاصل جدها فيه والاعلم كما علم ما هو اعظم منه من السببية لانه ونحوها ولان احكام الاجماع في كشف اللثام والروى
 على عدم اخرا لا اثمة واحكامهم عنهم في شئ من الاثمة وهو الحق بعد الاصول فيهم وفيها بلا فهم والعمومات وشدة الصريح الحجج على نقد النجاسة المصنفة
 بالعلم والاثمة والرواية والنصوص في المستقبلة بل المتوارى في حل ما يوجد في اسواق المسلمين والطهارة مع القطع بشفة الانامية في جميع الاثمة سيما ائمة
 صدر ذلك النصوص فضلاً عن ان يكون لهم سوفة مورد لتلك الاحكام المزبورة فهو من اقوى الادلة على طهارة هؤلاء الكفرة وان كانوا في الحق ينجس
 الكمال في الطهارة ولا يخفى ان مقتضى الحاشية في كفرهم بذلك ضد ثبوت صفة وهو صفة انما سلام بشهادة ما دل على حصول ابراء الشهادتين من لا يخفى بخبر
 صفان بن السط المعروى وهو ما بان بعد اتيه في باب الكفر والابان من الكافي فالسبل محل ابعيد الله عن الاسلام والابان ما الفرق بينهما فاعلم بحجة

الكافي

مفتی محمد شفیع

۲۲۲

[illegible]

كتاب التلخيص

قوله حياوا مسلحكم الفاسد لها وان غلبت الفاسد على المثلثة فامل جيد ان يجوز الازالة على القول بالاختلاف بل امل الجاهي كما حكاه بعضهم من غير
وقال المثلثة انقطع معها التكاليف التي فيها توقف الى اخره فليكن لا يفي في المثل في القول بما عرفت ويكون مثلاً الوجوه في النظم الذي يتألف من اربعة
ولان المراد من وجوبه ان هذه النماذج هي من اقسام المسئلة من الادلة السابقة الشاملة لساير الاقسام ولان ذلك وصلي مع الحق في صحة صلواته فها
البحث المعروف في الاصول وعلى التكاليف بالاختلاف بل امل الجاهي كما حكاه بعضهم في قوله خطاب الى الجميع مع القطع بعدم اعادة الوجوه البقية وتبين بعض
لا دليل عليه فبعضهم يوجبها بغير دليل لا الكمال فلا يبين ح وجوز الاخراج على المدخل مثلاً كما نرى عليه في الرقعة من غير وان كان قد يقال ان كماله في
حقه ما في الذي من تبيين عليه واحتمال المثلثة لا يتجاوز الا لسطح مائة ففقدوا ما اصابوا ذموا في وجوه لا دليل عليه وعلى التكاليف
والحق الثاني وجوبهم بالسجل الصريح المقدس والمضام العظيم في ان لا الفاسد منه كما يحرم تلويثها واطلاق المباشرة وهو جديتها في كل ما حل
من الشريعة وجوب قطعها من اهانته وتقصيرها كالترية الحبيبة والجنة وما اخذ من طين الغبار المستشفاه والتبرك بكتابة الكتب به وقوله والاطلاق
بدان الاول من البحث في خصوصيات الافراد مستحق النظم ومحرر النظم من جميع ما يتعلق في جود الائمة من الاكث كالتصديق وغيره ففصلها فيها
وفي المصنف بل المصاحف من دفعها وغلافها اذا كان متصلاً بها مما لا يخفى في المذهب لا خلاف في تحقق الالهانة وهناك الحرة بتلويثها بالفساد بل
بمطلق مباشرة لها واصل ذلك مختلف لاختلاف الناس والمقاصد النبات بل من غير ان يفسد من كماله في المشاهدة من الاجر والخرف ولا يافو
والشارع في غير ما امل ان يكتفي بالنظم لعدم تحقق الالهانة والحق في مباشرة شيء من ذلك النبات ونحوها وهو وجوبه شرها وان لم يكن فيها هانة
هنا اذ كثر من افراد النظم التي اوجها الشارع لغير العرف فيها نصيب كحرمته في الحديث الا كثر في الحديث بالاصغر كتابة القرآن بها
انه لا دليل عليه بل اصل السيرة والظرف مشاهدتها بخلافها فاعز الاستاد الاكبر من النهي عن اخرج اولي كمالا الى غيرها على ما اراد الحرة ثم فليكن
في بعض المذهب على سبيل النظم للتبرك والذين عالمه من بعض النظم كقول الزايل خارج عن حرم كمالا اذا اطلق على الشبان المكرم ففصلها في الشرع
وبمنه ويركز ولا يصل الى احد البعثة عرفاً وغير ذلك مما يكون مثلاً في النهج العقلي واعيان واستغناء ولو يبرج المعارف معناه من حرام حكم ما حل
نظمها كاتبة الحبيبة العلوم بالواتر كمن التبع كون الشافعية وكثرة الثواب بالبيع بها والبيع عليها وجوب قطعها وكونها واحدة للعداب عن
المسبح امنان من المخاوف وان يحرم الاستغناء بها انتهى على مثل ذلك لا يتجاوز من شكل لا ينظر في ذلك كله يظهر ذلك ما في الحق عن المذهب والرضية من
ايات الاخرام الثلاثة الشبا لا غير ما يؤخذ من التربة الحبيبة احد هاتما اخذ من الصريح المقدس ثابتهما ما وضع عليه من كماله عن ظاهر المذهب اثن
الحرم كمن ظاهر الرخصة او صرح بها وانما اخذ من باقي الحرم بالعداء والحق عليه كمن المذهب ودين ذكر الحزم عن الرخصة جديداً في دفع العلم
بيان حكم بعض الافراد يحتاج هنا الى بيان طائفة من الجاهل من الادلة مقدمه لا سيما لما علم ان طائفة العلماء المأكول والمشروب
وملا الفل والوصوة ونحوها بالادلة المبررة في محالها من الاجماع المحكي والاختصاص مع فرض النفس وجب ان لها الصبر عن محل الجواب وان لم تكن مستعدة لا
طهارة من غير خلاف احده من بل لنبه بعضهم الى الاحتياط في شعرا بدعوى الاجماع عليه كافي في جمع البرهان على دليله الاجماع والضرف في كرى وعلى القدر
نسبة للنظر فيه لكن في الحديث ان لا تفت على هذا التصرف لا تقبل ناطقاً فيما اعلم بل بما ظهر من النص من خلافه الى اخره فليكن اصل المراد به موثقة خصه
الصادق عن الموضع القدر يكون في البيت وغيره فلا تصدق في التمسك لكن قد بسبب الموضع القدر قال لا تضل عليه واعلم الموضع حتى تسلمه وباقي تمام
فيما شاء الله وفيما حكم من المرضي من وجوب ازالة الفاسد من سائر مكان المصلح والى الصالح عن المساحة السبعة خاصة ولا يجب شيء مما ذكرنا في ازالة
النجاسة هذا اذا لم يكن من المصداق ان اطلق في النص الامر بصل التوب مثلاً الا انه من المقطوع بعدم اودته منه وفي كشف الشام انه لعل الاجماع وان كان
الاطلاق موكول الى ذلك بل لا يفت على ما يدل من جملة استحباب الازالة لنفسه وان فيه بعض شائناً وعلل استغاده من الاكث او من الظرف في وجوب
ما وده من الاختيار وانزل تلك الافراد المطلقة عليه ومن نحو قوله ان الصبر التواضع واجب المنظرين والامر بهل وعقوب بالنسبة للصلوات قطعاً
والطواف على المساجد في وجه بناء على منع دخول الفاسد اليه من كل باب لكن بشرط عدم العقد كما اشترط اليه سابقاً في التوب اليه سابقاً في التوب اليه سابقاً في التوب اليه
وبصرف من دم الفروج والحرج التي لا تفتي اي لا يقطع منها وتبين بل يكون سائلاً وان كثر بالاختلاف احده بل عليه الاجماع محصلاً ومنقولاً في الحج
وارادة افعال السواكة لا يكلف بقسا الاوسم والنصوص السبعة كصالح من مسلم عن احد هاتما مثله عن الرجل يخرج بها الفروج فلا زال ندي كبره
يصل وان كان له الماء قبل ومثله جازين بحالان المردى في مسطرة فانه السرا من كمال البر على تفاوت بين جدي وجها المردى في مسطرة فانه السرا من كمال البر على تفاوت بين جدي وجها
يكون به الدماء بل والفروج بجلده في شابه ملوثة وما وجها في شابه ملوثة فليصل في شابه ولا يفت عليه ولا يفت عليه اهلوه لعبد الرحمن بن ابي عبد الله
في الصبر وفيه فلا يضر لسان لا تضل جوابه في الحق يكون في مكان لا يفتد على بطنه فيسبل الدم والنعف فيصيب ثوبه وقوله ان يفتد في سبل الزا
عن بعض معاصرين مهمل ان كان بالرجل جرح سائل واصاب ثوبه من دم فلا يسله حتى يفرغ من قطع الدم وقول في مؤث الساطع بعد ان سئل عن الدماء
يكون بالرجل فيغير وهو في الصلوة بمسحة يمسح به الجناظا ولا يضر ولا يقطع الصلوة ويجزى بغيره وحجته على الباقر وهو يصل في كل ما يمسح
ان في ثوبه ما ظاهراً انتشر فانه ان فادى اخبر ان ثوبه ما فقال اني اني دما مبل فليسل ثوبه حتى يبين ان هذا الاخيرة بغيره ما وجها سجد وشا
بل يفتل حتى لا يلا اية على العباد شيء مما اعتبره المصنف من المشقة وعدم في الدم في الفروج عنه بل هو موقوف على سمي الشرف على بل قبل ان يفتل في الادمال
ودما الفصل جملته على الامن من خروج الدم من امره بل اخرجه بغيره لا من قبله لصلوات الادلة ومع عدم الحجج لا اثر للتراجم في المختلف وكيف كان
فاسلموا العوا بملهم هو الا في دفعه الشائنين وجمع البرهان ذلك والذخيرة والحذائق ومنظومة الطباطباتي ولوامع النارات في ذلك الصلوات وخلا

كتاب التلخيص

فان يصل

الحج

كتاب الحج

يصح بغض بل الحكي عن الأكثر من أخبارها وان خلفت عباداً فحق في الجملة فبين مصرح بمغناها في المنى كما في المراسم بالنسبة للفرج الشريف
الفرج فيها وفي الحج فبين مصرح باختيار دوام السبلان خاصة من دون تعرض الشفة كما لفظة لكها لازمة كما دوى لجد بل مع فرض صدها وبين مصرح
الشفة لكها بل عدم بقى الدم بوصف الفرج والحج بالدمية كما لقوا ولا لا في الذكر الشفة بالدم من اللائحة فبين مصرح بالدم في الدم
وبين من أفصر على الوصفين من دون تعرض الشفة كما لو سبلت لكها لازمة لئلا يلبس على ما تقدم ذكره في الحج الفرج بوصف اللزوم كالنفسه وبين مصرح باختيار السبلان
أو الانقطاع الذي لا يسع الصلوة مع الشفة كالعبر وغيره ولعل مراد من هذا أن دوام السبلان وبين مصرح باختيار الشفة خاصة من دون فرض بين دوام
السبلان معده واختاره في هذا الرأى وصحبه إلى غيره ذلك في عبارات الحنفية في المعنى عند التأمل في جامع ملاحظه أدلهم عليه من الصريح في نحوها ثم لو
أبدى بالدمية ذات الدم في الجملة وباللائحة الحجج اللائحة وان لم يستمر سبلان دما كما في الحق الثاني في نفسه فما بما يقرب من ذلك أن الطباق في جملة من عبادات
أصحابنا كالخلاف في الغيبة ففيها على المخار بل هو معقد لجامع الكتابين كما أنه يمكن إرادة من غير الحجج في العفو كما في الشخ في ذكر كنية الفاضل في الأدب
مخبر بالرضية السبلان أو الحجج النوعي وذا الشخص لا يخرج من الحجج الصفا التي بعد انقطاع دمها برها فها هو بمنزلة فوافي الحجاز انقلب
يمكن إرجاع أكثر العبادات لدمية وان كان لا يخلو من تحصيل بعضها وكيف كان فلا يفتى ما عرف الحج النوعي إطلاق بغض الصلوة السابقة في
في لغة الجاهل بالبر المعلوم عادة انقطاع السبلان قبل في الشاة لا ينافيه وصف الحج بالسائل في منطق الشرطي في خبر جماعة مع جملة إرادته جناناً فحاشا
فلا يصح الساقط في دالة ولا تخبر في خبر رايه باختيار الأداة لا انقطاع ولو فتره من البرهان لك لفظ لا انقطاع عليه فانه هو مع شهادته بالبرهنة
ونص في الأدلة المختصة دل على ما فيه مطلق الدم للصلوة من غير خاص وهو قولنا في سلم ومجان في خبرها فلا زال ندعى مع أنه ليس بكلام الإمام ولا
صريحه فيه بأداة دوام ظهور الدم لاحتمال إرادة الحجج جناناً فحاشا انصه كقولهم لا يزال فلان يتكلم أو يتردد في موضع كذا لا دلالة فيه على اختصاص العفو
به دون غيره لور الجواب على خصوص السؤال بل اختصاصه على الدلالة على المدعى لا الدلالة على عدمه مع أن الانقطاع فاض يظهر في جوابه في أولية حكم غير
السائل وإن لم يكن دام الأداة من السائل بل مصرح في أحد من الاحتجاجات الدلالة على المدعى لا الدلالة على عدمه مع أن الانقطاع فاض يظهر في جوابه في أولية حكم غير
كما هو مبني سلفاً الضم فيه يكون مفهومها ما في الصلاة في غير السائل من دم الفرج الذي لا زال ندعى وهو لا ينافي إلا من احتسب السبلان دون غيره كالتمتع
ونحوه التمام إلا أن يقال بلزوم السبلان لعدم الانقطاع والشرط في معرفتنا مدار الحجج يتخلف هو على كل حال مناف لا اعتباراً منقطعاً الفرج مع ذلك
الأن مدعى بل هو الفرج لا دما للأداة بل بعد الفرج معه بالنسبة للسبلان واضح وأن ظهر من المعاصر في الرأى من إمكان افتكاك الشفة من عدم الانقطاع
ولذا لم يستدفعه جواب لا زلة مع عدم الانقطاع إذا لم تكن شفة وهو مع ما فيه من مآخذ لا أن يقال بالنسبة للتوب مناف لا إطلاق الصلوة السابقة
دعوى فهو على العفو في صورة حصول الشفة خاصة لا شاهدتها الأمون جماعة مسئلة عن التجلبه الفرج والحج فلا يستطيع أن يربطه ولا يسلبه
فالصلي لا يسل ثوباً لا كل يوم مرة فانه لا يستطيع أن يسل ثوبه كل ساعة والمردى في مسطرة تلبس من نوادر الزبطي فالحال أن صاحب الفرج لا يسل
لا يستطيع صلحها بغيرها ولا حبسها بغيرها ولا يسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة فها مع اعتبارها بل في كشف الأثام استأنا الثاني إلى قول الزبطي في نوادر
فصار من مآخذ من تقدم من مجوه سماع الخصم لا لهما بمفهوه التعليل والوصف البحث في الثاني معلوم ولا دل على احتمال إرادة تقبل التعداد
المتعلق التلبس كما من حاجة النصح به بل لا أحد بخلافه وان احتمل الوجوه في الحدائق أو مال له لكنه شاذ فلهج لا شاهد لأعضاء الشفة النصيب
في العفو عن هذا الدم بأداة الأدلة السابقة حتى في المقطع منه انقطاع فتره لا انقطاع به من غير فرق بين بعضها للصلوة وعدمها كما أنه لا شاهد لأعضاء
دوام السبلان أو هو مع الانقطاع فترت لأن الصلاة وأهها مع شفة لا زلة في العفو عن هذا الدم ونحوه الأدلة على البق من العفو بعد إطلاق
الأدلة الثابتة بحجته العقل والفعل لا ترجع المحصل معتبراً كإعتبار على الاحتجاجات المسالوس وسلم ذلك في المقصود بل ومن هنا كان القول بالجاب
التصديق بالخصف والأدلة للتوب مع عدم الشفة كما هو بوضوح عن محل آخر في بعض نحو ذلك ضعفاً منافاة الأدلة لربك صريحاً وأظهر وجوه
هذا الدم من بين الدماء بل من بين الجاهات ولما عن الشخ من الإجماع على عدم وجوب عصب الحج وتقبل الدم بل يصلي كيف كان وإن شافه فاش إلى
يزر وأن يخلو من السخاضة والسن نحوها من يجر عليها الاحتياط مع الحاشية وتقبلها ثم يمكن القول باختصاص العفو عنه بغير ما يعتد منه من محل
الهرود من الثوب البلى كما في المتن واستحسنه في الغام وأحتمل في المدالك وان مائل في الخبر لا إطلاقاً لأدلة مخصوص موضعها التمسك إلا أنه لا
يجب انصراف الإطلاق إلى ما ذكرنا واحتمل الخبر على الاحتجاج بالفتح والصلابة دون الدم بل احتمال في لغة إرادة السخ باليد إذا علم سبلان أن لم يصبه المصفا
وشابه في مصرح أو أنه لا يوجب الحاشية عن نفسه وان كان لا يخلو من نظر لكن لا يضاف إلى القول بالعفو مع العتد انصافاً بغيره في عتد المصفا بغيره
وان لم يخلو من ضرورة لا يخلو من قوة لا إطلاقاً لأدلة وخلافها من الأمر بالخطه عن بل يظهرها التوسيع أمره ثم لا يوجب عندا لم يكن ذلك كما إذا قيل
وضع من الرأس في القدم مثلاً بل العزل ذلك هو مراد المتن ان بعد كاحتمال وجوه تفصيل الحدائق البية وما يفرضه بالعفو عندا الذي لم يفسد
لجزاء البند والتوب الطاهر وعدمه إذا علمه المكلف بنفسه بان وضع يده على دم الحج أو طرف ثوبه الطاهر عليه لكنه اشكل الثاني يظهر مؤيداً في
العفو عنه بغير محل صلحها على ما ذكرنا في الفصل لا يخلو من قوة انتهى فكذلك لا يبعد القول بالعفو عن الحجج من الأمور التي يندركها غالباً
كالهوى ونحوه وان كان نجسة كالدمل أو لاد من الخنزير عليها بل ظهورها في العفو عن الصبي المصنوع بل في الذخيرة أنه يمكن استفادته مطهر الرأى
ولما في الاحتجاج بها من الشفة والحجج المتأني بحكمة العفو عن هذا الدم لعدم زيادة الفرج على الأصل لا لا يجب في معنى نجاسة المصنوع لأن المصنوع
سريان حكم الفضل إليها شرابه العرض أنه معفو عنه ومن هنا أطلق في الذكرى قوة العفو عن مانع تجنيس في المدالك أنه لم يفرق بين ما ذكرنا لا شكاً

[illegible]

فانما هذا الكتاب من كتب

نرجح مفهوم الحكم بما وافقه الاصل بل فيه بعد تسليم جواز ان لا يباين ذلك المرجحان الكثيرة بل قد يناقش في مفهوم خيل يعني بانه تصحيح ببعض المفهوم الاول
لانه شرط بان منه مفهوم كما لا يخفى على من اخبره بمعرفة معاني الخلفيات في اساليب الكلام وبلغها الكبرياء سلم انهم اراوه الذم فانادوا وهو قد لم فان كنا
فوزا اثنين اي اثنين فافوق معان ذلك الجمل العكس في المفهوم الاخره فيها ما قبل من شيوخ العبر عن الاول في الاجاب انهم لم يردوا عن الصادقة
سنة من حد المكاري الذي يصوبه قال بما مكارا فان في تروا والبلد الذي يخلو اقل عشرة ايام وجب عليه الصبا والتمام وان كان له مقام في منزلة البلد
الذي يتوكل اكثر من عمل ايام عليه الفضة الاصل اظهر ان المراد عشرة فاكروا بانهم بعينه شمول المسألة اليهم ووضح فانه انفاة ومعرفة بحيث لا يذنبه
ولا يقصده ولعلنا انفسر على اطلاق الحكم بان هذا الناقص منه وهذا وان خدش ما تقدم من الاستدلال بانه المفهوم الدال على عدم العفو عنك فمعرفة اننا
في غيبته ما يصحح في المرسلة الصحيح السابق في الاطلاقات خبرها وولم لا ارادة استجنا الفصل والاعادة من مقدار الذم في الصحيح المرسلة
من الادلة ضمن عدم العفو والشاهد بل ما على خلافه متفق مع ما فيه من اقتضاة الاستجنا الفصل في الادون بل استعمال اللفظ في حقيقة وجان اللفظ
بفضل لادة الذم بما زاد فيها ودعوى هو الخ لا شاهد بانهم فبقا لان المراد بالذم فيها زاد منه مسامحة الغلبة عدم مقدار الذم الا الزيادة عليه ولا
فلس المراد المسامحة حقيقة فيبقى ما دل على العفو من غير معارض حتى الاطلاقات لا تقاطعها بانه لا ينافي لاقتضاة المصلحة العفو عما دون الذم لما
عرفت من ندرة معرفة مقدار الذم بل لا الفتا وولنا اننا لا نظهر فيها حجة بعدم العفو عنه حتى في طلب الشوق من جهة فان طلى الاجماع اخرى ولنا
نقد سلاذ خاصه ومع المرفوع التي وفاد يوقله ملاحظة كل انما هم فانهم وان اقصروا في افعالها وما دون الذم لكن في اشائها يذكرون الذم فان في الخلاف
اولا فان بلغ مقدار الذم وجبنا له الظلم وكثيره وان كان اقل من ذلك لم يجب ثم حكم من بعض العامة القول بعدم العفو مطلقا عن اخراج المقدار المخصوص من كل
مخاشنة وغير ذلك الى ان قال دليلنا لجامع الفرة وطريقه الاحتياط ولا يلزم ما مثل ذلك في مقدار الذم في الدم لا اخرجنا ذلك بدليل وانه قد علمنا حصول
الاجماع وعبقوا اننا ومن ادعى مقدار فعله لعله لا يخفى اذ احبنا مقدار الذم لجامع الفرة الى اخره وكذا اطلق المرفوع وجه الله العفو في اول كلامه في الاذ
على ما دون الذم لكنه ذكر في الاشارة سنة مرات تقر بما يقصده العفو عن الذم من حيث او كما يصحح ومنها ما هو كعدمه لاجماع الخلاف في ذلك الفرض ما انفسد
خوف الاطلافة في كشف الحق بعد ان علق العفو على ما دون الذم فاسباله الى الامانة قال ابو حنيفة كل الخاسر اسوة في اخبات الذم ونهضنا في
اخره وظاهره اننا في تقديره الى غير الذم خاصة دون المقدار في الجامع وقد عفي عن دم ووزن سعة الذم الكبير في ثوبك بيد فان كان منفرقا ولو اجتمع
تكان سعة الذم فلا بأس وهي اجتمعتا ظاهرا فيما قلنا وبه فاسبال عدم معرفة عنوان الخلاف في ذلك ساجا بل اول من ذكره القضي المتعبر به في
عنه ومن ظلم تلك قوا القول بالبعو عنك اننا نظهر ذلك عاقبة من بعضهم من الخلاف في القيل فتجربا وكيفية كان في الغلبة والهداية والمغفرة والانتظار والخلاف
والغلبة وغيرها التمسيد الذم بالواني الذي هو درهم وثلاث بل في كتمان للشام نسبة الى الاكثر وقد ثبت ذلك التبع بل هو بعض مقدار الجاع الثلاثة الاخرين
التي هو وعلما به بعضهم من البخل كما يوجب البعيتهم من اخرون نسبة الى مدله على ما ينبغي كشفا الحق المعروف ان اكثرهم على القيل الاول بل في الغيرة وفيه بل في
كتابنا الخزين الصحيح انه الوافي وبني الخلفي فانوهه عبارة الشري في ادى النظر كون خلافة خطأ قطع مع التامل فيها بدفعه فلا حظ ولا يدبر وبوكذلك في
الذكرى البخل باسكان الغبن منبسط الى داس البخل ضرورة لثاني لانه فيسبك كسوبة وعقبة ثمانية فوايق والغلبة ينبغي قبل الاسلام الاكسوبة تحدث لها هذا الاسم
في الاسلام والوزن بحاله وسحر المعاملة مع الطبيعة وهي اربع دوايق فلما كان من عبد الملك جمع بينهما واتخذ دهما منها واستقر امر الاسلام على سنة دوايق
وهذه التسمية ذكرها ابن دهم انتهى وما في مجمع البحرين عن بعضهم انه كانت الداهم في الجاهلية مختلفة فكان بعضها خفافا وهي الطرية بعضها ثقلا الاكثرا
ثمانية دوايق وكانت دهمي السبعية وقبل الجبل الى ملك يقال لدا س البخل فجمع الخفيف الثقل فجعلوا دهمين منسولين في جاء كل درهم سنة دوايق
بقالذم هو الكد فعل ذلك لانما اراد جباية الخراج طلب الوزن الثقل فصحب على الرعية جمع بين الوزنين واستخرجوا هذا الوزن انتهى وها كان في
الانطباع على ما ذكره الاحتجاج انهم اندرهم ذلك الذم الكد استقر عليها من الاسلام هو سنة وهو مع ثمانية فظهر له كان حقوق تحصيل الاجماع فضلا
عن منقوله المعصدا في حقوقه وخلص الداهم والمقدم سابقا على اذلة الوافي السعي البخل لاخره فاذ في سحرنا لاوليها للذم في النص على ما كان مخافا في
نظامهم فمطلوا الاجاب عن القيل الى ان قال بعد ذلك ما تقدم من الذكرى ومقتضا ان المرادهم كان يطلق على البخل وغيره ان البخل رتبة من عند الملك
وهو مقدم على رتبة الصادق مخطا في كل حل النصوص عليه والمسئلة في بقر لا شك والاضح المنع بعد ما سمعت على ان عبادة درهم المعاملة سنة دوايق
في زمن عبد الملك على احد القائلين لا يقضي بها نظام افراد البغلة عن الوجوه في تحويز الصادقة فضلا عن اطلاق الاسم عليها خصوصا مع قرب الزمان
وفيات عبد الملك كما عن المتعبد وغيره من الوزنين سنة ثمانية ومولدا لصادقة ثلث ثمانية مضافا الى مقتضى بعض الادلة عن الباقر بل حكى
العامه روايتي النسخ بل في الواضع كما عن الهادي لاجاب كل ادهم على المعافاة في غير النسخ وان لم يكن كذلك في زمانهم لان الحكماء هم متفادونه
معدا استفاضت الروايات المتعبد بانها مشهورة عندهم في حجة ما ملأه رسول الله وخلق على وان كان يمكن خدش هذا الاخبار بانه لا يلائم من ذلك حسن حل
ما به البتة على المعافاة في غير النسخ ودر الامام المبين الثاني بالمعق كان كل اقل ومن لم يتوصل احد في سائر ابواب الفضي في حل الفاظ الصادق من على
عرف زمانهم وان لم يكن عرفا البتة كان لا يمنع حديثا سمعوا في حل اللفظ على ذلك المعق القديم فاذ في السرا عابوهم خلافة ذلك ليس في محلة
فيها البخل نسبة الى مدينة فبما يقال لها بخل فبما من با بل فيها ضرب من مخرج منسلة ببلد الجاهلين بخلافها الكسرة والعسا لوزن وثلاثون درهم
واسمها هاتر دهما من ذلك لتمام هذا الدرهم اوسع من الدنيا والضروب عديدة السلام والمعاد يفرع عنه من عند الخليل لرحمة وقال بعض من طهر
من له طمخا الناس والاشا ان البخل والذم منسوبة الى ابن ابي البخل جعل من كبار اهل الكوفة الخلف هذا الموضع فبما وضرب هذا الذم الواقع

كتاب الطب

البدنهم البغلي وهذا غير صحيح لان الدم الغليظ كان في من الرولة في الكوفة انتهى وفي اخر كلامه ما عرفنا لان بندهم النسيج انما
بعضها سبق كانه قد بان في ما ذكره او لا بل غيره في وجه الشبهة من النسبة الى قربة الجاهل من امتصاصه الكثرة في وجهه ضيقا واحدا في وجهه
الاميل في المبدأ في نسبة ذلك الى المتأخرين كما عن المعتزلة انما الذي يجمع من الشيوخ مع التوفيق على ان الذكرى بان اتباع المشهورين في الفقه اول من اتبع
ابن جبريل لان يقال كما في الحديث ان هذه القرية يمكن ان تكون في نهر النجف قبله لان بابل وما جرب منها من البلدان القديمة بقاء ذلك الدم الى زمانه
لا يدل على الصانع بها نعم بل في المسافات في سبب النسبة والتميز بين ما ذكره وبين ما تقدم من الذكرى وهو سهل لا يترتب عليه حكم شرعي هذا كما يمكن
بما لا نوافي من جرح ما ذكرنا زيادة البغلي من الدم في الضرر والقوى الى الوافي الذي قد تقدمه سائر ذلك الا انه لا يرفع الاحتمال الفاضل
على النقص معه اذا المبدأ في ذلك شيا سعة لا تزداد تكون المدار عليها لا عليه كما صرح في كشف الشكوك وغيره بل هو لا يترك كثيرا من الاحتمال في ما
الاجاعات كاجتماع المرض في الضرع والعلية في الخلف في فهم بل في الواقع في الخلف عن الجاهل من عدم دلالة الاختلاف وان اطلق فيها
المعنى من هذا الدم وان كان لولا ما يمكن دعوى ظاهرها في زيادة الوزن او مع السعة بل في توبه تقر من كثير من الاصحاب بضبط الوزن هنا دون
المسألة لكن قد عرفت في اتفاق الاصحاب على زيادة السطح من الفرض انها غير معلومة او لا دلالة في الوزن عليها مع اختلاف الاحتجاج بالنسبة
الى ذلك ففي التلويح ما عرفت من مشاهدته وعن الحسين في عقول ما تقدم من اجتناب سعة الجاهل لا تقر في كلامه بل قد علم ان كان ما حكى عن
او على من التفسير لا يقر في البغلي وان ذكر الدم مقابلة سعة من هذا جعلها في المقابلة بين القول بالدم البغلي كونه له
الكل بمقاربت التفسير الاول انتهى من باب البغلي وان كان قد يرد عليه ما به ليس في كلامه ما بان في اذنه قد يرد عليه في القول بالدم البغلي كونه له
تفسير البغلي ما شاهدته ابن ادریس في لوشه في قوله معن وهذا ايضا بقوله لا ينهض العباد وهو من احسن الكتب في هذا المقادير
والظاهر ان ما تضمنه من هذه التفسيرات يجوز اختلاف افراد الدم من الضابط الواحد كما هو الواقع وانما كل واحد من هذه انتهى لكنه في بعض
عما فيه لا يرفع الاحتمال ما عرفت من اختلاف افراد النواطي لان براد المعنوع عن وسعها مثلا ولا من يتصلبه واحدا لعدم الاحتياج اليها باطلاق ذلك
الشمال لا يرفع من جعله فجمع اصل الدعوى بظهور الاحالة على اطلاق قدر الدم في عدم الاختلاف مضان الى ما عرفت من الاعراض
عليه ايضا بانها لم يرد في التفسير لاختلاف الافراد الجاهل استناد الاختلاف في التفسير الى الاختلاف في التفسير الى ان ذلك هو من جهة
من الاصحاب انهم بعد اذ اقرروا بوقوع الاختلاف هنا لو ان شهادة ابن ادریس في قدره متنوعة مرهدين بذلك الا انها على التفسير الذي
ذكره وكيف يستقيم ذلك في شهادة مفضي او قائل الحكم بمضمونها على التفسير كما هو شأن الشهادة ومع التلويح في معنى قوله
قد عرفت فيما سبق احتمال التفسير في الاختلاف في وجه النسبة والتميز خاصة لكنه من المحتمل انكار ابن ادریس من بعده كون ما شاهدته ابن
ادریس من دلهام تلك القرية من البغلي المعسر ما ذكره لان الاصل عدم العلم بعد ما كان الجمع بين التفسيرين في غير هذا كان الركون الى التفسير
ابن ادریس لا يتخلوا من قوة بل يمكن دعوى شهادة القرائن كما انه يمكن زيادة الاحتياط بضبط الوزن بالدم والثلث بيان زيادة مساهلة الدم في
بعد زيادة وزنه فوافق ما ذكره الحلبي في ذلك من من الشهادة الضربة فيها التعديل هو من باب الاحتياط كما انه لا يخاف من القادر الاخر
فكره في الرضا وفي المعسر من القادر ولا في اقوى من غيره باعتماد العلم باستناده الى الشهادة دونها على ان ما ذكره ابن ادریس من تقدير الدم
حق بعلمه بما ذكره تقديره للمعسر من الدم مستند الجرح على جعفر المقدم القاص من اشارة ابن ادریس على الدم بل وكذا ابن الجبريل في ذكر
ذلك التقدير البغلي ولما التقدير بعقد الواسع فهو مع عدم معرفة المقدور اذ ارادته تقديره بصفة البغلي والدم ضعيف جدا بل في الراي من هذا التفسير
بفتا قطعنا وانما علم لكن ومع ذلك كله لا احتياط بعدم الزيادة على النقص لا يفتي في خصوص ما مضى من الصواب الا ان هذا لا يتصل بالقر
البقية وافضل ما خلف الاصل المستفاد من جواب زالة الخفاء او الدم على المصطلح بكونه هنا مال في الرضا يتجلى بعض من تقديره البغلي كان في
النافعة يمنع مني اولها من ما عرفت ما شئت في ما عرفت لا يستحقها في التوفيق على جهة الصواب بكونه كذا في موضع القى لا يتجلى الى انما كان في
على سائر وطوبى لا يعلم كونهما من ما كوال اللحم او لا بل هو كما شابه الدم من المعنوع من دم ذي الضرر غيره كالدماغ الثلثة المصير في الدم في
الوامع كما عن المؤرخين وشرحهم وغيرهما بالمعنوع واطلاق ادلة الا ان بعد العلم بتقديره النوع لها اوجه للتميز بها في العلم ان من روى
اذا الامر بعد الشخص لا دلة والجمع بينهما الى مجوز اذالة الثلاثة من جهة اخرى الى ازالة قدر الدم فما زاد دونه في العلم ان من روى
ولا انما على الدم ليعلم مخرجه في احد الاطلاق في جرح الضوابط الاخر ودعوى ان ثمة العوارض في حيل المشبه حتى يعلم ان من روى في
ح من المشبه من الدم من المشبه باحد الثلثة في المعنوع في الثاني حتى يعلم ان من الثلثة الاطلاق ادلة المعنوع واول حتى يعلم ان من اطلاق
ادلة الا ان الخالف من الشاهد بل على الناميل فما شئت من الخطا بان التمهيد في العلم انهم هو من عند اشارة اصل الشخص لا بعد العلم والتميز
في اول الشخص لا كذا لا يفتي في العلم انهم هو من عند اشارة اصل الشخص لا بعد العلم والتميز
لربيع عن غيره وكثيره بالاختلاف كافي السراويل لاجل صحتها في غير ما علمه كذلك كما يشهد له التبع الاطلاق الامر بالعلم من الخافان قالوا
بل وخصوصا ان التفسير في الصادقة الحاض بفسل في ما عرفت في التفسير في المروفي في كتب فروع الخطا في اصول علم في الخافان في العامة لا
اخره وان كان لا يفتح فيه مثل ذلك في المقام بعد الاحتياط في الاستماع ثم اقره ثم اعلم به بالمال في الصادقة في خبره في كذا في بعض
نفس ما اجتمع في العلم بل يستفاد من جملة اخرى شديدة في علمه فهاذا مع ما قبل من خصوصية العنق من قوله انما لا يتصل بغيره

في كلامه اعلم

كتاب الطب

الخصاب فيها بالذكور واحتمال اجتماعها من دم الحيض زاد بها العزرة دليل ان طهر من دم الحيض الى قول الصادق في جملته الروى في الكافي بل موضوع
الحيض كذلك لكن براد فله عدم لا فاد الصلوة من دم الحيض من دم الحيض من طهره وكثير في الثوب والبراءة له سواء التوبه الروى وان كان الدم قد حصد
فلا مبرر ان لا ينسله لان يكون دم الحيض غسل ثوب منه فاعلة الثقل في حبه والخبر ضعيف بل عرف مع عدم المعارض في إطلاق أدلة العقل الموضع
شبهها بالمثل ولو سلم فيها الخاص ان دمها على ما هو خبر جبرائي بصبرنا على زاده ما دون الدم من القليل فيه المعفو عنه من غير بل وان لم يرد من ذلك بكون الخارج
بينها وبينه من وجه ولا ريب في رجحانه عليها من وجوه ولحق به دم الاستحاضة والنفس بالاختلاف فيها كما في السر بل في الخلاف في الغيبة الاجماع على
نسبها الى الاصحاب من غير ما بل قد تميزت بعض نسبة الخلاف الى احمد في الذكر مضافا الى ما دل على كون دم الخارج خاضا الخبز الى خلاف الغائب في الاحتياط
باعتبار حبه منها فانفرد بلحدثت الخلاف في حد من الحاقها بالمعفو عنه لاطلاق أدلة المعفو عنه جدا ولا اقل من الثلث في التمسك لما سمع فيقول
دل على ازالة الامتياز له كما هو واضح بل قد ثبت في شمولها لدم الكلب والخنزير في الخارج بدم الحيض كما هو خبر الطوسي في وسيله وفي القطب الاثني
بل مطلق تحصيل البين الشامل لها ولكل من لم يثبت كافي صريح قواعد الفاضل وان شاذ به في مختلفه ومنها والدم من البياض والعالم والرائح في الرضوخ
وحامع المقاصد في اصل المستقام في الاطلاقات بل معارض ضلالا في ملاحظة الحبيثة واعتبارها المستاترة لعدم العفو عن ذلك باعتبار
زيادة نجاسة الدم بملامته جلد تحس العن فيكون كنجاسة خارجة فالمعفو عن الدم من حيث انه دم لا يقضيه الى وثوق ابن بكر المجمع على تفريق ما يصح عنه
ان الصلوة في كل شئ حرام اكراه الصلوة في غيره وشعره وبوله وكل شئ منه فاسد لا تقبل تلك الصلوة حتى يصل في غيره ما حل الله شأه اكله منه ومن شارب ما دل
على المنع من فضله انما لا يוכל كحجبت مقدم العفو من دم غير ما اكل من حيث انه من فضله وان عوى عنه من حيث انه دم كما هو خبر الاشافي في كنهه ورواها
في الحجة مضافا الى استبعاد العفو عن قبل دم مع نجاسة وعدمه في القليل من فضله مع طهارة قول الصادق في مرفوعة البري في دمك انطقت في شئ من دم اذا كان
في ثوبك شئ من دمك فلا بأس وان كان دم على طهره لا كان او كثيرا فغسل ما عن الفقه الرضوي وروى ان دمك ان يثر مثلهم قبل وان كان لفظ العنهم
من الما كقول في الحديث اخبرنا العن بدم الحيض مطلق دم العن كذا عن الامين الانباري في هو اقر بمرحله الانباري ولا ريب في ضعفه بل
بطلان ما كان تحصيل الاجماع على خلافه حتى فيما تقدم من صريح كلامه واظهاره ولفظه دليله بالضعف لا رسال والهج من مقاومة ما تقدم خصوصا لو قلنا بان
معارضتها بالعمى من وجه باعتبار دعوى القليل من الدم وعبره بل قد ينافر في غنادا الاستثابة فانه وان كان بين أدلة العفو عن الدم وأدلة المنع من
فصلات ما لا يؤول الى كراهة من العفو من دم في كلامنا لا سيما مع ما لا يوافقهم خصوصا اقتضاهم على استثناء الثلثة او مع تحس العن مع
مرفوعة الحديث في لا يخرج من دم الحيض على الاجماع ابراد بس على سائر ما لا يفرع مع قوة دلالة نجاسة العفو بالنسبة الى ذلك ان كان بترك الاستغناء في بعضها
او ضعفك دلالة الفضلة بالنسبة الى ان كان بالعمى الغوى يشهد الاولى وبوجهها وبعد فرض شمولها لغيرها اضمحلال حبيثه من الفضلة اذ يكون كذا
على المعفو عن دم غير ما اكل الا ان لم اضمحلال تلك الحبيثة قطعاً وان كان يمكن الفرق بين الضرر على العفو عن الدم المفروض وبين اطلاق العفو الشامل
للمزني تلك الحبيثة وفيه يظهر اضمحلال الحبيث مع الاول والا كان عبثا او كما لعبت بخلاف الثاني لكن ملاحظة تصوير المقام وكلتا الاستحاضات في
على القطع سداد حبيثة الفضلة صاوية في السعولدم فلا ينبغي الاطباء في كثير الاسوال والجواب ثم قد يتجه اعتبار الحبيث في نحو دم يحس العن يحسون
بحاسه ومعبر نجاسة الدم ومن المعلوم ان العفو ما هو دم من حيث انه دم مع ان المشهور وكما في المنع عدم اعتبارها بغيره بل على ما حكي لا سيما اذا علم
حالهم بل كما ذكره صريح اخصائهم على استثناء الثلثة بل في السر بعد ان حكى عن الرازي ما سمع من هذا خطأ وقال عظيم فحس لان هذا دم خنزير ولا يجمع
اصحابنا قائل بل العزلة لا قوى في النظر اطلاق الأدلة لمعومها المستلزم عن الاحتياط المثل هذه الحبيثة التي من لوازم هذا الدم وان ظنا بملامته في الملاحظة
لذلك لانه محل الدم من التوبه مثالا البول فتحوه ودفعوا عنها فبالا حيزه لندة اجسامه منوعة بعد ملاحظة ندرة الاختلاف في صدق اسم الدم وشموله بالمعبر
لا هي بل قد يدعي احد اهل الحبيثة فيما يوافق الدم قبل اصابتها بنجاسة سهل كما ثم اصاب عدم صدق النجاسة بغير الدم فلا يجري على التفريق في حكمها بعد
قابلية الدم النجاسة بها استصحابا بها بالحالة السابقة السالم من المعارض من عدم شاذ ما دل على نجاسة الملاقاة الخاصة مثلها في التي مشتملة على الحل به
منع على القطع بغير الحق في محله ثم قد يتوجه عليه بانه من ان ذكر في باب نزع الامور من الملاحظة فهو هذا الاعتبار حبيث فبين موت الانسان في البرزخ
السلام والكا من هذه الحبيثة وقد انكروا عليه هناك ذلك العجب من ان لا نكراهه كالحج من اقره غير هناك وانكراهه هناك حبيثا والله اعلم بغير
للمن ذلك كبري الله سبحانه اخذنا المص وغيره على استثناء الثلثة خاصا ولكن قد يروى في حقه عدم العفو في طهره وعدم نجاسة فقهه
دنا البحث على نجاسة الدم ما روى الثاني كما انه قد عرفت هنا ما روى الاول كذلك اكلان ابن زهرة يوم اخضا العفو عن المعتد المذكور بدم العن وحج صريح
مرفوعة الاول انك يجوز هذا ارادته ما عدا الثلثة منها ولا يلحق بالدم عبره من النجاسات مما تجزى بها الاصل السالم من المعارض بحسب الاطلاقات وكثيرا ما
ما تجزى من المانع في الشئ والبناء والحدائق وجوب ازالة ما قبل الاصل البتة مع عدم التمسك بالاصل في الموضع ولا لا اعتبارا بالنسبة المستندة
ان كثره الوقوع في الشئ بما نحن فيه وبما مال اليه في الدخول بعد التام في السلسلة والتردد لكن قد يدعي في الحاشية كما عن النهاية لاحتاله بل من الما لا يخبر
عن عماد الدين العديم ولا لوجه الاستفاد من عدم زيادة الفرج على الاصل لان عفو نجاسة النجس بالملافة اتفقا للاحكام النجس بالافهها ملكا
في المعنى لشرعها لاصل والمثل في تناول دلة الازالة لعل مع عدم ما يشك في ما يشك في ذلك بين النجس بالدم قبل اجتماع الثوب
مثلا بعد ولا بين النجس مقدار المعفو عنه من الدم والتردد ان فرض نجاسة المقاصد الروض والملافة واللوا مع على العفو عما فيه بالمعفو عنه
انه خاصه لكن ما دم الما لقطع كما يوجب اليه تقليد لا يبين تحك ما انساب من المطبق عن محل الدم وعده وان حسم الجوز في ان لا ينعموا النجس بخلق

الدم

منه من الدم وهو مع المصل من الدم المصحح لا يصل من غير مخرج وان اطلق قوة العفو في الذكرى فقال وان اجتمع ما مع طاهرة لعفو في المصنوع
بقى لا بد عليه فليس الحاجة ان يفي في ثبوت العفو المفضل في المحل من الثوب فيصير ما على منع محل الخات في الصلوة اشكال في النفي والنهاية
من جنوم الخصه وان شاء الشفة لكن يفي الاول للاولوية اما بناء على جواز حمل الخات في الصلوة فلا بد في الجواز بل ولو كان كثيرا وان اخط
بعض من اخرى للمشايخين فاستدلوا بجواز الحمل على مخرج المسئلة السابق وما ذكرنا به في الحال في حمل ما اصابه دم الفروج وان كان لا يفي من اشكال
ولو نفي الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فلم ولحدودها فاما للشايبين من غير فرق بين الصفوق وغيره بل والنهاية وان مخرج الاول خلافا في الكفاية
والبيان فاشان في الثاني والعرف شاهدنا عليه ما لم لو كان لا لا يفي في محل الصفوق كما صرح به في المتن في الحكم باتحادها من غير اتمام الحال
لا يحد وبغير القدر مع اتحاد الدم باوسع الجهتين على ما مل عند كل حكم الرأى من الدم والناقص والكون الدم مجتمعا واما ان كان منفردا فلا
فلا اشكال بل لا خلاف في مساواة الصفوق في العفو عنه مع عدم الزيادة للاولوية واطلاق الاولوية وخصوص في جمع اللفظ فابوه بعبارة الرخصة من
وعق الخات فيه ليس في محله نعم هو في المقتضى الزائد عن الدم قبل واختاره في البيضا والسرا والناض والمدارك والحدائق والذخيرة وعن المحقق
الكفاية والارسلين وابن معبد بل في الذكرى انه المشهور كذا في تحقيقه كما ان لم يجد في جامع الاخير بل لعل الموجب خلافه هو عفو وان اخطا بالاول
في الاولين وقبل بجذالة كالمجتمع واختاره في المراهم والوسيلة والمنه في المحر وعده وكشف الاستاذ في ذكرى والنفيع وجامع المقاصد الرخص
فصنوا للوامع وعن الخبر ونهاية الاحكام وكذا وحاشية الشرايع وكشف الاستاذ سبالة الى الشهرة في الاخر كما رخص في اكثر المشايخين وقبل
لا يجزئ الله الا ان يفتاح في اختاره الشيخ في النهاية او صرح بها كالمعنى في المصنف الثاني لا الاول اظهر لا صالة وجوب كذا في الخات بل والشفة في
وجوب اطلاق دليل النع الشامل للمجتمع والمفروق من الاختيار ومعاذ الاجماع بعد منع انصراف الاول كنع فيسبها بمفهوم قول الصادق في
مرسل جمع لا باس بان يصلي الرجل في الثوب فيه الدم منفردا شبه النع وان كان قد اصابه صانح قبل ذلك فلا باس ما لم يكن مجتمعا فدا الدم والصفوة
في جميع ان لم ينفرد بعد ان سئل عن الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينوي ان يغسل فصلي ثم يذكر به بعد ما صلى بعينه صلوة قال لا
ولا يغسل صلوة الا ان يكون مقدارا للدم مجتمعا فغسله وبغسل الصلوة لا رسل الاول بل في سندها على حد يد مع عدم تحقق الحار والاحتكاك في
بل لعل الموهن محقق وابناء ولا لا الضميمة على ان يكون مجتمعا خذ ولو بعد خبر اعادة المركبة منها نحو الزمان حلو حاضره ومبني كذا في المحل المخفض
لا المقتضى التي هي كقولهم مرتب رجل معصية صالحة غلا اي مقداره الصلوات الصلوات من الاتفاق باشرطها باختلاف زمانها مع زمان العالم
المعقود هنا ضرورة اتحاد زمان كون الدم مقداره درهم والاجتماع بخلاف ما ذكرنا اذا المعنى عليه لان يكون هذا الدم مقداره درهم في حال اجتماعه الى
لؤلؤ جمع وهذا لا يفيق كونها مقدرة بعد اتحاد الزمان كما عرفت في المناقشة فيه باختصاص دلالة النماح على المنفرد المقداره الاجتماع دون الجمع فضلا
مدعونه بالترامه ولا المناسبة السؤال والاستدلال على الاخير خبرها وبمنه ثابته لا الهنا عليه بمفهوم الموافقة كالمناقشة بازاودة الحقيقة بقضوا بشرط
الاختصاص المطلوب للجمع لما عرفت من اعادة القدر منها بالمعنى السابق بما لفظه القول وكان كذا في هذا المعنى وما يقرب منه من وصفها بالمقدرة لا السابقة
اوانه يمتنع الشرط المقدم فيها فبما لا يخفى من على ان حله خبره سلم لا يقطع المشق ومفروض السؤال عن اللفظ المنفرد في الاصل من الدم
نظير المناقشة في دلالة المرسل بقوله كذا في المحل من الضمير المستتر الرجوع الى الدم المنفرد فيان ختموها عن معارضتها ما عرفت بالمقابلة في الفرق في
القدر المختص بين الاجتماع وعدمه كاستبعاد الترام القول بجهة الصلوة بناء على القول الاول وان استغنى الدم او فرض نقص كل مجتمع عن درهم
فصل عن مثل بقدر جزء غير مقسم مع القول بطلانها من اصابة درهم واحد مجتمع والاختلاف عن ذلك بقدر الفاضل كما هو قول الفصل من لم يستدل
كما عرفت به غير واحد سوى المرسل المحكي في الجواز عن دعام الاسلام عن الباقر ع والصادقة ع انها قال في الدم يصب على الثوب يغسل كالمثل الخات
ووضافي النسخ البس منه ومن سائر الخات مثل دم البرجنت اشباهه قال فاذا فاض غسل وهو مع ضعفه وانحسار العامل في النهاية والمقتضى كذا
التمام انه يمكن تشبيهه بالنهاية على معنى غير ذلك مثل على ما لا نقول به من سائر الخات حصة الى لعل المراد بالفاضل في المعنى انه اختلافه
قوله الفضا يعني من العادة بعض قدره بالشر وبعضه بالخش في القلب قدره ابو جعفر بجمع الثوب الوجه المجمع فيه الى العادة وان كان ما استوجبه
وجها لو كان معلقا عليه الحكم في خبر معتبر ثم لا فرق على المختار من اعتبار القدر في المنفرد بين الثوب الواحد والثياب المتعددة فبغير بلوغ مجموع
ما فيها قدر الدم كما صرح به الشايبان في الجامع والمسال كغيرها الطهر الاول في النعم بل قد يراد بالثوب في السؤال الجنس الشامل للثوب فاحال
اعتبار كل واحد منهما مفردا ضعيفا كضعف احتمال ذلك بالنسبة للثوب في غير كذا في ما في البين الى الثوب كالتشابه المتعددة لا انه يعتبر كل منها باقراده فان
احتمل في الرخص كذا صرح في المسالك بما ذكرنا الماعرف ويجوز الصلوة في كل ملبس مما لا يتم الصلوة فيه من الرجل منفرجا لدمه محقق السيرة وان
كان فيه نجاسة لم يفتع عنها في غيره مما يمت الصلوة به منفرقا بل لا خلاف في محقق احمد كما عرفت به غير واحد بل عليه الاجتماع تحصيله لا يفي في الانتصاف ولا
والسرا صرحا والندكرة وغيرها ظاهر هو الوجه بعد النص في السقطة التخييف فضعفها بما تقدم كقولهم لعل في موقوف ضرورة كل ما كان لا يجوز
الصلوة فيه وحده فلا باس ان يكون عليه التي مثل فلسوة والتكدي والجوب الصادق في مرسل هذا من سنن كل ما كان على الاثر او معه عالا
يجوز الصلوة فيه وحده فلا باس ان يصلي فيه وان كان فيه فلسوة والتكدي والكر والغل والخش وما اشبه ذلك في مرسل حماد بن عثمان كذا
هو كالمصنف في خبر الرجل يصلي في النع الذي هو ما صافه واذا كان مما لا يتم الصلوة فيه فلا باس في مرسل ابن ابي البلاء لا باس بالصلوة في
الذي لا يجوز الصلوة فيه وحده يصيب القدر مثل فلسوة والتكدي والجوب وخبره وان بعد ان قاله ان فلسوة في النع فيقول فخذ منها ووضعهما

وان عرفت

كتاب

ایک دفعہ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ ۖ وَأَنزَلْنَاهُ فِي مَجْدٍ ۖ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

44-38861-1000

دیکھو بعضاں پاگل عمل ہیں۔

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ عَنْهُ وَمَا يُبْدِي لَهُمْ

هذا هو وجهه
الذي هو الوجه
الذي هو الوجه

الاحتياط اما لو علم خرمه من غير ان يتصور فلا يثبت بقاء الحجة المفارقة صدق فصل لا تنصا من غير على الجائز ما عدا من الاجزاء التي لم يعلم من غير على اهل
التي كالحاصل في كل الاجزاء المتعددة والغير على غلظها في شكل انما من احتياجه في ذلك لا يستحق البقاء كالصوة الاولى من احتمال من غير هذا
باعتبار الفصل عن الغير في استحقاق الجائز ما عدا من معارضة استحقاق الاطلاق لكونه هو المعارض واستحقاق الفصل عن الغير من التام لا يستحق
الغير غير يكون سالما كما يستحق الفصل في حكمه فلهذا لا يقال ان الفصل الثوب لا يصح بمقتضى الطولية لا يحصل الا بالكثرة ضرورة حصول طهارة تلك
الاجزاء الصبغة الرطبة لا بد من القليل لانها من الماء المتساوية في طهره على ذلك ثم لو جفت كان بابا امكن نظهر بها لثبات تلك الاجزاء وقفا على الثوب
الفصل القابل للطهارة بما لا يؤول الى الفرق بين القليل والكثير في تلك الاجزاء الصبغة ان يثبت على الثوب فهو واق على الجائز والاولاد وعو حصول طهارة
بالكثرة دون القليل بل فيها نوصف طهرها على انقلايه فلهذا يمانع الكثير كما تقدم البحث فيه مشعا في فرض بقائها على الاضاحا هو محل البحث لا وجه لها
اللام لان يفرق بين الطهر المتساوية في المسئلة وبين التابع لغيره من الاجزاء الخلل في لغيرها فلا يظهر الاول الا انقلايه الى الماء بخلاف الثاني
فانه يكتفي بخلافه في فصل تلك الجسيم مع ملاقات الماء تلك الاجزاء من غير ان يخالط في انقلايه ماء والام بطهره من الخسرات الظاهرة المائية كالرطوبة الطنج
والجبار وهو ما لو كان الكثير بطلانه واضح وفيه لا يمنع تسليم هذا الفرق والخسرات ان لا يظهر لا يزال تلك الاجزاء المائية منها الملائمة للجائز وانقلايه الى
الماء ولا يشرى نجاستها الى الاجزاء الاخرى الخلل في الجسيم اذ يفرق ذلك من المانع قطعاً فلا يحصل من غير النجاسة اعلالها كما هو واضح وثابتا تسليمه في
على الاجزاء المائية الملائمة لان محل البحث من النجاسة العوضي كالاجزاء الصبغة بل لا بد من ذلك في حصول الطهارة واسمائها الماء المتسوية من غير غير
الطهر والكثير كما في كل حين من حيث نجاسته رطبة واربيد نظهرها بل اهل على غالب الاوقات قطع بقدر فصلها عما من المقتول اذ في فصل منه ما هو
من تلك الرطوبة بل يرتب فلا يتحدح بغيرها بعدة ضد الماء عليها واسمها كاهية ولو كان الماء القليل بل هو كذلك في فصل الجائز كاللول ونحوه فضلا عن الخسرات
فانه لو فرض جسيم من غير جيل واربيد نظهره في حال رطوبته ففصل عليه الماء حتى يسهل ذلك الاجزاء البولية فيه لم يكن نامل في حصول طهارة بذلك في الثاني
الفرق المذكور لا يسهل الفرق ان يثبت القليل والكثير كما حصل طهارة تلك الاجزاء الصبغة على ما في الكثير من غير استحقاقها في فصل الجسيم بقا الفصل بالقليل
ودعوى الفرق في حكمه اذ اقسم باسم احبنا الكثير في طهارة المضافات في ان يذهب طهره مستقلا بانقلايه ماء لا ما اذا كان من النواع مختلفا في اجزاء الجسيم لعلنا في
في جميع ما ذكرنا فيقع في البحث عن طهره بطلانه ما ذكره الاستحقاق من الصابون والحجرات الفواكه المطبوخة والخسرات والجبن والحلم والقطران ونحوها ما يربس به ولا
بغيره حاصل البحث فيها انما ان تكون فلهذا نجاسته لا تنفذ في عافها ولم تقا وظاهرها واما ان تكون فلهذا نجاسته حتى تقدر في حوائجها لا
يبيح حصول الطهارة الاولى بغسلها في الكثير ووضعها في كاهية في الوامع عليه كما ان في النجاسة استظهر في الخلاف عنه لم يوجب طهره الماء و
غيره السالم من معارضة شيء يعتد به في القليلة العوضي وما يقوم مقامه في كون ما لا يمكن حصوله في الطهر لثباته لا يصح البتة وما غسلها بالقليل
فصل الجائز من النجاستين كما هو بغيره من عدم حصول الطهارة بل في الوامع بنية كثر من غير العوضي في العالم الى العرف من من غير الى استحقاق الجائز التساوي
وقد صدق على الفصل بالقليل على العوضي وما يقوم مقامه او على الانقضاء المتتابع من الصبغة بعد منيع الاول عندنا بل في الثاني اسم كاهية بل والثالث ان
انقضاء تمام ما غسل من الماء وان اذ في الحجة فهو مسلم في غسل الجائز لا في مطلق الفصل لكنه مختص في مفرقة البحث حصول انقضاء بعض ما على انقطاع
انه يمكن القول بما العوضي المخلت من خصوص المقام لغير العوضي في الطهارة والعرض في الحشو وعوضها من الخسرات والاجزاء الجائز بل فصل الخسرات ما حل
من ذلك امر ان لمع تسليم وجوب العوضي لا يصح ان طهارة ما قبله كائني القطع بنقطة لغسل الماء الكثير وان طهارة ما بعده فباعتباره فباعتباره فباعتباره
الغرض والاعتراف بالمرج المتنافية له في المسئلة في مباحاتها في توقف الطهر على الكثير والظن القوي ان لم يكن علما بعد اغتسال ذلك في الايمان الساتر لغيره
المالك الكثير من انما في كثره في خصوصها بالنسبة الى ذلك لا عار في اهل البادية الذين كانوا يكفون بغسل قدميهم من الماء اياهما ولما لم يوجبوا
طهره الماء التي فلهذا من الله على عباده في كتابه الحكيم وعلى الشافعية المعظم والوضوح اكفاه الشارع في طهره الجائز استحقاق الفصل الذي هو في كل شيء
بحسب الفصل من انقضاء ما قبله الا انه لا بد من ذلك في جزمه من القواعد المستفادة من الشرع ولذا لم يوجب طهره كل حين بالكثير والقليل من كل نجاسة
الذي دليل خاص من غير ذلك لا يوجب في دعوى عدم حصوله هو او اطلاق حتى جعله انما لم يشرط معناه فلهذا لا يمنع من الفصل المتقدم في الاجزاء
ان لا ينفرد فصل الجائز من غير في الفضة خذها وغسلها ودفعها الى مملوك لئلا يكون معاك لا كلها اذ خرجت من غير نجاستها الرطبة
الوجاهة وانما يستدل بها انما انما في فصل ذلك في دعوى ما منه من غيري العلم الطوبوخ والذنوب لعل من ذلك كله ما لا بد من في فصلها الجائز
فانما انما الى قولها الطهر القليل وهو قوي ان كان الاول الحوط وحلها الى الاول فعمل المردم بقول القليل للماء في السطح الذي جرى عليه الماء
المرا طهارة ذلك السطح وان تجر الباطن بالذات جهان بشا انما لشرائط الطهارة وانفصل الغد هنا باختيار كون في الباطن وحده لعل الاخرى
الثاني فلهذا ما ان ثبت فيه الجائز ونفذت في الحافة طلبة في عدم حصولها ما لم يمكن حصول الماء المطلق المزيل للجائز الى اطن من لثباته في حوضها
بالقليل والكثير ضرورة عدم اكفاه غسل الظاهر من الباطن كذا في عدة العوضي من نجاسته باطنه في كشف الاستاذ ان الجسد لا يتصل بالبريق ولو
الماء من غير حاله كما يشك من الجاهل من بايع الطين وادبر الجبين في الظاهر في طهارة البطون كالجو والتمس سطوح او افاقه على الجائز او بطنه من غير حاله
الى محض ان يظن انما منقولة لان الظاهر انما الرطوبة مثاها من في الظاهر وما كان مما يربس فيها لثباتها كالحصن من الطين العالي من سطح النافذ لولا
سواء الماء المصنوع في غلظها لا كطاه ما لا تصال من غير طهارة الى غلظها من الماء بل في طهره من التجربة البلية في المصنوع من الحديد في
الخلاف فيه من وجوبه الاطلاق خبر استوفى من جزمه انما انما من لثباته مثل من في طهارة في الفضة فانما في طهرها وبطلان الجسيم وكل ذلك في الايمان

१०१

کائناتوں

كُلُّهَا

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

فلنقل في اعتبارها كظهور استحسانها الرواد والضعف والمطالبة لارث لو ثبت في البيت نجاسة الدهن والسبع ونحوه واحتمال عدم التلادم من استحقاق الرد وثبوته في الرواد
احكامها لا يفتى اليه في تلك الاكثاف بالاشهاد واحكامها ونحوه حتى لا يفتى في الاستحقاق الرد ونحوه من الدعاوى التي لا تثبت وان قلنا بالاكتفاء به حيث لا
يكون كذلك بل يمكن دعوى شدة النجاسة هنا بخبر دون استحسان الرواد لانه لا ينج من تأمل والروى عن تبي الكافة بساها عن الصاق عليه السلم في الخبر قال كشي حاله
لك حتى يجهل شاهدان بشدة خبره كالأخر منها اشتهر عن الصادق كل شيء خلا لا حتى تعلم انه حرام بعينه فعدم من قبل ذلك من نفس مثل التوب
يكون عليك قد اشتبه وهو متروك ان قال والاشهاد كما هذا حتى يثبت لك خبر ذلك ويقوم به اليه ونحوه ما قاض بعدم ثبوت النجاسة بالاشهاد الواحد
كما اشترانا له سابقا لكن قد يجاب عن عموم المفهوم في المنطوق او يلتزم ذلك في مورد ما كان عليه ظاهر قول او فعل مستلزم للطهارة من بهاء اكله فلا
يكتفي بالواحد لان خبره يكون من قبل الشهادة بخلاف ما لا ينافي ذلك في فصل في قبول شهادة الواحد وهو ليس بذلك العهد وان اطلق كل من ثبت
والنا في كما انهم اطلقوا قبول شهادة العدل في خبره قبلها بذكر سبب التجهيل لاحتمال اسنادها الى سبيل لا ينج عن المشهور عندنا كاطلاقهم قولها فيما قبل
الاستدلال وبعد لكن في كونه مقبها قبله بذكر السبب فيه نظر لانه في اغلب البيانات ان لم يكن في جهة ما مع تعارف الاختلاف في سائر الموارد وماذا
الاثر بل اطلاقها على الواقع حتى يظهر اختلاف ما لان عدالة الشاهد تمنع من الاطلاق مع اراة السبب المختلف وتبين ذلك ثم لا يفتى في ثبوت النجاسة بالبين
بين حصول الظن فيها ومدة كما في كل عام تقبل فيه لو كان من الامور المتعدية قطعاً ثم قد يجيب عن ذلك بخبر العدل بناء على ان دورك جهة على الظن ومنه قد
امكان الحاق خبر العدل المبني بخبره ولو تبين حال الراوي من كونه محترفا عن الكذب ونحوه مما اعتبره حجة الاحكام الشرعية لكنه لا ينج من بحث فظهر ان
كله تام في الخبر في اطراف المسئلة وان الحب المحدث الجزاء في حد ذاته فيها اذ اعلمنا على تحقيق لم يسبقه اليه غيره عند السيد الله الجزاء في زمانه التحفة
هو ان مدار الطهارة والنجاسة والحل والحرم على علم المكلف باسبابها وعدم حقيقة او شرعاً الواقع فلا معنى لتبني ذلك لا ملاقات اعتبار النجاسة
وانما وان لم يعلم المكلف ظاهراً هناك بخبر افعالها وبخبر ظاهرها بل ما هو المراد من العلم هو ما علم المكلف من افعاله النجاسة وجعل الشارع كالتحريم في النجاسة
والغناوى بل الجمع عليه من الاحتمال ان لم يكن ضرورياً من عدم مدخلية العلم في تحقق معنى النجاسة لاطلاق الادلة في حصول النجاسة بملاقات سبيلها وان
قد يكون نجساً وافعالها ونحوها والعكس لذا قد ترتب عليه بعض احكام كل منهما من الاعادة وغيرها لابتداء انكشاف الواقع وظهوره انه لا مدخلية لذلك في
شي من احكام المسئلة حتى لو قلنا بثبوت النجاسة بالظن اذ يمكن ان ينافي على التحقيق المذكور يدور كونه ائمة من الاستدلال القيد كالشهادة واجتاز في الحديثها وكيف
كان فلو قلنا من الجزاء والبيان على خبره كونه فيها كالتبني في طهارة شيء نجاسة وثبوتها او غيرها في جميع الاولى بالاصل والثانية بالنقل والاطلاق
ولم يفتى فيهما من الجزاء السابقين وغيرهما واما في مسائلان وبسبب في الحكم مع الاول او يمكن ويكون كالشبهة فيسوق في الحكم من الظاهر ونحوه
مع الثاني وجعل بل اقوال لا يخلو بالثامن قوة واما احتمال الترجيح لاحد الجزاءين بالواقعة ونحوها من مرجحات الرواية فلم اعرف احداً احتمله ولعله لعدم
وان كان وجه الاختلاف ثبات كل منهما بنجاسة كل واحد في النفي بل قد يظهر من جامع المقاصد وجود ما يدل على ذلك لكن ضعفه باقائه على طهارة واحد كما انه ضعفه في طهارة
الحكم عن الخلاف واللبس والتخلف لتناظرهما في كل من الاتيين فخرج الى الاصل السابق او لترجيح بينة الطهارة باصل انه انما تناظرنا في تبين
النفس لا في حصول النجاسة المتفق عليها عندنا وفيه ان العلم يحصل ولو لم يخلو ما بالمشهورية والافعال الاختلاف كان كل واحد من الاتيين كاللأ
المتحد الذي تعارض فيه البينان وقد عرفت ان الاقوى فيه الطهارة والقول بما هنا في قوى كفى للثام كما ان النجاسة بالمشبهة كما في قواعد تذكر
وجامع المقاصد عن السرور والمعتبر التبرير لا يخلو من وجه لا ارتفاع اصل الطهارة بالشهادة على النجاسة مع تعارض البينتين في مفاديهما فان
كل منهما يبيد نجاسة اياه وطهارة الاخر وهو يعطى الاشتباه ولا يهاجمها ببيان نجاسة ما فيها فحينئذ يتبينها وذلك حكم المشبهة لا بدع احداً يقول
الاخرى لتقدم الاثبات على النفي اذ ثبت انما بتقديم عليه اذ ترجح ما هذا قد شاهد الاخرى بخلاف النفي هنا فانه لا يضعف عن الاثبات على ان شهادة
كل منهما مركبة من الاثبات النفي فلا معنى لتسديدهما في جزء وتكون بينهما في اخر هذا كل مع عدم امكان الجمع اما مع امكانه فلا ريب في العمل به اذ لا معنى
لرساقط ما هو متجه شرعية من مدعى معارض فاعن الشيخ من القول بالطهارة في جميع امكان الجمع في غير محله الا ان يكون بانه على عدم قبول البينة في ثبوت النجاسة
فخرج عن عمادها على هذا على تقدير القبول وكالبينة في القبول عندنا اخبار صاحب الهدى انما لك نجاسة ما في يده وان كان فاسقا كما في المنتهى
عدا والمؤخر وكشف الالتباس في كشف اللثام على ان خبره ان المشهور بين المتأخرين كما في الحديث ان طه الاصحاح لا اتفاق عليه بل عن الاستدلال لا يفتى في
في قبول خبره بذلك وبالظهور كالاتية والخط ونحوها في الاحكام المشترط فيها العلم الى اخره لانه لا يصلح المسلم خصوصاً فيما كان في يده وبما لا يعلم الا
من قبله وبما لا معارض له وللسيرة المستمرة والقاطعة ولا سيما في موارد قبول اخبار ذي اليد بما هو اعظم من ذلك من الحل والحرم وغيرها وهي قوى قول
في الظاهر بل فعله بل وقول في التجسس بالنسبة الى يده فان لظاهر معرفته تسليم القبول خبره كما يوجب اليه الاستدلال لا يفتى في كشف اللثام
على ما نحن فيه فاحتمال ان من اخر اخبار ذي اليد بما في يده من الاثام ونحوه في خبره ما يجرى فيه ضعف قبل ولا يشعر به قول ابو الحسن
في خبره سمع من عيسى في جواب سؤاله عن جلود الفراء بشرها الرجل من سوق المسلمين بسئل عن ذلك انه اذا كان البائع غير عارف عليك
ان تسلموا عنه اذا اوتاهتم المشركين يبيعون ذلك واذا رايتهم يبيعون فيه فلا تسلموا عنه الحديث من قبول قول المسؤول لو سئل بل قد
بدعي ولا لها على قبول قول حتى لو كان مشركاً يناد على كون المراد من الخبر سؤال المشرك بمعنى انه بسئل فقبل ان اجاب انها من ذبايح المسلمين
ولا يقبل ان لم يكن كذلك كما في الخبر انما يجوز لكن قد يناقش فيه في جميع قبول قول المشرك في مذكرة السلم بحيث يقطع به اذ لا علمه وان قبول قول
في علمه ان اجابته لا اصل لا كونه صاحب قبله في ذبيحة النافسة والاجرة لوقتنا ان المسئلة في الخبر المسلم كما في معنى علمكم سؤال الخبر

في خبره انما يجوز لكن قد يناقش فيه في جميع قبول قول المشرك في مذكرة السلم بحيث يقطع به اذ لا علمه وان قبول قول

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

واصالة العصى في القول والفعل بل قد يدخل نحوهم في ذوى الابدان بعد التفسير بالسوى اذن شبهة ولو نحو من المالك نحوها بل في عرف احتمال الد
 في نحو العاصب المشد حاله جديا كان المقام وان كان مجله من لو انما كان مجله من فرد لا يج من بعض الاشكال كاشه الى بعض ذلك ان انا زحال
 بنا الكلام في هذه المسائل مع عدم انبائها بما في المتن من نحو الفصل مع العلم بموضع النجاسة الا انها لا تظلو من غلو ما لا يحال الا كما في غلو
 موضع النجاسة بما يشبه اصل النجاسة على قوله والنجاسة اصل النجاسة ما عرفت اما ان يحمل على النجاسة فلم يعلم باحد الا بالنسبة
 لشدة غلو كل موضع يحصل فيه الاشتاء يكون على يقين من طهارته كما في صحة ازالة الطويلة فلو كان قد علمت له اصبا ولوردين هو غسله قال لا
 ثوبت من النجاسة التي ترى له اصبا لاحق يكون على يقين من طهارته واضمارا والشوكة مع ذلك عندنا كما عرفت غير مرة خصوصا من مثل زوان العا
 عدم اخذ احكامه من قبل الامام خصوصا مثل هذا الخبر المشغل على نواته لا من عادة المفسرين بقرائة كثيرة لشدة كونه من الامام قد دفعه لعل التصديق فيه
 رواه وكذا على الشرايع بطريق حسن سند الى الباقر كالتناقض فيه بظهوره في اعتبار اخرى من حيث تعليق الحكم بالنسبة التي هي عام من العلم لا بد منها
 العلم منها بما هاء الطبلان لم تكن ظاهرة في ذلك نفسها بل ينبغي القطع بما في الحقيقة انما هو صحيح مسلم وان ان يعرف من بعدهم والشاوة في الحق
 بعد الشاوة في عرف محكمة وان صحى عليك فاعسل كل كس كس على صحيح الصادق اذ الحكم التجرل فاصاب في حق فاعسل الكا صا وان ظن انه اصا
 مع لم يستيقظ فلم يركب فاعسل بالثا وان استيقظ انه فدا صا لم يركب فاعسل بالثا وان استيقظ انه فدا صا فاعسل الثوب كله فانه حسن ولو كان
 عدم الوجوب بعد عرض الاحتياط مع الاحتياج المحكي من كفاية في المتن وكثرة والمراس من غيرهما وظاهره في الاعتبار لم يكن محصلا على الوجوب المعتمد
 الخلاف عنه في العالم والدخول لا يصلح الحكم به على غيره فلا خاضح للاستدلال على المطلوب بعد ذلك استحسان بقاء يقين المع حصوله اليقين بالافا
 الموقف على غسل الجميع حتى ياقض فيه بان يقين النجاسة برفع يغسل جزء ما وقع الاشتاء باوى فاقض وان لم يحصل القطع بغسل ذلك المجل بعينه ولا
 عندنا بعد من غسل الجزء من استحسان الجنس المعلوم عند حجة وان امكن انفا عما بان المعبر بعد يقين الشغل يقين المرأة لا عدم يقين الشغل كما
 الى ذلك صحة زوان السابقة بل هو اصح بما امكن من قبل هذه المقدمة وموارد مثل في الاستحسان بالاصح كوضوح عدم كونه من استحسان الجنس
 بحيث لا يحتاج الى بيان لكن قد تقدم لنا في البحث من الاماين المشبهين ما يصلح التايد بالنسبة السابقة بل تقدم ماله من دفع غير ذلك بغير النجاسة
 التي يغرض لها بعضهم فالحاق الملائق للشبهة فافاد كرها هذا لان الاقوى فيه بقاءه على استحسان الطهارة وعدم الحاجة الى المشبه كما هو ادلة فارجح
 اجتنابا وان احتملنا فيه ذلك ايضا كما تقدم في محله فيكون كالمشبه ونحو اجتنابه غسل مع الامكان لكن قد ظهر هناك ان استا الا كثر في شرحه على الفا
 المسبل الى حرمة مباشرة المشبه ان يجب عليه غسل الملائق بعد عصيا ووجهه واضح هذا ان لا في المشبه ثوب استلا اما لولا فانه ثوبان وانما يجب
 علم ملافة احد النجس منه فلا ريب في جرح احكام المشبه لا يصل عليه بل هو ان افاده نعم لولا فانه بدنا مكلفين لم يجب على احد هاضل به مثلا وان علمنا
 احدهما على الاجمال لا يوضح عدم جريان المقدس بل يكونا كواحد الى في الثوب المشتركة ولكن لولا فانه ثوبها كما جزم به كسابقة الاستا الا كثر في
 شرح المفاتيح لا يستحب كل منهما طهارة ثوبه وبدنه وعدم تغلق الخطايا عن منهما بالاحتياط ثوبه وبدنه الغسل بعين والمراد ذلك ان قد شكك الاخران
 الخطاب بالاجتناب لا يوقف على كون الثوب ملوكا المكلف بل يكفي فيه تشبهه بملوكة ذلك باعارة وحجارة ونحوها بل الظاهر من صفته عندنا انما هو
 كون النجاسة من قبل الخطاب الوضع انتهى لا يوقف على تحقق ذلك والافنا على ما ذكره بجهة صحة صلوة كل منهما ووضو بجل من ثوبها وانما هما مع قطعهما
 بوقع النجاسة على احد هاضا فانه واضح بالطلان خصوصا بعد اطلاق ادلة لا راد ونحوها من دون تشبهه بالنجاسة بل قد يشبهه على حد ذلك مع انما
 اذا اخرج احدهما من ملكه ببيع ونحوه اللهم الا ان يعرف بتحقق تكليف العين فيه دون الاول فلا يجد في انقطاع الاستحسان الانتقال العصى كما لا يخبر
 اقامة احدهما في الارض في ماله كثر في استحسان التكليف اجتنابا الباقي وان لم يكن يقين بخس وهو لا يخ من محسنا انه لا يخ من كلامه بغيره بل يكتفي به
 بحث لا ما بين فلا حظ بغسل الثوب اليك من البول بالماء الطليل على محال الاستنجاء من ثوبه وفاء للشهوية من المناسخ بل في المدة والحدوث في
 نسبة المشبه من غير يقين بل في الاعتبار نسبة الى علمنا انما مشعر بدعي الاجماع عليه لعل لازم اجابهما في الفقه والملافة في غسل البول كما انه لازم ما في
 السر من اجاب العصى من في الاصل الواضح ضعف المناقشة غير انها بعد جوازها في الحكم الناشئ الى غايته في المكلف بما ذكرنا في محله من علمه
 بين الامر بيني وبينه مستحبة عندنا وقول احدهما في صحيح ابن مسلم والصادق في صحيح ابن ابي بصير عن البول بعد غسل الثوب يغسل من نجس ان مسلم الاخر
 ايضا عن الصادق اغسله في المكن من ثوبه فان غسلته في ملوكة جافة واحدة ونحو الحسين ابي القاسم بل صحيحه على ما ذكره في سئل باعده الله على
 بعد الجسد فاعسله الله مرتين فانما هو ما وسئل عن الثوب يصبه البول فاعسله مرتين كالمرى في منظره حاله من جامع الترمذي
 خبر ابي اسحق النخعي عن الصادق وسئل عن البول يصبه الجسد فاعسله الله مرتين والرضوان اصاب بول في ثوب فاعسله من ملوكة من
 ماله واكد مرتين ثم اعصره فاقى البياض من الاجزاء بالمرارة كظاهر المشو والقواعد بل صرح الاخير في البول بغير المكن كالحق في قوله انما هو
 اية اطلاق المغفرة والتهابة كاعرفها ضعف جلا اذ هو مع في الفصل لعرف لا دليل عليه سوى دعوى الفصل باصالة البركة التي هي على تقدير
 منقطعة بما تمت في اطلاق تهو به الماء كاطلاق الامرا الفصل في بعض اخبا الواجب فيها هو السلام مكار لا استدلال بالعلم على ما عرفت من
 الكعبة بل بانها اية ظهور كونه من انما بانها جامعة من الادلة المعتبرة كان ذلك الاستقصاء فيها من الخلف وغيره شاهد على عدم اعتبار
 فدعواه لظهور كون اول الفسطين للازالة والثانية للاقبال ذلك من من خلف الحسين ابي في الاعتبار والذكر في مع فهو ظال العين الخفاف وهو
 غسله وبغسله الا فاء لا يفتى في النجاسة الاطلاق الصحيح والناوي من غير شاهد على العقل لا يضيف في ذلك هذه المقامات على غير ما

مجلس

اعتبار

الحال في هذا الموضوع

من اعتبار ذلك في ماء الورد فبعضه مثل هذا ضعيف على ان يكون يعرف الفرق بين المقامين واما الفصل الثاني في الركا الكثرة لا يوتي اعتبارا لاعتبار العنصر في كثرته وحسبها والشبه في الحق الثاني وهو ان الشبه في الوجود لا يثبت بالبرهان في الذكرى وهذا ظاهر من غيره بل كبر في الصدق والجامع بل من منبر الرضا بل لعل لان قول الله بعد سقوط العنق في عمل الله الورد به كالحكي عن بعض نسخ المنهج في المختصر منها صرح في السقوط بل في الحق صرح بالاطلاق الامر بالنسب وان كان دعوى القطع بمساواة الجار بعد ما عرف من عدم الجواب في دفع اعتبارها اذ في خلاف سطوح الركا كونه بغير ان يكون هو بل لعل الكثر من الركا اذ افر من جراب في سابقه ونحوها واخل في الاطلاق الجارى اذ يخص به النابع عرف الفعلاء لوبعضهم على الظاهر فبشمل الصحيح هذا القسم منه ويتم والباقي بعد القول بالفصل كما انه يمكن القطع بمساوات بعض افراد الجارى الركا على العرف الشريفة كما النابع خبرا من ان يكون ونحوها فتصو في المقطع ضلته منها بسبب ما خرج منها من الماء وان كانت مستعدة له بل يمكن اذ في خلاص من الجارى في الصحيح بقرينة مقابلة بالمركن معارضة باحتمال اذ اذ مطلق الركا من المركن وان كان كبر بقرينة مقابلة بالجارى بدورها وضوح سبحانه اذ اذ عليه معاوية مساوات لكر الجارى في سائر احكامها واكثرها ولذا اورد ان ماء الحنظل كالجار في خلاف المركن بل لعل الجوى بمثل على الكثر الركا بعد استجواب بل في غير الناصر في هذا الخبر بل اخر على المطلوب بحسب استفادة تنزيل الكثر من الجارى فيما يتعلق الطهارة والنجاسة والظهور وغيره من الاستقراء والتبع بل بعد التصريح في الحمام بما بناء على ما اختاره بعضهم من عدم خصوبة لفي ذلك فبذلك ما عرف من علمه في الميزان والعلل من حيث هو بيقين بل في الصفة العنصرية ونحوه الذي قد عرف سقوطه بالكثير مع معرفة الطهارة بالعلل في ذلك التميز والمكان لعل الكثر فيهما فضلا عن الطهارة وما يمكن ان يؤيده ايضا من الاعتناء من حيث الماء الكثرة اذ استولى على من النجاسة وان كانت استبلا شاع لجزائها فيه واسمها ملك سبط حكمها شرعا فالتخصر في الاستوى الماء على ان النجاسة اولى بالتفوق وبصورة وجودها كعدمها ولا تكون الا في اشياء من العين بشبه الفقيه على القطع بالاختيار بالمرء المربط العنق ولعل لاذ قطع به في الذكرى فقال لا يثبت في عدم اعتبار العنق في الجارى والكثير في غير الورد وقول ابن ابي بويه باعتبار الميزان في الركا دون الجارى كحسنة محمد بن مسلم عن الصادقة تحكي على الناصر عن اكراد على التبع للظاهر الثاني الجارى

مسألة ثالثة اكثر من من اختلاف الركا انتهى وهو جدي مثل على فوائد كثيرة تعرف مما سبق فالقول بوجوب العدد للاستصحاب والاطلاق في مفهوم الفصل مطو الرضوى السابقين في اول البحث فبذلك على المعروف والرضوى مع انه ليس بمحملة على ما ذكرنا الشبهة في عبارة الصدق التي هي عينه بل لعل ذكرنا بعض فيها بوجوب اللفظ بالكثرة الركا عندنا فتجد ان المعنى في غسل الجاشات والمختص بها واول اعتبارها بحيث لم يبق منها الجزء على الحال لو كانت دفافه لا غير بعد ذلك بالالوان والروابع ونحوها من الاعراض التي لا تستلزم اعتبارا من مؤثراتها بل لا اعتبار بالمنع افضا العرض محلا من جود بل يمكن في عدم تحقق قيامه بنفسه فاما بالثبوت ونحوه مما اشار المؤثر على انه لو سلم استلزامه جوازه من المؤثرات يمكن منع ونحو ان الماء الصادق النجاسة بل لان الماء يشار بها في ذلك الاصل براه اذ من عن التكليف في غيرها ما يذاب بالعرضة الحرج السيرة وان طريقة المستور شيئا مثل الادعاء المتجسس ولو بالعرض من مباشرة الكثرة وغيره حيث يكفي سائر السبلين بسلها اذ ان يذوب فيهما من ذلك فحقا لا يثبت استصحاب النجاسة من سببها الى انما في غاية الضعف خصوصا بعد ما في الاعتبار من اجماع علماء الفقه ازالة اللون والرائحة الذي يثبت له التبع بعد دخول في الحسب فليحس بعد ان شمله الاستصحاب حتى يبق ما تم قبل له بوجوب الريح فالريح لا يثبت اليها وخبر على في حجرة عن العبد الصالح سئل ان قد حصل هذا الشأن اذ بان اسالت عن شيء انا استحي من ذلك سئل ولا ينبغي فان احباب ثوب دم الحوض فسله فلم يرد عليه وقال اصعبه يثوب حتى يخالط ويذهب له ثم كثر عيسى في منقول المصادقة امرأة اصابها من دم الحوض فسله فبقي في الدم في ثوبها قال فلما تصعبه يثوب ونحوها من غيرها اذا مشى في الكثرة كالمفرقة كاعن الصحاح والقاموس ولو كان زوال اللون شطافه زوال النجاسة لم يكن الامر بالصنع صعبا اذ لا فائدة له الاختلاف في النجاسة عن الحسب في القبة سئل الصانع عن الرجل يطه في الحمام وفي حلة الشفا فظ البو والنوبة فيدخل الشفا انما السواد من ما وطى من القند وقد غسل كيف يصنع في رجله التي وطى بها الحجرة الفصل ام يخلل الظفارة بالظفارة ويخبر في حجرة الريح من الظفارة ولا يرى شيئا فقال لا يوثق عليه من الريح والشفا بعد غسله اذ هو صريح في الريح او كما يصح في اللون على اذ من لا يراى لاسو والنجاسة بالوضوء سند او لا لا يذهبها الا بغيرها بل عرف في منى الفاضل من وجوب ازالة اللون اذا اعتد بمسارها باللون دون ذلك لعلها لم يوجبها الا ان يذ بعض الالوان التي في الحقة اعتبارا من زوالها لعل ذلك يحويها لانها الالوان مخفية لكن فرقة بين الرائحة واللون هل ينافي الالوان ان يدعى بعد الفرض المذكور فيها بخلافه فبقرينة كبر ما يشبه اللون والعين ولعل لاذ البقاء في القواعد بكون في الطهارة ازالة العين والاثوان بقية للرصد واللون لاطلاق كدم الحوض في قبل اللون بالعرضة انما ان يذوب في ذلك السخا البصير فيهم من وجوب ازالة النجاسة مع عدم العسكرا للون لكنه على كل حال فاطح فيها وفي المنى بعدم وجوب ازالة النجاسة مع العسكرا عرفت فيهما الا ان في المحكى من نهائيه الفرق بينهما حيث قطع بعدم وجوب ازالة النجاسة اذ كان عسكرا لول دونها فالا لا فائدة له في ذلك مشكل وربما طلل بوجود النجاسة في جملتها وفيما عرفت من وجوبه فيها بل اولى الاعتناء به في هذا الكتاب بسلطه من غيره من الخلق والذوق حتى لا يخفى في راحة هذه الدعا في قبله بل كان قصده فيه تكثير الوجوه والاحتمالات والاشكال لا ان لا يخفى على الجاهل من ذلك بل قد عرفت عند ولوبي اللون والرائحة وعسكرا النجاسة في الطهارة اشكال بقاء من قد لا يذاب لبقاء العين من المتعة المؤثرة مع سببها فبعضهم بما اذ هو كثر في السابق لاشكاله فيه بعد ان اختار عدم وجوب ازالة اللون والرائحة مع عسكرا اذ لا احتمال مدخلية الاجتماع لا ينبغي ان يوجب اليه وكيف كان فلم يعرف لوجه دعواه في كية الشبهة اذ لم يزل على الحنا ولا الاصل الذي لم يدر في حاله ما خذم كدعوى دلالة اللون وهو في الريح على العين وما عاين في غير هذا ما خذم في الورد كدم الحوض في المشي ونحوه الا ان مع الامكان فان لم يمكن من ذلك احتمال بالصنع بل قد يدعى في حقه في شدة الاهتمام بذلك كونه في شدة في معرفة ازالة انما الجاشات وخبر الجوى في العنق المرد في الكافي وبطل عن العلل مع اختلاف في بعض رجال السنن ان الحسن الرضا وسئل عن جلود الدواب التي يخدم منها الخفاف في الاصل فيها

حرج المنيح وجميعهم مع تعليق النسخ وهو المحل على الاستحباب السنن من عدم التخييس على الباب المنوع من على الفروض كما ترى هذا كل في التواليد
 الثانية المذكورة واما البحث في البتة اذا كان ملائها فافضل من ملائها ان كانت من رتبة او كان هو طبعا قطعاً لمن مامرها التوب قبل الجانح بالبر
 وان كان باساً ولم يثبت ما يدل على استحبابه فلا من وجوبه كما اعترف جماعة وان كان هو يوجب الوسيلة وظاهرها في زيادة التعلل
 والابتداء الفارة والونعة كما في الثالثة ما ذكره الاخرين بل من الملتزم استحباب ذلك من كل غلبته ما يشبهه لكن قد يتردد عبادانهم على الاستحباب وكيفية ثبوتها
 مثلهم به للشافعي فيه بل قد يندل على خصوص الكافر بخير المقتل انوط في زيادة الفدية التي الذي فصل في حال استحبابها بالتراب والمخاططة في الناصب في الخطا
 بعد الناصب من الذي كصو المصلحة فان افترض عليها مع زيادة الناصب في النهاية وجعلها في المقتل لا باس بالاعتكاف الى احوالها كالكافر في الجحيم
 لكن الرضا الطائفة ولا ينافي الامر بالنقل من مصلحة اليهود والنصارى في خير لغير استحبابها المصالح المذكورة خصوصاً على الربط في ثبوتها بغيرها من غير السابق
 خصوص الفصل في خصوص الناصب من المصالح الامر به لكان على المصنف ذكر استحبابه في التوب البتة من البول المظنون استحبابها والتسكول والوقاية والاد
 كذلك بالنسبة للتوب لا خصوصاً في ذلك بل قد يشك منها الى كل نجاسة كذلك في التوب البتة واحتمال اشكاله لا بانه لا يلائم ضوابط الاحتياط اذا
 لا يفيده من الابتناء بعمل النجاسة من الفصل والعصر ونحوها حتى ان بعض النجاس منها لو كانت في الواقع مصيبة به فمما كان القول للزام ارتكابها
 بالنقض اذا كانت موهبة ولا يستحق في الزام حكمين النجاسة تابعين للوهم والعلم والقول استحباباً تبديلاً لا لادائها مع فرضها حتى يكون من الاحتياط
 القول يكون المراد المطلوب بالرش والنسخ في ذلك النقرة الخاصة من ذلك لوهم الذي قد يترتب على مراعاة الوسواس الماتو بالنجاسة لكن على كل حال كان
 على المقام ان يذكر كما ان عليه ذكر استحباب النسبة للتوب بقدر النجاسة التي لم يزلها على الاحتياط في ذلك من المنيح من الاول الدواب النجا
 والمجرب مع ذلك الاحتياط ولا يستحب فعله من بول البعير والاشاة ومن العرقع الجناية وما يجده في ذلك الجرح في العقدة بعد الاستحباب من الصفرة في العقدة
 وغير ذلك من الامور المذكورة في النصوص ببعض كلمات الاحتياط لمعلوم عدم وجوبها وان كانت بلفظ الامر كما هو اصح لا يحتاج الى بيان اذا اقل
 المصلي الاحتياط والالتزام النجاسة الفعل المعنوية عن ثوبه او كذا ونحوها ما تشبهها من تنقيح الصلوة فان كان عالماً بها وتصوتاً ويحكمها العاد في الوقت
 وحاشا له ان يعرفه سابقاً من شرط صحة الصلوة بذلك لاجلها على صلا ومنقولاً منقولاً مستفيضاً ان لم تكن متوازنة بل هي كذلك معني النجاسة على مثل السادة
 لها ان يجمع شأنها بل لا يمكن اجمع الجمل والحكم ولو انشأ كما صرح به بعضهم بها الاطلاق النصوص في الفناء الى العلم اوضح شمولها من صورة العلم خصوصاً
 النصوص في ذلك وضوح بطلان الصلوة منه لو قلنا بتصور وقوعها من مثله فالحال على ثبوتها لا ينافي ذلك مع عدمه بعض افراده بالنسبة للصلوة
 والعقاب كالحال الذي لم يثبت احكامه المدخلية في الصلوة الا ملائمة بينها وبين ما تنجز فيه من القضاء والاعادة المتبين على عدم الابتناء بالصلوة
 المطلوب وفوائدها الضيق كل منها مع الجمل المذكور ودعوى منع كون المطلوب حال الجمل فافادة النجاسة لتعجز تكليف الغافل وما لا يطاق كدعوى منع عقابها
 مع النجاسة حاله بل يبدل عقابه لو ترك ما يقتضيه الامر بها من الاجزاء كما ترى وافتحها الفضايرة ان عقابها لو كان معدوداً فيها لا يقتضي تعجزها عن التكليف
 به ومطلوبه في نفسه وحد ذاته للسبب كما ان عقابه ومواخذته العبد على ترك غير المطلوب الخوف لا سيما من حيث اقامه على ترك ما عليه مجبوا ومطلوبه في نفسه
 صبره ومطلوبه ومراعاة السبب في نفسه واحدة في غير ذلك التي انقضت الحكمة والمصلحة طلباً لاداءة فالحال المقدس لا يرد على من التنبه في المقام خصوصاً
 بالنسبة الى التكليف في قضاء حرج الوقت بل ستره الى جماعة من الاعلام بل منهم من اصر على عدم الاعادة انما في خصوص حاله غير المتنبه ان منهم من اصر
 على عدم القضاء عليه بل في المدارك وغيرها الاصرار على عدم مواخذة المتنبه على تركه في الجمل له وان كان يحتاج على تركه النظر في البحث والتمسك بالنسبة
 في فعله بل الضيق ما عرفت من وجوب القضاء والاعادة عليه مطلقاً والمواخذة والتعاقب في ذلك المكلف به مع التنبه في الفعل وتركه السؤال والجواب في كل مكان
 مثله ولا يمكن التكاثر في كل من بالمرجع ثم هو في قطع الجمل الساذج لكنه لا ينافي القضاء والاعادة كما سمعت من جهة اخرى في ذلك كله بل في الجمل الحكم النجاسة
 اي يكون الدم مثلاً نجساً كما هو واضح ثم واما اذا لم يعلم باصل عرض النجاسة حين الفعل وقبله ثم علم بعد الصلوة بسببها علمها انما يحلها القضاء لو كان
 ذلك بعد خروج الوقت بالاعتلاف كما في السيرة في التفتيح وكشف الرموز في المدارك والنجرة انما الاحتياط الاتفاق عليه بل في التنبه والمعاذير والوامع
 وعين المذهب الاجماع عليه فاعاها توهب عاها المتنبه وعجزه من مجوز خلافه في كل حال بل هو لا يخفى وان سلم في كسب الشام من عبادة النجاسة
 في بعض الاحوال كما انما لم يتحقق لاحتمال وجوبه بها فضلاً عن القول به بعد الاجماع المحكي على الشام عرف ان لم يكن يحصل الاحتياط في النجاسة في كل حال
 البراءة فيحوي ما دل على عدم الاعادة مطلقاً في الوقت بل من هذا هو سأل المصنف فيه بل اعلم ان كذا كان بناء على شمول في الاعادة القضاء في الاخبار وقا
 الامر بالصلوة لعنا ما اعلى استحبابها الطهارة الاخره هنا لعدم طهارة ناول ادلة اشترطوا الى النجاسة لئلا يقع المقام بل غاهاها انما شرطه على بل هو
 كما اصرح في ذلك كصحة ان من الباقر المعلق عدم اعادة الصلوة على من طهر بغيره ثم لم يفسد شيئاً ثم باه بعدها بانك كنت على يقين من طهارتك
 شككت طهرت في ذلك ان نقص اليقين بالثبات الى اخره ومنه كبره بشتاد ان عدم وجوب القضاء للصلاة السابقة كما هو معتقد اجمع المعانيخ
 لانه ما قطع عنه وان لم يكن بعض تلك الصلوة واستجاده بقاءه وجوب الاعادة لو علم في الوقت باسئرامه توقفه على المرافعة في النجاسة في
 العاملات السبعة مع مثله في العبادات استجاء العبد بعد قضاء الدليل على وجوبه عند توقفه نفس الصحة وقاهاها على ذلك ان توقفه الحكم ما عرفت
 علم خالق السموات اعلم المكلف في الوقت وعاد في اول صحتها بقاءها مع ان لا اقوى عدم وجوب الاعادة عليه في الوقت اية لو لم يعلم بعد الجرح في النجاسة
 لا يوجب بطلانها من جهة بل بسببه انكسفه عدم صحتها بقاءها مع ان لا اقوى عدم وجوب الاعادة عليه في الوقت اية لو لم يعلم بعد الجرح في النجاسة
 ح من اصله فاعاها من الاستحباب اعلا وتخصيلاً الصلوة الامثال المسلم لا لغيره والمعتبر المستفيض لا استفاضتها من غير عبد الرحمن شل التمسك

والمحل في
 في الجمل
 في الجمل

[illegible]

پیشکش

فصل فی بیان احوال و حال

رضا علی

الاجزاء

الخلاص كحل في الطريقة كصالح العالم ولقد افترق بعد ما علمنا الاخير بان هذا الشيخ وعامة المتأخرين نجا النوشة لا بد لي فيه من ضعف مستند الذي هو
خبري حصص من الصادقة سئل عن امرأة لبسها الاقميص واحد لها مولود فيقول عليها كيف تضعه قال تسفل القميص في البقي منه باشر الى ابي حصص من النقص
وغيره تضعه على العانة بعد ان يحس المعازي من حال سنده ومساواة دم الفروج والحرج والسلس في عملها لا الذي شقها التكرار الولد كما جعلت باع الروا
هنا لها فكنا هنا بانفسه ذلك دوران الحكم مداره في سائر النكاح من غير خصوصية للمخ في منع كونها المستند في حكم المذكور وان ذكرنا ابدا
لدليله الصالح لا يشانه بظلاله هذا وفيه بعد تسليم هذا امكان دفعه ولو على المظنون الاجتهادية غير فاح بعد لا ينبغي ابدى مراتب الاشياء فضلا عن ان يكون
كالشمس في ذابغة النهار وما شيعه من خبر الشخص من ذلك بظهوره في الاجزاء كما ان سابقه بعد الاغتسال في الجملة لا يتم على تقدير اعادة السرج النوي فيبقى
الاقتضا في هذا الحكم للاصل على مؤيد النص ولا يتكفى من المربة الى المربة دفعا لتجميع جماعة مظاهر اخوين بل اعله ظاهر لا كثر خلافة للفاضل في قواعد
عن ذلك كونه والشبهة الاولى في بياضه كراهه والثاني في المسالك وان علوا وله دعوى القطع باشر اكلها في حله الحكم وهي المشقة غير مغلظة لا لونه كذا ذكر في
من التوب الى البذل جود اعلوا النص والفتوى مع عدم القطع بالثبوت او القطع بعدمها فاعرض بعض المتأخرين وعلوا السند من احد مشايخ شيخنا الشهيد الثاني
الامام لم يرد في شيء وكانه لظنة بعد من التوب الى البذل بل يشق الخفر عنه مع طول الخبر عن الامر بظهوره لكل صواب بل لا يشعر به الامر به بالخط من التوب
به وغسل البدن منه خصوصا في ايام الصيفا لخالصها العرق بل ومطلقا ايام ضرورة احتياجا لمزاولة برطوبة الاستنجاء والاعتناء بنحوها بالاعفوا
عن ذلك كل وجه ان الشاق خارج عن محل النزاع اذ البحث في الخاف البدن بالثوب في الحكم المذكور لا العموم من تحت جناح التوب بل بالباشرة برف ونحوه اذ
فدفع كل ما يمتنع في نظره كدم الفروج ونحوها ما تقدم من عدم نفاذ الفروج على صلبه الا انه قد يفرق بينهما باطلاق المعفوا في تقديره بالفضل في كل يوم
مرة نجا لاصل التمسك بسببه اللهم الا ان يتقدم من عدم الامر به بله لكن على كل حال غير ما نحن فيه من سائر ان التوب في خصوص البول وان لا بد من
منه بقصص المعفوا من البول في البدن لا المساواة للثوب في غسل كل يوم من الا ان يدعى استفادة ذلك من الذكر في التوب ان ترك الفروج في الحر العلم بعد
نفاذ عليه وهو ممنوع كسبح ولا لعدم الغرض البدن على المعفوا لعله ان كان لا يطلاق الادلة وعملها في البول لاطراف فضلها من الدم ونحوه اتمه بعض
العبارة كالمن ونحوه حيث انحصار النجاسة فيها بالبول بل في كشف اللثام بخصوص الحكم به في جميع النجاسات الصريح بانها كفي بالبول عن النجاسة الاخر
كما هو في ذلك العربي في كتابه لكانه فيها يستلحق الصريح بما يشعر به حاله الخاف لاطراف النجاسة في غير ظاهر الشهيد القول به بل في كونه ونهاية الاحكام استشكله
او لا من اختصاص النص بالبول ومن الاستدراك في المشقة ثم استقرى الثاني انما انك ضعف السبع واضح ادعوا الكتاب في حجاز لا فربه عليه كما ان دعوى الاستدراك
المذكور لا يتجدي لاحد القطع بالادلة والمساوات فيها وهو اضعف النجس ولا من ذات التوب لوليد ان لا التوب المشقة مع عدم الحاجة الى التمسك بغيره
لصريح جماعة مظاهر اخرى ووقوفه على الضرر لا يشك المشقة بل يظهر من المتن وفيه عدم الفرق في قلل بين خالصة ليلها جميعا وعدم فلا يجرى الحكم في البول
مع التعديح مطا ولكن لا من من تحت بصيرة البند كالاختلاف في الفرض المذكور واشكل منه احتمال عدم جريان الحكم في ذات التوب لوليد الفادى في شراء
غيره واستنجاءه وادعائه في الرض وكشف اللثام وغيرها بل عن العالم حكاية القول من جماعة المتأخرين لا يشك المشقة لكن النص كما في مطلق حاله عن الغلب
بهلحق يعلم انتفاءها من انتفاءه واوضح منها اشكال الاحتمال عدم جريان في المربة السند في الرض والخبرة والحدائق ايا الرضا وصحبه القول لقوة الحاجة
وكثرة مظاهر النص في الواحد ضرورة نفاذ المشقة به وعدم ظهور النص في كون الوحدة شرطا وان قلنا ان يكون ثبوته لها لا التمكن بل ظاهره عند بل يفتي القطع
بمحو لذات البول من مع فرض نجس ثوبها بول احدها اذ يجوز الامر لا يمنع من الصلوات ونجس ثوبها فيهم الا لوليه والمقاسمة من مثل هذا التركيب للصحة عرفا
لعله الذي او ما اليه في كشف اللثام حيث جزم بعدم الفرق بين الواحد المتعدد كالسالك وعن كرى الدوس معللا بالبعو والجريان لم يعين المولى لكنه لا يظن
نوع امل في لدا حرم بفي كشف اللثام والمسالمة عن كرى والدوس كما ان ظ المولى وفيه الشمول للصبي والصبي كاصح الشهيدان في كرى والمسالمة في الذم
والعلم نسبة الى المتأخرين بل في المداد بغير القطع بخلاف ظاهر المتن وصريح غير الصبي خاصة في كشف اللثام نسبة الى الشيخ والاكثر بل في جامع الغيا
نسبة الى فهم الاحتياط لمنع الشك او التمسك بالوليد والصبي والفرق بين بولهما في شدة النجاسة وغيرها وفيه منع الاولين وعدم فدية الاخير بعد ضرر كون
المسند لمع من يشول النص للحاق ثم ان ط النص الفتوى هنا بين الفصل وان كان المرء صبي او غدا الطعام الذي يكتفي في نظره بول في غير بوليه كالب
كأن العالم لا يصحح بغيره بعض من الخو عسى الخلق لا اتفاق عليه لعله الفرق بينها وبين غيرها ككفاها بالمرة التي لا يشك كونها فضلا عنها لغيرها
الحاج الى تكرار الادلة كلها اصابة المناسك الاكفاء بالصفحة لكن لا ينبغي عليه عدم صلاحية مرجح الاحمال ليلين المتعارضين بالعموم ونجس ودية سائر
مادل على الاكفاء بالصبي لوليه وغيرها كاطلاق مادل على الفصل في المربة ما كان مولودا صبي او انثى بدله على المختار من يشول الصبي والصبي
المتأخرين الطعام وغيره بل قد دعوى في النظر الى رجحان ذلك الاطلاق من حيث كونه مضافا لبيان حكم بول الصبي بمقتضى اية التمسك في بعض ولله العليل
القطعي لشمول كمال الظهور بخلاف هذا الاطلاق فان المقصود منه ثبات المرة لا كونه غسلا او صبا كما يوجب اليه تركه كغسل البول او صبه بل يمكن ان يكون
هنا ان الفصل كونه الفصل المشترك بين بول الصبي والصبي والمتعدا لطعام وغيره اذ الصبي في أمن الفصل قطعا بل قد يقال انه يغار الفصل حيث يغلبه والا
فهو مندرج في اطلاقة فلا تناقض بين الاطلاقات كون المرح بل الفصل في الجملة مرة ولا في الفصل بالصبي في غير المتعدا والفصل بالصبي وذكر السند
والصبي هو من الاحكام الاخرى كقول الى دلة الاخر ولعله ان ذلك كله احتل في كشف اللثام الاكفاء فالصبي في كل يوم من بول الصبي في المتعدا
ترجيح ذلك الاطلاق وهو قوي بل يوجب انه المناصب لهما من النصف فلا مشا بالحكم المذكور والمراد باليوم ما قبل الليل المالم في المتن من ان ساطق
على النهار والليل للتعبد والغلب المعهود هنا فربه اتسالم الاحتياط ظاهر اقل الاجزاء بالمرة في اليوم ولان توجع بعض الناس ان قد يقال ان مشا ذلك

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

مجلس

لا يبعد أقصاه عن البنية بميل قصبها ثماناً فدهل يجوز الصلوة عليها فقال دخلت فلا بأس بالصلوة عليها والمنافسة في الأول بأشهاد أهل الحج فهاجد بعد ذلك
فصبه الخفافا لشمس فيها بل صبح فزاد الأول بأشهاد الزادة ما عدا الحج من الصلوة إلى جنتها فحينئذ جفت لا تفسد مثل سائر النجاسة الدالة لا ينجسها
الشمس يصبها البول بعد غسل النجاسة بصل عليها فإذا جفأ لم ومن المعلوم إرادة ذلك منه وبعد الدليل على اشتراط طهارة محل الحيض مدفوعة بعدم
خروج الأولين في النجاسة والاجتماع الحكم فيفضان لم يكن مثلاً أو محصلاً بحيث لا يقدح فيه ما عدا الرأفة من جواز الحيض على ملجئه لئلا يفسد أن لم يطهر على مثل
طهارة محل الحيض بل جرت عليه جفأ لعلية النجاسة كطهارة النجاسة في صحيح وإن الأول ذمها كطهارة لعل أو القبر وعقد فخرج الثالث في الطهارة الثانية من ترك الأول
بغير مباشرة بالطهارة وعدمها وعن الحيض طهارة خصوصاً إذا أدى طهارة في إرادة وقوع تمام الصلوة عليها مباشرة أو هكذا صدق اللفظ حقيقة على الغرض
بل قد يشرى بل مؤثرة السابق يكون المفهوم من قوله بصل عليها لا عليه الحيض فالمثل أبو عبد الله من الموضع الفلاني يكون في البيت غير طهارة فليس
لكنه يشرى بالموضع الفلاني لا بصل عليها وأعلم من مضمون قوله في الشهر هل يظهر لعل في ذلك الموضع فذلك من البول أو في ذلك فاصابته الشمس
بين الموضع فالصلوة على الموضع جائزة وإن أصابت الشمس في بين الموضع الفلاني فكانت طهارة الحيض الصلوة عليه حتى يخرج أن كانت مجلت طهارة وجعلت طهارة
أو جرت لك من حيث ما يصدق في الموضع وإن كان غير الشمس أصابه حتى يخرج أنه لا يجوز ذلك من طهارة أو دلتا الحيض عليه لا إطلاقاً ما عدا من الصلوة عليه مع الحيض
وغيره ولا يكتفى بالبا بغير الشمس بل في صلوة طهارة دليل آخر على أصل المطالب خصوصاً مع إصره في الصلوة الأولى بأشهاد الموضع لأجل صلوة ومنه ما خرج
مطابقة الجواب السؤال بل من الصلوة الثانية فإنه يكون لأجل إتيانها عن وقت الحاجة كما تشهد له غلبتها عند إرادته فحينئذ يصبها من بعض ما يصبها من وقت الحاجة
بل ناقش في أصل ذلك لأنه هذه المؤثرة على الطهارة بأشهادها غير الحيض بالسؤال بعدم الطهارة بل قوله من كان طهارة كانت مجلت طهارة في عدم حصول الطهارة
لما يصبه الشمس بحيث لا يضر مباشرة بالطهارة بناء على خلاف قوله أخيراً وإن كان مباشرة وإن الرواية بين الشمس وبين المصلحة والنون كالحق في بعض النسخ بل في الأصل
ودا في الكتاب الثاني أنه الصحيح الجواز في النسخ كالثبوت بها لكن قد يندفع الأولى بصلية ذلك الخاصة عند السؤال بل إن الجواز في بعض النسخ من جهة الوسائل كالحق في
بعض كتب فروع الأحكام بعض نسخ غيرنا بين الحج والراء المصلحة بل في النسخ أنه المظني صحة في كفاية اللام أنه أوضح من غيرها في الظاهر من الأولى وهو أن
ويؤيده ذلك من الفصل بعد ضرورة صحة الثالث على الأولى فلا ينافي في ما دل عليه فلو علم من الطهارة بل قد يتركه فتكون الصلوة المبني حكمها بفتح ثلثة واحتمال الآخر
بجمله معصوا على أن يكون شرطاً له فإنه يخلق قوله وإن كان بجلت جواز بوجه الموضع بالشمس لا بطهارة لمعول منها من سابقها بل بعد إظهاره لا نصاباً من إتيانها
أنه يخرج للعلاقة السابقة ولا ينافي في ذلك من حكمه من ذلك بل قد يمنع طهارة حكمه أن جعل على إرادته بيان ضرورة جواز الموضع
لا على وجه البتة بل على وجه لا فصل بطهارة إلى مباشرة بل على عدم حصول الطهارة بذلك في ذلك والعلاقة بالصورة السابقة في صلوة كما يوجب اللفظ ذلك في غير
أن جاز عدم الصلوة عليه هناك الحيض وهذا وإن لم يصح أن كان إلا أنها معا بعد أن جاز أن يكونا ممنوعين لكن عليهما لا يكون فيه دلالة على خلاف المطالب
حتى على رواية الشيخ في أن روايتاً بأسقاط قوله وإن كان غير الشمس في آخره إلا أنه بعد أن عرض ظهوره من الوجوه السابقة لم يقدح في هذا القسم على بعض المقادير
لأنه في مقام الجمع بل في الأصل السابق دلالة الأصل كان بما ذكرناه من الأدلة السابقة المؤيدة والمعضلة بما عرفت بل بوجهه المصلحة منها بل وبني الصلوة
الحجج الثلاثين على تعدد طهارة الطهارة بالاشارة بل وبالسيرة من الناس كافة كافي الرأفة في جميع الأزمنة على عدم إقالة النجاسة من مثل الأرض بالماء على الأقل
بالطهارة بالشمس بل بما قبل من هجوم مادل على طهارة إلا أن يصح من أن الشمس شأنها الاستحسان المسقط للأجزاء الرطبة والمصداق مع سالة الأرض للأجزاء
البسيطة فظهر جواز طهارة الوطن أن الطهارة الكفاية والساهة الحاصلان بمجرد زوال الفلز عن المحل إلى غير ذلك فحينئذ وكما به عن غيرها ما عدا الرأفة في وسيلة
الطهارة من القول بعدم الطهارة وإن هي عن غير النجاسة الحيض دون مباشرة لا بالطهارة ونحوها صنف جازاً فإن تبهم ببعض ما خرى المناظرين مع عقد
شبهة لا من المعتبر أن شجره جازاً فلعل عدم الطهارة وجواز الصلوة عليها لكن في كلامه ما يقتضي بالتردد بل الميل إلى الطهارة بل في مسئلة يظهر لارض
بالدعوة إلى صبح في المحل بل ما خسر في من صلوة الوسيطة صرح بها أو كما يصح في خلاف ما حكى عنها من موافقة الرأفة كما عرفت في النجاسة وغيرها من طهارة
أو صرح في عدم نأثر الشمس طهارة أو يكون ذلك من منفردات الرأفة أقام نقض لموافقاً صرح بها من كلاً والاحكام حتى أن النجاسة طهارة أنه احتاط في تجنب
الأرض المصلحة بالشمس لأن يكون ما يلاهما من الأعضاء بأسا وهو خلاف ظاهر من في حقيقة وكيفية كان فلا يوجب ضعفه إذ هو مع ما فيه من مائة من النجس دلت على
اشتراط الطهارة في الحيض والنجس ونحوها بناء على ما عدا الرأفة بل لا الأصل العبر لصالح لطهارة شيء مما سمع بل في الرأفة نعاله المنافسة في جوازها
بأنه يفتضاء النجاسة من الزرع نجاسة الملاقاة بالملاقاة وهو حلال في خلافه من الملقح بالمثل وليس إذا الأصل بقاء طهارة الملاقاة ولا يصح بل في الأصل عليه بل هو
أولى كفاً لا الأصل طهارة الاشتباه في علم المسلم بين العداء وذلك عليه اختياراً ولا علم هنا بعد تعارض الاستصحابين ولنا طهارة ما لا يحصر إلا أنها الرتبة
بل في العالم والنجاسة المنافسة في جوازها بالنسبة إلى نفس النجس فضلاً عن الملاقاة وأركانها مع البتة شيئا عندنا كما عرفت من سبب المنافسة تخرجها إلى النجاسة
الاستصحاب في مثله المعلوم بطلان في فعله بل هو خصوصاً المقام من الواجبات الطهارة الأدلة في بقوله ما ثبت كطهارة وطهارة إلى حصوله بل بما شاعراً بل لا يعقل حصول
أصلها بدون دعوى تخمس من ذلك في البدن والثوب لا بد من دعوى ما ثبت نجاسته بالاجتماع المعلوم اتفاقاً على الاستمرار في محل الزرع من أضر بالدعوى
بل لا يحتاج دوماً إلى التمسك بأعلان طهارة في الجواب والامتنون الذي قد عرفت في وجهه وصرح ابن ربيع سنلته عن الأرض والسطح بصبه بولاً ما يشاء
هل يظهر الشمس غير طهارة كلف طهارة من غير ماء الواسط جازاً وحل على إرادة طهارة ما بعد جفافه بغيرها فانه لا بد من ماء يصبها ما يباح طهارة صرح به
بعضهم بل في الكتابين الظاهرية المتهو وهو كذلك بناء على الخصم من هو طهارة الشمس البول بصبها لا يبيح جرمه وأعلى القسم من الحكم من جمع من العامة
لفظ من وجوه عديدة عن مقاومته ما من الأدلة المذكورة الظاهرة في المخاركة وهو الموثق منها وجزى الحيض وإن يضر أحد صحاح على جزمه وليس مقتضى

اجماع الخلاف المؤيد لرأى بل بغير ما حرم في عدم الفرق بين البول وغيره من نجاسات المشاهدة لعدم قوله الجرمية كما هو صريح المتن ومجمل من الاخطاب بل الظاهر
انه النهي كافي في الحدائق بل لا يعرف فيه خلافا من غير المشي وان حكى عن المبطو الصريح بعدم طهارة الخمر وان حمل على البول فاسر لكنه بقرينة ما حكى عنه من النص
بالنهي السابق يحمل كونه ما يفرج عنه من عدمه فلا يكون حلالا في الحكم كما ان ما حكى من المغضات لنهاية والمراسم والاصباح وقيل من الاقتصار على البول كذلك
لا حال الثالثة كحجج زارة فمافي المنع من التخصيص بل بول خفيف جدا ان لم يكن ناولا كما لا يمتنع في الخواص يتم طهارة مع بقائه الجرم كالماء كما صرح في الله
والروض والمداد له بعضها بل في الحدائق لا خلاف فيه على الظاهر في المداد لنداء الواسع الاجماع على اعتبار ازالة الجرم في الطهارة واليه يرجع ما حكى
الجهد من الصريح بعدم طهارة الحجرة والكيف الاصل يظهر في الادلة في غيره بل اعتبار الاشراق في التخصيص كما صرح في خلافه ضرورة عدم خفة
في الغرض بحال جرم النجاسة الذي لا يظهر بحدائق الشمس فضلا بل ضرورة فلا يمتنع بوسيلة من نجاسة الشمس كما لا يمتنع مع غيره من النجاسات الطلح التي
بل في كشف الاسناد كان اخلاق الغرض من ذلك بعد صدق الاشراق وطحا لا اعتبار بالتخصيف ومنه مناف لقواعد الاطلاق والتقدير ولعلهم يظهر خلافا
بين الاخطاب في عدم حصول الطهارة في شئ من نجس من منفصلين لحدتها غير التخصيص او حجبنا اذا جمعا بل يخص الظاهر والعالى الذي اشرع عليه
الشمس دون الاسفل وان كان خافه بغيره الشمس بل قد توهم عبارة النبي اخصاص الظاهر بالظا الذي اشرع عليه الشمس بالنسبة للشيء الواحد لا الارض
دون ما جف من الباطن فان كان في غاية الضعف للفرق الواضح بينهما صدق الاشراق على الثاني ولو اخص الظاهر دون الاول بل الثاني لا دلالة الساقية من الاحتياط
القطع بناء على المثل ولذا صرح بالطهارة في جامع المقاصد الروض والروضه وجرها لكن يفتي بقيد بما لو كانت النجاسة منسوبة من الظاهر
الباطن بجوابها مع الا ما اذا اخص بالظا فانه يظهر فوج خاصته كما صرح في كشف لقطه ولا ما اذا كانت نجاسة بالباطن وجبة الشمس لا شارة
على الظاهر انه لا يجد عدم حصول الطهارة لو ان كان شيا واحدا كما عاين بالوج من النجاسة بل غيرها اقتصار على النجاسة من الادلة بل خبره صريح في
ذلك كما ان مقتضى على وانه بطلان كل في عموم الحكم بطهارة الشمس لا روضه نحوها بل وكذا كل ما لا يمكن حمله كالنباتات والابنية ونحوها كما هو الاقوى في النظر
خلافه لما عن المذهب من النص على عدم طهارة غير التبرك والحصر بالآثار في غاية الضعف القليلة في الخبر المذكور ونص صحيح في رواية الساقية على طهارة
السطح والمكان الذي يصل فيه بظهور وجهه الاخرى السطح وهو غير في الارض بل لا يعرف خلافا من غيره في طهارة الارض بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع
على خلافه فيها فضلا عن تحكيمه من غير واحد بل من الغير فيصير على طهارة الحصر بها النجاسة بالابواب مع خلوا لاختصاص الغرض بها تركه الارض المدلول عليها بما
عرفت ما هو عكس بان ذكر الارض والابواب وحدهما كصاحب التزمه ان كان خلافا من غيره في طهارة النجاسة بالابواب مع خلوا لاختصاص الغرض بها تركه الارض المدلول عليها بما
ولفوق خلافه في السطح بل اصل رايه فيها بالابواب فانه شاعرا بالاحتياط كما شهد له ما في كشف اللثام انه لم يعرف في اللغة فرقا بين الجسيم البارية وفي الصحاح والديون
والمرمان الحصر هو البارية انتهى ولا ينافيه ما يترى من عرف هذا الزمان من اختصاص البارية من العلو من القصر بالعلو من غيره على انه يقل بشيئا له لفظ
امكن الحكمة بها القاء الحصى معونه فهم الاحتياط في التمسك بالاصل في كل ما لم يزل من ارض غير القطر والكان وان كان لا يتجاوز قوة نظرهم دليل
معتبر على العبرة المذكورة بحيث يقطع الاصل ويحصر في عرف انه لا يباين له فيما يخصه لا روضة لا ينقل عادة عبارة من الاستبابة والنسبة والاشراق الشمس عليها
كالابنية ونحوها ولا ينافيه عموم التعميم في بطلان كل في ذلك مع ملاحظة دخولها من هناك مناصصا مع المقاصد الموجز وغيرها على طهارة
غير الحصر والبارية من المنقولات بل هو مطابق للاختصاص على ما هو في علم بل بالخبر المذكور في غير الارض لا ينقل في القواعد لا روضة والذكر بل
في النجاسة والحجارة والنباتات المشبهة من النجاسات النص على طهارة النباتات والابنية كالتلفق في حق والنجس كمنع ابدال النبات بالاشجار وعلى ما هو في
والخبر والنباتات وشبهها وفي المشي عن كتب الشريعة لا ينقل بل هو من القائل بسنن الى المتأخرين حتى الموحدا اصل الارض والابنية من النجاسة
لو احتضادوا ذلكا السنية والدلالة في مقام الدلالة والبارية من المذهب الباع ما جاور الارض الاصل بها كالطين الموضع عليها طهارة او على السطح
وكذا الجي المشتب اذ لا ينافي حكم البناء وكذا الطين به وكذا القبر على الحوض والكانط بل عنه انه ينجى بالابنية شطرها وما اتصل بها ما لا ينقل جهادة كالاحتياط
والاحتياط المستند والاحتياط والراش والابواب المغلقة واغلاقها والرفوف المستورة والاداء والمستند في البناء العبرة ذلك من كلمات الاحتياط ما يظهر
العمل بالخبر المذكور بعد احتمال كون مدركهم غيره فمن هنا اتجه القول بعرض البناء ما يصلح تناوله مما لا ينقل ما قلناه وخبره بعد احتياط اسنده بما عرفناه في الباب
بالصوى لسابق وسهولة الملة وسهولة احكامها وعدم ظهور الفرق بين الارض وبينه بل قد يظهر لهذه الشبهة ما يمتنع ما سمعنا بالسيرة المستقيمة في اكثر احوال
ان لم يكن حجة وخبر ذلك بل اصله الا في الشبهة والعظمة كاصطحابه في كشف اللثام والقواعد ما دامت على اتجاها كما عن ابن خلدون جامع المقاصد الروض الصريح
وان كان قاطعا خلافا لما عايناه في الفضائل وصريحها فلا يظهر بل قد يظهر من النجاسة من العالم البسالة اذا حاد العطف وان كان لا احتياط له في الباطن بل يظهر من
الحكمي عن غير الاسلام حصول الحكم لا ينقل وان حرم من الفل كالنباتات المنفصلين من الخشب الا لا في الخفة من النباتات ان كان لا يتجاوز من غير انما لا يمتنع
المذكور بعد التمسك بالمرجوع اذا عبر بوجه عدم النقل حال النجس احوال النجس في وجهه صنفنا وما لها في وجهه بقوى العلم لا ان يستند في ذلك الاستصحاب فيه
يجب ومن هنا جعل في الحدائق قول لا يعرف بان يمكن عموم الارض خلافا من نقل كالحجر ونحوه لصدق اسم الارض لنجس طهارة انواع الارض من النجس وفي الخبر انما
ولعل ذلك انصاف في المشي على طهارة حجر الاستصحاب مع انه لا يتجاوز من نظرية البناء وبقية ذلك من الارض ان يمكن حصول الحكم لسان ما ينقل بحد صفة مما لا ينقل كما
يقول الباء المشتمل على من عرفه ان كان لا يتجاوز من نوع اصل الارض على كل حال اما في معتل من الارض وفي طهارة ما لا ينقل ما احل الارض من القطر والارض في
الض على المنع في غيرها من كاحشا القطن لفتنة المغيرة في الحق ونحوها عليها من بل في السرا الصريح من ذلك مع المشي لباي اليا في الملة فيها وقد ورد في
ما قلناه عليه الشمس في طهارة وهي رواية شاذة ضعيفة لا يلتصق بها ولا يبرح عليها بما لا يلبس بعض ما خرى للمناظرين محل النظر بل المنع لا يعرف الا في ارباب

۱۰۰

[illegible]

وایں کجائی

عند الشك في بقاء الموضوع أو استصحاب الموضوع نفسه عليه وان كانا معا لا يتناولان مرجح الاصل في مثل المقام لا ينبغي تركه والله اعلم لكن على كل حال
فالحق هنا انه هو الشك في كون الشك ^{في} عدلا موعلا ^{في} العلم الثاني والا لكان يمكن له وجه لظهور الاتفاق على توقف ظهور النار عليها ومن هنا كان المشهور بين المتأخرين
نفي الاستصحاب على عدم ظهور الشك في ان ادعاءها بالخبر مستند كاد يكون اجابا كما اعترف به بعضهم بل هو كذلك فام نرى فيه خلافا لامن الشيخ في نهائهم
باسا باكل الخبر الحق بماء بحسن معللا له بان النار لا تظهر به وعن استصحابنا وظن القبيح والمنع مع ان النهاية ليست كذلك التي عدوها للفنوى بل هي من غير ذلك
كما لا ينبغي على الخبر المحاسن كان الاستصحاب من الكتب المعدة لمجرد الجمع بين الاختصاص على انه لا يحتمل اختصاص ذلك الخبر بماء البئر المختص لا بالبحر بل بالعلماء الا
ان يمكن فيما لا يجوز لكل الخبر ما يحتمل من انه مرفوع فيه شي من الدواب فانك في اولها الصريح بانه اذا افسرهم او ينفذ في عينه فسد فلا بأس بغيره بل هو
والضاري بعد ان يبين لهم ونحن لا نكره وان كان لعدم نجاسة البئر عندنا قبل الخبر بل وعلى القول بغيره لا اختصاصا باحكم كبره انقروا بها من جهة ما فعل
هذا منها عندنا فلا يقدح في ذلك الاجماع كما لا يقدح فيه ما عرفت من النهاية بعد ما عرفت وتبعد جوعه عن ذلك في الحكم من مقتضى بطلانها في باب
الاطعمة بل ظاهرها ان ما ذكره هنا رواية لا تحتوي على ما اذا انحصر لما يحصل من في النجاسة فيه ثم نحن بوجه خبرنا بخبر اكل لا ينافي خبره وقد ثبت خصه في
جوان اكل وقد كانت النار قد ظهرت ولا حول ما فعله من ان كان في قوله لا حول اشعارا بخبرنا الجواز مع ذلك كله فانما الدليل هو النجاسة قطعا للاستصحابها
ليرتق النار شيئا من اجزاء الطوبى فضلا عما في كماله هو الغالب على العالم من عدم جواز بانه فسد لكونه قبل بقاءه دون ما بقي فيها سائل من السوائل فلو انك جاز
من القول ولا الظاهر ان الشك في بقاء النار وجب بالنار ويصح ان ان يجرى عن عصا صاحبها بل قال لما احسبه لاحضار الخبر عن الصادق في العين يعني من الماء النجس
بصنع فالبيع من يستحل اكل الميتة كالحب لا يخرج عن بعض اصحابه بل في قول يدين ولا يباع وخبر ذكره بان ادم ظن لا في الحسن فخر او بعد فخره في عين ودم قتله
من اليهود والمضاري وابن لهم فلم يغم فانهم يتحلون شره والمنافسة بالاساس لا يحقوه بغلا لا ينافي ما عرفت من الشهرة العظيمة بل في شرح الاسناد وفاقا لكل
غيره موعنة خصوصا وان ابن جبريل لم يسل كما ساند بل هو على ما قبل من جملة العصابة على تصحيح ما صح عنه وانه لا يروى الا عن ثقة مع ان الظنون فيه انما هي
النجس الشك بل في شرح المفاتيح لو كان الغدبل من الطوفان الاجتهادية لكان هذا الحديث صحيحا بل انما انما الدار في التصحيح لما على الظنون كافي المن بعد لا
على ما نحن فيه لا عينة البيع والدفع والغشام الطهارة بالبحر بل هو في موضع فساد من الاول خصوص اننا اذا داه بغيره وعلمنا انما هو النجاسة كما هو المتعارف على
ان ترك ذلك علاجه بدلالة الامر بغيره وبعده من خبره معللا بانه من جملته كما هو واضح لا بد بشعره لك بعدم فاعلمه للظهور فضلا
بالماء ولو كبر كما اعترف به في الذكر بل في غير ذلك من النجاسة لخالل خبره وان كان لا يفي ذلك عندنا اذا رفق ووضع في ماء كثير يصبغ بقدر الماء في جميع اجزائه وفاقا
للاشك في غيرها او يصفى وضع فيه مدة حتى يفسد ذلك الماء فالشرح المفاتيح للاسناد بل في مقدمنا سابقا في طهارة اللحم ونحوه فلا ريب في انما يصفى
طهارته بالقبيل في بعض الاحوال فلا حول ولا قوة الا بالله في الخبر الشبهة او لعدم معهية مثله في الظهور فغيره فاقوم معارضة ذلك كله بحجج ابن جبريل
رواه عن الصادق في غير موضع وخبره علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلنا النار ما فيه وخبر عبد الله بن الربيع شكا الصادق عن الشريفة القادة وغيرها من
الدواب فثبت في غير موضع من ما فيها اكلها لا يخبره اذا اصابته النار فلا بأس بعد ما رآه في النار وان كان المرسل ان ابن عباس وصعقت بينهما وعدم طهارة الميتة في الضم
والماء في الصلاة واكل النار ما فيه في الطهارة لا ختم الاالة القرآنية كما يكشف عنه الخبر الثاني بناء على الصحيح عدم نجاسة البئر بغير العبرة لا ينبغي ان يفتى فيه
خصوصا بعد ما عرفت من الشهرة العظيمة والاجماع فلا ينبغي الاشكال في انما هو في ذلك فاعلم الخبر من الجبل اليه ما ينبغي ان هو من الحب ثم قد توقفنا في
عليه الخبر الاول والثالث من جواز بيعه بل في النهي اذا اقر بعدد الامر بالدفع وفي خبر ابن جبريل السابق وعدم فاعلمه للظهور ولا يمتنع كقولهم انهم
فخر مبيع عليهم لئلا يكون اعانة على الاثم فأكملوا وظهور هذه الاخبار في عدم جوازها على المسلم مع طهارة شركه الكافرة في سائر اصحابه الامام في الدليل
على ان الذي معصوم المال لا يجوز اخذ ما له ببيع فاسد بخلاف غيره مطم ولعل لهذا احتج في النهي جواز بيعه على هذا لانه معصوم ما اذارة الاستفسار لا يح
لحقه مع ان لا يفي في الطهارة مطم مسلما او كما امره بخبره لا لولا ما في الخبر من طهارة الاجماع على عدم جوازها على المسلم مع عدم الاجماع مع دفع
عليه ذلك خصوص ان اذ اشترط العتق به لاصالة البرائة واستصحابه قبل النجاسة واطلاق ادلة البيع وعدم خروجه بالنجاسة عن المالة لانه فاعلمه للظهور بخبر
فكجواز الانتفاع به في كل من اطعم الدواب ونحوه والاختيار السابقة وحسن الحلوى وجميعه الصادق في نه سئل عن رجل كانت له غنم وبقر وكان يملك الدواب
فيقتله ويجعل الميتة ثم ان الذك والميتة فلا يخلط الاك ببيع فاعلمه من يستحل الميتة والامر بالدفع في خبر ابن جبريل مع معارضة ما عرفت لعل اذا المراد بغيره
او يظهره او الانتفاع به بل ينبغي القطع بذلك حتى من الخصم اذ هو وان منع البيع لانه لا يمنع الانتفاع باطعام الجوان ونحوه كما انك قد عرفت في ما في دعوى عدم فاعلمه
للظهور على انه لو سلم امكن منع جواز البيع لذلك بعد الانتفاع به بوجه محتمل لا اطعام الجوان ونحوه كما يفتى في البه ما في جامع المقاصد لا اعانة على الاثم مع
مضها لعدم العلم باكلهم بل لو علم الاستناد الى اخبارهم وعدم كونها في دينهم الذي امرنا بها فاجاز انهم عليه يجب الخروج عن اطلاق دليلها بما عرفت فلو
كسب النبي ان يعلم انه بغيره وظهور ذلك الاختصاص في عدم جوازها على المسلم لعل بعد الاختصاص بغيره بناء على عدم جوازها في هذا الحال كما صرح به بعضهم بل قد عرفت
نسبة في الحديث الى الاصحاب دعوى شركة الكافرة والى معنى بعضا في الدليل ولعل لعدم نجاسة المسلم فيه غالبا الصعوبة يظهره في الانتفاع به فيكون
خ لا ارشاد ومن ذلك كله ظهر انك ان لا ينبغي الاشكال في المسئلة وقد ظهر ما تقدم سابقا في ادلة مطهرة النوان الاستحالة التي هي عند الفقه ما كان في حاشية
لا تشهد على الفواعل عتق عن تعييل الاجزاء وانفلا بها من حال الرجال المحلة في طهارة ما عتقها وعلل احد من الاصحابها بل في ظاهر النار في الحقيقة بعض ما قد كان الا
او لرحمها لافرادها بالذكر لكن لعل لا اختصاصا ببعض ادلة منها كما يفتى في البه انما فهم على طهارة ما حاله كما عرفت ومنه مطلق الاستحالة كما استقر
والامر بهل بعد عدم الفرق بين سائر افراد الجمل والمستحل من النار وغيرها كما هو المتفق عندنا الاصل واطلاق ادلة الحال اليه لو كانت للمؤيد بن اسحق فاعلمه

من ذلك الاجماع بغيره السبق في الضرورة في بعض الصور كما بدأ الاعيان المحبة وخطتها بل بغيرها والحجر المقلب في حلاله وكذا العطف لطفه
والعطف للتكوين جونا والعدده نحوها ودوان وهن عبادات بعض الحلال فيه والدم المستحب في حلاله وجزء الماء لا ينزل له والماء النجس لا نجس ما كثر
الماء بل بغيرها ولما اوجز من الخضروات والحبوب والاشجار والثمار والغذاء النجس لثا ودفعا لما كثر في حلاله وجزء الماء لا ينزل له والماء النجس لا نجس ما كثر
الاحكام الشرعية قبل الطهارة المتعلقة على موضوعات في حلالها استعمالها في العبادة كان في الحكم او معاملة بل بالمعروف في السنة الفقهية في سائر الابواب
فائدة انهاء الحكم بانتهاء الاسم لفظا معناه في يدعي ظهورها في الامم ومن غير الصورة التي هي هبة بها اسمي الاسم دون تحضيرة وان
بل بغيره بعض علماء مشهورة تخطي كثير من الموارد واقتضاه بطلان الاستصحاب بالعلوم عدم الاشتراك في حجة بقاء اسم المستحب لا لان اوله لكن قد منع ذلك عليه
ويدعي ظهورها في الاحكام بتجسيم الاسماء دون حقايقها لانه معنى اللفظ دونها فالاصح بقبول انهاء الحكم بانتهاء الاسم لان يعلم تعلقه على حجة معني الاسم
حصة التي يفادها التنبه بذلك الاسم الخاص في بعض الاحوال الخبيث مدارها كما في الخبائث واشباهها ما علم ودون الحكم فيه على الحقيقة والظنية دون
الاسم فلهذا لم يلقاها ان اقتضاه بطلان الاستصحاب في مثل الفرض ليس المنكرات ودعوى ظهور اوله في مثل مثله في موضوع بل لعل ما شاع في السنين
عدم جريان الاستصحاب مع تغير الموضوع شاهد له وتنبه على غير الحقايق واستصحابها يمكن مع عدم لبا بعض الكلام في بحث العصبين المتأخرات في الحظا
على كل حال فلا بد من ادخال محل البحث في القاعدة المذكورة فان المعنى من عدم طهارة اجزاء النجاسة بالاستحالة وعدم طهارة النجاسة اذا صار على كمالها كالمشعر
وعن الخبر وبنهاية الاحكام بل والقواعد وان قال فيه وفي نسخة في القعدة زابا نظير في المشي نسبة الى اكثر اهل العلم مع زيادة النص في معقودات عن عدم
طهارة العدة الواقعة في النجاسة حجة كما ان ذكر الخلاف فيه من اوجه خاصة في المعنى بغيره بيننا صفة جلالا لا عرفها موافقا عليه سوى
ما عاين بظهر من الادب بل من المبل وسكو ما عن موضع من المبسوط من النص على عدم طهارة زاب العدة ان ما حكى عن موضع اخر انه لا بأس بالنجس في القبر
منبوشا وغيره بطلان طهارة بل يمكن تنزيل كلامه على صورة العدة كالتراب في نفرة الاجزاء لانها استصحابا فيرفع الشاكي بل يقال بغيره عدم خلا
في الطهارة في الصورة المفردة من حق انفاض بل قد صرح في المعنى بالمتن طهارة التراب المستحب من الاغصان النجسة وان زدنا ولا اوله كما انظر فيه
في القواعد فانها انما كان ينبغي ان يقتضي الجبر من مرقبات من المشككين بل والمسائل السابقة التي قد عرفت اتفاقا عليها خصوصا مع تعليل المشي الطهارة هنا
بان الحكم معلق على الاسم فيقول بل والوجه في المعنى لعل على طهارة التراب النجاسة هنا لانه في النجس لعل بانها فانه بالاجزاء فلا يرد بغيره
محال بل ينبغي ان يفسر الجبر من هذا التعليل الذي لا شاهد عاينه بل الشاهد على خلافه كما عرفت وما في حواشي الشهد على القواعد من ان الاستحالة عند
الاصوليين عبارة عن تغير الوجه وهي بعد الجبر في المعنى من المبالغة والراب خلا بغيره مع لعل وان كان الظاهر اذ ان الصورة النجسة وان كان معقودا
مضطحا لاصوليين اية غير جبر في البحث في كون المدار في كل الطهارات ذلك والمعنى السابق في الحكماء عن الفقهاء وبجهد لعل الادلة السابقة كما لا يخفى
عن التفتيش من مخرجه ناره على كون النجاسة ذينة ولحري على ان الباقي مستغن عن المؤثر خصوصا اذ لعل المراد بانه النجاسة حكم الشارع على العصب بذلك
غيره اذ هو طريق ومن الواضح عدم مدلوله في بقاء النجاسة في المفروض واداه معنى اخر من القواعد بحيث يكون له مدخل في البحث بل والثاني اذ هو مع عدم
حرمانه في نحو التعليل الشرعي التي هي معروفة بما في بعد القطع ببقاء ولا تاكل في مؤثرة لاسع الاشكال في اصل البقاء كما هو محل البحث على منقضا
الحكم بالطهارة على القول بالاحتياج الثاني في بقاء الى مؤثره وهو عرجا صحيح كما في جامع المقاصد لعل لا احتياج في بقاء لا يقتضي في خلافه الزمان ولا
تغير محله ولا التكاليف الشرعية لعل لا احتياج في كل ان يتجدد رايه ولا يوجب تغير محله وهو معقودا في الاصول والاستصحاب الى النجاسة فان
لما كان مقتضى النجاسة هو تعليق الشارع اباها على الاسم والصورة وجب ان يغير بقاء وهي في بقاء ثلثا ليس مقتضى النجاسة هنا ذلك مقتضى لعل الشارع
على نجاسة جسم العصب ولا بغيره بقاء الحكم لانها في الجبر ولا دخل لاحتياج الثاني واستعانة في بقاء الحكم وذو المع بقاء ذلك الجسم فان ذلك محل البحث
انما لعل النجاسة في حلاله والنافقة بمانه لوجه الاشكال في اصل البقاء بعد ما كانا ثابته بالاستصحاب او هي من حيث العصب ضرورة عقدت اياه هو
العدا في دليل الاستصحاب اختار عدم بقاء العصبين والسبب في ذلك بل قد يجدد ارجا في بعض تغيرات الموضوع واستصحابا من المنكرات المساوية لانها في حلالها
وان طالق بيان ذلك لاسناد في شرح المفاتيح لكنه ذكر امثلة لا يعقل فيها بقاء الحكم كصورة الماء المطلق المأمور بالوضوء مثلا هو لعل او الجا والاشجارها من
العلوم ان محل البحث لا ينقل الى موضوع قابل لتعلق الحكم الاول في كل النجاسة في حلالها في بعض الوجوه ان الجسم بواو هو جبر ان الاستصحاب
في موضوع الحكم واستحالة لانه يدعي موضوعية حكم النجاسة في الحكم الذي لا يتغير وان تغيرت الكليته وان كان المرفق شاهد صدق على حاله ولا فلو
الواحد الحكم لا يوجب في اختلافه من حيثين لا ترى الماء المطلق المأمور بالوضوء منه بغيره بقاء ومعنى الاستصحاب فيه صدق
الموضوع ان هو المائنة ولا يظهر مع فرض نجاسة بقاء لان موضوع حكم النجاسة فيكون نجاسة بقاء لا في نجاسة هو بقاء في حال المصداق لكن قد ناقش في
حصول المثال بانه لا يتم بقاء على ما سبق من ظهور الاستحالة انما النجاسة والنجاسة ضرورة اقتضاه ذلك طهارة الماء في الفرض فالحجة اما القول بطلان طهارة
النجاسة بالاستحالة على استصحابها الموضوعات بغيره جبر ان الاستصحاب لا يقطع بعدم ثبوت اوله بل بطلانها وبطلان اوله بطلان كصورة جونا ونحو ذلك
ما يظن او يقطع بطلانها كما في الفرض فيكون المدار عرض ذلك كله على اذلة الاستصحاب كما اشيرا الى ذلك في مطهرة النار واما الزام الطهارة في كل ما يستحب له
النفس بعد تحقق الاستحالة الحق في الفرض ان مع صفة مضاف بغيره لا من ترجع في منه بغيره لعل لا استصحابا ذلك الماء لكن ما اوضح بين الماء
النجس لا فانه لا استحالة في النسبة اليه في النجاسة في حلالها في الموضوع من هذا القبيل في طهارة التراب المستحب من العدة مثلا جازا
كانت بانه لا رتبة في التراب بل رتبة في الماء ان كان قد يفتي عن هذا القبيل في طهارة التراب المستحب من العدة

افصح انه ممتنع الطاهر والخروج عما نحن فيه كقيد طهارة الملح السخيل من الكلب لا يصادف في حق الكلب في الملح طهارة يطالب بها في القابل
وكذا في طهارة الطهارة فيه بما اذا كان الماء الواقع فيه الكلب السخيل ملحاً فذكر لا قبله ولا بعده الخبيث بناء على الصحيح من طهارة الخنزير لا يستحق الاية فظهر
ان الكلب الماء بل على غيره بعدم التلذذ بين طهارة الملح السخيل من الكلب بخلاف ما في غيره اقصد الامتناع او كساح ملح الكلب طهارة الوضوء في حال
من الماء القليل بل قد باقش في حصة القيد السابق بان كان الزام طهارة محل العدة والدم السخيلين زاما كحل الماء المخلط السخيل ملحاً ونحوها في حق طهارة
طهارة الخمر والعصير مما بل يحوي طهارة ما يباح به من اجساد المذابة لا استحالة بالنسبة اليها فخصوا من ذلك كما ان اطلاق بعضهم بالتميز بين البقية السخيل
كذلك لا يمتنع على سبيل ان دم الميت عليه لكن لا يخرج كما ترى لا يصلح دليلاً ان لم يزل يفسر بل على غير ذلك بل وسابقاً بغيره لعدم رجوعه الى حصول غير القياس المحرم على ان
الثاني منه سبق على طهارة ما يباح به الخمر والعصير في بحث اد الذي نقضه لقوله طهارة الخمر والعصير السخيل يصبه خلا او علاج غير الاخصا او الام
المستحكمة فيه قبل التجليل او المقتلة قبله خلا او معصاء على طهارة الخبيث في الاستحالة الشاملة لثلاث دون ما كان باجساب بعد خبثه نجاسة خبيث
الاحكام الباقية على استحالة النجاسة التي لم يبارصدا استحالة او نحوها في حال لا يتعد استحالته خلا هذا بل سبق نجاسة السخيل من الخمر بما بل طهارة من
الابواب اختصاص طهارة الخمر بالمقلب لنفسه لا يباح به الخمر غرضه كذا في النجس ما انفسد لا كذا وما افسد فهو انتم وخرابي بصره عن الصادقة الخمر في
الحال لا الا ما ساء من قبل منه وخرابه الخمر يجعل خلا لا يابس فالمرحوم جعل فيها ما قبلها الا انه لا يوافق الا محضاً بان لم يكن واقعاً في خلا وتحتبلاً على
عدم الفرق بين افساد نفسه او علاج لا ينبغي عندنا هذه الاستحالة لتنجس الخمر على غير صورته السابقة ولعله لا انا مل في كسب اللام وعلى لا يذيل و
الخبر انما بل من الجمع والنجاسة وما قبل بعدم الطهارة فيها بل في الواضع يستدل الى القبل بل لعله لا دم ما في الشر والناضح والخبر والطهارة الكتاب من عدم طهارة
حليته ما سقط من ما الخمر في حل وان تحلل به على ما عر الا في الناس من فام ذلك منها لا يتعاد مستحيل الجمع من نجاسة ما يباح به وعدم مطهره لا على ما فيه
منها في كسب اللام من ان مرادهم مع العلم بخلاف الخمر مع الحل بل على الشئ في النهاية القابل بحل ذلك طهارة اذا انقلب عامي في الا ما خلا يكون
انفلاصه على انما على انفلاصه في كل الملح الطاهر على نفسه ما انفسد من الا وهي محتملة ارادة دوران الحل والخمر في الطهارة والحاشية مداد الانفلاص عدمه كالمص
على بل والشيخ اجماع من غير عرض احكامه في ذلك خلا لا يابس اما عايشا بغيره من الدوس بل على غيرها من الفرق بين ما يباح به من الاعيان الباقية بعد التجليل وبين الخمر
في حل فطهارة اول داخله دون الثاني وان انقلب في الخمر خلا هذا ولكن الاضاح في تحقيق الحق يقال ان اطلاق الصادي بقصص عدم الفرق بين تجليل الخمر
بعلاج نقي عصه او لا بل في كسب اللام والحكم من عتاده المرفوع في السير بالاجتماع عليه كطاهر الطاطبان في مطووسه كما يكون صريحاً في حالها والخمر ليس
ان تحلل في انما في طهارة او خلا بنفسه او بعلاج انما في العاليه او ذهب بل والصوك كقول الصادق في صحيحه زارة ونحوه ولله لاس حواس مؤلفها من
الخمر يتجلى خلا لا يابس الا في انفسا كالمونق الاخره ان يصبى الرجل باع عصير الحبة السالحا حتى يمتلئ من حماره صالحة خلا حال اذا تحول من اسم الخمر ولا
ما من صحيح قبل قال له انما يكون في على الرجل دراهم يعطى بها حماره فقال له انما يابس على زحله واسعاها حالاً حتى صحيح عبد الله بن المهدي كتب
الرضاء حبات خلا ذلك العصير يصب في الحل حتى يبر حتى يبر خلا لا يابس بل والحكم من الصائفة في فقهه والسير من حراي بصر التملين على عايشه
في الملح اجماع في حل النصوص السابقة على الكراهة كما صرح بها انفسا بل حكيت عليه لتهمة لقصوها من المعارضة بخوله لا لاقال لمصنوع كما في صحيحه لا لناد
للمناجيج نحو ما عر السند عن الوقت في اصل العلاج الاضاح وهو مستوفى بالاجماع وملح به كما انه في القول بعدم الفرق بين ما يباح به من الاعيان او لا
ولا بين الحل وغيره لا اطلاق في خصوص صحيحه لا يخرج عن تلك القاعدة السابقة ويطبق بعضها ما طهارة له كما انهم يسمون الاضاح في ذلك على غير المستحكمة بل
نحو القطار من الواعية في نحوه من الحل فلا يظهر لا يحل حراً لا سهلاً من دون اعدائه استحالة قطعاً بل والاحكام احكاماً لان حجة استحالة الحكم الخمر في حجة
الحل بل في دعوى تناول احد الجمل والنحو والقلت في الاحكام بل في الواضح المانع كدعوى مساواة للاستحالة الموهو نجر لاسم ونحو بل هي قياس على كل
فصية ما طهارة سائر الحاشيات باستعمالها وفادها في ما راحة شئ من المئات العلوم بطلاله صريحة من المحدث الدرس ولا يضاف باقى من ذلك الخمر الواقع
في الحل واستحالة خلا لا لهية التبرج في احد الوحيين وبية بل عن محله الفاصل استقره تا كفي في طهارة وحليته بذلك لادالة انفلاصه على تمامه استعداد
الطهارة والمزاج واحد بل استعداد الملقى في الحل ثم لكن لا يعلم الا من ارج بعبره فاذا انقلب لاصل الماخو منه علم انفلاصه بغيره فلا يظهر من السريان مضبوطاً ذكر
الشيخ دعابة لكن قال ان الذي نصبه اصوله من هذا العمل بهذا الرواية السادة ولا بنفسها اليها ولا يبرج عليها لانها محالة لاصول الادلة مضادة للاجماع
لان الحل بعد دعوى قبل الخمر في الحل حاشا لا اجماع الحل حاشا ولا لادالة على طهارة بعد ذلك لا اجماع لانه ليس حاله بغير البها ولا يتعد طهارة ذلك الخمر
المعروف واستحالة وانفلاصه الى الحل الواقع منه دليل الخمر المحال الذي حصل الاجماع على نجاسته وهذه الرواية سادة وموقوفة على حجة فان صح ودورها
مخول على النية اسيظهر صعبه ان كان المراد العداء رواية بما صحت من السر وان كان المراد الاستحالة لادالة على انقلاب المرفوع ففقه من حصول العلم والقطع
مهما ان ذلك لا يفي الظن انه مبني على اصول طهارة هذا المستحالة مع اعلاصه الى الخبيثه وفي بحث اصح وان حكى عن الشيخ داني على ذلك بل هو صحيح فاصح من
المختلف بل ظاهره انه مرفوع منه بل في كسب اللام ان الطاهر باق في علمه وان يحرم اما هو في معلومته ذلك ما في الخمر وعدها كما ان انفلاصه اليها اطلاقاً لا
السابقة في صحيحه المستحالة في حق الاستحالة التي هي الملتزم هذا الحكم وبما واثقنا في الاحكام التي يباح بها الخمر السابق اجابها لكن قد يمنع ذلك في حق
المتنوع منها طهارة الخمر بالتجليل عليها على ما عرفت من الحل وعدم كونها مستحكمة في كراهية في الكراهية والواضع بل هو ظاهرها في اوصافها كسرها
للاستناد الا على بل يظهر من الاولى كونها مستحكمة في طهارة حتى لو كان الحل قبلها فانه ما بعد ان ذكرنا الشهوة طهارة الخمر لوصان خلا بعلاج او غيره في غير
ما عرفت من اوله في الخمر خلا كسرها في حقها المستحكمة في المناظر ان لا يحل ولم يظهر في انقلب الخمر خلا وكذا في حق الخمر قبل حل حتى تستحكمة نظراً لان

في الحكم المذكور ان كان بينهما فاضل تصوم من جهة بل في بعضه لا يستحب لكن في كل حال فاضله اقوى منه فطعامهم من ينفق في الاثنا حقيقته ولو
 شك في انفعال الاستيفاء لانفعال من اجتمعت كما اذا دخل شيء من التماسات المتعلق بذا التمس من جهة بل في بعضه لا يستحب لكن في كل حال فاضله اقوى منه فطعامهم من ينفق في الاثنا حقيقته ولو
 بالطهارة كما انه لا يحكم بالنجاسة في العكره لافق بعد صفاء الاضمة المذكرة بين الجوان وغيره وبين الدم وغيره طوشر بالشجر والنبات ماء منضبطا
 يخرج انفعال الى باطنه لصدقه ما في ذلك كما هو اوضح لكن يبقى ان يعلم ان الاسلام يطهر عن نجاسة الكفر بغير الاستحسان الا انفراد الفطري منه لاجل خاصه وذلك
 بل في بعض الشكول والمنسك لاصل بمعنى الاستحسان الموضح الكفر بغير حكمه من النجاسة ويحويها واطلاق ما في مواث كشاف للثام من الاجماع على عدم قبوله
 كالحكم في باب المحرم منه ايضا من الخلافات المؤيدة بغيره في ذلك فكلما في الاثنا حقيقته بل في بعضه لا يستحب لكن في كل حال فاضله اقوى منه فطعامهم من ينفق في الاثنا حقيقته ولو
 وكذا انزل الله على محمد بعد ما سلمه فلا توبة له ولا وجبة له وان كانت من امره بقسم ما تركه على ليله المعلوم ارادة الفطري منه كعلامة ارادة حكم التوبة
 من فيها الذي الطهارة وقول الله منه قطعاً ومن لم يطهرها من الفطري لم يقبل له الجهاد الخبرية ما عرفت كونه لو كان
 محاسناً ولو لا ان يكون الطهارة وقول الله منه قطعاً ومن لم يطهرها من الفطري لم يقبل له الجهاد الخبرية ما عرفت كونه لو كان
 محرم الكافر من في سائر احكامهم التي نجاسة منها بل هو نجاسة من الموبقات الكثيرة والمنافسة في الاصل لعدم جوازها هنا لغير الموضوع باعتبار ضرورة
 مسأله اقراره بعد ان كان كافراً بان كان لا يخلج كلاما على طهارة المسلمين الذي قصه من مقاديرها الاستحسان من جراب الكلام اذ البحث في ضرورة من
 يحق اطلاق المسلم بذلك بل في قوله لا يقول من قال بقبول قوله باطنه خاصه اذ هو علم من ذلك ضرورة والا لا معنى لعدم قبولها في الظاهر اذ لا وجه في الكفر
 بالاولى لا اقل من ان يكون واسطه عنده بين الكافر والمسلم على معنى كونه كافراً من جهة وسلاماً من اخرى لا انه موضوع خارج يمتنع في طهارة بالاصل
 فاشك في خروج من الاحكام الثابتة لانه اذ اداه قبل توبته لا ريب في استصحابه واخر من ذلك ثبات تلك الدعوى بوضوح صدق اسم المسلم عليه بناء على وثوقه
 اليقينية فيه وفي الكفر ضرورة ان الاسلام شواحيه من الاقربا الشهادتين كما ان الكفر جبانة عن الاقربا انكارها او احديها او على تقدير صدق الشهود في
 الاصل يحق ظهور ما هل على كون الاسلام الاقربا الشهادتين في غيره وكيف لا مع اشكال كرها على انه يتحقق الماء عليه جريان المنكح والمواثيق ونحو ذلك مما
 حاكم اتفاقه في الفرض كما ان اشكالها انما على الفرق بينه وبين الايمان ظاهر فيكون المراجع في ذلك لثبات الاسلام على الاهمال لا التقييم المفرغ في المقام على ان اذ
 قد يكون بغير انكار الشهادتين بل كان يفعل بعضه انقصي الاستحسان بالدين نحوه مما لا يتم معه الاستدلال بذلك لاطلاق المناقش فيها بل عرفت بل يمكن
 معارضتها بالاطلاق الدال على كبر المزمع استحضاره من ضرورة شمولها من احصاء زيادة التوزيع في حتمها عليها باعتبار اعتصامها باطلاقات التوبة و
 عنوانها بغيره بعد ما كان منع شموله من ثبوت التوبة الكفر في خصوصه مع قوله تعالى ان الله لا يغير ما بعثنا من رسله ويغير ما دون ذلك كما كان منع رجائها
 مع ذلك بغير اكثر من افرادها ورجائها مع خروج القواعد العامة والخصص التي قطع النظر عن مواضعها معضداً بالاستحسان وما سمعته من الادلة السابقة القاطنة
 بعدم قبول توبته ولو لم يكن في حتمها على الخصم في حتمها على الاستحسان منها وجوبية تلك الدعوى وتزايها على اعادة عدم قبولها بالنسبة للاحكام الظاهرة دون
 الباطنية المنفرد عليها الغنايات نحو جماع بين الادلة بشهادة العقل القطع والاجماع على عدم سقوط التكليف عنه بالاسلام واحكام من الصلوة والصوم
 والحج وغيرها ولا ريب في صحة هذا مكان ذلك منه بعدم قبول توبته لكونه من التكليف بما لا يطاق المناقش في المعدل فالجمع بين الادلة في ثبوت اعادة عدم
 القبول الظاهرة دون الباطنية في غاية السهولة اذ فيها ولا انه يمكن منع القطع بعدم سقوط التكليف عنه لظهور الادلة في تزايد منزلة الميت كما هو في الباطنية
 ووجهه عدة الوفاة وقسمه اموال من فتنه وغيرها ذلك كما كان منع كون ملحق فيه من طهارة بدنه لغيره من مقتضى القبول الباطني ضرورة انه لا يشك
 العقلي فيها بل جعلها من الاحكام الظاهرة التي يحكي الاجماع على عدم قبول توبته بالنسبة اليها بل اعله يحصل ولا يفتح فيه ما عرفت على من القائل بظاهرها
 بعد ان كان مكانه من الضعف الا انهم يفتقروا الدليل العقلي من قبول اعله فيكون بغيره ظاهر بالنسبة اليها حتى لا يخلوا في الشرط الطهارة فيها او يكون
 الشرط بالنسبة اليها سائفاً فيجوز اعله في حتمه وان كان نجسا لا في حق غيره فلا يتم به ولا يشك مثلاً في قطعها بل اعله من القابل القبول الباطني ذلك لا طهارة
 والا كان ملازماً على القبول كما هو في الشهادتين في حد ذاته حيث قال بعد ان قوى القبول الباطني في بعض ما سمعته من قولهم يطاع عليه اسد ادم بعد
 على ضلله او اخر قولوا بغيره توبته فيها من جهة الله تعالى وصحة اعادة معه ملازمة طهره ولا يجرؤ ماله ووجهه بذلك الاستحسان ولكن يصح تحديد
 العقد عليها بعد العاد في جوازها وجهها كما يحكي على الزوج على العقد على العتق منه ما بنا وبالحيلة فيقتصر من الاحكام بعد توبته على الاموال المشتملة في
 حقه ووجهه وهذا امر خوله للقول باطنه لكن خبره بما فيه اذ هو مجرد وهو خالفه من الدليل بل يخالفه الدليل بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافها بل طهارة
 هبانه نفسه الاخر من ذلك فثبت ان لا يفتح في التكليف بذلك بعد استباحة طهارة ما هو موقوف في محله ان ما لا اختياراً لا ينافي الاختيار ولا نظائر كثيرة في
 الشرع والقول بان ذلك يتم في التكليف بالاسلام نفسه بغير الصلوة لو وقع بعد الوفا ما لها مع فرض وقوعه قبل الوفا فلا لعدم صحته مقلد الواجب المقتضى
 بضاعتها لوجب استناع الشرط ولا يثبت في جميع الامور المشروط مع العلم بانقله شرطه فليزج في سقوط التكليف المعلوم بطلانه ويتم في الجميع بعد القول بالفضل خراف
 من القول اذ هو مع امكان ما مضى بمثلها بعد القول بالفضل لانه لو كان مع عدم صحته مقلد ليعلى القول بغيره لا يرد لها وبعلم عدم سقوطها في
 وفده كالان الطهارة والنوم قبل وقت الفريضة وهو ما يشهد به لقوله في ذلك بل اعله وجوبه معقود من نظر الخطاب اللوحي معقود ما به لا مانع من الاقرار
 بتكليفه في الفرض المذكور ووجهه تكليفه احتساباً ان يراوده من الغياب خاصه في التكليف بالاصل الاسلام المسلم عند ذلك القابل ضرورة الاكفاء بالعبادة مختصة
 للتكليف بشرطها على ان يكون التكليف بها على نحو التكليف في الابتدائي وهو لا يثبت في صحة التكليف بالاسلام بعد الوفا احتساباً وان كان كونه قبله في
 بالصلوة كلفه عند ذلك التكليف في شاع الشرط عليه فيجوز ما مضى بالنظر في نفسه ان لا يفتح فيه من كلفه

بالشعر

لنقلبه مجتهدا لا يقول بها الا من من العامة الذين لا يقولون بها بل والمعتد اذا علم من حال عدم الاهتمام والاكثارات بالذات الخبائثات للصلوة في دنيا
 امكن نفع السيرة في جميع ذلك واكثر بل يمكن ادراج بعض غلب الكائن من الانسان كغيره في تواج المسام الكلف من مرضه وادائه ثم يفتي القطع بعد ما واثق
 الطهارة الظاهرة والفتي وجبر البصر الغيبة للاصل السلام عن معارضته وبخوها لادب المدار على حال الطهارة كما انه يفتي القطع بعدم احتسابه
 الشخص ثابرا وادائه وبخوها ما لم تكن من تواج شخص باثرا او لامر واضح بعد ان عرفت. شئنا الحكم في المسئلة وملازمه ومن الطهارة في الجملة انما هو
 ونقول لا يصح مستفيضه لا استفاضة ولا استمرار التراب بل مضمون سمي الارض كما هو معتقد اكثر الفناوى فليجمع غير احد من الاحتياط هو مستفاد
 من معتبر نصير الباب فمافي النبيين العامين على النظم ان ظهور الغيبين والعلين التراب محمول على ارادة ما قبل الارض فطعا ولا بد منه الغيبة
 الى ذلك كالمثل وعبدان الغيبة والخبر لياخذ الخلفاء احده في الامامات فهو عبارة الخلاف في ابدى النظر مع امكان رفعها بغيرها كالحديث
 الاستاذ في شرحه على المفاتيح رد على من يفرق على نقل عدم الطهارة عند الخطر وبه انما يعامل الاشارة والتميز من الاتصال على الفعل مع احتمال
 بالاحكام الاشارة الى ان لا يجعل من معتد الجماع في جامع المقاصد من المبين في المشي وهو كغيره بعد النبوي الاعلى اذا وصى احدكم الا في شخصه فهو
 الربح جميعه فثنا وصفون عن ان يكره من شخص ياتي جلي على الصلوة ان يفتي عند شخصي وصحة حتى لا يرفعه شيئا فانقول في الصلوة فيه فقال لا
 بأس في المناقشة في سيدنا الاول بعد الانجاء اعرف بناه على انما هي مشا وفي دلالة الثاني بان اقتضا الصلوة فيه التي هي من الطهارة ضرورة كون
 الشخص حاضرا عن نجاسته لا من اجل الصلوة به مفرد كما ترى انه يمكن دفع الثانية بعد الغرض عن اطلاق تقي الباس لظهورها سواء الاجواب في بقية من قبل
 الجائز بذلك المسح من حيث لا يشاء علم المماثلة به مفرد كما هو واضح للنصف المتخصص بعد احتضادها باطلا قول الصادق في صحيحه كجلي قال له
 نزلت في مكان بيننا وبين المسجد فاذن فدخلت عليه اي الصادق فقال ان تلم فطنت فلنا في دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد ذناب فاذن وقلنا
 ان بيننا وبين المسجد ذناب فاذن فقال لا بأس بالارض يظهر بعضها بعضا كالمروى في مسطرات الشريعة كالبوتني عن الفضل بن عمر عن محمد بن علي
 عن الصادق قال قلت له ان طرعتي الى المسجد فاذن فدخلت عليه اي الصادق فقال ان تلم فطنت فلنا في دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد ذناب فاذن وقلنا
 فطنت فم قال لا بأس بالارض يظهر بعضها بعضا وحسن العلوي بن خنيس مثل الصادق عن الخبز يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسبل منه الماء امره حافيا
 فقال ليس عليه شيء جاف فطنت على لا بأس بالارض يظهر بعضها بعضا اذا طار المراد يظهر بعض الارض بعضا اخر منها كما كان عليها من القدم وبخوها ولا يخفى
 على معنى ان لا اثر مما لا فاه بالعض لاخر كما قال المظهر للبول والدم او يظهر بعض الارض كما هو مقتضى بعضا اخر منها كما كان عليها من القدم وبخوها ولا يخفى
 ارادة تطهير بعض الارض بعض النجاسة كالنمل فلا يكون في المظهر بل في الخشوع واطلاق ثباته للقيام بما ينبغي القطع بفتا كما لا يخفى على المعارف باسباب الكلام
 بل ينبغي القطع بعشائرا ذكرناه ثانيا بعد هذا الجواب استنباطا حتى لو انبأ لاحقا منه فبغيره لا دلالة لكن في المسام انه عليه يكون الحكم المستفاد من
 مقتضا الجائز المكتسبة من الارض الغيبة وقد يقال انه يمكن ان يكون هذا اشارة الى ان بعض المسح على الارض لا يذهب الا للحاصل من ان الارض السابعة مطهر
 يعني في بعض الاجزاء من الارض النجاسة فذلك الاجزاء تطهرها الارض الغيبة فلا ينافي مع الحكم لو رددت تلك العبارة في مقامات اخرى بل اصل بقية الحديث بل ان
 من غيره لما فيه التام من الجواز وهو حق ما قبل ان يثبت ان المراد انتقال النجاسة بالوطئ عليها من موضع الى اخر حتى يتجلى ولا يبقى منها شيء هو موقوف على عدم
 اعتقاد لجامع على عدم طهارة الارض بذلك ولعله كذلك بل على ما ذكرناه في الجواب بل يعرف بما بان زيادة قوله وبعد اعتضادها انتم باطلاق التمسك
 في صحيح الاحوال في الرجل يطأ على الموضوع الذي لم يظف بمطأه بعضه مكانا نظيفا لا بأس اذا كان خيرا من غيره فذا عايد من قبل الشوطية على ارادة القدرين
 يزال به اثر النجاسة عادة لا طلاق غيره من النصوص القنادي على ان الجنب حيث لا اذ وطئ الارض انما يجلبه وما هو فاه لها نجاسة وطهارة النجاسة بان
 او طهارة فوطا بعد ان يتوضا من خشيته ايضا طهارة بانه يطهرها ما اس الجائز من يحد والوفاء لها وغسلها الخ ولو مسحها حتى يذهب عن النجاسة بغير المجر
 اذا كان ما مسحها باطلا انتهى مع احتمال ما سمعته على ان الرواية بل هو اولى لقوله بكونه وبما وان النجاسة تثابته طهارة ما سفلها بما جاع جامع المقاصد وما
 في المشي من النجس واطلاقه لا يخار السابعة بل في النبوي وان كان عاميا اذا وصى احدكم غلبه لافى ظهرها التراب اعتضاد ذلك كله بعد خلاف
 لاجده فيها اذا اقتضا المعنى فافضل على الخشوع والقدم لا يضر لحيته به بل لا يخلو بل يمكن تحصيل الاجماع بل هو كذلك مع ملاحظة الفتاوى واطلاق الناس في الجائز
 على صلوة الحنيفة والمعتلين ودخولهم المساجد من غير غسل الاطراف والنعال مع غلبة الظن على الجائز بل ومع القطع بها بل لو كلفوا المكان منهم من الحج ما لا يخفى
 ولو لم يكن في المقام الا هذا الكافي في طهارة اسفل القدم والفعل فكيف تسمى في الثاني الذي هو وجهه على التمسك ثابته في سابقه بل بعضها كصحيحه لا حولها
 فيه بل صحيح الجلي وحسن خبر المروى في مسطرات السيرة بعض فيه كصحيح زيادة عن الباقر في رجل وطئ على عذرة فسلخه جليتها فبعض ذلك فمضاهل
 يجر عليه فقال لا يسلها الا ان يقدرها ولكنه ينجس حتى يذهب به وبصلي صحيحه الاخرت السن في ان الغناط ثلثة اجزاء من جميع الجان ولا يسل ويجوز ان يمسح
 بجلبه ولا يسلها فمضاهل فاضل فيه في المشي في غير محله قطعا كذا الغسل به من الغيبة والمراحم والجامع والزهره والاشارة والتميز ان كان كذلك ان
 الظاهر ادناه المائل لما ذكره فمضاهل عليه بل علمه بالخطا جميع الثلثة من بعض الاولين خاصة من اخرى والاخير كذا في ثالث الاول والاخير من الجائز
 والاقصا على الاول من خامس على الاخير من سادس في التمسك لثلاثة مما يوقى بالقدم من الارض مثلا ولعله كذلك ان من معتد الجماع جامع المقاصد
 كل ما يفتل به كالقباب بل هو لا قوى وفيه الجائز منه ان لا شك في السبل في المنطوق والرباض لاطلاق كثير من الاجا السابقة خصوصا المستفيض من
 ان الارض يظهر بعضها بعضا الذي لا يفتح في شهادته من بعضه فبعضه يوقى به كما تفرق ضرورة ان الاطلاق فيه نفس الارض نعم لو كان الدليل على ذلك
 خاصة لا يمكن المناقشة بين ذلك بل يقال بالاستفادة طهارة فمضاهل لا قطع من بعد الغرض من وقوعها وانما النمل والقدم بل كغيرها الا في هذا كما لا يخفى

من الجائز ان لا يسل

مدح

الحمد لله

كتاب الطحا

بكتل من الرمي من كلبه مثل الخاء اتيه من المطر يجري في مكان فيه العدة فيجب الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
والجاري مثل الخاء اتيه من الكيف يكون فيون البين فيجب المطر فيجب الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس في مع امكان المطر في
سند الاخيرين لعدم ثبوت خواتم كلبه في الثالثة في اداة الاخرين من ماء الكيف بل على ان خلاف ذلك في المطر فيجب الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
كافي فلهذا ان اردت من خصائصه في السوال بلوغ المطر الجريان وفائدة الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
لا راد بان عدم التحكم من الاخذ بالبداهة لا يحسن الماء انا التي الجوان وليان انه بدونه منطية الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
بل يكون كالمعدة ولا ريب ان البلوغ مع ذلك اثره فيا عسوا اذا كان المطر طليلا لا يبلغ حد الجريان له الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
منه لاعتراض القطرات البيرة التي لا يتعد بها ولا راد في الياس حال الجريان ونزوله والاعتراض المنع من اخذه بعد الانقطاع بناء على عدم طهارة الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
المطر البقاء اذا لم يطهره بوقت فيبقى بعد الانقطاع فيجب الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
بده عليه انه لا خلاف بل في حقه على ان يقع ثبوت الياس الذي هو لم من المنع اذ يصل حجه وقت انقطاعه بل لو سلم اذ راد المنع من غير علم من الخفاء اذ لم يكن كونه بقاء
غشائيه واحدة المتأثر بل في العيني المذكورة فانه بعض الاحكام بالجريان وهو لا ينافي ثبوت جريان بل بما قبله لا يراوده الشوب يصل على قبل ان يصل الى الارض من المطر فلا بأس بالخواص الكثر من كلبه
لرطبه الجريان لكن قد يفسد ان يتصل بالترمس فانه لا ينفصل عن الجريان حتى يرد عليه حله معقولة الطهارة بالجريان بل حتى لا يجامع على عدم ذلك بل
لعله يقول اذ جرى ان يكشف عن الماء الذي لا يصل للجانب الملاءة نظير الجوان بالنسبة للقطرات البيرة ابتداء فانه يتكشف عدم قابليتها للجانب اذ انوار بعد
المطر وقوى مثالا انها لا تجزى ان يفسد في وجه الصحيح من هذا الوجه بل قد يناقش في بعض ما تقدم من الوجوه السابقة البيرة الا ان ذلك لا يقدح في جرح ما
سمعت اذ البعض كافتح كانه يمكن في دعواه ان يتصل بسبل اعتبار الكثرة الموجبة للجريان فانه من صحيح هشام بن سالم المتقدم سابقا فان قوله في ما اصحابه من
الماء اكثر من ثلثة القطرات التي الياس فيهم منه شبهة اذ لم يكن كذلك ان بقي ان المراد بالاكثرة هنا الفهر والقلبة وهذا المقدار اذ البول الحار لا يمتد له على ان يكون
الماء من البول لا ينقص عن الجريان في اذن ما روي وهو اكثر منه فيجعل الرجوع فيمر صابه الى الثوب اذ القطرات لو اصلة للثوب كثر من البول الذي اصابه
بل قد يقال ان انقضاء القطر لا يقتضي انقضاء المألول وان كان اطرافها بقوى اطرافه بناء على حجة منصوصة لعله لا يخفى ذلك فكذلك ما يتصل بالقليل بطهارة
القطرة والقطرات من عموم مرسل الكاهلي يدفعه المنع من تسمية ماء مطر كانه يدفع ما يقوى لوجوب القطرة بالملاءة ليجوز لا كثر من ثلثة قطرات اذ القطرات من
قطرات متعددة انهم الجار تقوى القطرة بانصال الغاطر كقوى الجربة بانصال الجاري وهو واضح فظهر لك من ذلك كله بعد الله ان الخصم كونه كالجاري في
حقيقة او حكما اوله في الماء الخس يكفي في نظري في وقوع قطرات المطر عليه لا تصالح بالجاري من جهة حاجته الى انقطاع الاثر في بناء على عدم اعتباره في انشا
بل وعليه ان لا مكان في كونه لا شغله هنا خاصة بقوله كل شيء داه ما المطر عضدا باطلاق الابتنى ان قلنا باستفادة قيم كيفية الطهارة منها والقول بعدم
يصدق في ماء المطر الا باستحبابه تماما المستندة الى النسبة للقطرات بل يمكن ان يتحقق فهو غيره مما لا يقتضي ان يصح الياس بل يمكن ان يدعى الصل المذكور بالقطرة
الواحدة فيظهر بها كاحكامه الشهد الثاني من بعض من عاصره من السادة بل قال هو انه ليس جديا لكن العا على خلافه انه في ثلث وهو كلف بل قد يمنع على سلا
او سلم يمنع حجة مثله كما ان قد يؤيد بما تقدم هناك باب الياس ان القطرة الواحدة للحكم عليها بانها كالجاري بعد انصافها بالماء الخس فانما ان الجهر
الخص او ينحل اطرافه ويصير كل على حكمه لا بسبل الثالث اذ ليس له ماء واحد بغضه طاهر وبغضه نجس كما لا يسيل اسبقه بعد من كونه كالجاري فليس الا اذ
فيطهر ج اول جزء ثم يطهر الباقي في زمان واحد وهذا لا ينافي ما قد مناه سابقا من عدم الاجزاء بالقطرة والقطرة من الفرق الواضح اذ المراد بعدم الاجزاء
هنا انما هو في اصل سمي المطر لا بالنظر الى ما يحدث به بعد تحققه لكن بما اشبه ذلك على بعضهم فظهر من واحد ذلك ان السبل الذي هو في حقه
القول بالاجزاء بالقطرة والقطرة في اصل المطر وجعلوا لا مستقلين الاقوال السابقة ولا يرسل بعد ان عرفه خضفة على اسد القديس بن وضو على
الاخر وما من المعاملات الحكم بطلانه للفرق بين المقامين فيقوى الجوان الملائق للخص ايضا له بالاكثرة او ما كان يحكمه هناك بخلافه هنا اذ انصافا لظهر القطرة ما
فلا يفي ثم يجري عليها حكم الانقطاع بعد ذلك وهي بعد في حكم القليل فليس الجوان الذي ظهر بها مقوى ليعتبر ببل هو معها حين الانقطاع بعد ذلك وهو
بعد من حكم القليل فليس الجوان الذي ظهر بها مقوى ليعتبر ببل هو معها حين الانقطاع ما قبل ينجلي بالملاءة من خرابه لكلام ضرورية ان القطرة بالنسبة
الى حله ملافة تهاجرك الجاري قطعها في طهارة الجوان لا يطهر الجميع في دفعه من جهة حاجته الى انقطاعه فظهر لك ان السبل الذي هو في حقه
كاف وجوب ان حكم الانقطاع عليها بعد ذلك غير ان جوارها على ان يجري مثل الاشكال المذكور انصافا في انقضاء القطرات على الماء الخس كقول الانقطاع بالنسبة
لكل قطرة لا عند ذلك الماء فخصرت وهو واضح الفاشع اذ القابلين يكون كالجاري حال انقضاء هذا كله بعد الانقضاء كما يمكن دعواه في المقام وانما
محرر في كلام الانقضاء بل المحرر وهو من القول بان ماء المطر حكم الجاري حال انقضاء قبل ملافة نرجعنا من الاجزاء بقده اية لكي يشهد على انقطاع الماء
من الجوان وعدم صيرودتي مكانه صحت عليه اسم الانقطاع عن المطر في كماله في موضع في غاية وتزني في مثالا بل كان مقرضا ومنها الوقوع الغاطر عليه
فان الظاهر ان حكم الجاري عليه نفسه كما كان حال انقضاء قبل اسفاره لا انصافا للجاري الى القطرات الواحدة ولا هو في حكم المنقطع كما صرح به
الطبا في مصابيح بل في حقه ان من المستلزم ان يكون حكم ماء المطر بعد الانقطاع من الجوان لو كان قطرا لا يعدها لو كان كرا واستدل عليه بالاجماع ولا
لما لا راد بانقطاع المطر انقطاع قطره من السما لا من انقطاع كل من قطرات من سقف احد الجوان في حكم الواحد وكذا اوجرى من جبل ارض واحدة بعد كون
المطر يحصل الانقطاع في القطرات اذ لا ملافة في الجسم ولو قبل الاستدلال على الارض فلو لا في الجوان في شام سقطت على جرح بالملاءة فانه
تقوا بانصافها بانها بعد ان تروى وهو كقوى من جرح في مخالفة ما ذكرنا وظهر الشرح معنى امور عديدة منها ما هي من بناء عليه لا ينقطع حكم الجوان

الملاحق

مناظره

من القطرات الواضحة على الماء الجوى على الوجه الآخر ومنها ان الماء الجوى من المطر اذا كان في موضع مظلم لم يفسد فيكون له طعمه الحامض وان كان في موضع
 حال عدم وقوع قطرات عليه بجلالة على الاخر فانما الجوى عليه الفاسد وان اصابه حال وقوع القطر عليه ففساد من غيره فانما القطر النافذ وان كان في موضع جاف
 لكنها بعد وقوعها على الماء الجوى فسادت من غير ان يكون لها طعم الحامض وان اصابه حال وقوع القطر عليه ففساد من غيره فانما القطر النافذ وان كان في موضع جاف
 والمكان من فوق الماء القليل من غير ان يطرأ الظاهر بالقطر عليه بحيث لا يفسد بالملافة بناء على المشهور من عدم احكام الجوى بان فساده لا يجرى بجلالة على الماء
 عليه انه يفسد بطلوعه لا بفساد الملافة اللهم الا ان يقال فيه وفيما تقدم ان في الاتصال بالجوى فيكون ذلك في موضع التفرغ حيث يتفرغ جوفه من الماء فيستحق
 ذلك كله من احكام الملافة الا ان الجوى هو الجوى الجارى في الماء في الملافة الثانية ومنها ما ذكر في كلامه من ان يفسد القطر في الماء الوضوء بالملافة ففساد
 عندنا الى خبره ذلك من الامور التي يظهر بالتأمل كانه بالناسل في لجأ المقام يظهر لبل ما ذكرنا من عدم انقطاع حكم الجوى عنه بمجرد ملافة غيره من الامور
 حتى خبرنا من الميراثين المردى احدهما في الحسن الصادق عني بن ابي سالا احدهما بولي والاخر من الماء المطر في خلوها من ثوب جعل من غير ذلك وبغيره ثابتهما
 وان كان الوجه نزل بها على الاستسقاء بل مرسل الكاهلي وخبرنا ببطلان المقام ايضا كما لا يخفى من غير ذلك وبغيره ثابتهما
 منه ظاهرة في مسافات حكم الجارى بعد وقوعه وملافة لكونه ماء مطر لا اتصاله بماء المطر كما ذكره الحق المذكور ومضافا الى استحسان حكم الجارى نفسه ففساد
 عن الطهارة وكان له الجاء البدر بعد الاضواء من شخص من هذه القليل باليقين من ماء الغيب بل قد يدعى ظهوره في النازل من السحاب نفسه لا بغيره بل هو الحكم
 الجارى عليه بعد ملافة توالا لزم ان يفسد اذا امتلأ السماء انكفاد ان اجرة ثانية وقطع عن القطر وهو حوض وكذا الفناء وبذلك انه لا يلزم اذ لم يزل الصابط ما كان
 في جداره من السلسلة من الزلازل والامور وحاشا بعد ذلك الى مزيد الكلام لا يبعد المقام اذ هي ليست مجردة في كلام احد من الاصول بل لم يفسد بها سوى العلامة المبرزة
 في كتاب المذكور وما غيره فاطلق بل هو نفس منقطوعة كان اية نعم فان يظهر ما قلناه من مجموع ما في كشف الاستدلال الذي منه قوله فلو لم يفسد ما قل
 على الجاهل العين مع بقاء القطر فلا بأس به ثم قال وهو فاصلا اتصال من الماء مطرها ما وقع فيه منقطوعة لا يفسد الا بالنسبة الى غيره ففساد من حيوانه فلا يلزم
 بل بما يظهر من دليل الى كون القطر من النافذ في السقف من حكم الجارى في الشك فيه حيث قال وما اشك في صدق اسم المطر عليه كالمطر والقطر من وجوه
 من الاجرة السماوية من بعض القطرات وما حجب عن السماء ما حجب عن الغمام الداخل في بعض البيوت المبينة على رؤس الجبال وما قطر من السقف بعد وقوعه في
 اعماق ان لم يفسد في عموم قوله له مادة فلا يحكم عليه بحكمه انتهى هو خبرنا ان امكن لنا في المذكرة في الثاني كلامه مع الشك فيه بغيره حجب عن السماء لكن لا
 سهل بعد ظهور كلامه الاول كما سمعنا من الجاهل بناء على استثناء ماء الغيب من قاعدة القليل سواء قلنا بقسا او الوارد في الاستدلال اذ ما له الغيب عندنا ان
 النازل الجوى من الارض مع بقاء القطر بخلافه على غيره فانه لا يفسد استثناء من الاعلى في غير القول بالتساوي الا على القول بخصو بالوجود المعتبر من
 هو بعد ظهوره بعد ان يفسد على غيره كما هو الاول ولا بد من عليه عبارة عن القطر النافذ وان امكن ان يناقش في الاول بان عليه لم يظهر في حق من ماء الغيب
 نفسه وبين غيره اذا كان ينقطر عليه كالجوى من ماء المطر كما انه قد وجد الاستدلال على الثاني اجرة بان طهارة الماء الوارد على الماء الجوى فيفسد على القول
 لا قضاء حكم المائتين المختلطين على الوجه الراعي للغير فيفتح استثناء ماء الغيب من هذه عدم كونه كان الا لا في الماء الجوى والماء الجوى كونه كان اذا لا في الماء
 الجوى كونه مع طهارته مع اتصاله به فيستلحق من فاعلة القليل في فتح جداره ان كسفة الطهر بالغيب بالغيب لا يحتاج الى عصر او شدة او
 يخوها ولا نجاسة في غيبه وان كان قليلا بخلاف الماء القليل غيره الذي يفسد به الجاهل فيفسد على الاشهر من المشاخر بل المشهور سواء كان في الغيب
 الاول او الثانية وسواء كان مشاهدا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على المسئول من الجاهل او في بل ذلك في القول في حاشا له اناء على الاظهر عندنا في
 في طهارة السلسلين في اناء الولوع والثانية في غيره على ما حكى عنه بل ولا عندنا لما تقدم سابقا ان الاظهر طهارة ماله مدخلية في نفس طهر الجوى من الماء
 من غير فرق بين الاناء وغيره والسلسلة الاخرة وغيرها بناء على مدخلية معاني الطهارة ولا اختصاص حكم المذكور بالاجرة كما قواه العلامة الطباطبائي فنبينا
 خبرنا من نسخة منقطوعة فقال وطهرها بعقبه طهر المحل عند قوى وعلى المنع العقل وقد تقدم البحث في ذلك ففصلنا بينهما وبينه في كل واحد من وجهين فراجع
 منه بظهوره في وجه ما في الخلاف والسر والواضع بل هو كمن يجمع البرهان وظاهر الذكر بل ولنا من طهر الارض الجوى بالبول كما في الاولين اوبه وبغيره
 كما هو ظاهر جها بل وان حمل البول فيها على المثال بالماء القليل فيلحق بوضوئه الغالب لقاهره باليه اشار والمجموله وقبل في ان البول يفسد لئلا يكون هو
 الاصل كما في جمع الجوين العاوي العظيم ولا يوجب لها دنوب لا في غيرها ماء وكانوا يستقون فيها لكل واحد فوجب غسل الذنوب المصنوعة من القاموس لئلا يلوها
 ماء والملاقاة او دون الملاقاة اذا التفت على نجاسة على الارض جهر الارض مع بقاء الماء على الطهارة ضرورة وضوحه بناء على طهارة الفسالة مع بقاء الماء على
 بطهارة الاجرة خاصا اذا فرض نجاسة الارض بما لا يحتاج الى التمسك به اية مع جفاف الفسالة الاولى مثلا لان النجاسة صورية الارض نجاسة الارض مع بقاء
 الاولى فظهرها الفسالة الثانية في بناء على عدم اعتبارها في طهارة الجوى بماء القليل وان كان ذلك في وجوب الخسوف بل يمكن القول بان مكان الظهور في كل
 وان لم يفسد بطهارة الفسالة الطهارة الماء وتحتو صفة الفسالة الذي هو بالنسبة الى كل شيء بحسب الجهر لعدم بفساده في اكثر الاثمة وانما كان كون ماء
 الفسالة كالمظلمة تحكى الحشو ونحوه وخلو الادلة عن بغيره ووجهه وظهرك من الماء الكثير في الاثمة السائلة واشعار قول الصادق ع
 في جميع من سنان وجعل في جهر بعد سوا الفسالة في البيع والتكاثر في بيت الجوى من وصل على الظاهر من كون ذلك في الظاهر لا في البعد والافق
 لغيره او سواه بفعل ما ينبغي ان يبدى كاشعا في طهارة السطح على الغيب في جميع شام القدم سابقا بان ما اجتمع من الماء اكثر ان لا يفسد الا لزم
 منه لعدم الحاجة الى بطلانه وتقبل طهارة ماء الاستحبابية اكثر من الغيب والنجاسة في الخلاف والسر وخبرنا بل ونفسا بالمشهور في جميع الجاهل
 وعن الجوى والبيان في القول في الذكر بل يشهد له رواية ابن ابي عمير في نسخة لا يفسد الجوى مع انه لا يفسد الجوى لان الجوى لا يفسد الا لزم

على المفيض

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

كتاب الفقه

المدى من هذا النوع ونحوه الى غيره لا يطلق عليه اسم لائنة بل لا من الفضل الى الدين كانه في العادة الطباطبان في منظومتهما معا ولا يخرج
قوة فعلية يكون بعض ما في كسنا لا شئ من ان المعبر في لائنة الطرفين وان يكون المظروف معوضا للظروف في الوضع فوضع فضل الخاتم وان عظم وعكس الخاتم
السيف الجوف من على الامانة العدا وضع ثقبه للثلاث ووجه العود وقاب الساحة وانه جعلت لظاخرى بمنزلة الثوب مع الوضع على علم الانصاف
ليس بها الى ان قال وان يكون له اسفل يسلك ما يوضع في جوارحه كل غلغل كالفن والاشكوة والحركات والسفر والطبق لم يكن منها علة للنظر والتمكك انه قد بينا
في احكام الطرفين وعدم التشيب وجوب الحواشي بالكفا والمصفا والصيغة الكبر التي هي بمنزلة السفر فضلا عن الطين ونحوه كما اعترف بالطباطبان
في منظومته بشهادة العرب بل في اللغة نعم هو جدي في مثل فضل الخاتم وعكس الرمح ونحوهما من المصالح اللانتم لصونها بصير الجميع بسببه كانه في واحد لظرفا
مظروفا بل يصح سلب لائنة عنه قطعا بل هو كالاواني المفضضة التي سترها من حكمها الكراهة او لا يجب في ان من افراد القضيض للبليس والكسوة والقبيل
من الالة والصباغة بل والكثير من وجهه وان نظرت في الطباطبان في منظومته بل والجميع في اعرابه لعد صفا الا انه مع صفا المفضض ان حرم
المذكور في منظومته بالمتع مسكنا بان الكسوة لا ينج من نظرها عرف من عدم صفا الا انه على عدم مثله وان كان في كل ذلك كذا وكذا
بمعين ربيع المشغل على المرأة والفضيل للبليس فضلا عن الاواني الملبسة اذ هي كالاينة في لائنة الا انما لم يكن فيه صير احد بالبحر ولا طوي على غيره
من الاخطاب على الكراهة وهو في علمه واملا على المرأة الجوف من الخاتم ونحوه فان سلب هذا اسم لائنة تجازوا الا فلا اذ لا فرق في الحرمة بين الرجال والنساء
الا دلة بل عليه الاجماع في كرمي وخامع المقاصد خبرها وجدا بقية في عدة الفنا بل بل عن فضل الاواني الشهادة للعرف له لانها كافي في المنظومة لكما استبينت
للسيرة المستمرة في شغلها شغلها للشهد والسجد من فضة وعبيد بناء على مساوات التزيين ونحوه للاستعمال في الحرمة لوانه من ادلة شاهد عليه بل شاهد على
خلقه ولا فلو سلم انهما من الاواني لم يكن لائنتها وجوب حرمة ذلك السيرة واستثناء بغير شغلها الله بجلالة عن محرماته ومن هنا تعرف انهم كان شغل
ما بين تشهدا ومجدها بغيرها من محرمات ونحوها داخل في الحرمة من ذلك نعم لا بأس به اذا لم يكن منها كما انه لا بأس به لائنتها في غيرها كما نص عليه الفضلان في
بل لا احد فيه خلافا بل في الواضع الظاهر فقام عليه للاصل والموثقات ونحو ما ورد من الطرفين في جوارح وذراع النبي ذات الفضل وحلقه فضة فضة
سيف فضة ذات الفخار وانما في جوارحه الكاظم والسلسلة الفخار المنكسر من الفضل قال الصادقة في صحيحه معوية لما سئل عن الشربة فخرج
ماء فضة من فضة لا بأس لان كثره الفضة فتنوعها في حسن ان شغلها البس فضة البس الذهب الفضة واسب في خبر ابن سرجان ليس في تحلية النساء
والشوا بالذهب الفضة واسب ووجهه انما كان فضل سيفك سول الله وقوام فضة واسب في ذلك حلق من فضة وادعته تلك حلقات من فضة سلفه من اهلها
واثنان خلفها ودعى الله من عليه بغيره من فضة الا في اخر سورة مكية بالذهب فلم يعبس كناية القران بالذهب في لا يهينى الا ان يكتب القرآن
بالسوا ووجهه انما قال كان برادة فانه رسول الله من فضة لكن في خبر الفضل بل لاسان ذلك الصادق عن النبي فيه الذهب صلح اسما في البس فقال
ان كان ذهبا فلا وان كان ماء ذهب فلا بأس في صحيح علي بن جعفر عن اخيه سئل عن السراج واللمام فيه الفضة اربك به قال ان كان موهبا لا يفتقر على ربه
فلا بأس بالظلم اربك به وفي صحيح ربيع بن خزيمة عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الفضة من كسر الفضة انكار المرأة الملبسة فضة وفي خبرين في الغلام رابا ابا عبد الله في بيع
فيه ماله فيه فضة من فضة فراهبه بنزعهما باسنانة وفي خبرين عن الصادقة ان كره الشربة في الفصح المفضض وكان يدهن في مدهن مفضض المشطك
ما يدهنهم للنافاة للاختلاف الاول ومن هنا جمع بين ما في الحديثين بالكراهة في الايات فان تفاوتت شدة ضعفها في مواردها الا انه يمكن منافاة بعضها
النصوص في الفنا دى له على هذا الاطلاق فاحتمال لا يفتضا على مضمونها والتعذر منها لطلب الملبس وامانها السيف منه ولو بوضعه دون غيره اذا
كان ليس بالحققة ونحوها وقد بان في المفضض ما للفتح والامر سهل بعدا لانفاق ظاهر على عدم الحرمة اما حكمه من العلة من حرمة الموهب الذهب
اذا حصل منه شئ في العرض على النار بل حكاة في الواضع ضيق الفضة ابقه مواظا له فيما بل في هذا التفصيل ان في المفضض المذهب لادعائه ان كان
سب في ضعفه بعد ما عرف وان كان قد شهد له بعض ما تقدم كان ما فيها ولداد من تحريم نخره الخياط والسوق بها كما كان ذلك عن الحل خلافا
عن الخلاف ضعيفا جدا بعد الدليل القاطع والاصل والموثقات والسيرة في نحو المشاهد بل ونحوها ودعوا انه ضيق المال وصغر في غير الاغراض الضيقة
فكون احدا في محل المنع اذ لا يلد في الملا ليس بالسائر ونحوها من اعظم الاغراض التي خلق المال لها على انه قد فرض من مقاصد عظيمة كغنى طائر الدين
وارحام ابناء عذرة ونحو ذلك ثم وبكره استغناء الا انه لا يفيض على المشي بين لا يفتضا لافلا ويخصه بل في الحديث على علة ما المناخر من مناهجهم بل لا
اسهل خلافا اما يمكن من الخلاف حيث سوى بينه وبين اولى الذهب الفضة في الكراهة التي خرج خبر واحد من الاخطاب باوادة الحرمة منها هناك
مع انه محتمل بخلاف ذلك اذا استبعاد اذ لا يفتضا فيها كما استبعاد اذ لا يفتضا فيها فالا لا يخرج بعد صير كلامه من ظاهر اوادة الفنا المشتركة على
من المقام من حيث انهم من الاخبار والافه وضعف الاصل وصحح عبد الله بن شاذل باس ان يشرب الرجل في الفصح المفضض واعرف ذلك عن موضع
الفضة في عيون ربيع بن خزيمة عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الفضة من المفضض كما صحح سبب كسنا للثام كمال في انواع الملبس ومنه المنبت بل في كسنا لائنة
الموه وان كان لا ينج من نظره بل خبره بالمقدم ايضا اجتمع على ما من الصدوق من الزيادة فيه فان لم يجد بل من الشربة في الفصح المفضض بل خبره عن
موضع المفضض هو ظاهره وعبر في اذلة المشترك من الكراهة في اولى بل بل لعل ذلك هو معناها الضيق في الصفا السابق فلا وجه للاستدلال
به لا يفتضا بل علة ما من اذلة الحرمة بالنسبة للبطون عليه كبر الجوارح او الاختصاص انما الذهب الفضة والاينة المفضضة في الخارج في يده
له دوى جواز استعمال اللفظ المعتبر اشتركا كما اصبحت وعلمنا اذ اولى دوى هو الجواز الاشتراك لخاص من استعمال اللفظ في حقيقة وعلمنا
اولا في صفة بناء على منوعة اذ هي موقوفة على الحرمة والحق من ظهوره لا بد من التزام ذلك بقرينة ما سمعت مع الشهرة العظيمة من الاخطاب

كتاب الفقه

مثل وضع الجلبج من الصادقة لا تأكل في انية من فضولها فانه مفضضة مع امكان عدمه ايضا وان كان مجازا فربما هو اداة الكراهة من خصوص
لا في المعطوف وهو وجوب شرا لا المعطوف مع المعطوف عليه في مثل الحرمة والصحة والنداء وان تكرر مفضضا لها في محل المنع على انه يمكن وهو
الاستحباب واما تنوع الصادقة المفضضة من الالاء باسانه وامر بالمحسن كسر الغضب للمحبس فمضضة كفى الرضا عن ان يكون لا في الحسن مراه مفضضة فمضضة
بعد ان سئل عن ذلك خلا لا له فيه على الحرمتين يحتاج الى دعوى ترجيح الادلة السابقة وصرح فيها باللكراهة وان كانت في كل آلامه من بعد ان
ضعف ما من الخلف بل عدم تحقيقه نعم قبل لا خلاف احده فيمن القدماء والمناخرين بحج اجتناب وضع الفضل الا من معتبر لمضضة فمضضة بغير الطابعا
في منطوقه واستحسنه في ذلك والفحش لظاهر الامر في الصحيح السابق وذا في الصدوق في خبره بالمقدم مفضضا بل عرف من عدم الخلاف في سائر ما
يصلح للامانة مفضضة من عدم صلاحية الاصل وترك الاستقلال في جميع معونة السابق لذلك الحق بالالاء المفضضة لالاء المذهب فجميع ما نقله
وانتقلت عنه النصوص واكثر القرائن كما اعترف في الشيء لكن الاصل كان في جواز الاتحاد والاشاع وحسن الاحتياط واحتمال الاستثناء بغير المفضل
عن بل اعلم باننا الى ان من عند ذكره خصوصا بعد اقرارنا بانية الفضل كاف في الكراهة بل يمكن ان يدعى اولوية من مساواة بل هو كلف ومنها ما يستفاد
وجوب العمل بل في الذكرى لاحتمال المنع لا اصل الاستعمال في ذي الضبعة الذهب لقوله هذا من حرمان على كونها في ان كان ضعيفا وعلله في خبره
والاجتهاد في نوع اجبا الى ما ذكرنا كما انه تقدم سابقا ما يمكن استفادة كراهة مطلق المفضضة منه واما ما لا ينفك ان له بل قد عرفنا الاطلاق من
صاحب الحدائق واقسامه في جواز اتخاذها اي وان الذي ذهب الفضل لغير الاستعمال في الذخيرة فمضضة ترد من الاحتياط مع عدم ظهور الادلة فيه بل هي
في الاستعمال من قبل النبي بانها لم تكن الدنيا ولكم في الاخرة كقول الكاظم انها مناع الذين لا يؤفون والهي من اية الفهجة الفضل وكرهها في الجواز
على احرازها فان تعلل المحققون لا يثبت ان مطلق الاتحاد اقرب من الاستعمال لاعتباره من ذلك الذي في الحقيقة في وفي الحقيقة ذكره طبعها استا
النبي عن اصل وجودها في الخارج على ان السارد في النص يظهر له ان لم يقطع ان مراد الشارع ذلك الذي في النبي عن اصل وجوبها في الخارج مستعد للاستعمال
بل في النبي ان تحريم استعماله يستلزم تحريم اخذها على هيئة الاستعمال كالظهور في قوله انه المناسلا لادلة حصول المطلوب كما ان عدم مفضضة
لخلافه وانما المناسلا قبل من حكمه في حصول الخلاء وكسر قابلية لفقره والاسرار ان كان كاتري الى غير ذلك ولكن لا يظهر المنع وقفا للشهوية
الاجتهاد لا مفضضا بل لا احده بخلافه الا من يختلف الفاضل واستحسنه بعض مناخرى المناخرين بل قد يظهر منه فمضضة في الشيء كما هو في المعبر عنه خلا
عندنا في المسئلة بل هو مخصوص بالشافعي والحد قوله اذ ذلك بعد جبره لما عرف واعتضاده به كان في انقطاع الاصل السابق وفي بطلان دعوى عدم
ظهور الادلة في جمل الاستعمال كما هو واضح هذا وقد ظهر من قواعد الفاضل بل من غيرها من كتب الاصحاب انما نحن في اتخاذها للترين ونحوه لكن قد منع
وبدعي فمضضة في الاستعمال الذي قد عرف معلومه منع اذ هو لم من استعمالها في الطرف بها كما يشهد ذلك الاستثناء بعضهم وبشبهه اتخاذها الشا
والاشاع من حرمة الاستعمال على كل حال فمضضة من حرمة الاداء استعمالها في وقته وغيرها كانت في كافي الا لان الحرمة الهبة المملوكة المادة مخبري فمضضة بانية
الى وجوب كرها وعدم ضمان الارش وعدم جواز بيعها الا بشرط الكسوف او العلم ببيع وثيقة المشتري ومط بل في انواع نفلها بل ينها وعادتها وغيرها
ما يجوز في ذلك ولا يجوز في غير ذلك من الفضل من انواع المعادن والجواهر ولو مضاعف ثمنها بلا خلاف احده بل في كفا للثام الاتفاق عليه طبعه فلا
المفضضة السيرة الذي لا يتأخذ اعتبار العلوم بطلان عندنا مع امكان ابداء الفرق بعدم ادراك العامة تفاسيها وابعادها لقلها لا يحصل الاتحاد الا بينها
الا اذا وظل بعض الاحتمال في اتخاذها واستعمالها بخلاف الاثمان فاعل من احد قول الشافعي من تحريم التضمين الجواهر الثمينة كالباقوت ونحوه لا ولو بينها
بكسر المطلوب الخلاء والشر لا يفتي به الا في اشكال الكبار كانوا اولوا غيرها في ايديهم عدا الله والجلد طاهرة بل في خلاف احده الاما بنوهم
في الحدائق من خلاف الشافعي في عدم جواز استعمالها مع ما حكاها من العبادة ظاهرة او صريحة في غير ما نحن فيه من البحث مع العامة في نجاستها سيما
اولا بد من نجاسته اخرى غيرها والا فلا خلاف في نجاسته بيننا بل في كفا للثام الاجماع عليه وهو كلف مضافة الى الاصل والبرهان خصوص من اعتبره الوارد
في طهارة الثوب المثل الذي في الشاب السارية التي يملها الجوس بل وثوب الجوس نفسه وما يمل الجناط والفضاء واليهود والنصارى وهي وان كانت مشبهة
على غير مفضضة العبادة لكن عدم لقائنا بالفرق واشتمال بعضها على المغيل العام كاف في المطلوب كما اننا نعرفه من عدم الخلاف عندنا في الحكم بل الاجبا
عليه ان لم تكن الضرورة كاف في دفع البدع التي عن استعمالها وانهم وشبابهم ولا كل منها او تنزلها بل اعلم القدر منها على المعلوم مباشرتهم بها ولذا
مباشرة بما لم يعلم نجاستها سيما مباشرتهم او غيرها فانه اذا حكم بالنجاسة وان احتمل حصول الطهارة بل ولو ظن مالم يكن معتبرا شرعا لعدم احتساب ذلك هنا في
قطع الاصل وان كان نجاسته حكم بالطهارة معها الغفر كما انه لا احتساب بالظن عندنا في النجاسة ايضا مالم يكن ناشيا عن امانة شرعية من البنية وغيره عندنا
بل وان كان خيرا على ما تقدم سابقا بل في الرأى ان لم يضر ابل طهرت به القس على البنية اية الى اخره وان كان قد عرف سابقا وضعه ضعفا كوضوح
ضعف لقول بالاكتفاء بمطلق الظن فلا حظ واما مل ولا يجوز استعماله في الجلود في صلوة او غيرها اذا كانت جلوده ولا افضل سائلا حتى لو جعل
وقود الحما او بوا او طعام كلب او صلة لفضل بعض الجواهر ثلوثية ونحو ذلك على اشكال في البعض بل في كفا للاستناد جعلها ايجها من الانفعال من
الاستعمال الحق يحرم وان كان فيه منع وبعد التسليم فهو محرم مع قصد كالا استعماله الا ما كان طاهرا في حال الجوده لا كالكلب ونحوه ذكرا في كفا شرعية
اذا هو بعد ذلك مبنية سوا كان فاما بلا طهارة فمضضة او غير قابل هو مفضضة عن القيد لا دل لان غير طاهر لا تقع عليه وقد تقدم سابقا في الجناحية
استعمال البنية في الرطب الباقين نجاستها في الصلوة وغيرها من غير فرق بين البغ وعلمه وبما ان ضعف الحكم من الصدوق ولجعل وان مالا به بعض متأ
المناخرين نعم للمع كصريح بعضهم بل هو المشهور كما قبل بوقته لا استعماله على ثبوت ان كذا ولو بعض الاما وان الشريعة انا مع الجمل بها فلا يجوز الا

المفضضة

استعمال

الطهارة

كتاب التلخيص

بما هو مبني عليه وفي النسخة وفي غيرها لا نقض الثالث في الشرط مضاف الى اصله عدم تحقق الشرط الواضع ضعف المانع في حينها
بما هو مبني عليه من ادلة الاستصحاب كما مضى باصالة عدم الموت ضعف لا في الذي قد خرج عليها باجتناب انقضائها باصالة الطهارة ضرورة موافقة
الموت ضعف لا في بعد تحقق خروج فضل الجوان لمضيق لاصل فلا يبقى ما ذكره هو الذي يحتاج اليه من ذلك او قبل ونحوها في ضعف طهارة
هو باصالة الطهارة مع معارضتها باصالة قبله الشغل في مثل العبادة ونحوها مقطوعة باصالة عدم التذكية اذ هي كواردة عليها في حاجتها على ان يقاها
للتذكية بالواسطة بخلاف في الطهارة باصالة عدم التذكية فمنه والموثوق ان كان بما يؤكل كجاءه في الصلوة في غيره وبوجه وشغور سدته وكل شيء
جائز اذا علمت انه ذلك عند ذكاه الذبح كالحسن بكمه الصلوة في الغزاة الامام في رضى الجحيم اذا لا ما طعن منه كانه ويجزى جلوه الغزاة في الجحيم
توق من اسلوب الجبل بشل من ذكاته اذا كان البائع مسلما حارة قال عليه السلام ان يشكوا اذا اربابهم المشركين يبيعون ذلك عند ارباب المسلمين بصلوات عليه
فلا تشكوا عنه ومنه كغيره من الاخبار والكثرة جدا بل كانت تكون متوازنة بين طهارة ما يؤخذ من يد المسلم وان علم سبها بكذا فهو من غير
بين المسلم والخالف وغيره مستحل ذابح اهل الكتاب لا منطه الجبل بالذبح او لا البيرة المستقيمة وعلى الاحتجاج واطلاق الاختصاص ان لم يكن ظاهرها
فسهولة الملة وسماحتها وعدم الضرر بالحج فيها ومساوئها بل هو من ملحق طهارة الاحتجاج من حله ذابح العامة مع عدم دعائه ما لم يرد عندنا في الذبح
من الشرط وغير ذلك فانها من الفاضل من التوضيح طهارة الجوف في يد من غسل الميت بالذبح بل لا يكرى الحكم بالمطهارة ضعف جدا بل هو على الضيق
بل يستفاد من غيره طهارة ما في بعض العلوم اسلاما اذا كان السوق سوفهم والبلاد بلادهم وهو غلب من انكاره في الوثوق كالعصاة لا بأس بالصلوة في
الغزاة الباقى وفيما صنع في رضى الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس من قتال الجحيم ان السلام على من سب من جسد في رضى المسلمين
من يد السلام وتقبله ونحوه حتى يعلم انه من غيرهم بل قد يقال بطهارة المطروح في بلادهم وارضهم وان لم يكن عليه بل كان اذا كان عليه لا يستحال باي نحو
كان مما لا يفتقر فيه لميتة وفاء الدليل فكيف لا اسنادا والواقع بل في الاخرية الى ظاهره يعتبر معظم الطبقة الثالثة تحكما لا الظاهر على الاصل كما هو
البدل الجرح السابق وخبر السكون من الصادق ان امر المؤمنين في مثل من سفروا في الطريق مطرحة كثير كجاءه وخبر الجحيم وبعضها وفيها سكن فالصحيح
للمؤمن بمقامها ثم يؤكل كجاءه لا يصد لغيره فانه جازع طاهر ما هو ماله من قبل لا امر المؤمنين لا يدرى سفروا من الجحيم قال هم في سفن حتى يقولوا
لظهور انشاء بلاد الاسلام من الجحيم المذكور بل قد يشك في الجحيم الصحيح من الجحيم قال قلت لا بعد الله كجاءه سابق الهدى فطسب في موضع لا يند على
من يصد له عليه فلا يخبر ويكتب كما ايدى عليه يعلم من مر به انه صدقة حيث ظهر منه خوارا الاعتماد على القرن انما الدعا ما كان مطرحة ولا ان استعمال العلم
او كارتى بدكا فله يعلم سبق يد مسلم عليه وارضهم وسوفهم وبلادهم فهو مبني لا يجوز استعماله للاصل وط بعض المعتبرة السابقة في المدارك من الحكم
بطهارة الجبل المطروح حتى يعلم انه مبني منسكا نحو الصحيح عن الخفاف في بيع في الشوق لا اشترى صل حتى يعلم انه مبني وباعده الطهارة بعد تناقض ادلة اذ
هو ح كالم التنبه ضعف جدا ان اراد المطروح غيرا ذكرنا في غير بلاد الاسلام او فيها لكن لا اراد عليه احد الشاهد له بعد تناقض الجحيم المذكور
ونظيره على بلاد الاسلام وسوقهم كما هو القدر منها وانقطاع الطهارة باصالة عدم التذكية على انه قد يقال في الجحيم بعد تسليم تقارض الادلة من اصول
وغيرها عدم الحكم بالطهارة مثلا ابقاء عدم ثبوت شرطها لا لثبوت اعدم باستصحاب ونحوه وهو كات قطعان لا ينجح ما يلقاها لله لا ان يدعي
ان قاعدة الطهارة يمكن في ضعفها عدم العلم بالنجاسة مع عدم الخبر ان قلنا بارتباط اكثر موارد قاعدة الطهارة من هذا القبيل لان الفرق بانظر اطها
هنا بالتذكية بخلافها في غيره فالنجاسة الحقيقة هي الشرط لا الطهارة فحينما لا نهلك به مع ملاحظة ما ذكرنا في تفصيل الجمع بين الفاضل في النص
فيخرج الملاحظة المسئلة عن الخلاف واقساما على ان الله من يتحقق في باب الصلوة ويستحب اجتناب جملتها لا يؤكل كجاءه من ذى النفس نفع عليه كذا
حتى يدعي بعد الشك فانها مما يندك للاجتماع المحي من الفاضل والتهديد موثوق فاعادة سبله من جلوه السبا ينفع بها قال اذا ربت وصحت فانتفع بجملته
كوشه الاخر سبله من تحريم الشباع وجلوها قال اما المحي فدعها واما الجلود وكبوا عليها ولا تصلوا فيها وبذلك يقطع اصالة عدم التذكية منها
على انها امر شرعي كما يشهد له بخلاف افرادها من ذكوة السمك والجرد وغيرها بل ما كان تذكية الذبح فداخلة الشارع فيه من التنبه والاستقبال ونحوها
ما به خرج عن اداة المعنى اللغوي بحسب نفى الاسم بانفائها وبنداج تحت الميتة لا المذكية الحسب مثلا ثم قد يقال بعدم الاحتجاج الى ابد ما ثبت من اجتناب
في المأكول من ذى النفس ميتة ثبت كون الجوان ما يقبل التذكية حتى يهلك دليل على الزيادة فتجبد وكذا ان قلنا ان التذكية لغوية لكما من الاستبانة الثرية
التي ثبت لشارع عليها اسكاما عديدة فع الثالث في سببها بالنسبة الى احوالها وموضوعها ومحلها فالاصل عدمها ابقا الا انه قد يمنع الثلث في يد
ترتب لاحكام مسمى التذكية فيكون هذا الاصل بالعكس بل يؤيد ما من القاموس والاصطاح انها الذبح لكن المرفوع والشرع باباه اذ الذبح فيها لم يثبت
كما لا ينجى على من لاحظ الادلة بل في اللغة البقرة وما من القاموس والاصطاح نص في الامم كما هو دأب اهل اللغة وان المراد الذبح الشرعي المحض ومن الغريب
لخلاف ان التذكية الموت بغير خفاء المنة الانف حتى لو انه لو وجد الجاني نصفين على عكس القبلة وعدم التسمية كان مذكرا لان يقوم لجماع ونحو على قدر
كاحمال الموت مانع ومع الموت بغير خفاء لا يشك في دخوله تحت اسم التسمية الحكم اذ هو من الجواهر بل لعل الاختلاف السابق الى ان التذكية ليست
لا يحتاج في معناها ولا محلها الى الشرع بل الى الحاج اليه منه نفس الحكم المرتب على ذلك اذ اقل مثلا المذكية طاهر لا ينجح بعدل في تحركات ابقا اذ هو
ليق واهم الفاشلان اصل مقابلة الموت بالتذكية انما هو من الشرع والافلون مقابلة الجحيم لا التذكية على انفسه يمنع قلبه نحو الدليل لكل ميتة
بجس جرحي جلبة لاحكام ولما جدد قوله لا ما ذكركم بادبنا لنسبة الى ما يؤكل كجاءه قطعان كما بد عليه المستثنى منه لا في حق العسل باصالة عدم
في كل حيوان طسب في جملته اذ عدمه في نسخ ح والمثلث باقية على مفضاها ح الدليل في قوله تعالى جلد بها في الجحيم لا ينجى

في الجحيم

مؤيد

ذكر

كتاب الطب

أشرب منه مرق الماء وغسل الأقدام ثلث مراراً بالتراب مراراً بالتراب من باب ما يشبه في الماء أحدكم طبعه من مرق
أحدهما أو خبأ أو سجا المعلوم حملها على التذوق لحد جواز التذوق بين الأكل والشراب من باب ما يشبه في الماء أحدكم طبعه من مرق
على ضد من ذلك جازاً به بعض ما رواه الشيخ العلاء الذي لم يشك من طهارة لدن رسول الله إذا فلع الكلب في الماء أحدكم طبعه من مرق
التذوق قطعاً للصحة من عارضة ما عرفت من وجوه كالوثق المتقدم اتفاقاً في المسئلة البتة ضعيفاً لا يمكن مقطوعاً بفساده وإنما المتن كغيره بل المشهور
بين الأصحاب بطلان صحة المسئلة كادت تبلغ الإجماع فصرح الحكم على الولوع الذي هو الشراب كما في المصباح المنير والصحاح أن زاد بطرف لسانه
والقاموس فإن شربه باطل لا يشك في الماء ويحرمه فلا ينعكس منه إلى غيره من مباشرة أو في بعضاته غير الملع لسنا وأولونه منه بل في جمع الرقاو
لا إلى مباشرة لسانه لا ينبغي لو فاعلى الطلع للأصل في صحة إطلاق الأمر بالفضل من باب ما يشبه في الماء أحدكم طبعه من مرق
نفسه السالم من البصائر ما هو في الولوع خاصة بشكل الأصل ما فاضاً العكس الذي هو المطلوب ما بعده ما عرفت صحيح البقا الذي هو سند
الحكم من الولوع خصوصاً من أخذ بالاطراف التي إذا دخلت في غير موضع من الولوع من أذنه أو بطنه أو على فيه الملع والمأكول وضوحاً
الأم لا أن يقال أنه وإن كان هو لم يمتنع فيه بل المراد منه هنا باعتبار ظهوره في بقية الماء المشروب بطريق الولوع كما هو أغلب أحوال شرب الكلب
أن لم يكن جميعها الولوع لكن قد يمنع ظهوره في بعضه في غير الشربة الحكم المذكور بل قد يقال المراد بملق الشو الذي هو مقلق لسانه
عندنا من الفضل فلهذا الأصل مع التأكيد بالمرضى المتقدم وقبله اتحاد الحكم في جزئه الجوان بل يمكن تحريم أولونه غير الغرم من في هذا الحكم ما عرفت
أن في انظف منها ولذا كانت نكته ما قبل طبع من غيره من الجوانات ككرة لثمة ساوى المضغ النار في كماع الصفة من بل بل يظهر من سبيل الخبر
الميل إلى بين الولوع في ذلك من مباشرة أو في بعضاته الكلب وهو لا يمنع من قبل بل لعل التامل الجهد في الصحيح السابق وظهوره في إرادة بيان نجاسة الكلب
غير مدخله في غير موضع ذلك لا أقل من الشك الأصل بقاء النجاسة بل ينبغي القطع في مثل الطلع والشرب كرم الملعون الكلب والحق في الولوع من
المضغ فبما عرفت المقاصد لذي الطلع أن في من الولوع كما أنه ينبغي القطع بعد الفرق بين الشارب من سائر المباحات في صفة الولوع والاحتياط به لا ينبغي الحكم
للمباشرة لعابه من غير ولوع فضلاً عن حرمة وسائر وطوابة وفاة للشهور وقلاً وبطلاناً لعد دليل عليه خلافاً لما عرفت في طعن الغالب بل قد
بأنه الفضل الثاني بعد الأول المراد على قطع الغالب من غير اعتبار السبب الثاني فإنه انظف من باقي الأعضاء في حق أولى الحكم المذكور وهذا معاً
رأى وإن كان هو احتياط بل قد يراد من الفضل الذي في الصحيح ما كان فيه من فضله في مثلاً شيء أو ما يشبهه ولا بل لعل إطلاق الفضل على مباشرة من الجوان
مثلاً لظلمة تختلف بين من فضله في حق القول بجران الحكم المذكور في الغرض وإن كان لا يحرم على الجرح في ذلك لا يلحق بالكل الخبر قطعاً لعد الدليل
وفاً لما عرفت الخلاف خلافاً له وهو الملبس والمصباح ويختص به والمهمل وإن استدلل عليه في الأول بدعوى تشبيهه بغيره لكونه في غاية الضعف فيها
ولو ساقى العرف لا يصرح بالأطلاق البه كما لا يستدل عليه ما سائر النجاسات أفضل منها إلا ما ذكرنا من الخبرين بخلاف إذا لم يكن في مثل الولوع
في الحكم أن تترك عذره لا العذر ولا الضيق في النظر وجوب سبع مرات في ولوع الخبر ضعيف والكتبة زيادة وفاة في الألف والارشاد والقواعد المذكورة
جامع المقاصد وعدها من كتب مشاغل المشايخ لا يوجب على من شرب من غير شربة إلا أن يصب بضعه في الماء بصل سبع مرات الشارب مما
غير الإطلاق ونحوه الواجب عليه لا يجوز زيادة التذوق من أن يصبه في الماء لعد عذره على ما قبله لكل خبر لا بد من خبر شرط
نعم لو تحقق الإضرار بما يشكل العلاج قد عده هنا بالنسبة إلى سابق من المصداق كانت ممكنة خصوصاً بعد ما في كفا الشارح أن لا أكثر كونها النجاسة
وعدم اشتهاه بين السلف لكن لا يحرم عليه لأن بعد ما سمعت من عمل من عرف به وعلى كل حال لا يخلو من النجاسة بالكل ولا غيره من الجوان النجاسة
النجاسة حتى الناصب منهم وإن ورد فيه أنه اشترى من الكلب لكونه لا ظهوره في إرادة ما يؤول مثل ذلك من الإجماع كما الظاهر نعم بقوى في النظر لكانها
بغير ماء الولوع من الأول وفاة الصبي عن غاية الفاضل والمحقق الثاني الملهو الصحيح السابق الذي هو سند الحكم هنا في أن مدارا النجاسة على نجاسة
إلا ما بفضله الكلب في غير موضع من ذلك النجاسة من الأول إلى الآخر تحق صدق نجاسة بفضله الكلب لكن في المعبر المذكور والمدارك لا يظن خلافاً
إليه عدم الحق اقتضائه في الحكم على موضع الضرر فيه ما عرفت إلا أن يدعى بتأثير الإلزام الأول من فضل الكلب وإن كان شياً به نجاسة في ما ذكرنا منوعة
إذا فرقت بين كل من الأمان في حصول النجاسة بفضله الكلب أو ما ضايف ذلك الماء لحد الوثوق بنحوها فلا تنصبها لعدم حذف الولوع أو عرفت أن
موضع الحكم من ذلك بل هو الملهو الضرر والقوى بعد أن الحكم مداراً ولا فلو طلع الكلب أو أوجد له رجلاً النجاسة بل ولو فلع في كفا شياً مثلاً أو
موضع في ذوق ونحوه لا يفسر بناء على ذلك البتة لكن لا يمتنع من نظره ما مل من حيث ظهوره الصحيح السابق في كون الأمان فيه مثلاً لا غيره لا أنه يرد من النجاسة
النجس قطعاً ولا يمتنع بهذا النوع من العبادات وبوجه البتة ما سمعنا سابقاً من أن كان دعوى القطع بعد مدخله الماء المطلق في هذا الحكم لا غيره من
المباحات كلها المتصاوغ مشد فيه ضرورة عدم الفرق بين الأمان والماء في الصحيح كونه من غير ماء الشارب لعد على نجاسة كاه الولوع قطعاً الصديق
النجاسة بفضله الكلب في الأول دون الثاني ومن هنا لم يحرم عليه ما حكم النجس من طهارة الوقوع الفصل قبله في نجاسة ما يمتنع من ذلك الفصل المتقدم غلبه
مكون كذا في النجاسة حتى لو طس أن ماء الشارب كالحل قبلها في الحكم لا يمكن تحصيلها من النجاسة مدخله ما أوكأن كالولوع الواضح عند صفة الخبر
للماء الشارب النجاسة كما أن الشاهد في الرضوخ في البصير عن الشارب على بناء على وجوب تقديم التراب بنحو تقديم ماء الشارب حتى يجرى النجس كالحل
بل اقتضاه وجوبه لعد من يمكن فرضه في النجس إلا أنه الولوع أو ليس النجاسة في ذلك خبر وقد كون منشأ النجاسة لعل بها إنما هو استظهارها
حكم النجاسة إلى النجس بل هو معنى نجاستها بجلالة وهو لا ينافي من قبل الشارب قبل النجس في جوار بل هو في الثاني لتمام خلافة الحكم من الحق الثاني مع

كتاب الطب

الشفيع من ملائكة ماء الفسالة مع فرض حجة وقوعها كان مستندا ما عرف من انتقال الحكم الخاص الى ملائكتها مؤيدا بالاستصحاب ونحوه لكن قد عرفت ان لا
 خلافة هناك المذعور ما روي عليه بالنسبة الى انفسه بفرض حجة وقوعها الما قبل التعديل فلو لم يفرض ذلك كان من المفضل الذي قد سمعنا ان الله سبحانه
 لمه الشك كما هو واضح ثم لا فرق المذكور في الحكم المذكور في الحكم من وقوع الكل في الجزئية الواحدة او مرات والكل في المصلحة بالاختلاف ولا اشكال في ان
 الجنب من الصحيح ان لا يتفاوت فيها القليل والكثير في كفاية الخبايا بالنسبة الى بعضها مع بعض كحد الاختلاف والاستقامة في وجوب الاستقامة او فرض وقوع
 ذلك في الاشياء لمعد تصورها الداخلي بما مضى لا فائدة بل لا حرج في التمام ثم الاعادة ومثله في ذلك كله الخبايا الاخرى لمعد حيث لم يزل الاشياء او قبل التعديل
 فانه يدخل ذات الله القليل في الكثير ويخضع للولوج بالغيره كيف كان فالنسب الى الملائكة المذكورة اجزى من ان يكون الحكم بالتراب على الاصح فانه
 للشهوت فلا يتصور الاصل والصحيح المقدم ولجام الغيبة التي لا ينافيها اطلاق الرضوخ لو قلنا ان الجنب كمالا في جميع المقادير لا يتصور الاصل والحق
 حمله عليه في المصنفين حيث يكون الوسطى كل ضعف ثم نفت له على ما ذكرنا ان في بعض المصنفين ما في المصنفين من نسبة الى الرتبة كما ذكرنا في رسالة المصنف
 صحى الارسل فاصره عن معارضته ما تقدم من وقوعه وهل يجب ترجع التراب بالما كما في السرائر وعن الرافعي بل في قوله في المنهى يحصل حقيقة الفصل او في
 الجازات البهوان حصل الحق بالتراب بل قد يدعى المناسق الى الذهن من الفصل بالتراب خصوص بعد ما خطا العبد عن الغير بالمنسج به الى ذلك ما روي عليه
 كما في جامع المقاصد حفظ الخلاف ترجيح ابقاء التراب على حقيقته على ذلك لا فريته لو سلمت بعلمه كان يحصل حقيقة الفصل بالمرج ووجهه ان
 مطلق المناسق على الجنب وحده الفصل هو ما اجرى ان الما خاصه وهو ما اشبهه من ماء الورد ونحوه هذا كله ان قلنا ما في رتبة ذلك الجنب الا ما وضع
 قلنا انه على كل حال عندنا لانسان حقيقة الفصل في عدم صلا اسم الفصل على جريان التراب بالمرج ولو نفى له يخرج الى مراجعت المخرج المتروك
 ابقاء التراب على حقيقته لاصالة الحقيقة المرجو حجة الجانين بالنسبة الى الجواز الواحد فاما الجنبين كل من الامر كما هو في الذكرى ووجهه ان
 وعن المدعي بل هو الشاهد الثاني انما كانت المخرج الذي لا يخرج التراب عن اسمه وكان مراده المخرج الذي هو كالبس وقوله في النسخة نحو التخرج
 هو ازالة ما حصل بالاناء من العيوب بكل منهما بل قد يدعى ان الفصل بالتراب ان كان حجة مطلق بالنسبة اليها معاملة كل منها فخر يحصل بامتنان التكليف
 او يجزا ما كما حصل بميل اليه لاسناد في شرح المفاتيح بل السبيل المتعاصر في بياضه لم يوفق في الطهارة من تلك الخبايا البقية عليه اضطر بل اقوال
 كما عرفت لخطوطها التي رهاها فاقوا في التماس الوصل الذي اعتبره الشاهد الثاني بل اعلم المتعارفين من الفصل بالتراب كفضل البعد لاشياء ونحوه فيعتبر
 ح لا ان يجنبه وبين عدمه الا ان لا يعرف فاما لا يترك ان لا يعرف فاما لا يترك ان لا يعرف فاما لا يترك ان لا يعرف فاما لا يترك ان لا يعرف فاما لا يترك ان لا يعرف
 والابح الى اصل الوجه السابقة والمصاحبة والظرف مستقرا لوقوف كون الماد خسله مصاحبا للتراب فيجزي بمسما ايتعين بحيث لا يخرج المائل الى
 كاسد ولا كما في فصل المبسك ان كان المناسق ضعف الماء بالحق في قوله ثم بالماء علا هذا الاخره في بياضه من ذكر الفاضل حيث استشكل فيها بالامر
 بناء على المخرج افخرج الماء عن الاطلاق وصار مضافا كما انه مستشكل في قيام غيره ماء الورد ونحوه مقامه بناء على الاجزاء بل لو خرج عن الاطلاق بل عنه
 في النهاية ان ينفذ لك وجوب الغير بعد اذ استعمل في القلع فتوقف فيه على الاول على ان الفصل بخلاف الثاني فيخرى في الماء المطلق في الورد
 ونحوه فضلا عن الاجزاء والمخارج منه عن الاطلاق المخرج وان كان لا ينفذ عليك ان الاشكال الاول في غير محله ومخالفات انما كانت الاحتياط اول اعرف
 احد اعتبر بقاء الماء على اطلاقه من اطلاقين بل صريح بعضهم كما عرفت اشترط عدم خروج التراب عن اسمه بل المخرج بل في الثاني انما عندنا اذ لا
 وجب لا عينا كون ماء مطهر سوى اطلاق قوله غسله بالتراب والفصل عنه ما الجراء الماء وانما اظهر افراده الذي ينظر اليها وفيه ان هذا هو البعد كمرحلة
 اما اذا ذكرنا التراب كما هو واضح فاستفاد اشترط مخرج الماء من اطلاق الفصل وان كان فلهذا كونه حلقه لا امر بجواز لا ينبغي ان يصح اليه اذ هو
 يرجع الى محصله فيجب وجوب الاقتصار على التراب فلا يجزى لاشياء ونحوه كما هو في النص في الشك علا ما حكاه بعضهم عن ابن الجنب من الاجزاء بالتراب
 وما يقوم مقامه لكن مع انه حكى عنه المعصية في ذلك حال عدم التمكن من التراب هو ضعف بل وان حكى عن موجبات التمام وافضة علمه منى على ما تبين
 من القول بالقياس الى الاجزاء بغيره مع الضرورة وعدم التمكن منه بغيره فالله في جميع المقاصد وكشف اللثام ولقد ذكرنا في غير هذا
 وما وانه حال التمكن في هذه النسخ وعدم امكان التفتيح بعد طهارة التراب ومن غيره على انه لو جازها حال عدم الاضرار بعد ذلك بغيره
 بخلاف القواعد المذكورة والبيان وعن المبسوط فيجزي ح محسوس الغرض من اعادة طبع الجبانه والجزاء للعباية بل ربما كان بفضل بل من التراب في
 ترى بل فضلا جواز اختياره او هو معلوم البطلان فالأقوى بقاءه على الجبانه حتى يتمكن من التراب كما اذا اعتد ما يقوم مقام التراب بغيره فاما انما في
 اكثر من قدما او جيبهم لمعبر ما هو فهو الماء بغيره طهارة كما هو في الصحيح السابق ولا يفتقر فيه لزوم الغطيل في مثله بعد فرض عدم العلم
 من التراب والماء المعصوم بناء على عدم التعديل فيه كندة مشقة الاستغناء من حصول الامعاء لا يخرج شخص خلافا لقواعد الفصل وعن المبسوط في
 بل فواء في المنهى كما عرفت من غير التعديل فيجزي بالماء خاصه بل ينسب له الى جميع من الاحتياط في ضعفه واضح ما من غير الجنب بقوة في المنهى مع قوله بعد
 اجزاء غير التراب خبثه ناله ولعله لا يمتد بها بالنسبة الى ذلك بل يزيد قوة القول بالمرتب بناء على الاجزاء بالماء مقابل احتمال التفتيح الذي
 اختاره في القواعد واحدة منهم بالتراب تحصيل البقية الطهارة وتحتبقا للتبليغ فانه لما التراب كونه الجنب في الازالة ولقد سبق في التفتيح
 بالمعصية على احتيا المخرج ولا يرد قوة كما ذكره في القواعد عن التعديل في سبقي بانقضاء ما قبل في انقضاء القليل على قيام غيره مقامه في ضعف
 سمعت الثاني ومن البعد خوفه في الحل فالمنقذ والقواعد عن التعديل المذكورة فيجزي كقصد التراب فيجزي بالماء لاشترط المخرج بالشفقة في الجنب
 ودعوى طهارة لاشترط في اختياره وفيه الجنب السابق ولذا حكم بقاءه على الجبانه اكثر ما تقدم لعين ما روي في حديثه فاصل قوله بل فيجزي

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

